

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



تحديات بناء الدولة في المغرب العربي: الدولة التونسية وثورة 14 جانفي 2011.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: الدراسات المغاربية

إشراف:

د. مصطفى خواص

إعداد الطالب:

سامي كعبش

لجنة المناقشة:

الرتبة	الجامعة	الاستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. ابتسام أوعشرين
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. مصطفى خواص
مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. سيد أحمد كبير
مناقشا	جامعة الجزائر 03	د. وهيبة دالع
مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. نرجس فليسي
مناقشا	جامعة بومرداس	د. مراد حجاج

السنة الجامعية: 2020 - 2021

"من أجل ان أحافظ في العلوم السياسية على حرية التفكير نفسها
التي ألفناها في الرياضيات، آليت على نفسي أن لا أهزأ بالانتفاضات
الإنسانية وأن لا تثير شفقتي وأن لا ألعنها بل أن أفهمها".

سبينوزا

ملخص الدراسة:

تتجه الدراسة إلى البحث في سؤال رئيسي هو مدى علاقة ثورة 14 جانفي 2011 بالعطب في نموذج الدولة الوطنية في تونس، من خلال دراسة ثلاثية فرد- مجتمع- دولة وعلاقتها كذلك بثلاثية المواطنة- الإدماج الإجتماعي- المؤسسة.

إن هذه الدراسة التي تستدعي المنهج الهجين الإستقرائي والإستنباطي تقترب من تفكيك بنية المتون المؤسسية والهيكلية للدولة الوطنية التونسية وربطها بالفعل الثوري لـ 14 جانفي 2011، والإقتراب من استخلاص موطن العطب تحديدا سواء على مستوى المواطنة أو الاندماج الإجتماعي أو المؤسسة.

فالمغيرات الثلاث محل الدراسة والقياس هي متغيرات توليدية لنتائج تساعد في إعادة الاستدراك والهيكلية السليمة لنسق الحكم، وذلك دائما وفق معادلة المدخلات والمخرجات التي يضمنها النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: تونس، بناء الدولة، ثورة 14 جانفي 2011، مواطنة، اندماج اجتماعي، مؤسسة.

Abstract:

This study aims to investigate a main question which is the relevance of the January 14, 2011 revolution to the disruption of the national state model in Tunisia, from a triple study of individual-society-state and their relationship with the trilogy of citizenship-social integration- Institutionalization.

In this study that calls for the inductive and deductive hybrid approach close to dismantling the institutional and structural components of the Tunisian national state and linking it to the revolutionary act of January 14, 2011. And moving closer to extracting the reason of disruption specifically, whether at the level of citizenship, social integration or institutionalization.

The three variables in subject of study and measurement are generative variables for results that help in recovering and proper restructuring of the system of ruling, and that is always according to the input-output equation that is guaranteed by the political system.

The keywords: Tunisia , state building, the revolution of January 14th, 2011, citizenship, social integration, Institutionalization.

الشكر:

أتقدم بكل كلمات الشكر والتقدير والعرفان إلى
الأستاذ المؤطر: الدكتور مصطفى خواص، تقديرا
لمجهوداته في متابعة هذا العمل.....

إلى الدكتور: محمد الجربي في كلية الآداب
والعلوم الانسانية بصفاقس نظير إشرافه ومرافقته
للعمل طيلة فترة مكوثي في
تونس.....

إلى الدولة الجزائرية إمتنانا و عرفانا.....
إلى تونس الشقيقة ومؤسساتها.....

الإهداء:

إلى والدي رحمه الله وأحسن إليه.....

إلى أمي.....

إلى عائلتي.....

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	ملخص الدراسة
د	الشكر
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ك	فهرس الجداول
س	فهرس الاشكال والخرائط
1	مقدمة
21	الفصل الأول: بناء الدولة (مقاربة معرفية نظرية)
21	تمهيد
22	المبحث الأول: الدولة (مدخل مفاهيمي)
23	1.1. النقاشات المفاهيمية حول الدولة
24	1.1.1 الدولة في المعاجم والقواميس المتخصصة
24	1.1.2 الدولة في التعريف القانوني
25	1.1.3 الدولة في المفهوم السوسيولوجي
27	1.1.4 وظائف الدولة
28	2.1. النقاشات الفكرية حول مفهوم الدولة
28	1-2-1: التصور الليبرالي للدولة
28	1-2-2: تصورات الفكر الاسلامي لمفهوم الدولة
30	1-2-3: المنظور الوستفالي للدولة القومية
31	1-3: النقاش النظري الابستيمي لفكرة بناء الدولة
31	1-3-1: الباتريمونياالية والنيوباتريمونياالية
33	1-3-2: الاستبداد والفساد والزبونية
33	1-3-3: الباتريمونياالية أو الزبونية في علاقة بين الحاكم و المحكوم
35	1-3-4: علاقة الفساد والسلطوية
39	المبحث الثاني: بناء الدولة مدخل نظري
40	1-2: تعريف بناء الدولة
42	2-1-1: البناء والتحويلات السياسية المرافقة لفكرة الدولة
43	2-2: بناء الأمة - nation building
48	2-3: أركان بناء الدولة
48	2-3-1: المواطنة وعلاقتها ببناء الامة
50	2-3-2: الاندماج الاجتماعي Intégration sociale
53	2-3-3: الدولة والسلطة والمأسسة

فهرس المحتويات

54	4-3-2. المؤسسة: institutionnalisme
57	المبحث الثالث: الدولة المغربية في المنوال السياسي العربي
58	1-3. السياق التاريخي لنشأة الدولة في الفضاء المغربي
65	1-1-3. أزمة الشرعية
68	2-1-3. الدولة القطرية: أي دور لدولة المؤسسات
69	2-3. أزمة المواطنة في البناء الدولي العربي
72	1-2-3. علاقة الدولة الوطنية في العالم العربي بالموروث الاسلامي
74	2-2-3. الدولة المستوردة مقابل الدولة المستحيلة في العالم العربي
74	3-3. الدولة الامة في الفضاء المغربي
74	1-3-3. الديمقراطية كمسألة عربية مغربية
75	2-3-3. النخب المغربية في سياق سوسيولوجي عربي
76	3-3-3. النخب السياسية العربية
77	4-3-3. سوسيولوجيا الدولة المغربية
79	5-3-3. الدولة المغربية ومسألة القبيلة
85	الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيوسياسية.
85	تمهيد
86	المبحث الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الدولة الوطنية التونسية
87	1-1. البعد الاستعماري في بناء الدولة الوطنية التونسية
87	1-1-1. التحول من الملكية الى الجمهورية
87	2-1. أزمة الحزب الدستوري بين بورقيبة وصالح بن يوسف
88	1-2-1. ظروفات الحبيب بورقيبة المهادنة
89	2-2-1. البعد العربي الوحدوي لصالح بن يوسف
89	3-2-1. الصدام اليوسفي- البورقيبي: الديوان السياسي مقابل الامانة العامة
90	2.1. 4. الصراع الدموي بين اليوسفيين والبورقيبيين
92	المبحث الثاني: مرحلة الرئيس الحبيب بورقيبة 1956-1987
92	1-2. ملامح النظام السياسي البورقيبي
94	1-1-2. الازمات السياسية والاجتماعية في عهد بورقيبة 1956-1987
96	2-1-2. تشكل الابوية عند بورقيبة
97	2-2. الظروف السياسية البورقيبية بعد الاستقلال
99	1-2-2. البورقيبية" توليفة الاسلام والعلمانية" مقابل تقليص دور المعارضة
101	2-2-2. الانفتاح السياسي
105	3-2-2. المعارضة خلال مرحلة بورقيبة

فهرس المحتويات

108	المبحث الثالث: مرحلة زين العابدين بن علي 1987-2011
108	3-1-1. حركة 7 نوفمبر 1987
110	3-1-1. جدلية السلطة والمعارضة في حقبة بن علي
110	3-1-2. تحييد الاسلاميين
111	3-1-3. العلاقات بين النظام السياسي لبن علي والإسلاميين
113	3-1-4. السلطوية لدى بن علي
114	3-1-5. الزبونية لدى نظام بن علي
114	3-1-6. الدولة مقابل الثورة
115	3-2. النظام الرئاسي المتحول للرئاسوي خلال فترة زين العابدين بن علي
115	3-2-1. تشريح اليات النظام التسلطي في فترة زين العابدين بن علي
115	3-1-2-1. التحكم في منظومة الاصلاح السياسي
116	3-2-2. الدولة الأمنية في عهد بن علي
118	3-2-3. النموذج الاقتصادي
119	3-3. تحليل ظاهرة الفقر في تونس: اشكالية النمو والتنمية السياسية
119	3-3-1. الاقتصاد كأداة للاستبداد
120	3-3-2. الخصخصة
121	3-3-3. مسألة الحريات
122	3-3-4. الية الانتخابات وقياس الفعل الديمقراطي
123	المبحث الرابع: الدولة والمجتمع في تونس
123	4-1. القبيلة في تونس مناقشة اشكالية الاندماج الاجتماعي
129	4-2. العائلة في تونس: نمط ترسيخ النظام السلطوي الابوي
129	4-3. القضاء على أسس المجتمع القبلي
132	4-3-1. الدولة والهوية
132	4-3-2. الاندماج مقابل التشضي
133	4-4. مؤسسة الدولة التونسية
133	4-4-1. باتريموالية الدولة التونسية
135	4-4-2. النيوباتريموالية في حكم بورقيبة
135	4-5. مسارات النشأة والممارسة للإسلام السياسي في تونس
137	4-5-1. الإسلام السياسي في تونس (سؤال التأسيس والمالات)
137	4-5-2. النهضة (الانتقال من الجماعة الى الحزب)
140	الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة
140	تمهيد
142	المبحث الأول: الحراك الشعبي التونسي: دراسة في الظروف والأدوات

فهرس المحتويات

143	1. 1. خصائص المجتمع التونسي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل 14 جانفي 2011
145	1.1.1. ملامح النظام السياسي التونسي قبل 14 جانفي 2011
146	1.1. 2. الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة
146	1.1. 3. التفاوت الاجتماعي الجغرافي كمحرك للحركات الاحتجاجية
147	1.1. 4. علاقة الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بثورة 14 جانفي
153	1.1. 5. دور الطبقة الوسطى في الحركة الثورية ل14 جانفي
153	1. 1. 6. الاسباب الاقتصادية
154	1.1. 7. الاوضاع الاجتماعية
154	1. 2. تاريخية الحركات الاجتماعية في تونس
155	1. 2. 1. ارتفاع مستويات التعليم واتساع الانا الرفضة
155	1. 2. 2. 1. الاضراب العام لـ 26 جانفي 1978
156	1. 2. 3. احتجاجات قفصة 2008
159	المبحث الثاني: الخلفية المنطقية والجغرافية في ثورة 14 جانفي 2011
159	2. 1. أهمية البعد الجغرافي في ثورة 14 جانفي 2011
166	2-1-2. ثورة المواطنه مقابل ثورة العروش والقبائل: في تشريح منطقيه الثورة التونسية
167	2-2. الاسلام السياسي بعد 14 جانفي 2011
169	2-2-1. الاقصاء الاجتماعي والتطرف
170	2-2-2. التحولات الاجتماعية ومسألة الاندماج
173	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية: الدراسة الميدانية لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي ونموذج الدولة الوطنية
173	تمهيد
173	المبحث الأول: التعريف بمجتمع البحث وخصائصه
180	المبحث الثاني: نموذج الدولة التونسية قبل ثورة 14 جانفي 2011
180	1.2. أولويات البناء الدولاتي لدى التونسيين
185	2. 2. واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011
190	2. 3. واقع المواطنه في تونس قبل 14 جانفي 2011
195	2. 4. واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011
199	2. 5. واقع المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011
203	المبحث الثالث: ثورة 14 جانفي 2011
203	3. 1. أسباب ثورة 14 جانفي 2011
206	3. 2. طبيعة ثورة 14 جانفي 2011
210	3. 3. الخلفيات المنطقية للثورة التونسية
214	3. 4. اسباب ثورة 14 جانفي 2011

فهرس المحتويات

218	3 .5 . علاقة ثورة 14 جانفي بفشل نموذج دولة الاستقلال في تونس
223	المبحث الرابع: مستقبل الدولة في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011
223	4 .1 . مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى المواطنة
228	4 .2 . مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالاندماج الاجتماعي
232	4 .3 . مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالمأسسة
236	4 .4 . واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011.
239	4 .5 . عثرات ثورة 14 جانفي 2011
242	4 .6 . اختلالات ثورة 14 جانفي 2011
245	4 .7 . اولويات البناء ما بعد ثورة 14 جانفي 2011
249	4 .8 . طبيعة التنافس في تونس مستقبلا في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية
254	الخاتمة و الإستنتاجات العامة
267	الملاحق
304	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	توزع القبائل في المنطقة المغاربية	82
2.	الاضرابات العمالية في تونس بين 1970-1980	103
3.	متغير الجنس	174
4.	متغير السن	175
5.	متغير المستوى التعليمي	176
6.	متغير الإقامة	177
7.	متغير الولاية	178
8.	اولويات البناء الدولاتي حسب متغير الجنس	181
9.	اولويات البناء الدولاتي من حيث الاهمية حسب متغير السن	182
10.	اولويات البناء الدولاتي من حيث الاهمية حسب الصنف	183
11.	اولويات البناء الدولاتي من حيث الاهمية حسب متغير الإقامة	184
12.	واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011	185
13.	واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011 حسب متغير الجنس	186
14.	حسب متغير السن	187
15.	حسب متغير الصنف	187
16.	حسب متغير الإقامة	189
17.	واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011	190
18.	حسب متغير الجنس	191
19.	حسب متغير السن	192
20.	حسب متغير الصنف	193
21.	حسب متغير الإقامة	194
22.	واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011	195
23.	حسب متغير الجنس	196
24.	حسب متغير السن	196
25.	حسب متغير الصنف	197
26.	حسب متغير الإقامة	198
27.	واقع المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011	199
28.	حسب متغير الجنس	200
29.	حسب متغير السن	200
30.	حسب متغير الصنف	201

فهرس الجداول

202	31.	حسب متغير الإقامة
203	32.	أسباب ثورة 14 جانفي 2011
204	33.	حسب متغير الجنس
204	34.	حسب متغير السن
205	35.	حسب متغير الصنف
205	36.	حسب متغير الإقامة
206	37.	طبيعة ثورة 14 جانفي 2011
207	38.	حسب متغير الجنس
207	39.	حسب متغير السن
208	40.	حسب متغير الصنف
209	41.	حسب متغير الإقامة
210	42.	الخلفيات المناطقية للثورة التونسية
211	43.	حسب متغير الجنس
211	44.	حسب متغير السن
212	45.	حسب متغير الصنف
213	46.	حسب متغير الإقامة
214	47.	اسباب ثورة 14 جانفي 2011
215	48.	حسب متغير الجنس
215	49.	حسب متغير السن
216	50.	حسب متغير الصنف
217	51.	حسب متغير الإقامة
218	52.	علاقة ثورة 14 جانفي بفشل نموذج دولة الاستقلال في تونس
219	53.	حسب متغير الجنس
220	54.	حسب متغير السن
221	55.	حسب متغير الصنف
222	56.	حسب متغير الإقامة
223	57.	مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى المواطنة
224	58.	حسب متغير الجنس
225	59.	حسب متغير السن
226	60.	حسب متغير الصنف
227	61.	حسب متغير الإقامة
228	62.	مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالاندماج الاجتماعي
229	63.	حسب متغير الجنس

فهرس الجداول

229	حسب متغير السن	.64
230	حسب متغير الصنف	.65
231	حسب متغير الإقامة	.66
232	مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالمأسسة	.67
233	حسب متغير الجنس	.68
234	حسب متغير السن	.69
235	حسب متغير الصنف	.70
235	حسب متغير الإقامة	.71
236	واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011	.72
237	حسب متغير الجنس	.73
237	حسب متغير السن	.74
238	حسب متغير الصنف	.75
238	حسب متغير الإقامة	.76
239	عثرات ثورة 14 جانفي 2011	.77
240	حسب متغير الجنس	.78
240	حسب متغير السن	.79
241	حسب متغير الصنف	.80
241	حسب متغير الإقامة	.81
242	اختلالات ثورة 14 جانفي 2011	.82
243	حسب متغير الجنس	.83
243	حسب متغير السن	.84
244	حسب متغير الصنف	.85
244	حسب متغير الإقامة	.86
245	اولويات البناء ما بعد ثورة 14 جانفي 2011	.87
246	حسب متغير الجنس	.88
246	حسب متغير السن	.89
247	حسب متغير الصنف	.90
248	حسب متغير الإقامة	.91
249	طبيعة التنافس في تونس مستقبلا في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية	.92
250	حسب متغير الجنس	.93
251	حسب متغير السن	.94
252	حسب متغير الصنف	.95
253	حسب متغير الإقامة	.96

فهرس الجداول

259	تطور السكان النشطين المعطلين عن العمل	.97
262	مقارنة توجهات الرضا لدى التونسيين قبل ثورة 14 جانفي وبعدها حول متغيرات (المواطنة، الاندماج الاجتماعي، المؤسسة).	.98

فهرس الاشكال والخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
126	خريطة توزيع القبائل التونسية منتصف القرن التاسع عشر	1.
163	خريطة التوزيع الجهوي لمؤشر الفقر بتونس سنة 2010	2.
171	الرسم البياني رقم 1: مؤشرات التنمية في تونس لسنة 2016.	3.
174	الرسم البياني رقم 2: توزيع العينة حسب متغير الجنس	4.
175	الرسم البياني رقم 3: توزيع العينة حسب متغير السن	5.
176	الرسم البياني رقم 4: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	6.
177	الرسم البياني رقم 5: توزيع العينة حسب متغير الإقامة	7.
179	الرسم البياني رقم 6: توزيع العينة حسب متغير الولايات	8.
180	الرسم البياني رقم 7: اولويات البناء الدولاتي لدى التونسيين	9.
185	الرسم البياني رقم 8: واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011	10.
190	الرسم البياني رقم 9: واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011	11.
199	الرسم البياني رقم 10: واقع المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011	12.
203	الرسم البياني رقم 11: أسباب ثورة 14 جانفي 2011	13.
206	الرسم البياني رقم 12: طبيعة ثورة 14 جانفي 2011	14.
210	الرسم البياني رقم 13: الخلفيات المناطقية للثورة التونسية	15.
214	الرسم البياني رقم 14: اسباب ثورة 14 جانفي 2011	16.
218	الرسم البياني رقم 15: علاقة ثورة 14 جانفي بفشل نموذج دولة الاستقلال في تونس	17.
223	الرسم البياني رقم 16: مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى المواطنة	18.
228	الرسم البياني رقم 17: مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى الاندماج الاجتماعي	19.
232	الرسم البياني رقم 18: مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالمأسسة	20.
236	الرسم البياني رقم 19: واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011.	21.
239	الرسم البياني رقم 20: عثرات ثورة 14 جانفي 2011	22.
242	الرسم البياني رقم 21: اختلالات ثورة 14 جانفي 2011	23.
245	الرسم البياني رقم 22: اولويات البناء ما بعد ثورة 14 جانفي 2011	24.
249	الرسم البياني رقم 23: طبيعة التنافس في تونس مستقبلا في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية	25.

مقدمة

استرعى موضوع الدولة عبر الحقب التاريخية اهتمام الباحثين والممارسين، وذلك لما تتسم به هذه الظاهرة من تأثير مباشر على مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالدولة تعبر عادة عن مجموع التوافقات الداخلية للمواطنين بمختلف انتماءاتهم، وذلك عبر عقد اجتماعي يتم التعبير عليه في الدولة الحديثة بالدستور، كما تعتبر الدولة موضوعا مركزيا في علم الاجتماع السياسي والقانون والتاريخ والأنترولوجيا والاقتصاد.

كما يمثل موضوع الدولة أحد المسائل الشديدة الحساسية في كل المجتمع، بالنظر لما يحمله من ظواهر وأبعاد تتسجم مع المجتمع او تناقضه، كما تعتبر مسألة بناء الدولة عملا تراكميا قديما منذ صلح وستقاليا، الذي مثل من خلاله النموذج الغربي في عملية البناء، موضعا لأهم النقاشات النظرية في علم السياسة، لأنها عملية يتداخل فيه المادي والسياسي والقانوني عبر العوامل الداخلية والخارجية، التي تشكل مدخلات يتعامل معها النظام السياسي بمرونة، وهو ما ينسجم مع ضرورة توفر معطى الشرعية لدى المجتمع.

إنعكس نموذج الدولة الغربية الذي نشأ في ظروف موضوعية وتاريخية، على بناء دولة الاستقلال في المنطقة المغربية، والتي ورثت خزانا هيكليا عن الإستعمار، بالإضافة الى التنوعات الإثنية التي كانت عنصر نكوص للمسار البنائي لدول مثل ليبيا وموريتانيا، والتي حاولت بناء نموذج دولة المؤسسات والقانون، على حساب دول قائمة على البناء العشائري والقبلي.

كما يشكل التقاطع الحضاري والتاريخي المغربي مع العالم العربي الإسلامي ارتدادا اضافيا لقراءة طبيعة البناء المؤسساتي للدولة المغربية، القائمة على السلطوية والولاءات وأحيانا اخرى الطائفية والعائلية، حيث يتم استخدام عبارات "الدولة الإسلامية مقابل الدولة العلمانية، الدولة العربية الواحدة، الدولة القطرية، الدولة التسلطية، الدولة الإستبدادية، الدولة الحديثة... الخ"، استخداما مكثفا من طرف المثقفين ومجموع النخب العربية.

و تعتبر تونس أحد نماذج البناء الدولاتي العاكس لنموذج دولة الإستعمار مؤسساتيا حيث انطلقت منذ استقلالها سنة 1956 في استنساخ تجربة الدولة الفرنسية إيديولوجيا و هيكليا، وشكلت نموذجا دولاتيا

فريدا في المنطقة، قائما على صلابة المجتمع المدني واتساع التعليم والمشاركة السياسية مع حرية تعبير مقيدة.

ان استقرار الدولة مؤسساتيا ضرورة ملحة، خاصة في حالة كان المجتمع يعبر عن وعاءات مختلفة سياسيا وايدولوجيا، لتصبح من خلاله عملية بناء الدولة مشروعا واعيا، يجمع من قبل المركز ممثلا في النخب اتجاه الاطراف من أجل بناء مشترك جامع، كما أنها عملية تراكمية طويلة الأمد ومركبة يتم من خلالها توسيع مستوى الإنسجام الثقافي المحلي، من خلال جذب الهويات الفرعية بالإضافة الى مؤسسة السلطة واندماج مختلف مكونات المجتمع، عبر تحديد مسارات الادوار والمراكز وإبراز مختلف محطات التلاقي والنقاط بين الدولة والمجتمع ، اللذان يربط بينهما متغير الإرادة المفضي للتوافق والتراضي بتعبير أدبيات سوسيولوجيا الدولة.¹

ولا يبتعد البناء الدولاتي المغربي عن محيطه الأوسع عربيا، حيث يغلب بناء النظام السياسي على بناء الدولة، ويطغى عليه بشكل يدفع للتأزم، لذلك يتداخل البناء المؤسسي العربي والمغربي، بين النظام السياسي والدولة بطريقة تجعل من الدولة حبيسة ممارسات النظام وسلوكاته وأنساقه ومخرجاته.

كما تتربط بناءات الدولة الوطنية المغربية عموما، بين حدود العجز حتى الإنهيار والتضعف، وذلك بسبب التشابكات السببية لغياب الديمقراطية كآلية للبناء وغياب القيم الإجتماعية الجامعة، بالإضافة الى الانسداد السياسي، وعدم تقبل الدولة المؤسسة للوسيط الاجتماعي ممثلا في المجتمع المدني الحر، او النقابات والجماعات المثقفة.

إن عملية بناء الدولة ومأسسة السلطة، لا تخرج عن نطاق تأسيس دولة العدالة وإقامة النظام السياسي التعددي، وتمدين المجتمع بالإضافة الى الاشتغال على ديمقراطية الحياة السياسية، لكن ذلك كله يرتبط بما تقترضه الدراسة بطبيعة تكوين النخب وتشكيلاتها، وطبيعة مشاريعها المقدمة اتجاه نموذج الدولة، فثورة 14 جانفي 2011 مثلت ابرز مظاهر التطلع الى الديمقراطية في الإقليم المغربي، وتحديا اكثر لقياس مدى نجاعة وصلابة البناء المجتمعي والمؤسستي للدولة في تونس، ومدى تحقيقها لتغيير عميق

¹ - احمد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، ص 670.

وجوهري وديمقراطي، دون السقوط في الثالوث المعتاد المتمثل في الانقلاب العسكري او التدخل الاجنبي او الفوضى العارمة.

للتصاعد بعد ثورة 14 جانفي 2011 في تونس حركية متسارعة للفاعلين السياسيين باختلاف توجهاتهم، وفتح المجال للنقاش حول طبيعة الدولة ونظام الحكم، فكانت الثورة استجابة مجتمعية وسياسية للتناقضات التي حملتها فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي، والتي مثلت قطيعة مع مسار بناء الدولة الوطنية التي أسسها بورقيبة لصالح سلوكات سياسية جديدة وشاذة عليها، من قبيل اتساع السلطوية المثخنة بالزبونية الاقتصادية والمالية ومدى ارتباطها بالإرث البورقيبي وقوة المجتمع المدني، ولم يرتبط التحول السياسي في تونس بعملية الديمقراطية من الاعلى او عبر التفاوض بين القوى الاجتماعية الحية انما عبر ثورة اجتماعية وسياسية ذات ابعاد مطلبية مكثفة.

ان هذا العمل يبحث في نقاش ثنائية الدولة في تونس بين نموذج الحداثة والدولة النيوليمونالية، وذلك من خلال دمج السوسيولوجي والسياسي لمحاولة تفكيك نسق الحكم والبناء في الدولة التونسية، وذلك من خلال علاقة "الأبوية والزبونية" باعتبار ان علاقة السياسي مرتبطة بالإجتماعي، فالنخب التي تحتكر الفعل السياسي ليست خارجة عن المجتمع ومكوناته الاولية من العائلة والعرش والقبيلة وغيرها، لان العلاقة الابوية ليست بمعزل عن إفرازات كاملة من قوى التنشئة الاجتماعية، التي تقبل علائقيا بهذه العلاقة أفقيا لتكون مقبولة بعدها عموديا.

فاتساع السلطوية عبر ادوات الباتريمونالية، زاد من مساحة ترسيخ السلطوية فعوض ان تكون قاعدة للتحول السياسي، اصبحت قاعدة رسوخ سلطوي اغلقت فرص الانتقال الديمقراطي، في بلد لديه مؤشرات اقتصادية وبشرية كثيفة تؤهله ليكون الاستثناء في المنطقة.

لذلك تقترب الدراسة من محاولة الفهم الحقيقي لطرح الدولة التونسية، انطلاقا من تحليل المتون الأيديولوجية وجذور الفكر السياسي التونسي حول الدولة، وذلك من خلال الحفر التاريخي للإطلاع على جذور نشأة الدولة الوطنية وعواملها ومحدداتها، فدراسة النسق السياسي الذي جرت فيه عملية البناء يتطلب الخروج من النصوص القانونية والسياسية، لان جذور الازمة قد تجلت بشكل واضح في المسار الانتقالي التونسي بعد 2011، لذلك فان الدراسة تحاول الاقتراب من الحمولات الايديولوجية التي يصدر عنها الفاعلون السياسيون المباشرون، فتجربة البناء الدولاتي التونسي تعبر عن توليفة للمحدد السياسي

مع المحدد الاجتماعي، لذلك تشتغل الدراسة على تحديد هوية الفاعل الاساسي في عملية البناء، لان التجربة التونسية في البناء الوطني بمختلف شرائحها والتزاماتها السياسية والأيدولوجية، ترتبط رأسا بثلاثية فرد - مجتمع - دولة.

تطرح الثلاثية السابقة سؤالاً جوهرياً حول ثورة 14 جانفي 2011 ممثلاً في سؤال "الثورة والدولة"، لنكون بصدد دراسة تحليلية لتوليفة فرد - مجتمع - دولة من خلال سؤالية الثورة والدولة للإجابة على ثلاثية اخرى هي المواطنة- الاندماج الاجتماعي- المأسسة.

سنجد هذه الدراسة مغرقة في اسئلة تخص الفرد وأخرى تخص المجتمع وأخرى تخص الدولة وأخرى تخص النخب، وأسئلة مغايرة تخص علانقية كل ما سبق ببعضه من خلال رابطة السببية والنتائج، بالإضافة الى تشرحية العلاقة بين الدولة و الثورة وثنائية الارتباط او الإنقطاع، ثم المرور الى مرحلة مابعد ثورة 14 جانفي 2011، فثورية الفعل الاحتجاجي لـ 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 حسم فيه دستور تونس 2014 الصادر عن اشغال المجلس التأسيسي المنتخب بنص الديباجة:

" نحن نواب الشعب التونسي، اعضاء المجلس الوطني التأسيسي، اعتزازا بنضال شعبنا من اجل الاستقلال وبناء الدولة والتخلص من الاستبداد واستجابة لإرادته الحرة، وتحقيقاً لأهداف ثورة الحرية والكرامة، ثورة 17 ديسمبر 2010-14 جانفي 2011 ووفاء لدماء شهدائنا الابرار ولتضحيات التونسيين والتونسيات على مر الاجيال، وقطعا مع الظلم والحييف والفساد...".

لان العديد من الافتراضات الخاصة بمدى ثورية الحراك الشعبي الاجتماعي في تونس التي جاءت بعدها سياقات اقليمية ودولية تقوم على نفس الاساس وفق حركية الدومينو، فالتساؤل المطروح حول ثورية الحراك الشعبي في تونس، يدخل في خانة الحيرة العلمية والأكاديمية الموضوعية حول انتسابها الى ثورات حدائة، أم أنها ثورة من عالم مفارقة لا علاقة تربطه بالثورات الكبرى لا في المقدمات ولا في النتائج كما وصف ذلك الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، بأن الثورة الاسلامية في ايران هي اخر ثورات مابعد الحدائة.²

² جورج قرم وآخرون، ثورات قلقه(مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي)، بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، 2012 ص8.

فالسباق السوسيولوجي التاريخي يلح في مسألة الثورة والدولة عبر سؤال جوهرى: هل تعبر الثورات على فشل في بناءات الدولة؟

لذلك يتعاطى " فرانسيس فوكوياما" مع بناء الدولة على أنه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، والذي يناقض تحجيم الدولة لصالح توسيع مدى وقدرة الدولة في ان معاً، وذلك إبتداءاً بتوفير الامن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، وانتهاءاً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.

في المقابل تقاس قوة الدولة في قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الانظمة والقوانين ووضعها محل التنفيذ³، وتبحث مقاربة فرانسيس فوكوياما كذلك في مداخل خارج المؤسسة لبناء الدولة الأمة، التي تقتضي نموذج بناء قائم على الاندماج الاجتماعي فينظر حسبه الى بناء الأمة كعملية تنموية اجتماعية سياسية، او ينظر اليه بأنه هدف سياسي يستغرق زمناً اطول تسمح للمجتمعات المفككة أن تجتمع وتتطابق سواء بشكل طوعي او عبر استخدام العنف الشرعي لسلطة الدول⁴، وذلك يتم بتوسيع مدى بناء الدولة الى نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة، وهذا المتغير الثالث في بناء الدولة وهو المواطنة⁵.

انطلاقاً من المقدمة المطروحة تشغل الدراسة على قياس المتغيرات التالية:

بناء الدولة: متغير مستقل

ثورة 14 جانفي 2011: متغير تابع

بمتغيرات وسيطة وسببية ممثلة في أسس بناء الدولة انطلاقاً من التعاريف السابقة وهي:

- المواطنة
- الاندماج المجتمعي

³ - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة والنظام الدولي العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي و العشرين، ترجمة: مجاهد الإمام الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007، ص 11.

⁴ - المرجع نفسه، ص 68.

⁵ - محمد لبوخ نقلا عن الموسوعة السياسية، عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم، الغايات، المرتكزات، مجلة الحوار المتوسطي.

• المأسسة

أولاً: مشكلة الدراسة

في الدراسة نقترح من سؤال محوري حول **الدولة و الثورات**، فبناء الدولة الحديثة بعد استقلال 1956 في تونس ارتبط بجمع علائقية ثلاثية **الفرد-المجتمع- الدولة** في إطار البناء الدولاتي الذي اقتضى تحديد وتعريف هوية فاعليه من خلال عملية يتداخل فيها المحدد السياسي مع المحدد الإجتماعي، فكانت البورقبيبية على حساب اليوسفية* ضابط البناء الدولاتي الوطني الحديث، كما كان للكتلة المجتمعية في المخيال الجمعي التونسي دور سببي مباشر في نمط العلائقية السلطوية داخل الدولة التونسية حديثة الإستقلال، لذلك وجب ربط نمط الحكم بمسببات قد تتجاوز الاستناد الى معطيات عقلانية كالقوانين والتشريعات لأن الزعامة عند **بورقبيبة** والسلطوية عند **بن علي** هي نمط تعبيرى عن موروث قيمي راسخ في المجتمع التونسي، كل ذلك أسس لواقع سياسي متأزم مرتبط بتصدعات داخلية اقتصادية واجتماعية فتحت المجال لتراكم الفعل الثوري الذي انطلق في **17 ديسمبر 2010** في سيدي بوزيد ومثل **14 جانفي 2011** بعدها إجابة الثورة على سؤال الدولة الوطنية في تونس.

من خلال التقديم السابق للموضوع نطرح السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى عبرت ثورة 14 جانفي 2011 عن العطب في بناء الدولة الوطنية في تونس، في مستويات **المواطنة والإندماج الاجتماعي والمأسسة؟**

الاسئلة الفرعية:

1. هل عبرت ثورة 14 جانفي في تونس على فشل في بناءات الدولة الوطنية بعد الاستقلال؟
2. كيف تفسر جغرافية ومناطقية الحركة الثورية لـ 14 جانفي 2011 مدى اكتمال مشروعى المواطنة والاندماج الاجتماعي في الدولة التونسية الحديثة؟
3. ما هي حدود المأسسة في بناء الدولة التونسية الحديثة وهل شكلت ثورة 14 جانفي 2011 انتكاسا للمسار المؤسسي في تونس؟
4. ما هو العنصر الاكثر تأثيرا في إحداث العطب؟ (المواطنة، الإندماج الاجتماعي، المأسسة).

*- من اجل فهم اكبر لازمة البورقبيبين مع اليوسفيين يرجى الاطلاع على الفصل الثاني من الدراسة.

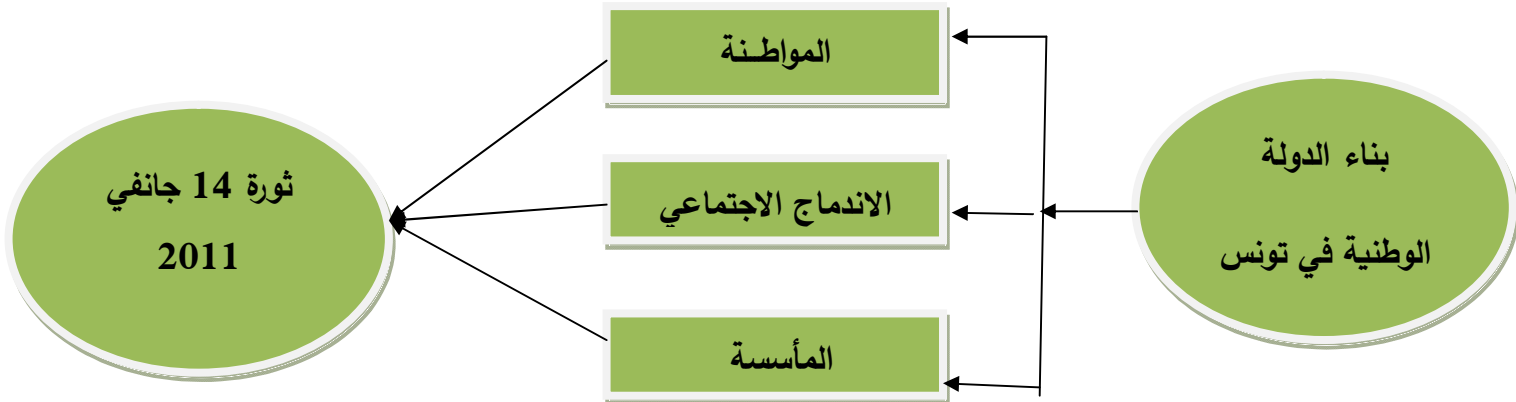
الفرضية الرئيسية:

❖ بناء الدولة الوطنية الحديثة بعد الإستقلال في تونس غير مكتمل وثورة 14 جانفي 2011 تعبر عن مأزق في بناءات المواطنة والاندماج الإجتماعي والمأسسة.

الفرضيات الفرعية:

1. ارتبطت ثورة 14 جانفي باختلالات بناء المواطنة في الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال.
2. تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل الاندماج الاجتماعي في الدولة التونسية الحديثة.
3. البناء المؤسساتي للدولة التونسية الحديثة قائم وقوي لكنه يفتقد للبعد الوطني.
4. ثورة 14 جانفي 2011 هي انعكاس لفشل البناء المؤسساتي للدولة التونسية الحديثة.

النموذج المفاهيمي للدراسة



المصدر: إعداد الباحث

وعلى هذا الأساس نعتبر كالتالي: بناء الدولة: المتغير المستقل، ثورة 14 جانفي 2011: المتغير التابع، المواطنة، الاندماج الاجتماعي، المأسسة: المتغيرات الوسيطة.

ثانيا: أهمية الدراسة

- ❖ دراسة تقييمية لردات الفعل المتأتية لمخرجات النظام السياسي، على مدخلات ممثلة في ثورة اجتماعية وسياسية.
- ❖ تدخل الدراسة ضمن الاهتمامات البحثية المتعلقة بدراسات النموذج، خاصة في المنطقة المغربية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

- ❖ الاقتراب بشكل علمي ومنهجي من الأسباب الحقيقية لثورة 14 جانفي 2011، وإعطاء تصور شامل لصانع القرار من اجل تصحيح الاعطاب المؤسساتية الفردية والجماعية.
- ❖ البحث في الاسباب الحقيقية لثورة 14 جانفي من خلال قياس مدى تحقيق المواطنة والاندماج والمأسسة.
- ❖ مقارنة مفهوم الدولة في المنطقة المغربية ودراسة الخصوصية التونسية في بناء الدولة الوطنية.
- ❖ الاقتراب من الاسباب الحقيقية لثورة 14 جانفي 2011 وعلاقتها بأداءات الدولة.
- ❖ محاولة اختبار النموذج النظري للتأسيس لطرح نظري شامل لإشكالية الدولة الوطنية المغربية انطلاقا من دراسة وتشريح النموذج التونسي عبر مناقشة اسباب الفشل والنجاح.

رابعا : المقاربة النظرية للدراسة: مقارنة سوسيوسياسية

• مقارنة فرانسيس فوكوياما:

نعتمد على مقارنة فرانسيس فوكوياما في فهم مسار بناء الدولة في تونس فالمقاربة تقوم على تعريف بناء الدولة- الامة على ثلاثية: المواطنة، الاندماج الإجتماعي، المأسسة.

- **المقاربة الزبونوية:** تقوم على قاعدتي الابوية والزبونوية *clientélisme – patronage*، فالاستلزام هو نمط علائقي يقوم على التبعية الشخصية التي تربط الزبون *client* بالابوية *patron* والذي يمثل صاحب المورد الموزع في اطار هذه العملية التبادلية بموجب الولاء الشخصي بالاستناد الى المصالح المتبادلة انطلاقا من الضرورة الواجبة للطاعة المطلقة في البحث عن مرتبة ووجاهة جديدتين، والصعود لتشكيل النفوذ على اساس غير عقلاني كالقرباة والنسب والانتماء القبلي او الديني او الجهوي.

خامسا: المعالجة المنهجية للدراسة

تستوجب الدراسة استخدام وتوظيف العديد من المناهج والإقترابات لتحليلها وذلك لما لخصوصية الموضوع من تداخلات منهجية فالباراديغم الموحد قد يكون عاجزا متأزما عن تفسير ظاهرة الدولة لما لها من خصوصيات بنيوية متشابكة، لهذا سنكون بصدد اعداد باراديغمي توليفي يحاول تقديم دراسة متكاملة من خلال دمج المقاربة السوسولوجية وأدواتها مع المقاربات السياسية للاقترب من قراءة الظاهرة السياسية محل الدراسة استنادا الى دوافعها ومبرراتها الاجتماعية عبر ثلاثية "فرد- مجتمع- دولة" فلا تتوقف الدراسة في الاجابة فقط عن نمط السلوك السياسي المحكوم برمزية فاعليه من النخب والأجهزة السلطوية بل يتعداها الى دراسة الممارسات المجتمعية وهياكلها من العائلة والقبيلة وظاهرة النسب والمصاهرة، لذلك سنكون بصدد منهج تعددي مع الاحتفاظ بخصوصية الظاهرة محل الدراسة لكونها مغربية عالم ثالثة حديثة العهد بالاستقلال.

تدخل الدراسة ضمن البحوث النظرية التحليلية والنقدية التي تهدف الى دراسة تماسك كيان الدولة الوطنية في تونس من خلال متغير ثورة 14 جانفي 2011، عبر تجاوز طابع التوصيف الى انتاجية خطاب معرفي، يقوم على استطلاع لآراء الفاعلين في ثورة 14 جانفي 2011، والاقترب من تشريح علائقية ثنائية الفاعل- البناء الاجتماعي.

فالمقاربة المنهجية الرئيسية المستعملة في معالجة الاشكالية المدروسة، هي مقاربة متعددة الابعاد **Approche multi- dimensionnelle**، باعتبار التعدد الذي تعرفه الدولة كظاهرة اجتماعية وسياسية مركبة، فالمنهجية متعددة الابعاد نجدها اولاً في تقريب مفهومة الدولة في الفصل الاول عند التعريف السياسي والقانوني والاجتماعي، وفي الفصل الثاني يظهر كذلك المنهج التعددي من خلال دراسة تاريخية بناء الدولة الوطنية في تونس، عبر دراسة ثلاثية الفرد والمجتمع والمؤسسات وما تحمله هذه المتغيرات من التعدد.

وبشكل اكثر تفصيلا للمنهج التعددي تفسر المقاربة الاولى ممثلة في **la sociologie historique** ارث الدولة المغربية تاريخيا، وعلاقتها بالتراث العربي الاسلامي وأنماط الحكم، ليس من قبيل الاسترداد التاريخي بل من قبيل كونه نتاجا وذلك في الفصل الاول وبداية الفصل الثاني، اما مقاربة علم الاجتماع السياسي **la sociologie politique** فتفسر بناءات الدولة الوطنية

في تونس بعد الاستقلال من خلال ابعاد الفرد والمجتمع والدولة والعلاقة بين هذه الثلاثة من خلال مقاربات اخرى هي مقارنة التحديث السياسي.

في الفصل الثالث يحضر المنهج التعددي بكثافة من خلال دراسة ثورة 14 جانفي من كل جوانبها السببية سواء الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية وحتى تتبع الخلفيات المناطقيه للثورة ومآلاتها ونتائجها.

✓ **منهج دراسة الحالة:** يرتبط منهج دراسة الحالة بتاريخ الحالة، فالمشكلة البحثية مرتبطة بخبرات تاريخية سابقة لذلك يعتمد منهج دراسة الحالة لا على الملاحظة العابرة فقط او الوصف السطحي بل هو احدى مناهج البحث العلمي الذي يقوم على الاستقصاء والتحقيق المكثف لخلفية المشكلة وتفاعلاتها.⁶

✓ **الادوات البحثية المساعدة:**

المسح الإجتماعي: طريقة لجمع المعلومات تتخذ شكل اجابات مكتوبة لأسئلة معدة مسبقا توزع على الافراد للإجابة عليها، وهناك متطلبات للقيام بالمسوح الاجتماعية منها تحديد الاسئلة وعدم غموضها وبعدها عن التحيز والموضوعية والتوضيح الدقيق لمحتوى الاسئلة واختيار العينة الممثلة عند توزيعها.⁷

والمسح الاجتماعي في دراستنا يستند على أدوات منهجية أساسية هي:

- **الوثائق:** من خلال الاشتغال على الوثائق والدراسات السابقة في دراسة الحالة.
- **الملاحظة بالمشاركة:** الإقامة في تونس لمدة 12 شهرا وزيارة العديد من الولايات.
- **المقابلة العلمية:** عبر تصميم مقابلة علمية تخص متغيرات الدراسة ومقابلة الفئات المتعلقة بموضوع الدراسة، وفي المجمل تمكن الباحث من انجاز 9 مقابلات.
- **استمارة الاستبيان:** تم تصميم استمارة استبيان تشمل 3 محاور متعلقة بالدراسة، وبعد تحكيم الاستمارة من قبل مجموعة من الاساتذة المتخصصين والأخذ بالملاحظات الضرورية، تم اعدادها في شكلها النهائي وتوزيعها الكترونيا خاصة مع صعوبة الوصول الى المبحوثين في 24 ولاية

⁶ - عائشة عباش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس (دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء)، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص23.

7- أ.ع. صحراوي، تصميم البحوث الكمية، محاضرات وتطبيقات، سطيف كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ص50.

تونسية، وتحصل الباحث في المجمل على نتائج لـ 340 مبحوثا أجابوا على 50 سؤالاً، ونكون في النهاية بصدد تحليل 17000 نتيجة.

مجتمع الدراسة: يعرف بكونه مجموع الافراد محل البحث والذين يتشاركون في خصائص ممثلة للمجتمع الأكبر، وفي الدراسة محل الانجاز اخترنا عينة قصدية من 340 مبحوثا من الاساتذة الجامعيين والطلبة ونشطاء المجتمع المدني.
سادسا: حدود الدراسة

• **الاطار الجغرافي للدراسة:**

تشتغل الدراسة على الدولة التونسية كنموذج ودراسة للحالة، لكن ذلك لا يحول دون التطرق الى سياقات نشأة الدولة الوطنية في المغرب العربي لما يحمله ذلك من تقاطعات في البناءات التاريخية والاجتماعية.

• **الاطار الزمني للدراسة:**

فيما يخص الاطار الزمني للدراسة فإننا نشتغل على موضوع بناء دولة ما بعد الاستقلال في تونس 1956- حتى ثورة 14 جانفي 2011 : ويمثل تاريخ 1956 تاريخ نيل تونس الاستقلال التام عن الاستعمار الفرنسي، الى غاية ما بعد 14 جانفي 2011 تاريخ الثورة التونسية الاجتماعية والسياسية، ثم ندرس نتائج ثورة 14 جانفي 2011 الاجتماعية والسياسية.

سابعا: الدراسات السابقة

تم رصد العديد من الدراسات المشابهة التي تقترب من موضوع دراستنا سواء في متغير واحد او اكثر ممثلة في دراسات علمية وأطروحات ورسائل منها ماهو منشور وماهو غير منشور على الشكل التالي:

✓ دراسة امحمد مالكي بعنوان: "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"،
جدليات الإندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، ط1.

1. وصف الدراسة: الدراسة تدرج في اطار كتاب جماعي بعنوان: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي،

وينطلق الباحث في دراسته من مساءلة الظواهر التي رافقت استقلال دولة المغرب الكبير، وينطلق من افتراض أن الدولة المغربية عجزت عن تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال عجز النظم السياسية في توفير بيئة الاندماج افقيا وعموديا، رغم الرهان على الدولة الناشئة التي تأكلت شرعيتها مع مرور الزمن بسبب تضائل تحكمها في القدرة التوزيعية المادية والرمزية.

- ✓ **مشكلة الدراسة:** يطرح الباحث سؤالين منفصلين يمثلان مشكلة الدراسة:
 - ✓ لماذا جاء الاندماج الاجتماعي في المغرب الكبير معوقا؟ وما هي مصادر اعاقته؟
 - ✓ وهل تصلح المواطنة ان تكون سبيلا سالكا للاندماج الاجتماعي وكيف؟
2. **الفرضيات الرئيسية للدراسة:** حاولت الدراسة اثبات صحة او خطأ فرضية دراسة رئيسية صاغها بالشكل التالي: استعصاء الاندماج الاجتماعي وبناء المواطنة مفاده عدم ترسخ ثقافة الدولة الحديثة في المغرب الكبير، فحتى تستطيع الدولة توليد التضامن العضوي اللازم لإنجاح سيرورة الإندماج، يشترط ان تكون قائمة على مقومات الدولة الحديثة.
3. **الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة:** يعتبر الباحث انه سجل ندرة في الكتابات ذات الصلة المباشرة بالموضوع مقابل وفرة في الادبيات التي تدرس المغرب الكبير من منظور العلوم الاجتماعية والإنسانية
- ✓ كتابات السوسيولوجيا الاستعمارية: لدراسة وفهم الظواهر الماكرو- اجتماعية للمغرب الكبير قبيل دخول الاستعمار.
 - ✓ كتابات النخبة الوطنية: تولت الرد على السوسيولوجيا الاستعمارية.
 - ✓ الادبيات الحديثة: مصاحبة لتطور الدولة القطرية في المغرب الكبير.
4. **منهجية الدراسة:** استند الباحث على 3 مقاربات منهجية للدراسة ممثلة في:
- ✓ مقارنة السوسيولوجيا التاريخية: وظفه في فهم مدى امتداد ارث الدولة السلطانية ودرجة استمراره في اركان الدولة الحديثة في المغرب العربي، ومحاولة فهم اسباب استعصاء تحقيق الاندماج الاجتماعي ومجتمع المواطنة في المغرب الكبير.
 - ✓ مقارنة التحديث والتحديث السياسي: استخدامه في فهم اسباب استعصاء التحديث الذي عولت عليه الدولة القطرية في المغرب الكبير من اجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والمواطنة.

✓ مقارنة الثقافة السياسية: من اجل الولوج الى عوالم اشتغال الدولة القطرية في المغرب العربي عبر فهم درجة ادراك وعي المجتمع وطبيعة تنشئته السياسية والاجتماعية.

نتائج الدراسة: خلاص الباحث الى جملة من النتائج على الشكل التالي:

✓ هناك وعي اجتماعي يطالب الدولة الوطنية في المغرب الكبير بالخروج من التاريخ الاتفاقي المؤسس على الضمنيات والايديولوجيا الوطنية الى حوار جديد مبني على التوافق والتسويات المدونة.

✓ الدولة في المغرب العربي تعيق تحقيق الاندماج الاجتماعي وتوطين المواطنة، بسبب استعصاء الاصلاح منذ ظهور الدولة الناشئة بعد الاستقلال فاستمرت دولة قهرية أبوية صعبت من بناء هوية سياسية ينتظم حولها الناس.

✓ الاختلالات المجالية سبب مباشر في اضعاف التلاحم داخل المجتمعات كغياب العدالة الاجتماعية التي تسبب ضعف الثقة في المؤسسات وتراجع القيم الجماعية.

✓ الاندماج الافقي(الانصهار في المجتمع) والعمودي (اكتساب هوية سياسية) والمواطنة هي بناءات مستمرة تتطلب ارادة دولة وإرادة مجتمع.

5. الببليوغرافيا ومصادر المعلومات: اعتمد الباحث في تحرير الدراسة على مصادر للمعلومات على الشكل التالي:

✓ الكتب العربية : 30.

✓ الدوريات: 2.

✓ التقارير: 2.

✓ الدراسات: 1.

الوثائق والكتب بالفرنسية: 15.

نقد الدراسة ووجه الاستفادة منها: تتموقع الدراسة ضمن علم الاجتماع السياسي وهو ما يقترب من دراستنا ويتقاطع مع المقاربات المنهجية المتعددة المستخدمة في دراستنا، كما توفر لنا أرضية تاريخية حول ارث الدولة المغاربية من خلال مقارنة سوسيوسياسية، نستخدمها في الفصلين الاول والثاني وفي

نمذجة استمارة الاستبيان حول متغيري المواطنة والاندماج الاجتماعي وذلك لما توفره من مقدمات تعريفية للمتغيرين.

وإذ ينطلق الباحث في فرضية رئيسية مآلها أن فشل المواطنة والاندماج نتيجة عدم ترسخ ثقافة الدولة الحديثة في المغرب الكبير، فإن فرضيتنا الرئيسية تنطلق في اتجاه متقاطع إلى حد كبير لكن مع إضافة متغير أكبر هو الثورات الاجتماعية والسياسية فهل تعبر الثورات على فشل في بناءات المواطنة والاندماج الاجتماعي أم في فشل نموذج الدولة المركزية؟.

✓ دراسة محمد نجيب طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، من سلسلة أطروحات الدكتوراه (41)، رسالة دكتوراه منشورة.

وصف الرسالة: تعتبر الدراسة أطروحة دكتوراه منشورة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2002، ويهدف البحث بشكل أساسي إلى دراسة البنية الاجتماعية القبلية في الفضاء المغربي من وجهة نظر علم الاجتماع عبر الاقتراب من سؤال مدى تفكك البنيات القبلية في المنطقة في محاولة لفهم الاندماج الاجتماعي عبر مقارنة سوسيولوجية تجيب عن أسئلة علاقة الدولة بالمجتمع المحلي لتفكيك نمط التضامن الاجتماعي وعلاقته بالدولة الوطنية.

مشكلة الدراسة:

يطرح الباحث قلقاً سوسيولوجياً حول طابوهات ثلاث سماها بالأرض والسياسة والقرباة وأثرها على بعث واستنهاض المعطى القبلي لأن البنية القربانية والموروث القبلي يعبران بشكل مباشر عن التضامن الاجتماعي في المنطقة، لذلك يبحث محمد نجيب طالب في إشكالية استمرار الظاهرة العروشية في المجتمعات المغربية المعاصرة.

منهج الدراسة:

استند الباحث على مقاربات منهجية متعددة: لأنه يعتبر أن الحديث عن مقارنة سوسيولوجية بحتة امرًا مختزلاً وجزئياً.

✓ الاقتراب السوسيولوجي: دراسة في البناءات الاجتماعية المغربية من حيث تراتبيتها العروشية والقبلية.

✓ اقتراب القطيعة والتواصل: لتمييز جدليات وثنائيات في الفكر العربي المعاصر "

التقليدي مع الحداثي، العصري مع القديم.. الخ".

✓ المنهج التاريخي المقارن: لدراسة النظم والظواهر في سياقها التاريخي وفي ابعادها الاجتماعية المختلفة باعتبار ان الدراسة تعتبر ان الوحدة الاجتماعية للدراسة هي القبيلة وهي ظاهرة اجتماعية تاريخية.

✓ المنهجية الإثنية: Ethnométhodologie لتتبع تشكل الوضعية الاجتماعية للفاعلين الاجتماعيين في مساراتهم اليومية والكشف عن الرموز بين الانا والآخر كانبطاع للتفاعل الرمزي.

✓ نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الى كون المعطى القبلي يحضر بشكل اكثر كثافة في المشرق مقارنة بالمغرب بمصطلحات كالربع والجيرة والأهل والآل والعشيرة والقبيلة.

- قياسا بتجربة بناء الدولة الوطنية، اختلفت الدولة في المغرب العربي في التعاطي مع المعطى القبلي حيث اعتبرته عامل نكوص في البناء خلافا للدولة في الخليج والمشرق اين تعاملت الدولة معه احتوائيا.
- تعامل الدولة الوطنية مع مجتمعات المغرب العربي كان متوترا واعتبرته عاملا معرقلا لجهود التحديث.
- هناك تمايز داخل الانسجة الاجتماعية المغاربية فالجزائر شهدت عملية تحطيم عنيف للبنية الاجتماعية لديها خلال الفترة الاستعمارية بسبب الاستيطان والإجتاث، وتونس حافظت على التوازن التاريخي في العلاقة بين السلطة المركزية والقبائل فلم تهدد البناء الوطني، لكن النموذج الليبي كان الاقرب لنماذج الخليج العربي اين تعايشت الهويات المافوق وطنية من الاسلام والعروبة والأفريقية مع الهوية ماتحت الوطنية كالعروشية، وفي موريتانيا وظفت الدولة الوطنية التقسيمات الإثنية والقبلية في توزيع السلطة وتقسيم العمل السياسي والاجتماعي.

✓ الببليوغرافيا ومصادر المعلومات:

• الكتب العربية : 66.

• الدوريات: 16.

- الندوات و المؤتمرات: 5.
- الرسائل والاطروحات: 9.
- الوثائق: 2.
- الوثائق والكتب باللغات الاجنبية: 160.

✓ دراسة لحافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في العالم العربي : قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 2006.

1. **وصف الدراسة:** الدراسة هي اطروحة دكتوراه للباحث، ينطلق فيها للغوض في موضوع

الزبونية السياسية في المجتمع العربي، مع دراسة حالة تونس اين اشتغل الباحث على انجاز عملية تفهيمية بالمعنى الفيبري لنمط اشتغال النسق السياسي التونسي عبر تبين الاليات المتحكمة في عملية الإشتغال، وإدراك الكتلة السببية المفسرة للظاهرة السياسية الاجتماعية بالاستناد الى خصوصيات الظاهرة المدروسة.

2. **مشكلة الدراسة:** ينطلق الباحث في دراسته للنموذج التونسي من طرح السؤال المركزي

حول النخب على الشكل التالي:

هل عولت نخب الاستقلال التونسية وهي تمارس تجربة البناء الوطني على تكوينها العلمي ورصيدها النضالي المكتسب من تجربتها الميدانية ام اعتمدت على رساميل لا شكلية و مسكوت عنها مرتبطة بثنايا التنشئة الاجتماعية عبر مختلف مؤسساتها مثل العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام؟

✓ **الفرضيات الرئيسية للدراسة:**

افترض حافظ عبد الرحيم ان النخبة فاعل اساسي يصارع، يغير وينافس حول السلطة التي تعد علاقة اجتماعية مأسسة من خلال توزيع النفوذ وتجسيد الحراك الاجتماعي.

كما انطلق من فرضية ان عملية مجتمع بديل عن المجتمع الاستعماري لا تقتصر على كونها عملية سياسية بحتة، بل انها في عمقها عملية يتداخل فيها المحدد السياسي بالمحدد الاجتماعي.

✓ **منهجية الدراسة:** يعتقد عبد الرحيم أن الأدوات المنهجية المستخدمة تتقاطع فيه المقاربة السياسية

مع المقاربة التاريخية والاجتماعية، لتتنزل الدراسة في اتجاه منهج اقرب الى المنهج الفيبري من

حيث كونها سوسولوجيا تفهيمية اي البحث داخل المادة التاريخية ومنه قراءة الظاهرة السياسية استنادا الى المبررات الاجتماعية.

فالظاهرة السياسية هي اولا ظاهرة اجتماعية فيكون علم الاجتماع السياسي الاقدر على تفسير الظواهر السياسية ذات الارتباط الاجتماعي.

✓ **نتائج الدراسة:** انتهت الدراسة الى كون الترسبات الاجتماعية التي انشئت الى قاع وعي هؤلاء البناء بقيت مؤثرة في تمثلاتهم وتصوراتهم جعلتهم يراوحون في الاختيار بين الابداع والإتباع في اطار تجربة بنائية غضة بقيت تبحث عن ذاتها وعن هويتها، فمجلة الاحوال الشخصية مثلا هي اول منجز في البناء القانوني والسوسولوجي وصولا الى البرامج التعليمية.

فتفسير السلوك السياسي لبناء الدولة الوطنية بالاستناد الى ما هو اجتماعي لا يعد محاولة متأخرة بل هو منطلق تفهيمي لمسألة السلطة.

✓ **الببليوغرافيا ومصادر المعلومات:** اعتمد الباحث في دراسته على مصادر للمعلومات على الشكل التالي:

✓ الكتب العربية: 123.

✓ الدوريات: 73.

✓ الندوات: 8.

✓ الرسائل الجامعية والاطروحات: 18.

✓ الوثائق: 04.

✓ الوثائق والكتب الاجنبية: 400.

✓ نقد الدراسة ووجه الاستفادة منها: الدراسة تنتزل ضمن منهج متعدد يشرع في دراسة الموضوع انطلاقا من الخلفيات الاجتماعية للنخب السياسية التونسية منذ الإستقلال، وهو ما تتقاطع معه الدراسة التي نحن بصدددها والذي يهمننا الجزء المتعلق بالرساميل الاجتماعية من تنشئة وعائلة وقربا و قبيلة وعرش بالإضافة الى الانساق الجغرافية للتوزيع الرمزي بعد الاستقلال بعد نزوع النخب المنتصرة لمشروع الاستقلال على مراحل على حساب الفصيل النخبوي المقابل.

كما تبرز الافادة من الدراسة في قراءته للمعطى الزبوني في تأسيس الجمهوري التونسية ومنه النظام السياسي التونسي، فالأبعاد الباتريمونيالية والنيوباتريمونيالية في البناء الوظيفي للسلطة أسست لحالة ستاتيكية ثابتة في منظومة الحكم منذ بورقيبة الى بن علي، وهي فرضية نبحتها ونثيرها من خلال دراسة اسباب ثورة 14 جانفي فنجد ان التقاطعات هائلة لان الزبونية والباتريمونيالية التي أسست لمنظومة حكم تسيطر فيها الجهوية والولاءات المناطقية أسست لثنائية جديدة تحت مسمى الفعل ورد الفعل، فتراكم تجارب القهر الاجتماعي والاقتصادي والتوزيعي وحتى الرمزي كانت سببا مباشرا في الدفع بالثورة الاجتماعية والسياسية التونسية.

✓ دراسة هيثم غالب الناهي بعنوان: الدولة وخفايا اخفاق مأسستها في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016.

وصف الدراسة: تخوض الدراسة في قراءة للتغير في مفهوم الدولة الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى من خلال تجاوز التعريف التقليدي للدولة ككيان اجتماعي وسياسي ذو سيادة، وينسحب هذا كذلك على مفهومة الدولة في العالم العربي وتأثير ما يعتبره ارتباك السلطة على بنيوية المجتمع الذي عاش الشرخ بين السلطة المركزية لصالح فئات وطوائف وعرقيات لتظهر الولائية والإلغائية وظهر العقل الأداة لتلعب القبيلة دورا أساسيا في تسيير المجتمع وحل المعضلات المجتمعية، وهكذا ظهرت مأساة فشل المأسسة في الدولة العربية.

مشكلة الدراسة:

يتدارس الباحث اشكالية رئيسية ترتبط بثنائية الاستيراد والنموذج المحلي فيما تعلق ببناء الدولة، وي طرح مسألة الارتباك تحت ما يعرف بالعقل الأداة التواصلية وموانع مأسسة الدولة القطرية في العالم العربي.

منهجية الدراسة:

استند الباحث الى مقاربات نظرية متعددة على الشكل التالي:

✓ مقارنة تاريخية: تم توظيفها في فهم السرديات الكبرى لنشأة الدولة من خلال طروحات الاتجاهات الكبرى حول المسألة.

✓ مقارنة سوسيولوجية: تبنى عبرها الباحث التفسير السوسيولوجي لفهم الطابع الاهلي والقبلي للدولة العربية خارج المأسسة.

البيبلوغرافيا ومصادر المعلومات: اعتمد الباحث في تحرير الدراسة على مصادر للمعلومات على الشكل التالي:

- ✓ الكتب العربية: 5.
- ✓ الندوات والمؤتمرات: 1.
- ✓ المواقع الالكترونية والتقارير: 2
- ✓ الكتب الاجنبية: 206.

ثامنا: تقسيم الدراسة

من اجل معالجة الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة على النحو الاتي:

الفصل الاول: وهو فصل نظري تم التطرق فيه الى المفاهيم المتعلقة بالدولة في مختلف التخصصات، بالإضافة الى الاحاطة بالطروحات والنقاشات النظرية المفسرة للدولة وبناء الدولة ثم التطرق الى الدولة المغربية والتونسية في السياقات السلطوية والنظمية العربية.

الفصل الثاني: تم فيه الحفر التاريخي في بناء منظومة الحكم في تونس منذ الصراع البورقيبي اليوسفي الى اعلان الجمهورية الى فترة حكم بورقيبة مرورا بفترة حكم زين العابدين بن علي، متضمنا الاحداث التاريخية الكبرى في تونس وأهمها الحركات الاحتجاجية الكبرى من ثورة الخبر والإصلاحات الاقتصادية وصولا الى ظهور حركات الاسلام السياسي، وبحث الفصل كذلك في الديناميات المجتمعية التونسية من الابوية والعائلية والعروشية والقبلية وبدائل المأسسة والاندماج والمشروع التحديثي.

الفصل الثالث: بحث الفصل في الخلفيات السوسيولوجية والاقتصادية لثورة 14 جانفي 2011، بدءا بتحليل الخلفية المنطقية وارتباطها بمتغيري الفقر والتنمية، بالإضافة الى تحليل الخصوصية الجيلية الرقمية ودور الاعلام الجديد او وسائل التواصل الاجتماعي، مستنديين الى مجموعة من الاحصائيات المقدمة التي تخص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الرابع: ينشغل هذا الفصل في الدراسة الميدانية لموضوع البحث عبر اداة الاستبيان لـ340 مستجوب من فئات الاساتذة الجامعيين والطلبة ونشطاء المجتمع المدني، وهي فئات جاء اختيارها بسبب قدرتها واستيعابها لمستوى الاسئلة المطروحة التي تخص معطيات المواطنة والاندماج الاجتماعي والمأسسة.

الفصل الاول

بناء الدولة: مقارنة

معرفية

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

تمهيد:

يبحث هذا الفصل في النقاشات المفاهيمية للدولة في المعاجم والقواميس، وي طرح مختلف التعريفات الخاصة بالموضوع سواء القانونية أو السوسيولوجية، كما يتطرق إلى النقاشات الفكرية حول الدولة في التصورات الليبرالية والإسلامية، ومختلف الطروحات الباتريمونيالية والنيوباتريمونيالية الخاصة بهذه المسألة، كما يشرح أهم مرتكزات بناء الدولة الحديثة من مواطنة واندماج اجتماعي ومأسسة، وهي أركان سيتم قياسها في النموذج محل الدراسة وهي الحالة التونسية، ونظرا للتداخل الحضاري والتاريخي في دراسة الدولة التونسية طرحنا المناويل الدولاتية في المنطقة المغاربية والعربية من خلال التطرق لمسائل أزمة الشرعية والمواطنة وغيرها.

1. المبحث الأول: الدولة (مدخل مفاهيمي)

الدولة هي الشغل الدوري للفكر السياسي منذ القدم، فدولة المدينة في العصر الإغريقي القديم كانت دولة محدودة المساحة وعدد السكان ومحكومة بالعوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية، والتاريخ يذكر ارتباط دولة المدينة اليونانية بفكرة المواطنة، التي اقتصرتها حينها على الذكور الأحرار، وكانت الأفكار محل نقاش بين الدولة الفاضلة عند أفلاطون ومراجعات أرسطو الواقعية الذي رأى أن الدولة المثلى هي جمهورية أرستقراطية، يكون خلالها فقط للأحرار البالغين من الذكور الحق في المشاركة السياسية أو تولي شؤون السلطة، فالملاحظ أن الأفكار السياسية حول الدولة منذ القدم كانت تشير فكرة المواطنة والمشاركة في التأسيس للدولة، بخلاف الأفكار التي كانت تعطي الحق الإلهي للحاكم للتصرف في الرعية تحت ذريعة الديانات الوثنية القديمة، وتعاملت معه الديانات التوحيدية من مدخل آخر لتثبيت السلطة الحاكمة.¹

كما تعتبر أوروبا مهد هيكل الدولة، من خلال إعادة تفكيك المفاهيم المجتمعية وإعادة تركيبها، عبر إعادة قراءة العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج والأفراد في المجتمع، لأن مفهوم الدولة كان لا يتجاوز سلطة الإكراه والقهر من خلال جمع الضرائب عبر القوة الخشنة للجيش، فالدولة عند هيغل هي كل شيء عقلائي متحقق فعلا وكل ما هو متحقق وجوده هو عقلائي.²

وبداية من القرن التاسع عشر ظهرت مطارحات جديدة في التعاطي مع فكر الدولة، من خلال الماركسية التي ناقشت فكرة مبدأ مساهمة الطبقة العاملة في قيادة الدولة، كونها الأداة الفاعلة للإنتاج وحفزت هذه الأفكار مفكري المجتمع الأوروبي، في الانتقال إلى فكرة الصناعة وعلاقتها بالرفاه الاجتماعي لتظهر الليبرالية والليبرالية الجديدة.³

ومفهوم الدولة الحديثة في عصر النهضة الأوروبية، بدأ من خلال تفعيل الإهتمام بالعلوم الإنسانية وتطور الفكر السياسي الإنساني، فنظر ميكيافيلي إلى الدولة كونها الضمانة الأكيدة لتطور المجتمع،

¹ -عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ظروف النشأة واثارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص46.

² - هيثم غالب الناهي، الدولة وخفايا اخفاق مأسستها في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات السياسات العربية، ط1، 2016، ص124.

³ - المرجع نفسه، ص 10.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

وعبر هوبز على ضرورة الدولة باعتبارها مسارا لمحاربة أعداء المجتمع، فيما نظر جون لوك إلى الدولة من اتجاهين: الأول أن لا تكون امتدادات الدولة دينية كنسية، والثانية أن تكون الدولة بشرية بكل معاني الإنسانية، أما ماكس فيبر Max weber فيعتبر أن الدولة ليست شكلا من أشكال السلطة الطبيعية الموجودة ضمن أي مجتمع بقدر ما هي صيرورة تاريخية محددة بحقبة زمنية¹، وهو ما يؤكد برتراند بادي في أن التكون الخاص للدولة الحديثة في الغرب منبثق أساسا عن الجماعة المحدودة **communautarisme limité** والتي توحدت باعتبارها جماعات ذات طابع سياسي في مواجهة جماعات أخرى دينية او اجتماعية او اقتصادية انفصلت كقنات اخرى².

1.1. النقاشات المفاهيمية حول الدولة

تتعدد التعاريف المتعلقة بالدولة نظرا إلى الاتجاهات العديدة والميادين المعرفية كعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة والقانون، وتعتبر الدولة من المفاهيم المتشابهة تعريفيا وذلك لارتباطها بالاختلافات الفكرية والمعرفية الحضارية، ويؤثر التكوين العقائدي والسلوكي والنفسي على الأفكار المخرجة لتعريف الدولة، فهي تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع وذلك اعتبارا لسلطتها العليا التي تمارسها اتجاه الأفراد والجماعات بالإضافة الى الوظائف المهمة التي تقدمها للمجتمع، كما تعد صيرورة تاريخية وحركة سوسيولوجية تصنعها المجتمعات من أجل ضمان وجودها وتفوقها ، والتي اجتهد علماء السياسة والقانون في إعطاء تعريف لها.

كما تعبر الدولة عن فكرة السلطة الفعلية والمحمية والمنظمة، وذلك منذ عهد المدنية اليونانية والإمبراطورية الرومانية، والتي استعملت بمعناها الحديث بداية من القرن 16، ارتباطا بمعاهدة وستفاليا. و تعبر الدولة أيضا عن شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي الذي يكفل لرعاياها الحماية من الأخطار الخارجية والداخلية، وتحقيقا لهذا الغرض فهي تملك القوة المسلحة والكثير من وسائل الإكراه والقمع، و تركز أدبيات علم الإجتماع السياسي كثيرا على ثنائية الدولة والقوة المادية للإكراه، فيعبر عالم

¹ - المرجع نفسه، ص41.

² - برتراند بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الاسلام، ترجمة:لطيف فرج، القاهرة: مدارات للأبحاث والدراسات، ط1، 2017، ص39.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

الإجتماع "أهرنج" على ذلك بكون /انعدام القوة المادية هو الخطيئة الكبرى التي لاغفران لها ولا صفح بشأنها من جانب الجماعة الانسانية التي لاتقر هذا النقص.¹

لذلك يعتبر وجود الدولة بدون الإكراه شيئاً متناقضاً تماماً، فالدولة تعبر عن الحكم الأعلى في الصراع الدائم بين جميع القوى الاجتماعية، ولا تخضع لأي سلطة أخرى سواء من الواجهة المادية أو الدينية، كاللتنظيمات النقابية أو الطوائف الدينية أو الجماعات المهنية والسياسية، فالدولة شركة اجتماعية يقبل بها رعاياها بشكل عام حرصاً على تسوية منازعاتهم.²

1.1.1 الدولة في المعاجم والقواميس المتخصصة:

يدلل المعجم الفلسفي ارتباط الدولة بالعناصر السياسية المشكلة لها، فالدولة كيان اعتباري وهي الأساس الأعلى لتكوين المجتمع السياسي، وعناصرها المعنوية ولكنها لا تتكون إلا بوجود الركن المادي³، وهو ما تتقاطع معه الموسوعة السياسية في ربط مفهوم الدولة بتوفر وحدة الحق في ممارسة السلطة على سكان منطقة جغرافية محدودة، من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين لضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام⁴، وهو الطرح الذي توافقت على أساسه جميع النقاشات الفلسفية والفكرية، المفسرة لطبيعة نشأة الدولة كنظرية القوة والعائلة والحق الالهي والعقد الإجتماعي⁵، بعيداً عن مفهوم الدولة الحديثة التي ترمز لكيان مستقل لا علاقة له بأي تفويض إلهي بالحكم للحاكم، وإنما ترتبط فقط بتاريخها وبشرعية الحاكم لا غير⁶.

2.1.1 الدولة في التعريف القانوني:

تأثر الفقهاء القانونيون بتصوير هيجل للدولة بتعبيرها عن الفكرة المطلقة والنهائية، وذلك من خلال تحديد العلماء لعناصر لازمة للتعريف وهي: وجود الأرض، السلطات العامة المنظمة، السيادة، المجموعة

¹ - جاك دوه نيدييه دي فابر، الدولة، ترجمة: أحمد حسين عباس، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص2.

² - المكان نفسه.

³ - المعجم السياسي، وضاح زيتون، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص177.

⁴ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط4، 2001، ص702.

⁵ - ناظم عبد الواحد الجسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2008، ص309.

⁶ - مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، الأردن: دارأسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص220.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

البشرية، كما عرفها العميد القانوني "دوجي" بأنها جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة، ومن الأشياء التي يركز عليها القانونيون وفقهاء القانون الدستوري هو الفصل بين السلطات.¹

كما يشير مفهوم الدولة الى المعطى المؤسسي، وإلى السلطة والشرعية على خلاف مفهوم الأمة الذي يرتبط بالمشاركة من قبل المواطنين في الإحساس بالهوية التاريخية والمصير المشترك.² فظهور الدولة حدث تاريخي وسياسي عمل على توفير 3 ركائز ممثلة في العدالة والأمن والنظام العام، كما أن عنصر التنظيم القانوني يجعل النظرية القانونية تتسحب بشكل كثيف في الدراسات الخاصة بالدولة، وتعرف الدولة بكونها: " مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد الذين يملكون إقليما معيناً، وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم وحررياتهم".

كما تعبر الدولة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلى مجموع الشعب المستقر على إقليم معين حكما ومحكومين، لذلك يتم التأسيس على رابطة التضامن القوية والتنظيم السياسي والقانوني المتكامل، من أجل وصف المجتمع السياسي، لذلك لا يعني وجود عناصر الأفراد والإقليم والسلطة ضرورة وجود الدولة، لأن الدولة منوطة بتوفر شرطي الإستقلال والسيادة الوطنية³، فالدولة في القانون الدولي تنشأ باكتمال العناصر المكونة لها من إقليم ورعايا وحكومة واعتراف المجتمع الدولي.

3.1.1 الدولة في المفهوم السوسيولوجي:

تعتبر الدولة مؤسسة انسانية قديمة ترجع إلى المجتمعات الزراعية الأولى كمجتمع ما بين النهرين، كما قامت في الصين دولة ذات بيروقراطية عالية التدريب، لكن الدولة الحديثة ارتبطت بأوروبا عبر مركز حشود الجيش والضرائب والبيروقراطية المركزية، فتاريخها يرجع الى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية في فرنسا وإسبانيا والسويد⁴، فالأحداث العالمية بدءا بالحرب العالمية الأولى فالثورة السوفياتية ففترة الكساد الإقتصادي في أمريكا وأوروبا فالحرب العالمية الثانية، أدى إلى تصاعد ما يسمى بالدولة الليبرالية

¹ - عبد العالي دبله، الدولة " رؤية سوسيولوجية"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص62.

² - محمد ناصر مهنّا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011، ط1، ص6.

³ - المرجع نفسه، ص18.

⁴ - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة والنظام الدولي العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاهد الامام (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007)، ص41.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

الأدوية" أي الدولة قليلة التدخل في الشأن العام"، وهي دولة عالية المركزية والنشاط في العالم¹، ومثل فوكوياما دور الدولة بهندسة المؤسسات الأمريكية من خلال الإحالة إلى قول مارتن ليبست يكون المؤسسات الأمريكية مصممة عن عمد من أجل إضعاف القدرة على ممارسة سلطة الدولة أو الحد منها.² وعرف ماكس فيبر الدولة على أنها مجتمع انساني يمارس حق احتكار شرعية استخدام القوة في منطقة معينة"، فيعتبر أن جوهر الدولة مرتبط بالقسر و الإكراه، وهو ما تفسره قوة المؤسسات المرتبطة بالدولة الحديثة، بالإضافة الى طرح " فيبر" لفكرة عقلنة البيروقراطية على أساس القيام بدورها من منظور الدولة بحكم انها قادرة على تسيير شؤون الرعية.³

في الأدبيات الماركسية عبر كارل ماركس وانجلز على أن تشكيل الدولة عبر البيروقراطية يخضع لحكم الأقلية للأغلبية، عبر القهر والإجبار لكن ذلك انحصر مع انتشار الديمقراطية والحث على أساليب الحكم الرشيد، بينما راجع ايميل دوركايم فكرة الدولة وتقسيم العمل فالدولة حسبه هي: "بمنزلة عضو التفكير الإجتماعي".⁴

و يعرف ميلس كاهلر التصور الويستفالي للدولة من خلال الإنسجام القضائي الذي يطابق بين مجال السيادة والحدود الجغرافية، ويؤكد كينيشي أوهماي على الحدود بين الدول ويعتبرها مازالت واضحة على الخريطة السياسية كما كانت في الماضي، لكن على الخريطة التي تبين التدفقات للنشاط المالي والصناعي، فهذه الحدود قد اختفت على نطاق واسع.⁵

إن موضوع الدولة يشكل محور اهتمام علم السياسة باعتباره مرتبطاً بشكل عام بالدراسات الخاصة بالدولة، كما أن الدولة الوطنية ارتبطت بأوروبا الغربية وهو تنظيم سياسي تعايش مع مختلف الأنظمة السياسية: المدن، الامبراطوريات، البابوات⁶، لكن الدولة الحديثة المؤسسة عن معاهدة وستفاليا فقد أسست لبدءاً للسيادة الإقليمية حين وقع 135 أميراً أوروبا معاهدة الصلح منهي حروب الـ30 عام، كما

¹ - المرجع نفسه، ص44.

² - المرجع نفسه، ص48.

³ - المكان نفسه.

⁴ - ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014، ص14.

⁵ - سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير " الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة"، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008)، ص38.

⁶ - المرجع نفسه، ص11.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

تعتبر معاهدة التأسيس الأول لدنيوية العلاقات الدولية التي حلت محل الفكرة القروسطية حول السلطة الدينية، منهيّة بذلك رمزيا السلطة السياسية للبابا.¹

حيث تواجه السيادة الكلاسيكية لنظام وستفاليا ثلاث عناصر مهددة أشار للأولى **جيمس روزنو** وهي المتعلقة باتساع الاعتماد المتبادل، بالإضافة الى العناصر المرتبطة بها والتي زعزعت سيادة الدول الوطنية، أما الثانية فهي مرتبطة بالتوتر القائم بين سيادة الدول والعناصر الأخرى الضامنة لحق الشعوب، أما العنصر الثالث فهو المفهوم الجديد للقانون الدولي والمتمثل في حق التدخل الإنساني، مثل حق التدخل لحماية الاكراد شمالي العراق من خلال قرار مجلس الامن رقم 688، وحق التدخل في الصومال و إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا في 22 **جانفي 1992**، أو التدخل في كوسوفو.²

4.1.1 وظائف الدولة

تختلف وظائف الدولة باختلاف الإيديولوجيات السياسية المفسرة لأصل نشأة الدولة، لذلك تضيق وتتسع وظائف الدولة، حيث تتركز بعض الواجبات الأساسية ثم تتوسع في مجتمعات أخرى لمزيد من إجراءات التدخل الحكومي وسياساته³، وتتراوح وظيفة الدولة بين اتجاهين كبيرين: المذهب الفردي في صورته التقليدية والمعاصرة و المذهب الاشتراكي بتطبيقاته المختلفة⁴، وهناك اختلاف حول تراتبية وظائف الدولة خاصة ما تعلق بقضايا مثل إعادة توزيع الثروة أو السياسات الإجتماعية، على الرغم من الإتفاق العام حول وجود تراتبية للوظائف من خلال توفير النظام والأمن العام والدفاع عن المواطنين ضد الغزو الخارجي.⁵

كما ترتبط وظائف الدولة الاساسية تقليديا بتحديد مجال السيادة القانونية وضبط الحركة بمختلف صورها: الأشخاص، البضائع، حقوق المواطنة وواجباتها⁶، وتباينت وظائف الدولة بعد إعادة تعريفها البنيوي من خلال صعود مفهوم الدولة الافتراضية **virtual state** بتعبير روز كرانس، والذي يحيل على الدولة التي تقلصت قدراتها الإنتاجية القائمة على الأساس الترابي أو الوطني، وهي نتيجة منطقية لهذا التحرر

¹ - المرجع نفسه، ص12.

² - المرجع نفسه ، ص54.

³ - محمد ناصر مهنا، مرجع سابق، ص68.

⁴ - المرجع نفسه، ص69.

⁵ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص50.

⁶ - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص35.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

من الأرض¹، بمعنى أن الدولة تنجح الى بناء نموذج أقل مركزية من خلال الحصول على الموارد الطبيعية والمنتجات الوسيطة، ما أدى للحديث حالياً عن مايسمى بدول الرأس states head، ودول الجسد body states لكنها طروحات كرسست بشكل أكبر للإنقسامية.

1-2: النقاشات الفكرية حول مفهوم الدولة:

1-2-1: التصور الليبرالي للدولة:

تعتبر الليبرالية أن الدولة ليست الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وذلك في ظل التصاعد المكثف لأدوار الفاعلين غير الوطنيين كالمنظمات الدولية باعتبارهم مستقلين وليسوا أجزاء من آلة الدولة، كما أن النظام الدولي الجديد يرتبط أساساً بمعطى الإعتماد المتبادل رغم الإقرار بوجود الدولة و أدوارها في عملية العولمة، ويربط الليبراليون الجدد فقدان الدولة لجزء من سيادتها بعملية توسيع السوق العالمية، بشكل يجعل الدول فقط مضيعة للشركات متعددة الجنسيات، مقابل تخلي الدول عن كثير من وظائفها التقليدية وهو ماينبه إليه نويل بورج من كون العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، كما أن انحصار السيادة مرتبط بالطموحات الكونية للرأسمالية بتعبير سوزان سترانج حول تآكل سلطة الدولة في: الدفاع، المالية، الرعاية²، مقابل اعتبار الدولتين الجدد أن العولمة لم تقلص من أهمية الدولة في مجالها السياسي الخاص، لأنها لا تزال تحتفظ بركائز مهمة في ميادين الموارد والضريبة والتوجهات المالية ثم إعادة توزيع الثروات، ويعتبر " بيتر ايفانز" أبرز رواد الدولتين الجدد الذي اعتبر نماذج كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين نماذج نجاح مركزية الدولة في التغيير السريع لموقع آسيا في التقسيم الدولي للعمل³. فهو ممثل في جذور مفكري العقد الإجتماعي الذين يحيلون بناء الدولة إلى أولوية بناء الأمة على البناء الممأسس للدولة، من خلال طرح فرضية أن عملية بناء الدولة لا تكون إلا من خلال عملية تحول ثقافي

¹ - المرجع نفسه، ص40.

² - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص21.

³ - نفس المرجع، ص32.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

من المجتمع الأهلي المنقسم عموديا والمنضوي تحت روابط القرابة والأهلية إلى مجتمع مدني منقسم أفقيا على أساس المصلحة المشتركة، بشكل يدفع الدولة إلى التخلص من القمع السياسي للأنظمة الشمولية.¹

1-2-2. تصورات الفكر الاسلامي لمفهوم الدولة

اشتغل الفكر الإسلامي على فكرة الأمة بدل الدولة القومية، وذلك لصالح الدولة الشرعية أو الخلافة من خلال البحث في أهلية ولي الأمر وصلاحياته، و البحث في حقوق الأفراد الذين يعيشون في كنف الإمبراطورية الإسلامية بمفهوم أهل الذمة، مقابل الإشتغال بشكل أكبر على ترسيخ وتقوية مفهوم الأمة على حساب مفهوم السلطة، فالإشكالية في الطرح الإسلامي لمفهوم الدولة هو الطغيان والاستبداد بذريعة تقوية الحكم والتأسيس للدولة الدينية الصرفة أو الملك العضوض بالتعبير الخلدوني ويعني الحكم المطلق²، كما ارتبطت الدولة الدينية في الاسلام كذلك بمعطى آخر هو أسماء الأسر والعشائر الحاكمة مثل الأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية والعثمانية، فالإشكالية المطروحة حاليا تخص مدى تأثير ذلك على تشكيل النسيج الاجتماعي في دول ما بعد الإستعمار، أو بناءات الدولة الوطنية التي رافقتها مجموعة من المطبات التي تخص الإنسجام المجتمعي ومشكلة الولاءات للدولة وقضايا المواطنة التي ترتبط بالدولة ككيان سياسي وقانوني، يمكنه أن يقوم على جزء من الأمة مقابل الأمة التي تعتبر كيانا اجتماعيا غير مجزأ³، ففي هذه المسألة هنالك أدبيات كثيرة عنت بتشريح العلاقة السلطوية بين الدين والدولة في الإسلام، فمنجز برهان غليون حول هذه المسألة في كتاب نقد السياسة: الدولة والدين⁴، يناقش أصل الدولة في الإسلام والذي أثرى نقاشا فكريا سجاليا مع المفكر سمين أمين الذي افترض أن برهان غليون يربط عوامل ازدهار الحضارة الإسلامية بتفسير ايدولوجي متعلق بفهم المسلمين الجيد للإسلام في فجر

¹ - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص127.

² - عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ظروف النشأة واثارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص48.

³ - المرجع نفسه، ص49.

⁴ - برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت:المركز الثقافي العربي، ط4، 2007.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

التاريخ، عكس الانحطاط الذي يرتبط بعدم الفهم لديهم وهو سبب نكوص الديمقراطية، وهو مايسقطه سمير أمين بالقول ان نكسة الديمقراطية ليست خاصة عربية إسلامية بل عالم ثالثية¹.

كما تعطي قراءات معاصرة لتعثر نظرية الدولة في الفكر الإسلامي بتاريخية صراع الديني والسياسي مع تطويع الديني في مراحل زمنية معينة لصالح السلطان، وحتى تجريدية الفكر الفلسفي السياسي أبعده عن صناعة تأثير على دولة السلطان الواقعية².

1-2-3. المنظور الوستفالي للدولة القومية

تعود الجذور الأولى لفكرة الدولة القومية الى مايسمى الدولة الوستفالية، والتي كانت ميلادا لنهاية الحروب الدينية التي امتدت طيلة ثلاثين سنة، والذي أسس كذلك لميلاد مفهومي الوحدة الإقليمية والسيادة الوطنية³، ويتم إطلاق وصف الدولة الوطنية **Etat national** أو الدولة الأمة **Etat nation** لتمييزها عن الدولة التقليدية والثقافات تحت الدولة والممثلة في الأهلية والقبلية والعروشية وغيرها من الإنتماءات والولاءات، لذلك تعد الدولة الوطنية إفرزا لمسارات تاريخية كثيفة، ففكرة الدولة الأمة هو اتجاه عام ظهر قبل قرنين تقريبا وهي تعني ذلك التنظيم الذي يقوم على رقعة ترابية تعيش ضمنه مجموعة بشرية يفترض أنها متجانسة، وهو التنظيم الذي ظهر بعد عصر النهضة في كل من اسبانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا، وينقل الباحث عادل اللطيفي تعريفين لكل من الفرنسي "ميشال كامو" Michel Camau، وايريك هوبزباوم تشديدهما على معطى الرقعة الترابية في تعريف الدولة الحديثة من خلال الإتفاق على أنها رقعة متواصلة يخضع كل سكانها إلى نفس السلطة، وهي منفصلة عن الوحدات التي تشبهها بحدود واضحة وثابتة وتسير شؤون سكانها مباشرة دون تدخل أطراف أخرى وسيطة، كما أنها تقرض نفس القانون على كامل الفضاء الترابي⁴.

¹ - سمير أمين وبرهان غليون، حوار الدولة والدين، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 1996، ص15.

² - عز الدين العلام، سؤال الدين والسياسة بين الماضي والحاضر (مقاربات في اشكالية الدولة في خطاب الاسلام السياسي)، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2014، ص20.

³ - عادل اللطيفي، الدولة والثورة و الحدائة (من الاستثناء العربي الى الخصوصية التونسية)، تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص31.

⁴ - المرجع نفسه، ص29.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

أما " تشارلز تيلي" فيعطف على التعريفين السابقين بالتركيز على بعد الإكراه باعتبار أن الدولة بالمعنى الحديث هي "تنظيم تراحي محدد تراقب ضمنه وسائل الإكراه الممركزة وتتمتع بالأسبقية على كل التنظيمات الأخرى الموجودة في الفضاء نفسه".¹

في حين يحيل علي خليفة الكواري إلى عاملين أساسيين في تكوين الدولة القومية في أوروبا: الأول متمثل في اختراع البارود، الذي سمح للملوك من السيطرة على ممالكهم وإخضاع أمراء الإقطاع لسلطتهم وتحصيل الضرائب، أما العامل الثاني فيرتبط بالمعطى القومي في أوروبا ومثال ذلك النموذج الألماني والإيطالي. 2

1-3-1. النقاش النظري الإبتيمي لفكرة بناء الدولة

1-3-1. الباتريمونيالية والنيوباتريمونيالية

يطرح الجدل حول التحول النسقي والمؤسستي والسوسيولوجي للدولة من الطابع الشرعي والمماسس والسليم في علاقاتها الداخلية ونمط التوزيع، إلى نمط باتريمونيالي أسئلة كثيفة تحيلنا إلى دراسة ذلك خاصة لدى الدول الحديثة العهد بالإستقلال، والتي تشكل فيها البنى المختلفة محل اجتهادات في التأسيس.

لذلك نجد معظم الدول في الجنوب والعالم الثالث مغرقة فيما يسمى النمط الباتريمونيالي للحكم، وذلك من خلال تأسيس أجهزة ومؤسسات حكم موازية وغير دستورية، تعتمد على شبكة توزيعية للثروة خارج القنوات الرسمية للتوزيع ضمانا للولاء وإطالة أمد الحكم.

فيعرف ماكس فيبر Max weber باتريمونيالية الدولة **patrimonialisme** بالمرتكزات القائمة لديها من الإرث الأبوي والملكية العسكرية، وتمركز الحكم وتابعة الأطراف لدى الحاجة إلى مزيد من التأكد في إمكانية تطبيق ذلك على الحركة التاريخية للتجمعات ذات الإرث القبلي في المنطقة المغاربية

¹ - المرجع نفسه، ص30.

2- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص26.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

وعلاقته بالدولة المركزية¹، كما ركز ماكس فيبر **M.Weber** تحليلاته حول الدولة الباتريمونالية من خلال ربطه ذلك بالإمتداد العسكري والإداري للسلطة الأبوية بامتداد السطوة العسكرية والإدارية للسلطة الأبوية، عبر اختيار أشخاص مقربين من الحاكم، واعتماد قنوات ومؤسسات غير رسمية في عمليات التسيير في تغييب تام للتنافس الشرعي والمؤسسي، لذلك يبقى الحاكم كل من المؤسسة العسكرية والسلطة الدينية سندا يستمد منه شرعية فعله، كما يضبط محيطه عبر علاقات تكثيفية بالعائلة والقرابات العصبية والدموية، أما التجاوز في تعبئة الشرعيات اتجاه مجالات أخرى كالتكنولوجيا ونمط الإصلاح الإقتصادي والسياسي فنكون بحسب ماكس فيبر أمام معطى ومفهوم جديد هو **النيوباتريمونالية**².

عكف **حافظ عبد الرحيم** في محاولة متعددة الإقترابات على تشریح طبيعة النسق النيوباتريمونالي في نمط السلوك السياسي، عبر مستويات عدة لتفسير ذلك من خلال³:

1. **المستوى النفسي الاجتماعي Psychosocial** والذي يرتبط بتعاظم الرغبة في السيطرة وتأكيد سلطة الحكم، الذي يتحول تدريجيا إلى زعيم لا تخدمه ديمقراطية الحياة السياسية، لذلك يلجأ الى الخزان الرمزي من خلال تشبيك علاقات التبعية والولاء على أساس جهوي وعائلي.
2. **المستوى السياسي** ينطلق من افتراضات كامو Camau حول العلامات الثلاث للنيوباتريمونالية وهي :

- **دولنة المجتمع:** (بقرطة bureaucratism) من خلال رقابة الجهاز الدولي باعتبارها الفاعل المحوري في جميع المجالات.
- **امتلاك الدولة وشخصنتها:** اعتبار النخب أن الدولة هي الوحيدة المستأمنة عليه.
- **استلزام المجتمع:** من خلال القطيعة الحاصلة بين المجتمع والدولة، عبر امتلاك الدولة وشخصنتها فتتظر الدولة إلى المجتمع انطلاقا من كونه تسخييرا لإراداتها، من خلال

¹ - محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص21.

² - محمد حليم ليام، الفساد النسقي والدولة السلطوية (حالة الجزائر منذ الاستقلال)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017، ص17.

³ - الاستلزام والتعزيز: الية لتحليل النسق السياسي التونسي في اطار دولة البناء الوطني، من خلال النمط العلائقي بين بورقبيية وأعضاده، المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقبيية 1946-1962، السلطة واليات الحكم في عصر بورقبيية بتونس والبلاد المغاربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003، ص116.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

تغييب الفضاء العمومي الحر Espace public، كمساحة تعبيرية قائمة على التبادل الفكري عكس حساب منطق الولاء والمساندة مقابل الصعود.

3. المستوى التشريعي القانوني: من خلال الإعتماد على تصورات ما قبل قانونية قيمية أو رمزية أو أبوية يكون بموجبها الزعيم أو المسؤول هو الأب الروحي من خلال علاقة الإستلزام.

1-3-2. الاستبداد والفساد والزيونية

الباترياركية أو أبوية الحكم: تنطلق فكرة العلاقة بين الفساد والسلطوية والإستبداد من خلال مناقشة جادة لفشل الإصلاح في الدول، وعلاقة ذلك بمتانة أو هشاشة البناء المؤسسي في المجال السياسي و الإقتصادي، فينشأ نمط حكم باترياركي أو أبوي يمثل أساس السلطة في المشروع الباتريمونيالي ويستند الحكم في ذلك إلى ثلاث علامات مميزة:

1. التقارب المؤسسي لرئيس كل تنظيم ومؤسسة لدائرة من المقربين وذلك بمعيار الوفاء لا الكفاءة.
2. الشخصنة من خلال إيلاء أهمية كبرى للعلاقات الشخصية بين الرئيس ومن حوله فيكون الرئيس أباً، عوض ان يكون موظفاً بالمعنى المؤسساتي السليم، وذلك دائماً في إطار العلاقات الزبائنية التي تضمن له ولاءات الأفراد والنقابات والأحزاب والمجتمع المدني.
3. تحييد الفعالية المؤسسية لصالح الولاء من خلال تفعيل دور اللاشكلية واللامؤسسية مقابل المؤسساتية كمقام ثانوي¹.

1-3-3. الباتريمونيالية أو الزيونية في علاقة بين الحاكم و المحكوم

يعتقد برتراند بادي ان مأسسة الدولة كلما ازدادت تدعيماً، كل سعت للتوصل إلى رعاياها عبر ممارسات الأبوية وممارسات علاقات الزيونية²، ففي المأسسة العقلانية للجسم الدولي والمجتمعي، يكون هناك انسجام في العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائماً على علة الشرعية والرضا الجماعي، في ظل وجود مجتمع مدني عصري يكون وسيطاً في علبة المدخلات والمخرجات في تعبير " دايفيد ايستون"، لكن الخيارات السلطوية لدول الجنوب خاصة الدول العربية، احتكمت في خياراتها السلطوية على مبدأ نخبوي

¹ - المرجع نفسه، ص 18.

² - برتران بادي، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الاسلام، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة: مدارات للأبحاث والدراسات، ط1، 2017، ص 39.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

أساسه الغلبة للزعيم الذي يركز الحكم بشكل أقرب إلى الأبوية عبر حصر الموارد و الإدارة التوزيعية لها في أيدي عصابة تحكم المجالين الاقتصادي والاجتماعي، عبر تفعيل شبكية واسعة لثنائية " الأولياء - الزبائن" يكون خلالها الإنتفاع المالي والسياسي مقصد التنافس من خلال الولاءات والتنازلات¹.

يحاول **حافظ عبد الرحيم** ضبط نمط العلاقات في الحيز العلانقي المميز بالأبوية والزبونية اللذين يحيلان على علاقات التبعية الشخصية كنمط للحكم، والذي كان **ماكس فيبر Max weber** صاحب السبق في التعريف به من خلال الآتي²:

- سلطة أبوية للحاكم تمتد عسكريا وإداريا.
- الولاء الشخصي للرئيس أساس الاختيار في مناصب المسؤولية.
- الإعتماد في نمط الحكم على قنوات غير معروفة وغير رسمية على حساب النمط المماس والرسمي.
- اعتماد السلطة الرمزية الدينية أو الاجتماعية كمصدر لشرعية الحكم.

تغيرت مفهمة الباتريمونياالية إلى النيوباتريمونياالية أو الباتريمونياالية الجديدة، التي تتسحب على التمدد في النمط الزبوني إلى المجال الاقتصادي والتكنولوجي، لذلك ومن دون قواعد مأسسة واضحة فإن السلطة تكون قائمة على معايير لاعقلانية ممثلة في العائلة أو القرابة المحلية أو الجهوية³، فالزبونية السياسية ترتبط عمليا بالمسار الانتخابي الذي يشوبه الفساد، مقابل الديمقراطية التي تمنح تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في ممارسة حق الإختيار لممثليهم، لذلك يطرح تساؤل مفصلي في قضية فشل الديمقراطية والبلرلة في التخفيف من الفساد النسقي لهذه الدول ويفسر الباحث **محمد حليم ليمام** ذلك في ضعف وهشاشة المؤسسات الحديثة النشأة، والتي لا يكون بمقدورها تفكيك شبكات النفوذ والطابع الاحتكاري عن المجالين الاقتصادي والسياسي، فينظر إلى تكريس الطابع الزبوني وعلاقته بالفساد في الأنظمة المحافظة ضد التحولات الديمقراطية بكونها معطى طبيعي، بحكم أنها تكرس السلطوية والإستبداد وهي تعتبر الفساد قاعدة للحكم تكرس للنظام المفترس، فالفساد المماس الذي يشير إلى وجود خلل في الأداء الوظيفي

¹ - محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص 21.

² - مؤسسة التميمي، مرجع سابق، ص 104.

³ - المرجع نفسه، ص 104.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

للدولة مقابل الفساد النسقي الذي يكون رمزا من رموز الحكم يحيل إلى أسئلة حول طبيعة تكوين الدولة وممارسة السلطة ونمط المشاركة¹.

كما تطرح فكرة الزبونية من خلال العلاقة بين ثنائية الأبوية - الزبونية (clientelisme - patronage)، فالتحليل الزبائني مرتبط بتبادل الإمتيازات بين شخصين أو طرفين هما الأب و الزبون ، لاعتبارات ترتبط بعدم تكافؤ المصادر والمصالح، فالأول مالك للمصالح ومتصرف بها أما الثاني فطالب لها مقابل سلعة او مصلحة، لذلك تشريح العلاقة الثنائية يكون على الشكل الذي به يخدم الزبون بالأبوية، أما المفارقة فإن ممارس الأبوية في الدورة الاولى لتبادل المصالح قد يتحول إلى زبون في حلقة أخرى، وفق نمط توزيعي يكون فيه الكل رابح².

في إطار تشريح أوسع لهذه العلاقة التلازمية فإن معطى الشرعية يبقى أكبر رهان تلعب عليه هذه الأطراف، وذلك بهدف إرضاء الحاكم حيث يكون ممارس الأبوية الأكثر ربحا دائما لأنه يشتغل وفق نمط موازين القوى ليحقق الشرعية لسلطته، أما الزبون فإنه يطلب الخدمة مقابل توفير الشرعية للسلطة وذلك لأنه يقتنع أن اللجوء إلى الدولة وقوانينها لا يضمن لها العدالة والحماية، ففي هذه الحالة يحدث تخط للمؤسسات الشرعية، لذلك يتم ارساء شرعية موازية تستمد قوتها من القبول الاجتماعي والإعتراف واقتناع الفرد به، فهو في النهاية نمط علائقي يفسر أنماط الحكم في إطار تجارب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال، والتي تبنى سلطها على العلاقات الشخصية القائمة على التبعية الملازمة للندرة لذلك يطرح الباحث "حافظ عبد الرحيم" هذه المعادلة التي تحتاج الى تفكيك³:

ندرة + سلطة = تبعية وزبونية

1-3-4. علاقة الفساد والسلطوية

ينظر أنصار المقاربة المؤسسية إلى كون الفهم الصحيح لآليات اشتغال الفساد مرتبط بتوضيح نمط الحكم، الذي يتيح حوافز الفساد ويشجع على استمرار العمل في إطار مؤسسات موازية غير رسمية أو

¹ - المرجع نفسه، ص13.

² - حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص16.

³ - المرجع نفسه، ص17.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

غير دستورية، فالسعي الدائم لإطالة مدة الحكم من خلال السلطوية السياسية مرتبط باتساع مساحة الفساد، لذلك فإن الحاكم الذي يسعى إلى الحكم الابدي يحتاج بشكل دائم إلى تعزيز التحالفات الداخلية لحكمه، من خلال كسب ولاء الفئة التي تملك القدرة على خلع الحاكم بالإعتماد على تطوير شبكة علاقات داخلية قوية مع الأقوياء من ذوي الرتب العسكرية والأعضاء النافذين في الحزب الحاكم وحتى رجال المال المتنفذين¹.

• النخب والنيوباتريمونيالية: علاقة الاستلزام والتعريب في ترسيخ الابوية

في الباتريمونيالية الجديدة او النيوباتريمونيالية تتمثل لصامويل اسنستادت في كونها الدولة التي تتعايش فيها الأجهزة البيروقراطية الحديثة مع المعايير الباتريمونيالية، بشكل لا يسمح بجد التمايز بين الحيز الخاص والعام².

وينسج الدكتور **حافظ عبد الرحيم** رابطة علائقية في تأسيسية النخب لمسار الدولة النيوباتريمونيالية، نظرا للمسار التحولي الذي ينقل مجموعات تقليدية ساعية لبناء دولة أمة عصرية، بعيدا عن علاقات التضامن القبلي والعصوي وإلى تجاوز سلطة الزعماء والقبائل والأقليات الحاكمة، وتعتمد النخبة السياسية من حيث كونها فاعلا في عملية البناء الوطني إلى رساميل ثلاثة³ :

1. رأسمال علمي مكتسب من خلال التحصيل العلمي عبر المؤسسات التعليمية والمعرفية.
2. رأسمال اجتماعي رمزي مقترن أساسا بالمؤسسة العائلية وما خلفها من علاقات النسب والولاء وغيرها.
3. رأسمال سياسي أساسه إيديولوجي صرف، ويتم اكتسابه داخل المؤسسة السياسية التي توفر للفاعل فرصة تكوين علاقات لبناء مستقبل الصعود السياسي.

¹ - محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص15.

² - عادل مجاهد الشرجبي، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية، مارس 2013، ص 4.

³ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص62.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

لذلك فإن قيام الدولة في العالم العربي ودول العالم الثالث حديثة الاستقلال لم تتجاوز الظواهر المرضية التي أسس عليها المستعمر مأسسة الدولة¹.

فالنخب تدرس بصفة معمقة النسيج الاجتماعي ومؤسسات التنشئة القائمة على أساس الأسرة من أجل الاستثمار فيها، ونسج الطبيعة العلائقية الزبونية تماشياً مع هذا الاتجاه، ففي دول الجنوب عموماً تقوم الأسرة على أساس أبوي وفق علاقات عمودية خضوعية، يكون فيها الصمت أداة التواصل الوحيدة.

لذلك فإن العلاقات الباتريمونالية والنيوباتريمونالية تستحدث تبعاً لطبيعة الدولة والأداة التوزيعية خاصتها، فالفرق بين الدولة الربعية *état rentier* والدولة الراعية *état allocataire* يكمن في نمط توزيع الموارد، فالدولة التي تعتمد على شبكة ضريبية تكون أقرب إلى المجتمع من خلال أداءات بيروقراطياتها وجهازها الإداري الضخم مقابل دولة رعية تكون صاحبة مسافة أبعد عن المحكومين، لكنها تعزز حكمها عبر شبكية علائقية تكون فيها التوزيعية مقابل الولاء أهم محرك لثنائية **حكام - محكومين**.

النظامان السياسيان لبورقوية وبن علي كانا فاقدين للمضامين الديمقراطية الحقيقية التي ترتبط بحياد الإدارة ونزاهة الانتخابات واستقلالية القضاء، أثبتتها ولاءات غير مشروطة للنظام السياسي لا للدولة، لتقترب هذه الجماعات من التقدم في التراتبية الاجتماعية بناءً على عقود المصاهرة والمصالح الاقتصادية، وذلك من خلال المؤازرة بالأجهزة القمعية لهيمنة على المجتمع دون عقد اجتماعي يضمن القبول الشرعي لدى المواطنين، مشكلين حقلاً سياسياً صعب الاختراق سوى لأصحاب رأس المال المادي والرمزي².

• النخب الرعية والتراث الباتريمونالي:

يحتاج عمرو حمزاوي أن معادلة التوزيع المتعلقة بالثروة، قد تخلق نوعاً جديداً من العلاقة بين النخب المعارضة والسلطة الحاكمة بالمصالح الاقتصادية للنخب المعارضة في الدولة الباتريمونالية، تدفعها إلى تحالف عضوي بينها وبين مؤسسات الحكم، مبعدة بذلك المطالبات بالتحويلات الديمقراطية والتداول على

¹ - محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص 20.

² - المنصف الصالحي، التجربة العلمانية في تونس من الاستقلال 1956 إلى الثورة 2011، (المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2013، ص 1، ص 280.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

السلطة¹، فتماسك النخب في العالم الثالث أو العالم العربي مرتبطة أساسا بتشكيل النخب الحاكمة من خلال علاقة زبونية رعوية *patrimoniale*.

وهناك ثنائية أخرى مكونة للتحديث وتمثل مؤشرا بارزا على هذا التوجه وهي ثنائية **الحيز العام والحيز الخاص**، الذي يفترض **برتراند بادي** خلالها أن خروج المجال السياسي من المجال الديني منسجم مع تحييد الفضاء العام، فالحيز العام حسبه مرتبط بتقاطع المصالح المشتركة طبقا لعقد يديره شخص يحصل على شرعيته من الطبيعة لا من الروح².

التيار الوطني:

الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية إلى جانب فواعل أخرى، ينزعون إلى فكرة إعادة هيكلة بنية السياسات الدولية، والذين عبر عنهم **برتراند بادي**: "أنها العلاقات التي تتشكل على الصعيد العالمي خارج إطار الدولة الوطنية والتي تتصلت جزئيا على الأقل من رقابة الدولة ووساطتها"³.

كل ذلك أسس إلى ثنائية دينامية في العالم: الأول يتعلق بالدول ويهدف إلى تقوية النسق الدولاتي، عكس العالم المتعدد الذي يهدف إلى توسيع استقلاليتها على الدول، لذلك تعمد مقارنة الإعتماد المتبادل الإيجابية على هذه الجدلية من خلال الإفتراض بكون العمليات السياسية والإقتصادية التي تجري في جزء من النظام تجري في الأجزاء الأخرى، من خلال سلطة جديدة هي سلطة التكنولوجيا التي أعطت سلطة عليا للأسواق مقارنة مع سلطة الحكومات⁴، ويناقد مرة أخرى **برتراند بادي** فكرة تراجع سيادة الدولة الوطنية، فيعتبر أن العلاقات الدولية أعطت سيادة خيالية للدولة، فحسبه يعتبر انتقال السيادة من حالة المنفعة إلى حالة عدم المنفعة تحجيما لفاعلية الدولة التي أصبحت فاعلا كباقي الفواعل⁵.

¹ - عمرو حمزاوي، **تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين، أزمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص92.

² - برتران بادي، **مرجع سابق**، ص30.

³ - سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص23.

⁴ - المكان نفسه.

⁵ - المرجع نفسه، ص25.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

فيعتبر هانس مورغانتو الدولة ذات السيادة الكيان الأسمى داخل إقليمها وليس هنالك ما هو أسمى منها¹، وذلك مناقشة لضغوط الفواعل الأخرى من غير الدول التي تقول عنها **ليندا وايس** بأن توظيف قدرات الدولة هي الكفيلة بضبط الإستراتيجيات الداخلية وقابلية التكيف من خلال²:

- تكيف الدول مع تراجع الوظائف.
- الدول مسهلة وليست ضحايا للتدويل.
- تحفيز الدول لاندماج الشبكات الوطنية.

2. المبحث الثاني: بناء الدولة مدخل نظري

إن بناء الدولة هو عملية تحول اجتماعي وثقافي ممنهج يستدعي توافر عديد الشروط، فسياسيا يطلب العقد الاجتماعي كضرورة يتساوى أمامها المحكومون في الحق و الواجب، أما اجتماعيا فبناء الدولة السليم يقتضي الإبتعاد عن ولاءات ما تحت الدولة من القبيلة والعشيرة والمذهب والعائلة والفرد³، كما أن بناء الدولة يعبر عن عملية تراكمية يتداخل فيها المادي والمعنوي والسياسي والقانوني والداخلي والخارجي أو المحلي و الدولي، وهناك مقاربتان فيما يتعلق بعملية البناء⁴:

- ✓ الأول يشير إلى **المؤسسات السياسية** التي كانت موجودة في أوروبا لما أسس السياسيون الدولة ثم حاولوا ايجاد الأمة.
- ✓ الثاني يشير إلى **عملية سياسية** تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة الأمة اعتمادا على السلطة والقوة أو الإكراه.

و يسبق بناء الدولة **building state** عملية تسمى بتكوين الدولة **State formation** والتي تعد مرحلة من مراحل البناء، ويرتبط ذلك بوجود جهاز بيروقراطي وجهاز عسكري ظهر من القرون الوسطى حتى صلح **وستفاليا**، أين اخذت فيه النخب القوية زمام المبادرة لتوحيد الأراضي والأقاليم عبر الوسائل الإقتصادية والعسكرية، وذلك من أجل بسط نفوذها عبر الشرطة والقضاء مقابل قدرة السلطة السياسية

¹ - المرجع نفسه ، ص28.

² - المرجع نفسه ، ص30.

³ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص6.

⁴ - وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة دراسة حالة العراق، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص8.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

على تكوين الهوية السياسية للأفراد بعيدا عن الهوية الدينية، وذلك من خلال تحويل ولاءاتهم للدولة والنظام السياسي بدلا عن موالاة الاقطاع ورجال الدين.¹

و يقوم بناء الدولة على المشاركة والتنمية السياسية والتداول السلمي للسلطة في إطار شرعية الحكم²، فالدولة مجموعة متكاملة من الأفراد ولا يصبح للإنسان أي كينونة أو هوية إلا في ارتباطه بدولة ما وبمجتمع معين، فهي تجمعهم في كيان عضوي، فالفرد أصل الدولة ولكنه يتماهى مع أعضائها المترابطين في كيان واحد، والدولة تعد بمنزلة صيرورة تاريخية وحركة سوسولوجية تضعها المجتمعات من أجل ضمان وجودها وتفوقها بين الكيانات النظرية لها، فالدولة ذات طبيعة بيروقراطية حسب هيجل³، يقوم تصورهما على وجود بنى جديدة، في كل مجتمع عن طريق مؤسسة جديدة تسيطر على المؤسسات الأخرى وذلك من خلال تعميق طبيعتها العالمية تبعا لفرديتها العلاقات الاجتماعية⁴، كما أنها عملية اجتماعية سياسية تستغرق وقتا طويلا وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافيا وموحدة سياسيا واقتصاديا⁴، وتعنتي الدولة بالسياسة كونها أداة مهمة من أجل ربط القمة بالقاعدة، بما يضمن التوافق والتعاون بينهما، كما تشكل الدولة عبر تعاقب النخب السياسية والبنى الفكرية والأعراف القانونية و الأطروحات الفلسفية⁵.

و تجتمع تعاريف بناء الدولة **state building** في أنها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية جانبا.⁶

2-1. تعريف بناء الدولة

هنالك طروحات مختلفة في تعريفية بناء الدولة قياسا بالنقاش الفكري السابق تفصيله في المبحث السابق، فبناء الدولة معطى يرتبط تاريخيا بحدثين مفصلين الأول هو نهاية الحرب العالمية الثانية بعد 1945 استجابة لتطلعات شعوب الدول حديثة الإستقلال في البناء الدولاتي الجديد، وي طرح حدث مفصلي

¹ - المرجع نفسه، ص51.

² - ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص11.

³ - نفس المرجع، ص13.

⁴ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص9.

⁵ - ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص16.

⁶ - محمد لبوخ، "عملية بناء الدولة": دراسة في المفهوم، الغايات، والمرتكزات، مجلة الحوار المتوسطي (مجلد9)، (عدد3)، (ديسمبر 2018): ص148.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

آخر بعد نهاية الحرب الباردة وأزمة الدولة الفاشلة أو الدولة المنهارة l'état en faillite وتصاعد موجة التدخل الانساني في الصومال وكوسوفو وتيمور الشرقية والعراق وأفغانستان.¹ و يعرف "فرانسيس فوكوياما" بناء الدولة على أنه:²

"تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي، كما يناقض تحجيم الدولة وذلك لصالح توسيع مدى وقدرة الدولة في آن معا وذلك ابتداء بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، في المقابل تقاس قوة الدولة في قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات و سن الانظمة والقوانين ووضعها محل التنفيذ".

كما يحيل بناء الدولة على تقوية القدرات المؤسساتية (الدولة-الامة)، في كل المجالات مقابل تحجيم النزعة إلى محاصرة السيادة لصالح ما يعرف بالسيادة المشتركة والذي يعني نزع السيادة عن الدول الضعيفة والفاشلة والمضطربة وتولي حكمها نيابة عن المجتمع الدولي من خلال التدخل العسكري³، كما أن بناء الدولة يعني بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإيجار المادي المشروع فوق أرض محددة او هو قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استناداً الى هوية وطنية جامعة،⁴ كما يحيل بناء الدولة حسب "عادل مجاهد الشرجبي" الى اصطناع للدولة من خلال اتجاهين رئيسيين : **الإتجاه المؤسسي** الذي يعتمد على أعمال **ماكس فيبر** و يركز على أن المكون السياسي ذو السيادة ممثلاً في الدولة الوطنية يسبق بناء الامة، وهو يتقاطع مع طروحات الفرنسي **جورج بوردو** في كون بناء الدولة هو مأسسة للسلطة السياسية ويعرفها بكونها جهاز لخدمة فكرة.⁵

¹ – Richard Caplan et Béatrice Poulligny , **HISTOIRE ET CONTRADICTIONS DU STATE BUILDING**, Presses de Sciences Po | « Critique internationale », 2005/3 n 28 | pages 123 à 138.

² – فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 11.

³ – المكان نفسه.

⁴ – وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص 46.

⁵ – عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

فالمجتمع الانساني الممهّد لظهور الدولة ليس إلا تعبيراً عن التلاقي الجماعي للإرادات الفردية المتعددة، والعقد الاجتماعي المؤسس للمواطنة هو الذي يعيد فردنة العلاقات الاجتماعية.¹

أما الإتجاه الثاني فيتعلق بقوة الدولة و صلابة مؤسساتها وتماسك مجتمعها بمختلف طبقاته، فيتم بناء الدولة ضمن هويتها وتقاليدها و أعرافها، من خلال اتجاهين الأول القدرة على صنع السياسات والتحرر من أي ضغوط قد تمارسها قوى داخلية سواء كانت طبقات أو جماعات مصالح أو مؤسسات دينية أو عسكرية أو بيروقراطية، فلا ترتبط الدولة هنا بالقهر والإستبداد وإنما تعود إلى رضا أفراد المجتمع عن أسلوب ممارسة السلطة، فيرتبط الإستقلال بالشرعية، مقابل الإتجاه الآخر للدولة الذي يملك الإستقلال ولا يملك الشرعية، وإنما تمارس القهر من أجل ضمان استمرار حكمه.²

و يقوم اتجاهان آخران في بناء الدولة على فقدان الإستقلال لصالح رغبات جماعات محلية، قد تكون طبقات أو اقساماً من طبقات أو زعامات دينية أو طائفية أو قبلية، لكن نمطاً منها يحظى بقدر من الشرعية، بينما النمط الآخر يستجيب بشكل غير منظم لمطالب متناقضة، ما يؤدي إلى سخط المواطنين فيقد الشرعية.³

و تتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تخدمه، خوفاً من التآكل والفوضى والحروب الأهلية، فالمجتمع لا يمكنه إدارة نفسه في غياب الدولة التي تعبر عن تطلعات مواطنيها متجاوزة حدودها الجغرافية، كما تتفاعل الدولة مع الطرح الجيوسياسي مستغلة مواردها المتنوعة لضبط ديناميتها السياسية على اقليمها.⁴

2-1-1. البناء والتحوّلات السياسية المرافقة لفكرة الدولة

تتصل إشكالية بناء الدولة بعد النزاعات والتحوّلات السياسية إتصالاً وثيقاً بالبعد السياسي، وترتبط بفكرة تحقيق فائض القيمة عبر الإنتاجية وإلا كان مصيرها الزوال في نهاية المطاف، ففكرة الدولة الأمة تحيل

¹ - برتران بادي، مرجع سابق، ص 37.

² - ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 21.

³ - المرجع نفسه، ص 22.

⁴ - المرجع نفسه، ص 24.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

على التوافق البنوي وفقا لصلاحية المؤسسات وحيويتها التي تقوم عليها الدولة ومكانتها بين الأمم فالحاجات المجتمعية لا تعبر عن نفسها إلا من خلال الدولة عبر آلية الديمقراطية حديثا.¹

فبناء الأمة من خلال الدولة يتأرجح بين سياسة البناء والتفكك، ويظهر عامل العنف الذي تحتكره الدولة في ضبط وتسيير معطى المطالب في غياب الحوار الجماعي خاصة لدى الدول النامية، وفي هذه الحالة يصر فوكوياما على ضبط حالة المجتمعات المتقدمة التي تقوم على المؤسسات التي تمثل سر قوتها الداخلية²، فالسيادة حسب نص ميثاق الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، فهناك سيادة قانونية "شكلية، أو رسمية، أو سلبية"، كما تطور مفهوم السيادة لدى **جون بودان وتوماس هوبز**، و يعرف رائد الواقعية البنوية **باري بوزان** السيادة بكونها: "مطالبة الدولة بحق أن تكون السلطة النهائية، غير خاضعة تماما لأية سلطة أعلى فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية وتنفيذها".³

ويعرفها **هوجو جروتوس** بكونها⁴ "وحدة غير قابلة للإنقسام في ذاتها"، وذلك بمعنى أن السيادة غير قابلة للتجزئة، فالدولة إما أن تكون ذات سيادة أو لا تكون، إلا في استثناءات ضيقة، أما **توماس بيرتسكرو** و**نستيكا ويدر** فيعرفانها بأنها "الحق المعترف به خارجيا للوحدة السياسية في ممارسة السلطة بصفة نهائية على شؤونها" وتعتبر أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر.⁵

2-2. بناء الأمة - nation building

يدور نقاش حول مفهوم بناء الأمة وعلاقته ببناء الدولة، من خلال التساؤل حول إمكانية وجود هوية قومية أسبق من الدولة أو العكس، فالأمريكيون يدلون باستخدام بناء الدولة الأمة كما تربط مؤسسة **راند** **rand fondation** بناء الأمة بأوضاع الإحتلال وحفظ السلام وفرض السلام وإعادة الاعمار، فهل تخص

¹ - المرجع نفسه، ص30.

² - المرجع نفسه، ص31.

³ - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص47.

⁴ - المرجع نفسه، ص47.

⁵ - المرجع نفسه، ص47.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

حالتنا هذه الفكرة حول بناء الأمة في ظل التحول السياسي¹، اما تاريخية الدولة الامة في اوروبا فترتبط بالقطيعة مع الامبراطوريات وابدالها بأساس وحدة الأرض واللغة أو الإرادة المشتركة².

تعريف الدولة الأمة: يعرف بناء الأمة بأنه:³

" القدرة على تعزيز النقل الدائم للمؤسسات الديمقراطية، والذي قد يتداخل مع نشاطي اعادة الاعمار والتنمية مثلما تتجه اليه دول عظمى كالولايات المتحدة الامريكية من خلال تحويل المجتمع الخارج من حالة الصراع الى مجتمع السلم، لذلك قد ينظر الى بناء الامة كعملية تنموية اجتماعية سياسية، او ينظر اليه بأنه هدف سياسي يستغرق زمنا اطول تسمح للمجتمعات المفككة أن تجتمع وتتطابق سواء بشكل طوعي او عبر استخدام العنف الشرعي لسلطة الدول".

فالأمة هي كتلة تاريخية نتجت عن تفاعل مجموعة بشرية من المجال الجغرافي مع محيطها البشري، فالموارد التي يتوفر عليها المحيط الجغرافي يوفر الوعي بجاذبية الولاء لهذا المجال او الإقليم، لذلك وخلافا للدولة الكلاسيكية التي قطعت معها الدولة الأمة، لا يعرف الفرد استنادا الى مبدأ الإنتماء إلى المجموعة الإثنية او الدينية بل إلى مبدأ الإنتماء إلى رقعة جغرافية هي الدولة الإقليمية، فالدولة الأمة تقوم على أفراد يقرون بانتماهم الى الأمة⁴، وبناء الأمة متعلق بمسار التغلغل الإيديولوجي والعاطفي وهو ما يخلق إحساسا عاما بالهوية القومية، كما يشير الى إمكانية تحويل المجتمعات كدول قومية فعلا في ظل وجود سلطة مركزية وتعاضم للأجهزة البيروقراطية، واتساع لمفهوم المواطنة تجاوزا للفوارق الدينية واللغوية والإثنية⁵، لذلك فإن بناء الدولة ومأسستها مهم جدا لبناء الأمة.

فالتحول من الروابط الأولية الممثلة في الهويات تحت الوطنية، إلى روابط نفعية قائمة على المصالح المشتركة ممثلة في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني يفرض عقلنة العلاقات الزبائنية والشخصية إلى مواطنة حقيقية أساسها الإنتماء للدولة الأعلى من كل رافد هويي أو مناطقي.⁶

¹ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 66.

² - محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العربية والاسلام... والغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2012، ص 12.

³ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 68.

⁴ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 32.

⁵ - محمد لبوخ، مرجع سابق، ص 149.

⁶ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص 7.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

وذلك من أجل تعزيز نظام سياسي واجتماعي في ظل الدولة الأمة تحقيقا لمصالح قد تكون فئوية أو في إطار دستوري منظم، ويمثل متغير الثقافة ركنا أساسيا في تشكيل هوية المواطن عبر ترسيخ البناء الثقافي للدولة¹، كما أن قدرة النظام السياسي في تمثيل كل المجتمع وعلى إشباع حاجات أفراده متوقف على الثقافة السياسية التي يعتمدها النظام، من خلال عملية بنوية تكون من خلالها ثقافة وطنية شاملة تستوعب الجميع و تضمن أن تكون الولاءات لصالح الوطن الواحد.²

و يعتبر فالح عبد الجبار أن الأمة ليست معطى نهائيا، بل يستوجب حسه الإنتاج وإعادة الإنتاج من خلال إيديولوجيا جامعة ومشاركة سياسية واقتصادية، ويفترض أن بناء الأمة ومن خلاله الدولة - الأمة قام تاريخيا على ثلاث مستويات:³

- **المستوى الأول "المقاربة الاقتصادية":** ترتبط بما سماه إميل دوركايم بالتضامن العضوي كبديل عن التضامن الميكانيكي، الذي تمثله أواصر القرابة في المجتمعات القروية والتجمعات القبلية، وذلك عبر بناء شبكات التبادل والاتصال والتداول من المصانع والسكك الحديدية وغيرها.
- **المستوى الثاني "المقاربة الثقافية":** من خلال بناء ثقافة جمعية تكرسها الرموز والعلامات الذهنية والرمزية والبصرية.
- **المستوى الثالث "المقاربة السياسية":** من خلال بناءات الجهاز المركزي كبناء العاصمة وتوحيد العملة بفرض الاكراه على الاقليم او الرقعة الترابية.

و ينقل عادل اللطيفي عن عمل تشارلز تيلي الموسوم بـ "الإكراه والرسملة في ميلاد اوروبا 990-1990"، إلى كون بناء الدولة الأمة يندرج في إطار سياقين:⁴

- **السياق الأول:** يرتبط بالدول المستقلة كفرنسا والتي تمكنت نخب الدولة Elites de l'état من خلق تجانس مجتمعي ووطنية إدماجية من خلال دور التراكم الرأسمالي.

¹ - محمد امين بن جيلالي، " التعددية الثقافية وبناء الدولة الأمة في أوروبا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد9،(جويلية 2016)، ص 212.

² - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص71.

³ - فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص273.

⁴ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص44.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

• **السياق الثاني:** يرتبط بالدول التي خرجت فيها الدولة- الأمة من رحم الإمبراطوريات كالتساوية والعثمانية، والتي يكون خلالها للنخب في المناطق الهامشية دور في الحراك الانفصالي لهذه الإمبراطوريات مثل رفض زعماء القومية العربية في مؤتمر باريس 1913 سياسة التتريك وطالبوا بحكم لا مركزي.

كما يجادل عبد الاله بلقزيز هذا الطرح بافتراض مخالف تماما بالقول بأنه ليس من الدقيق التسليم بكون الوحدة المركزية الإندماجية في إطار الدولة-الأمة، قد جرت من خلال القسر والإجبار عبر العنف أو الإبتلاع العسكري¹، فالبعد السياسي لبناء الأمة يتمثل في درجة الإندماج بين النخبة والجمهير Elite mass integration، لذلك كلما ارتفعت درجة الإندماج بين النخبة والجمهير كلما قلت الهوية، ويرتبط ذلك أساسا بنوع التعليم الإجماعي السائد وانتشار قيم الديمقراطية ودرجة المشاركة السياسية للمواطنين وكذلك طبيعة السلطة السياسية.²

ويرتبط كذلك بناء الأمة اجتماعيا من خلال القضاء على القيم التقليدية وبعث القيم العصرية والتقارب، إلى بناء مشترك وجامع يسمح بسحب الولاءات والإنتماءات الفرعية مما يكتف فرصة المشاركة في السياسات العامة للدولة³، وتتسحب حتى على القوى والبنى غير الدينية القائمة على الأساس القبلي والعصبي وأشكال التضامن القائم على عنصر القرابات وشبكات التحالف⁴، فرغم الجدل في ضبط مفهوم الأمة نظرا الى اختلاف السياقات التاريخية لإنتاجها، فان التقليد الفرنسي مثلا ينظر الى الأمة من خلال مخرجات الثورة الفرنسية التي أسست لفكرة العقد الاجتماعي، والذي يفترض إدماج الأفراد مهما كانت اختلافاتهم الإثنية والعرقية، خلافا للطرح الالمانى لمفهوم الأمة الذي يفترض ان الأمة كيان سابق للدولة⁵، ويرتبط معطى الأمة كذلك بالبعد الاقتصادي لبناء الأمة الذي يرتبط بالنمو الاقتصادي وارتفاع المستويات الصحية والتعليمية والمعاشية، وذلك لتجاوز البنى الثقافية التقليدية وتبني قيم وثقافات حديثة

¹ - عبد الاله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي: الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص309.

² - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص73.

³ - المرجع نفسه، ص74.

⁴ - أوليفيه روى، الاسلام والعلمانية، ترجمة: صالح الاشمر، بيروت: دار الساقي، ط1، 2016، ص 91.

⁵ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص34.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

تسهم في توضيح التمايز الاجتماعي من خلال الاثنية او اللغة او الدين¹. اما البعد الجغرافي لبناء الامة فيندرج تحت وحدة الاقليم التي تعد عنصرا جوهريا في كثافة التفاعل والتلاحم، المؤدية الى وحدة الامة لذلك فالوحدة الجغرافية للإقليم تعتبر عاملا مهما في تحديد أبعاد الهوية الوطنية قياسا بالأمم الأخرى لأن عدم وحدة الاقليم قد تكون عاملا مثيرا للأزمات وإضعاف قوة الولاء الوطني للدولة والامة².

كما أن تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين مكونات المجتمع يسهم في قوة وصلابة ووحدة الامة، فتشكيل الروابط الوظيفية بين مختلف الجماعات مرتبط بقدرة النظام السياسي على تكوين سلطة سياسية منفتحة وذات قابلية ذاتية للتعبير عن حقيقة القوى الفاعلة في الواقع الاجتماعي³.

فبناء الامة يشير الى عملية تحويل قدرات الدولة المؤسسية الى اطار معنوي من القيم التي تحرك الافراد الى طاعة السلطة وذلك من خلال توفر العناصر التالية⁴:

✓ **ايدولوجية موحدة ومقنعة:** يرتبط بناء الدولة على المدى الطويل بإعادة الهيكلة الاساسية للسياسة والمجتمع والتي تتأتى بتوفر شرعية النظام السياسي، بالإضافة الى التعبئة الاجتماعية كوسيلة لتحقيق اغراضها.

✓ **اندماج اجتماعي:** من خلال مأسسة الواقع الاجتماعي بين الجماعات المختلفة، و يعني وجوب وجود قوة وكثافة في الاندماج، من اجل الرفع من حس الانتماء والتوحد مع الجماعة ودعم الروابط العاطفية معها وارتباط المصير الفردي والجماعي بها.

✓ **القدرة الوظيفية والاقتصادية للدولة:** ترتبط وظائف الدولة بالقدرة الاقتصادية التي توفر امكانية التعبئة الاجتماعية و تعميق الاندماج السوسيلوجي وتحقيق المساواة في الفرص، فهناك علاقة ارتباطية وثيقة بين بناء الدولة وبناء الامة من خلال القواعد الثلاث الممثلة في المواطن والحكومة وتعزيز شرعية السلطة، والذي ينتج دولة أمة وفق اسس مدنية متينة بعيدا عن الاصل و العرف والدين واللغة، كما أن هناك ارتباطا وثيقا اخر بين بناء الامة وإعادة التوزيع، كما أن هنالك علاقة

¹ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص74.

² - المرجع نفسه، ص75.

³ - المرجع نفسه، ص77.

⁴ - المرجع نفسه، ص78.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

ارتباطية بين بناء الدولة وإعادة التوزيع الذي يتعلق بالقدرة المؤسساتية لتحقيق مدى الدولة، وذلك ما يدعم فكرة أسبقية بناء الدولة للأمة.¹

وتبرز فكرة القدرة الاستيعابية للدولة التي تزيد من قوة متغيرات الهوية واللذان يعتمدان كلاهما على فاعلية وقدرة النخبة، فمسارات بناء الأمة المتعلقة ببناء الهوية القومية متعلقة بقدرة النخب على التأثير، فإذا كانت النخب تملك تأثيراً محدوداً فمتغيرات الهوية لن يكون لها فاعلية كبيرة في المجتمع، ففي هذه الحالة تنزع السلطة إلى الاستبداد وتصبح الأمة مجرد هدف سياسي بدل أن تكون مرحلة أساسية في عملية البناء المتكامل للدولة، أما إذا كانت النخب تملك قدرات أوسع في التأثير على متغيرات الهوية القومية، فيمكن للنظام السياسية أن يتجه نحو التعددية الاندماجية لمختلف حساسيات المجتمع ومن خلاله تعزيز القيم الديمقراطية، أما في حالة تملل قدرات النخب في علاقاتها مع بناء متغيرات الهوية القومية فسكنون أمام مخرجين الأول متمثل في اتجاه النزعات الدينية أو العرقية مما يؤدي وظيفياً بالنظام السياسي إلى الفردانية والانغلاق وإما ستكون هنالك انسيابية محدودة في البناء الهوياتي الاندماجي فينتج ذلك نظاماً شبه ديمقراطي.²

2-3. أركان بناء الدولة

2-3-1. المواطنة وعلاقتها ببناء الأمة

تعتبر المواطنة بشكل وظيفي عن واحد من المخرجات السليمة لبناء دولة الحق والقانون، خاصة على مستوى الدول التي تشهد التعدد الاثني والعريقي، فالتعدد الاثني حالة طبيعية يؤثر بشكل متفاوت على بناء الدولة، كما يمكنها أن تشكل عامل توحيد واندماج في دول أخرى³، لأنه يرتبط بدراسة علاقة التنوع الاثني وموضوع الوحدة الوطنية، فوجود التعدد الاثني المعقد يعتبر أكبر التحديات التي تواجه البناء الدولاتي، باعتبار أن الاشكالية التي تطرح فيما تعلق بالتعدد الاثني هي نمط العلاقة التناقضية بين مكونات البناء الاجتماعي والصراعات بين الذوات المتناقضة، وهو ما يحيل إلى قضية التوظيف والتوجيه لهذه التمايزات

¹ - المرجع نفسه، ص 80.

² - المرجع نفسه، ص 84.

³ - عبد الوهاب بن خليف، التعددية الاثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا " القرن الافريقي انموذجاً"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، (مجلد 3)، (عدد 6)، (جوان 2016)، ص 34.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

في التقسيم والتفكيك¹، لان ذلك يعرقل التوافق على الحد الأدنى من الاهداف الجماعية خاصة في بداية البناء أين تعبر المؤسسات عن الحد الأدنى من التوافقات على الاهداف الجماعية، من خلال تكريس الديمقراطية وبناء دولة القانون والحق بالإضافة الى تحقيق التوازن الجهوي وتكريس العدالة الاجتماعية، و التي تعتبر أهم مخرجات العمل الجماعي المؤسساتي الضرورية لتجاوز المأزق الاجتماعي²، ويلح الباحث أشرف عثمان في مقال بعنوان الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبي وإعادة انتاج الطائفية على ضرورة اخراج تساؤل الهوية من الفضاء الانتروبولوجي الى الفضاء السوسيوسياسي من اجل سحب المسألة على نقاشات أوسع تتضمن الديمقراطية، الهوية، الشرعية، فلا يتم مناقشة مسألة الهوية والطائفية والتعدد بمعزل عن مسألة بناء الدولة³، وهو ما يتقاطع مع طرح برهان غليون في مقارنته حول الطائفية وتأكيده على انتمائها الى الفضاء السياسي لا الى فضاءات العقائد والأديان، وينقل مبدأ المواطنة العلاقات المؤسسة على أساس الزبونية الى علاقة ثنائية تمثل توليفة " دولة . مواطن"⁴.

فالمواطنة تاريخيا تحيل على اقرار للمساواة بين المواطنين ويخص ذلك سواء الاكثرية او الأقلية، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وينتبه علي الكواري الى ان المواطنة ترتبط في اوربا بظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد مع حركات الاصلاح الديني والنهضة والتنوير في الحياة السياسية⁵.

لكن مفهمتها في العالم العربي يأخذ جدلا اخر فهناك من يؤصل المصطلح لمعنى ايجابي، وينقل عن المفكر هيثم مناع قوله في قصور الاستعمال الايجابي لمصطلح المواطنة في الوعي واللاوعي الجماعي العميق بل ابعادها عن بناء تصورات حضارية مشتركة ومتساوية⁶.

¹ - أشرف عثمان، الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبي وإعادة انتاج الطائفية، مجلة عمران، العدد 11، شتاء 2015، ص46.

² - عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص45.

³ - أشرف عثمان، مرجع سابق، ص42.

⁴ - المرجع نفسه، ص44.

⁵ - علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص24.

⁶ - المرجع نفسه، ص33.

2-3-2. الاندماج الاجتماعي Intégration sociale

الامة بمعناها الاثنوغرافي ترتد الى ما قبل الدولة الأمة التي شكلت محور الاندماج الاجتماعي حول هوية مركزية كلية متجانسة تمثل محور الولاء، فيدلل ذلك على العلاقة العضوية بين الدولة والأمة ليعزز احدهما الآخر ويتكرر فيه¹، فعملية الاندماج مرحلة مهمة في انجاح القدرة المؤسساتية للدولة على المدى الطويل، لذلك ترتبط مؤسسة الدولة بتحقيق الحد الأدنى من الانسجام باستخدام ادوات متنوعة ابتداء بالقوة في البداية ثم توسيع ذلك الى توظيف الموارد والأدوات الاقتصادية والوظيفية، فهو سيرورة **processus** تساعد على الانصهار الافقي والعمودي من خلال اكتساب هوية سياسية تعزز الانتساب للدولة²، فيرتبط هنا الاستقرار السياسي بتوسيع وظائف النظام والقدرة على التغلغل، لذلك يعل ارتفاع مستوى الاندماج قدرة النظام السياسي العالية على التغلغل مقابل عجزه في ضبط المنظومة الاجتماعية في حال انخفضت قدراته في السيطرة على المجتمع، وعليه تقتضي عملية الاستيعاب لأفراد المجتمع بمختلف الانتماءات مؤسسة السلطة بكل أركانها ومستوياتها وهيئاتها، وذلك من أجل بناء سلم قيمي مجتمعي يضمن انسيابية حركية المجتمع في علاقته مع الدولة، وقدرتها على التغلغل في جسد المجتمع³، فالاندماج هو تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعية وتجاوز الولاءات الضيقة، مقابل تكريس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية، فهو أحد المفاصل الاساسية التي تدفع التنمية⁴، وتتنقص من مشاكل الهوية، المشاركة، التغلغل، المشاركة، الاندماج، التوزيع.

لذلك يعتبر النظام السياسي من خلال الدولة الاداة الاساسية لضمان تحقيق الاندماج عبر عدالة توزيع الموارد، وذلك من اجل الاستيعاب وإعادة الاندماج⁵ مثل التجنيد الاجباري والتعليم الالزامي وأحيانا التوحيد اللغوي، لأن عجز النظام السياسي عن بناء هوية وطنية جامعة يكرس نزوحا قويا نحو الهويات الفرعية،

¹ - أشرف عثمان، مرجع سابق، ص40.

² - امجد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، ص 667.

³ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص9.

⁴ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص86.

⁵ - المرجع نفسه، ص87.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

وهو ما يؤدي الى التنوع في الولاءات لغير صالح الدولة¹، لذلك نكون بصدد اندماج قومي، اندماج اقليمي، اندماج قيمي، اندماج سياسي.

كما أن للمجتمعات الديمقراطية الحديثة مبدأين للاندماج: الشرعية الديمقراطية للسلطة السياسية، ومركزية النشاط الاقتصادي ضمن نطاق شامل للمواطنة التي تشمل مجموع الممارسات المواطنتية كالمشاركة في الحياة العامة مثل: المشاركة في الانتخابات او المبادرات الجماعية المستقلة او الانتماء الى رابطات ذات طابع محلي اجتماعي²، وهناك استراتيجيات ادماج مثل بوتقة الصهر Milting pot: وتعني عملية افقاد الجماعات المختلفة لسماتها الثقافية والاجتماعية والسياسية مقابل فرض ثقافة المجموعة المهيمنة من خلال مفهوم الاستيعاب assimilation عبر³:

✓ الاستيعاب الثقافي Cultural Assimilation: تغيير النماذج الثقافية للجماعات المختلفة وفقاً لأنموذج الجماعة المهيمنة.

✓ الاستيعاب العنصري Racial Assimilation : من خلال المصاهرة بين الجماعات العرقية المختلفة.

✓ الاستيعاب المؤسسي institutional Assimilation : هو مشاركة الجماعات المختلفة لنفس المؤسسات الاجتماعية وهو اهم انواع الاستيعاب الذي يسهم في اشراك مختلف الجماعات وهو أفضل الطرق نحو الاندماج الكامل.

✓ استراتيجية الوحدة من خلال التنوع عبر الدمج الوظيفي والمؤسساتي، فالتباين الاثني والديني واللغوي والثقافي المجتمعي يستوجب فرض سلطة سياسية ملزمة من خلال جملة من الاجراءات التنظيمية، كالتعليم الالزامي من اجل زيادة الثقافة المشتركة وكل ما من شأنه ان يعزز البناء الجماعي للأمة الواحدة داخل الدولة⁴، لذلك يجب التمييز بين أسبقية بناء الدولة عن بناء الأمة فالدولة هي من أنشأت الامة والهوية القومية سواء لان بناء الامة حلقة من حلقات عملية بناء

¹ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص10.

² - سيدي محمد ولد ييب، الدولة واشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)، (الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص16.

³ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص93.

⁴ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص52.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

الأمة اي ان بناء الدولة الامة عمليتان فرعيتان تحدثان من خلال مسار تاريخي يمر على المراحل التالية: تشكيل الدولة، بناء الأمة، المشاركة السياسية، اعادة التوزيع.¹

وهو ما طرحه المفكر اوليفييه روا حول دور الخصوصيات في قضايا الاندماج كالنقاش حول الخصوصية المسيحية في بناء الدولة في الغرب.²

فموضوع الاندماج الاجتماعي يناقش في اطار مقارنة سوسيولوجية تركز على مطارحة واقعية لمدى قدرة الدولة الوطنية على تفكيك المرتكزات المتعلقة بالمجتمع القبلي من خلال مشاريع التغيير، والآليات المعتمدة لتحقيقها، بالإضافة الى علاقة الدولة بالمجتمع المحلي³، لان مفهوم الاندماج الخادم لبناء الدولة يتضمن معاني جامعة للتوحد والانصهار، ويناقض معاني العزلة والتهميش للتدليل على حضور الانسجام الداخلي، ويرتبط ذلك ببعدي : الحرية والسيادة، كما يطرح مفهوم الاندماج عادة علائقيته بالسيادة الوطنية التي تؤخذ في اتجاه سيادة الدولة على المجتمع المحلي وعلى ممتلكاته وأرضه، دفعا لاحتمالات التمرد والنفور⁴، لان الدولة حسب عبد الاله بلقزيز ليست كيانا برانيا عن المجتمع، جاءت مضافة اليه او مفروضة بالقوة بل هي المجتمع في وجهه السياسي⁵.

فالاندماج هو انخراط الفرد في جماعة او منظومة اجتماعية، والاندماج السياسي هو انخراط الفرد في المنظومة السياسية اما المفهوم الأشمل فهو الاندماج الوطني، الذي يعني اندماج الفرد في الأمة ويرتبط أساسا بالدولة من خلال توفيرها لأطر تحقيق هذا الاندماج من أسس: المشاركة، العدالة، التعددية السياسية... الخ⁶، في السياق يعني الاندماج كذلك التحول والانتقال في الولاءات الفردية والجماعية اي التحول من الولاءات القبلية والعائلية والجهوية وحتى فوق الدولاتية "الاتجاهات العروبية او الماركسية الشيوعية مثلا"، الى ولاءات مدنية يؤطرها الولاء السياسي المنسجم تحت نطاق المواطنة، فالاندماج

¹ - المرجع نفسه، ص49.

² - أوليفييه روا، الاسلام والعلمانية، ترجمة: صالح الأشمر، بيروت: دار الساقى، ط1، 2016، ص 69.

³ - محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص12.

⁴ - المرجع نفسه، ص140.

⁵ - عبد الاله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي: الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص313.

⁶ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص4.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

لايعني التماهي والانحلال المتعلق بمكونات المجتمع، او غياب التعارض بين المصالح او التنافس بل هو التنوع في ظل الوحدة¹.

يعرف محمد نجيب طالب الاندماج (نقلا عن مصطفى الفيلاي في دراسة بعنوان " مشاكل الاندماج المطروحة في تسوية علاقات السكان المرتحلين و القبليين ") بأنه:²

" تأسيس وبناء الالتحام والتكامل وهو تكفل الدولة بتطوير مجموعة الامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وما ادماج السكان البدو سوى جانب من هذه السياسة. ان لديها أولوية بالنسبة الى هذه المجموعة مقارنة بغيرها بداع من الحالة الهشة والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة"

فتستهدف عملية الادماج الجماعات المتأزمة او المهمشة خاصة الاقاليم الطرفية بالتعريف الجغرافي، او الجماعات القبلية المهمشة منذ قرون، كما يعبر مفهوم الاندماج توسيعا لمجال الانتماء وضبطا له ومحاصرة لعوامل التشرذم والانقسام في الفضاء الوطني، وجاء كإجراء تغييري موجها للأرياف والجهات الداخلية والجماعات المهمشة³.

2-3-3. الدولة والسلطة والمأسسة

مرتكزات عملية بناء الدولة: ترتبط عملية بناء الدولة كجهد تراكمي بالحكم الراشد، اي الاعتماد على مجموعة من الاسس والمرتكزات ابتداءا بالقاعدة المؤسسة وهي الدستور، وصولا الى ثلاثية القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني:⁴

- **المؤسسة الدستورية:** يلزم الدولة صفة المؤسساتية والتي يؤطرها الدستور باعتباره الضامن للحقوق والواجبات، كما أنه الاطار المرجعي لبناء الدولة القائمة على التراتبية.
- **القطاع العام public sector:** ممثلة في أجهزة الادارة العامة كفاعل رسمي في هندسة السياسات العامة وتنفيذها.

¹ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص143.

² - المرجع نفسه، ص143.

³ - المرجع نفسه، ص164.

⁴ - حمد لبوخ، مرجع سابق، ص153.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

- **المجتمع المدني civil society**: من أهم الفواعل غير الرسمية والذي يرتبط بناؤه بعملية بناء الدولة والذي يضمن الانسجام الكثيف لمختلف فئات المجتمع.
- **المنظمات غير الحكومة**: هناك نقاش حول فاعلية و أدوار المنظمات غير الحكومية في مساعدة الدول الهشة على اعادة البناء .
- **القطاع الخاص private public**: هو اتجاه دولي نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات دعم نشاط الدولة عبر توفير البناء الدولاتي.

فهناك علاقة ترابطية بين الدولة والسلطة، فيرتبط وجود المجتمع بالسلطة وعلاقات الرضا بين الحاكمين والمحكومين، بشكل يحول دون حضور العامل الخارجي للتغيير السياسي، الذي يصل حد الغزو او الاستعمار الاحلالي تحت مسميات بناء الدولة¹.

مفهوم السلطة: يواجه تعريف السلطة كمفهوم نقاشات علمية كثيرة، وذلك للطابع الدينامي للظاهرة الاجتماعية، فتارة تأخذ السلطة طابع الإكراه وتتخذ في أخرى طابع الاقناع للعمل الجماعي المشترك. و يعرفها باحثون بكونها واقعة اجتماعية سياسية يصعب ضبطها، لأنها تتماهى بين العنف الناجم عن الارادة المفردة للسيطرة على الاخر وبين العمل الاقناعي الذي يدفع المواطن للعمل الجماعي المشترك، ايا انها واقعة اجتماعية سياسية تنطوي على عناصر مادية ممثلة في الاجبار او الاكراه وعناصر معنوية ممثلة في الاقناع.

4-3-2. المؤسسة: institutualism

المؤسسة معطى ليبرالي تحديتي متعلق اساسا بالديمقراطية، وتمثل ابرز تحديات بناء الدولة بالمعطى العقلاني، لأنها تستهدف ابدال الجماعات الاهلية لما تحت الدولة وما فوقها الى مجتمع مدني قوي يساعد في بلورة العملية الديمقراطية وإنجاحها²، وتتمثل المؤسسة في اقامة أسس وأبنية للتفاعل الاجتماعي وهي حركة مستمرة، تمثل مجمل القواعد والضوابط التي أوجدها الانسان عبر قوالب تحدد هذا التفاعل للوصول

¹ – de Sciences Po | « Critique internationale », **State building sécurité internationale** – Presses,2005/3 n 28 | pages 119 à 121,p4.

² –Paul D.WILLIAMS,**international peacekeeping : the challenges of state–building and regionalization**, international affairs 81, 2005,163–174.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

الى اهدافه النهائية، كما تمثل عملية ايجاد وتكوين أصول وقواعد المؤسسات والعمل الممنهج، او هي طراز مستمر في السلوك الاجتماعي تمثل مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الافراد من أجل تحقيق الاهداف المشتركة¹، فبناء الدولة يرتبط أساسا بمدى صلابة مسار المؤسسة التي تمثل انعكاسا لجدية الفاعلين السياسيين²، كما تعرف المؤسسة بكونها أعرافا اجتماعية تحتوي كل العناصر المؤسسة التي تعمل على نقل معايير السلوك التي يتم استيعابها من افراد المجتمع، كما يتم تعريفها بأنها المعتقدات المشتركة التي تعبر عن تصورات لسلوكيات الاخرين، ومعتقداتهم الذاتية حول بنية العالم او البيئة المحيطة فضلا على الابعاد والنتائج³، فالمؤسسة عمود النظام الاجتماعي لأنها بنى وكيانات تتميز بالحيوية، وتنتهي في حالة سلامة البناء الى تعزيز الحكم الراشد القائم على دولة الحق والقانون والحريات العامة والتي تقوم على البناء الداخلي للشرعية⁴، والتي لا تنفي طروحات اخرى يكون المؤسسة في حاجة الى التمايزات المجتمعية والدينية والاقتصادية والسياسية، لكن بشرط تمايزها كمجتمع مدني مستقل عن الدولة والتي تمثل دور الوسيط خاصة في التجمعات الطائفية للوصول الى رعاياها.⁵

فيتقاطع تعريف المؤسسة مع طرح ماكس فيبر الذي سماه البقرطة **bureaucratisation**، والذي يعني الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، حيث تكون السلطة بيروقراطية عامة وليست شأنًا خاصًا، لذلك تعكف عملية المؤسسة على بناء اجهزة الدولة العسكرية والقانونية بشكل يكفل استقلال البنى السياسية عن البنى المجتمعية، من خلال تفكيك البنى الاهلية وانتقاء سلطة النخب التقليدية وفرض السيادة على كامل الاقليم.⁶

¹ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص19.

² - Susan L. Woodward, **CONSTRUIRE L'ÉTAT : LÉGITIMITÉ INTERNATIONALE CONTRE ,LÉGITIMITÉ NATIONALE ?**, Presses de Sciences Po | « Critique internationale » 2005/3 n 28 | pages 139 à 152 ,p146.

³ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص23.

⁴ - Susan L. Woodward, **ibid** ,p152

⁵ - مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، ترجمة: شفيق محسن، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007، ص12.

⁶ - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص127.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

كما ارتبطت المؤسسة تاريخياً بمسار بناء الدولة الحديثة في أوروبا، والمتمثلة في إعادة قراءة تركيب العلاقات بإدخال البعد الاقتصادي اعتماداً على النتاج الفكري خلال القرنين 16 و 17 حتى ظهور الماركسية في القرن التاسع عشر بفكر جديد، يناقش مساهمات الطبقة العاملة في قيادة الدولة، من خلال الاعتماد على أدبيات المادية التاريخية الهيجلية، وهنا حدث تحفيز مواز للمفكرين لإعادة قراءة جديدة لبناء وهيكلة الدولة وعلاقة مؤسسة الدولة بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، لتنتج الليبرالية والليبرالية الجديدة¹، والتي تدعم مسار المؤسسة بإنشاء المنظمات كعملية تطويرية مرتبطة بالتغذية الرجعية feed back، والتي يراها الأفراد استجابة للتغيرات في مجموع الفرص، وتسمى البيئة المؤسساتية Institutional environment، وهي مجموعة سياسية واجتماعية أساسية وقواعد اجرائية قانونية تؤسس للقاعدة الاقتصادية والسياسية الاجتماعية.²

ويقدم صامويل هنتنجتون المؤسسة بالشكل التالي: " عناصر المؤسسة مرتبطة بمستوى التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك، اي ان مؤسسة أي نظام سياسي مرتبط بتماسك تنظيماته وإجراءاته، كما أن المؤسسة مرتبطة بمجموعة القيود التي أوجدها الانسان لتنظيم التفاعل البشري"³.
الدور: يرتبط النظام الاجتماعي بالأدوار التي يقوم بها الافراد، ومن وظائفه الأساسية تخصيص الموارد الاجتماعية، أي توزيع القدرات والموارد البشرية، كما أن الوظائف الاجتماعية لا يمكن تأديتها إلا من خلال مجموعة معقدة من الادوار⁴.

المكانة او المركز : يعتبر المركز المكان الذي يحتله الفرد في بنية اجتماعية على النحو الذي يقدره وقيمه المجتمع، فهناك علاقة ارتباطية بين الدور والمركز من خلال تفسير سير عمل الاطار المؤسسي، فمؤسسة العلاقة بين متغيرات: (الفرد والنظام) - (الفرد والمجتمع) - (النظام والمجتمع)، كلها تجري ضمن اطار تحديد المواقع بناء على الكفاءات والمؤهلات⁵، وهو ما تفتقده المؤسسات والمجتمعات التقليدية أين

¹ - هيثم غالب الناهي، الدولة وخفايا اخفاق مؤسساتها في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات السياسات العربية، ط1، 2016، ص 25.

² - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص26.

³ - المرجع نفسه، ص27.

⁴ - المرجع نفسه، ص31.

⁵ - المرجع نفسه، ص43.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

أين يغيب التكامل بين المؤسسات فيصبح نتيجة ذلك عدم انضباط باللوائح و القوانين، مما يزيد من مستوى التناقض بين المجتمع والدولة¹.

3.المبحث الثالث: الدولة المغربية في المنوال السياسي العربي

يشغل موضوع الدولة القطرية في المغرب العربي اهمية بالغة، لأنه يرتبط بمجموع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، فدولة الاستقلال لا تزال محل تساؤلات جوهرية حول قضايا المؤسسات والأنساق والنخب وطبيعة الأجهزة وقضايا الشرعية، و يتضح ان مسار بناء الدولة قد اختلف بين منشئها في العالم الاسلامي والعربي، فالتراث الاسلامي المتعلق بالدولة استخدم فكرة الاستيراد والتوفيق بين المتناقضات لكل النماذج البيزنطية والفارسية والساسانية²، لكن المكشوف في العجز البنيوي للبناء الدولي السليم في العالم العربي هو جملة من الظروف الداخلية والخارجية، ويمثل فيها الاصلاح المفروض من الخارج وجه الملامح الاساسية لذلك، فهل استيراد نموذج للإصلاح والبناء الخاص بالدولة هو مسار سليم ام انه ساهم بشكل جاد في توسيع الهوة بين المعاصرة والحداثة مقابل النكوص الذي تشهده الدولة العربية.

تعتبر مجتمعات المغرب العربي نمودجا مثاليا كمختبر لمقاربة مشروع الحداثة لدى الدولة العربية حديثة الاستقلال التي تبنت مشروع الحداثة، مقابل رهان جاد له ممثلا في ممانعة بائنة او مبطنة هي القبلية والعروشية والبنى التقليدية للأنساق الاجتماعية، فالدولة في بلاد المغرب كانت مغرقة في التقليدية، مكرسة للطابع الباتريمونيالي من خلال احتكار ادوات العنف السياسية و العسكرية، وتملك نظاما ضريبيا أدى الى توتير العلاقة بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية من خلال حكمها بجذلية الاخضاع والتمرد، كما لم يتجاوز المواطن في العالم العربي منطق الرعية ولم تكتمل صفة المواطنة لديه، لان المواطنة هي سلسلة من العلاقات التعاقدية بين الفرد والدولة، وهي متجاوزة لفكرة الفرد الى المأسسة ضمن صلات القرابة والعلاقات الاجتماعية، ففرضية الخصوصية المواطانية لم تستثمر فيها المناخات الفكرية والسياسية المغربية من خلال التعجيل باللحظة الليبرالية المستوردة³.

¹ - وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص44.

² - برتران بادي، مرجع سابق، ص 41.

³ - غسان الخالد، البدوقراطية(قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية)،بيروت:منتدى المعارف،ط2012،1،

3-1. السياق التاريخي لنشأة الدولة في الفضاء المغربي

يطرح " محمد نجيب " فرضيات لتشريح بنية المجتمعات العربية عموما والمغربية بشكل خاص، عبر فرضية القطيعة والتواصل التي تحكم المتناقضات والجدليات والثنائيات بشكل ملفت على كل المستويات، فهناك التقليدي مقابل الحداثي، والعصري مع القديم، فجذلية الانقطاع والإتباع تمثل خصوصية عربية.

اما مغاربيا فقد احدث عهد الاستعمار ثم الدولة الوطنية كسرا سوسيولوجيا للبنية القبلية والبناء الاجتماعي التقليدي، فأصبح الارتهان يقابل الاجابة عن مدى فاعلية نظم التحديث والتنمية بمختلف اشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نظرا للحضور الكثيف لأنماط التحديث المتداخلة مثل: بناء الدولة الامة، وانتشار قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية وتحول الوعي من خلال التعليم¹.

و اعتبارا للقسمات المشتركة التي تحملها الاقطار العربية، رغم الخصوصيات التاريخية التي تحملها الاقاليم المختلفة في العالم العربي كالجزيرة العربية ووادي النيل والمشرق العربي، لكنها مجتمعة داخل نسق تاريخي واجتماعي وحضاري متجانس تقريبا، لكون الاختلافات الفرعية المجتمعية أثرت على نشأة "الدولة" سواء دولة ما قبل الاختراق الاستعماري او الدولة القطرية الحديثة المتطورة مع الاستقلال.

فالإرث المغربي حول الدولة يحيلنا الى التقصي في طبيعة التقاليد السياسية عبر أزمنتها المختلفة، وتشريح خصوصية العلاقة بين الحاكم المركزي القائم في المدن والقبائل الخاضعة او المتمردة في الداخل، ويناقض طرح الباحث محمد حليم ليمام طروحات المدرسة الكولونيالية في كون القبائل في المنطقة المغربية كانوا ضد قيام الدولة، ويعود في ذلك الى افكار ابن خلدون حول العصبية والزعامة والدعوة الدينية، والتي تفترض ان بنية الدولة حكم عليها عبر الازمنة بعدم الاستقرار والتواصل لصالح تواصل نخبوي مبني على قاعدة القبائل، اي ان الحراك والصراع القبلي هو المؤسس لدوران النخب القبلية المؤسسة للدول وتفضي الى تراكم دولوي عسبي يجعل النخب القبلية الحاكمة نتيجة الدوران، لا تعاود تكوين الدولة من جديد بل تتابع البناءات القديمة².

فمجيء الاتراك أزال الدولة القبلية لصالح الدولة المخزنية التي فيها جيش نظامي وبيروقراطية لإدارة الشأن العام، مقابل علاقة نفعية مع السكان بلغ حد رفض الحكم المركزي في المناطق غير الخاضعة او

¹ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص24.

² - محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص16.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

ما يسمى ببلاد السببية، فانحصر دور الاهالي في تسديد الضرائب¹، ومثل مشروع الدولة القطرية بعد الاستقلال حجم التباين والتفاوت في المسار المؤسسي لدول المغرب العربي²، فالسياق العربي في بناء الدولة الوطنية واحد غلبت فيه الممارسة السياسية على بناء أنظمة فئوية او سلطات فئوية، ففيه طغيان وتغول للنظام السياسي على حساب البناء الدولتي المؤسساتي السليم، وهي مقتنسات سلطوية وسلطانية منذ العهد الاموي³.

ويركز عبد الباقي الهرماسي على الية انتقال الارث السياسي المغاربي من الدولة الخلدونية الى الدولة الباتريمونالية patrimonialism، اي من الدولة القائمة على العصبية القبلية الى دولة تمارس سلطتها وفق التعريف القانوني اعتمادا على جيش وبيروقراطية منفصلين تماما عن المجتمع، وموالين لشخص حاكم مع حاشيته، وبهذا الشكل تبتعد الدولة عن طروحات ماكس فيبر Max viber بخصوص النظام البيروقراطي المعقلن، فيتم اختزال الدولة دائما لصالح الاعتبارات النسبوية التي تواجه مشاريع لصلابة الدولة وانصهار مجتمعات تخدمها المواطنة⁴.

كما يجادل الهرماسي في موضوع مستقبل الدولة الوطنية المغاربية، ويراهن على كونها تعيش بداية عهد جديد يبحث عن صيغ مواتية وأكثر فعالية للتقدم الفردي والجماعي، باعتبار ان الحركات القطرية قد انتقت طاقاتها المحركة ويطرح المواطنة كبديل⁵، ولا يتأتى الحديث عن الدولة في المغرب العربي إلا وفق ثلاث مستويات أصيلة الارتباط بهذا البناء السوسيو تاريخي والمتمثلة في:⁶

1. **المستوى الاول:** الحضور الاجتماعي للإسلام باعتباره دين الاغلبية، ومصدر شرعة للفاعلين الاجتماعيين العاديين.

2. **المستوى الثاني:** الموروث الثقافي التاريخي للإسلام باعتباره مصدرا للتشريع اي القانون.

¹ - المرجع نفسه، ص 17.

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص7.

³ - توفيق شومان، الربيع العربي: جدلية التقليد والتغيير (ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي)، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، 2012، ص 224.

⁴ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص8.

⁵ - المرجع نفسه، ص9.

⁶ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص18.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

3. المستوى الثالث: يتمثل في حضور الاسلام السياسي كمنافس قوي للحكام والمعارضة غير الدينية.

ويقدم علم اجتماع التاريخ مقاربات تحاول الاجابة على مدى ثقل التقاليد السياسية للمغرب القديم على الهياكل السياسية المعاصرة، من حيث مجال النفوذ والقوة والضعف بالنسبة للحكم المركزي، ففي المغرب القديم مثلاً تم تخطيط مجالات نفوذ الدولة الى ثلاث دوائر متداخلة: الاولى مرتبطة بالنفوذ المركزي في المدن بإبعادها الثلاث العسكري والتجاري والديني، و هنا قامت امارات تضمن أمنها من خلال استخدام القبائل المعفاة من الضرائب من اجل اخضاع الأطراف، وحول هذه المركزية هناك دائرة ثانية كمنطقة وسيطة يتم اخضاع قبائلها ويدير شؤونها اعيان ينصبهم الحكم المركزي، اما الدائرة الثالثة فهي مجال طرفي غير معلوم الحدود تصل تهديداتها لحد الاستيلاء على الدولة وبناء دول اخرى على انقاضها¹.

كما ان دراسات مدخل الانتقال الى الحكم الديمقراطي تقدم صورة عن شكل الدولة العربية كوعاء حضاري جامع والدولة المغربية كنموذج اقليمي للدراسة، فينطلق النقاش من خلال دراسة سؤال محوري: لماذا شهدت الدول انتقالاً ديمقراطياً مكتملاً، بينما يعاني الانتقال الديمقراطي العربي القصور؟ فينتبه عزمي بشارة الى سؤال راهنية الدولة العربية من خلال العودة للتاريخ واسترداد خلفيات نشوء الدولة القطرية العربية، والتي يمكن تحقيقها اولاً من الاستقلال حتى حرب 1967 وما بعدها، ثانياً: من الاستقلال حتى استقرار أنظمة الاستبداد العربية من دون انقلابات عسكرية وبداية السبعينات التي شهدت أزمة الدولة العربية²، وعطفاً على مأزق الدولة العربية والمغربية تطرح الباحثة "أشواق عباش" العلاقة بين الشرعية التي تعني سيادة القبول العام في محيط المحكومين بأهلية الحاكم، ومدى علاقة ذلك باستيراد النموذج الجاهز للدولة بكل تفاصيله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لان الشرعية على المستوى الخارجي تحكم بصفة منتظمة علاقات النظام السياسي، ومن خلاله الدولة مع محيطها الاقليمي والدولي، لذلك اعتمد بناء شرعية المراحل الاولى لتأسيس الدولة على الشرعية القومية من خلال التيارات الفكرية القومية التي تبنت فكرة الصراع مع اسرائيل كمحرك دائم للشرعية، فيما فضلت دول اخرى التخلي عن الشرعية القومية لصالح شرعيات اخرى جامعة لها وهي الفكرة الدينية التي تتسجم مع المشاريع الغربية، لأنها

¹ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 13.

² - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة " بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 15.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

تعتبر شرعية هشة وقابلة للاختلال والتطرف¹، فدور العامل الاستعماري مهم في فهم الخصوصية التاريخية للمغرب العربي عن المشرق العربي بما يفسره من طبيعة المشروع التوسعي القائم على التفكير وإعادة البناء²، و التي تأتي انتروبولوجيا بتفسير عبد الرحمان ابن خلدون في بناء الدولة في المغرب ارتباطا بمسألة ظهور المركز السياسي التي ظلت مسألة ملحة في البناء الدولي المغربي، وذلك بفعل الاخطار الخارجية، وهو ما يتطلب حسب " الهرماسي " تقديم اطار نظري يحدد بشكل جدي العلاقة بين الدولة والقبائل، وبدأت بالفعل مسألة الانقسام وظهور الدولة في المغرب العربي حسب " كليفوردي غيرترز " Clifford geertz في كون تشكل المغرب الاقصى مثلا كأمة واعتماد الاسلام كدين قومي في القرن الـ 11 شكل ظاهرة جديدة بالنسبة للقبليّة، ويربط الخاصية الاساسية للمغرب الاقصى في اعتبار ان مركز النقل لم يكن مرتبطا بالمدن الكبرى بل بالقبائل المحفزة التي تتحالف وتنقسم بشكل مستمر³، لذا فان التفسير الخلدوني لبناء الدولة في المغرب مرتين بالعصبية التي تدل عليه على النزعة الى الالتحام والانقسام، فيبدو التصور ببناء مركز سياسي امرا مستحيلا على ارضية منقسمة اجتماعيا ومتغايرة ثقافيا لكنه وبشكل يثير التساؤل، فالالتحام كان اكثر قوة بين البدو مقارنة بالحضر، لكن عمل ابن خلدون حول بناء الدولة في المغرب يستعمل بشكل مكثف مصطلح العصبية للتعبير عن صعوبة بناء مركز سياسي في مجتمع انقسامي، فيؤدي حسب الالتحام في المساعدة على بناء الدولة، في المقابل تؤدي الانقسامية الى عرقلة البناء او الى زوال الدولة القائمة، فالمنوط ببناء دولة المغرب هو الزعامة وذلك من اجل توسيع نفوذ الحكم المركزي مقابل الانقسامية الملحة، ويربطها اساسا في النخبة المسيطرة والعصبية الغالبة بكونهما عنصرين لازمين لبناء ملك مستقر، فالدين لدى ابن خلدون هو عامل اضافي في تركيز الملك واستقراره كعامل توحيد القبائل في اطار شامل هو الأمة، كما يقدم ابن خلدون اسهاما اخر في العلاقة المرتبطة بنشوء الدولة في المغرب، ويقدم ملاحظات متعلقة بكون بنية الدولة التي تتسم بعدم الاستقرار مرتبطة بالتحويلات على مستويات النخب، ليس بالشكل الذي وصفه "ماركس" ولا "باريتو" ولكن على طبقة

¹ - أشواق عباس، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة (مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح واشكالية التكامل العقلاني)،

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016، ص 16.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 67.

³ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

قاعدة القبائل، ويربطها ابن خلدون بانتظام الدورة التاريخية التي توصل القبيلة الى السلطة فتكون هي بدورها ضحية دورة قادمة بعدد اجيال للفارق الزمني¹.

و يحاول " الهرماسي " مقارنة الفروقات بين طروحات ابن خلدون حول تكوين الدولة في المغرب، الذي ركز على الوحدات الاولية كالقبيلة والقرية او حتى الثقافة الإسلامية، مقابل المقاربات التي ركزت بحوثها على الدولة القومية، والملاحظ في ذلك ان التطور السياسي مرتبط اساسا بظهور الاجهزة السياسية وتدعيمها على مستوى الدولة التي تعمل في اطار الاستمرارية التاريخية، على جذب أشكال الولاء ومركزة أجهزتها من خلال طرح التساؤل حول علاقة الدولة المخزنية بالدولة المغاربية المعاصرة، ومدى صلابة نموذج الدولة المخزنية في مواجهة المركزة الشديدة للدولة وأطر التحديث²، فاجتهد العقل المغربي في الاجابة على اشكالية جماعية تتلخص في اربعة مسائل³: مسألة الذات، مسألة التاريخ، مسألة المنهج على المستويين الفكري والعملية، مسألة التعبير.

و يشرح عبد الله العروي الايديولوجيا العربية التي يندرج ضمنها البناء الدولتي المغربي في ثلاثة تيارات أساسية، هي المسؤولة عن عمق الانتاجية الفكرية والثقافية والاقتصادية في المجتمع العربي والمغربي المعاصر، فالأول يتعلق بالعقيدة الدينية والثاني بالتنظيم السياسي والثالث بالنشاط العلمي والصناعي⁴، ودائما داخل تحقيب تاريخي يمكن الانطلاق في تعريف مأسسة الدولة العربية بربطها مع الارتباك الذي عاشته السلطة بدءا بنشوء امارة الاناضول عام 1073م، ثم نشوء السلالة العثمانية سنة 1299م من قبل عثمان ابن ارطغرل، لكن الدولة العربية او بناء الدولة في العالم العربي قد مر بعدد المراحل التاريخية التوحيدية والتقسيمية وسنستند في هذا التقسيم الى طرح فالح عبد الجبار بالشكل التالي⁵:

• **المرحلة الاولى:** هي المرحلة الزراعية والتي بدأت حسب من خلال بناء الاطار الثقافي من خلال المؤتمر العربي بباريس 1913 وحركة الشريف حسين 1917، ويبرر وصفها بالزراعية اطلاقا من كونها وليدة بيئات ما قبل قومية متشظية التنظيم الاجتماعي وتعتمد على تنظيمات تحت دولية

¹ - المرجع نفسه، ص 16-18.

² - المرجع نفسه، ص 19.

³ - عبد الله العروي، الايديولوجيا العربية المعاصرة، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط3، 2006، ص 24.

⁴ - المرجع نفسه، ص 39.

⁵ - فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 276.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

من شاكلة القبيلة والأسرة الممتدة وعصبيات المدن، والفكرة المقدسة في اطار الامبراطورية العثمانية، لكن انتهاء هذه المرحلة كان في النصف الاول للقرن العشرين من خلال الاتجاه الى المركزة وبناء الجماعة الوطنية.

• **المرحلة الثانية:** الحداثية وهي بداية من النصف الثاني للقرن العشرين من خلال نموذج الدولة المركزية التسلطية في دول كالعراق ومصر واليمن والجزائر، ونماذج للدولة المركزية السلطانية من خلال نماذج السعودية والمغرب والأردن.

• **المرحلة الثالثة:** يعرفها الباحث بأزمة التفكك وهي حالة وهن عاشتها الدولة العربية تبعا لتهديدات خارجية كالصراع مع اسرائيل وداخلية كصعود الاسلام السياسي بعد نكسة 1967.

يطرح الباحث "جمال زهران" ازمة الدولة في العالم العربي بطرح أسئلة تتعلق باستعصاء التغيير والتحول الديمقراطي، وربط ذلك بمنظومة ممثلة على الشكل التالي¹: تحالف عضوي بغيض بين الثروة والسلطة، تحالف عضوي بغيض بين الاستبداد والفساد وذلك دائما في اطار سلطوية مشخنة في الرئيس او الحاكم.

لاشك في ان المؤسسات وسيادة القانون هي السمات المادية لإطلاق صفة الدولة على كل كيان اجتماعي، تتوفر فيه خاصية الاحتكار الشرعي للقوة بالتعبير الفييري، لكن هذه الخصوصيات يفترض عدنان السيد حسين انها لا تتوفر في الكيانات العربية، فبقدر ما حاول العالم العربي بناء نموذج للدولة الحديثة بعد حقبة الاستعمار لدافع واحد هو تلبية حاجيات الشعوب المختلفة في التطور والتحديث، و بقيت الاشكالات الكبرى التي اشتغلت عليها النخب بعد الاستقلال هي نفسها التي جعلت المعضلات الكبرى والمشكلات الكبرى لأزماتها واختلالاتها البنوية، أولها الالتباس القائم بين السلطة والدولة²، لذلك تعتبر مسألة التحديث بالمعايير المعاصرة قاصرة ولم تكن فاعلة في معالجة الاختلالات المعقدة، لذلك تطرح قضية الاصلاح دائما مسألة ذات جدوى ويطرح التساؤل الدائم حينما نكون بصدد تحليل التأزم في البناء العربي، الى هامش الاصلاح لصالح النظام السياسي او الدولة لذلك تحلل أشواق عباس ذلك في طرحها فكرة ان الازمة البنوية للدولة العربية مرتبطة بمكونين أساسيين هما الضعف الذاتي المترتب على

¹ - جمال زهران، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 77.

² - عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ظروف النشأة وآثارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 46.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

عدم تكامل الدولة واندماجها ضمن ذاتها اولا وبعدها في محيطها الاقليمي والدولي، بالإضافة الى كون الاصلاح ارتبط بشكل مباشر بتأثيرات سقوط دولة سلطانية كبرى هي الخلافة العثمانية¹، فبعيدا عن جهوزية النموذج الغربي وأثره على الواقع العربي نكون بصدد دراسة الانا الاعلى التي تغيب في السرديات العربية الخاصة بالدولة²، فنأخذ بداية بافتراضات السوسيولوجي العراقي **فالح عبد الجبار** في ورقة بحثية بعنوان **"الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية"**، والتي تأتي تشريحا تاريخيا لدراسة مسار بناء الدولة العربية وتساؤلات حول أي المقاربات اعتمدت في ذلك، وهل كانت عملية البناء من الاسفل من خلال الاعتماد على المقاربة الاقتصادية والثقافية قياسا بتجارب أوروبا الغربية وأمريكا، ام ان عملية بناء الدولة الامة كانت من اعلى معتمدة على المقاربة السياسية بما فيها من مركزة الجهاز السياسي وسلطة الإكراه، فيجيب على ذلك في كون الدولة الامة في العالم العربي اعتمدت المقاربة السياسية في عملية البناء امتدادا لأغلب البلدان النامية³.

فمأسسة الدولة العربية كان خارج الخصوصيات و اعتمد على ظواهر مرضية في المجتمع، لأنها اتخذت الاساس العرقي والطائفي كمثال لبناء السلطة لديها، فكرست عوامل استثمار هذه المآزق في مأسسة السلطة وتضخيمها لتبدو دولة⁴.

للتداخل الازمات البنيوية الجوهرية في البناءات العربية تبعا لنماذج الدول العربية المنجزة وأوجهها (الدولة التسلطية، الريعية، الرخوية، التابعة او الاستتباعية، دولة مابعد الاستعمار، الدولة الأبوية الدولة البيروقراطية)، وغيرها من النماذج التي مثلت انعكاسا تاما لطبيعة تكوين النخب المؤسسة لدولة ما بعد الاستعمار، والتي كانت طبيعيا تراكمات لحقب زمنية سياسية متتابعة، لي طرح التساؤل فيما يخص عجز المحيط الحضاري العربي في تأسيس نظم سياسية تواجه التحديات الكبرى الاقليمية والعالمية، بشكل يخدم الدولة ولا يؤزمها، من خلال ضعف البناء المؤسساتي وهشاشة الدولة لصالح النظام السياسي وضعف الرابطة الاجتماعية بين الدولة والمجتمع، وضعف الرؤية العقلانية ونخبها الثقافية والسياسية⁵.

¹ - أشواق عباس، مرجع سابق، ص 11.

² - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 114.

³ - فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 373.

⁴ - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 147.

⁵ - أشواق عباس، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

فالوعي الجمعي العربي بحسب عبد الاله بلقزيز لم يشهد بفكرة الرسوخ لفكرة الدولة، ويتم تعويض ضمور فكرة الدولة في المخيال الجمعي العربي بتضخم فكرة السلطة، وهو ما يعطي صورة اختزالية للدولة الحديثة في الوعي العربي بشكل يبتعد عن ضغوط عامل الزمن في الضغط على التكون الناجز للدولة ورسوخها في المجتمع والوعي¹، فأسبقت الدولة العثمانية في نمذجة المجتمعية العربية ليست عقلانية بالمعنى الهيجلي، بل عبر هيمنة الطبقة العسكرية والولاء للسلطان أو الوالي فيسميها هيثم غالب الناهي بسلطة اللادولة².

1-1-3. أزمة الشرعية

لا يمكن تصور شرعية حقيقية دون اعتراف، فالشرعية الأكثر رسوخا هي التي تستند الى قبول المحكومين ورضاهم واعترافهم بحق الحاكم في ممارسة السلطة³، فنكون بصدد شرعية قائمة على الحق لا على القوة. فشرعية الدولة مرتبطة أيضا بشرعية النظام السياسي القائم فيها، لذلك فان هذه الرابطة لا يعطيها عبد الاله بلقزيز الاطلاق التلازمي ويحكم عليها فقط من معطى كمي وخارجي، بل يطرح افتراضا صريحا يقول ان الدولة التي تقام في نطاق مجتمعي سكاني، يمكن ان تتمتع بالشرعية دون ان يتمتع النظام السياسي لذلك، فشرعية الدولة والنظام السياسي عند بلقزيز مسألة مركبة ولا ترتبط دائما بالتلازم وشرطية التتابع، ويدلل على ذلك بقيام دول في العصر الحديث لم تقم النظم السياسية فيه على الشرعية من خلال ديمقراطية الحاكمين، وشهد في الوقت ذاتها تمازجا بين نظم سياسية شرعية من دون شرعية الدولة التي افتقدت للسيادة مثلا على جزء من أراضيها⁴، اما الحيز السياسي العربي فمتعلق بأسئلة شرعية الدولة أكثر من شرعية النظام السياسي حسب بلقزيز، ويقفز الباحث نفسه على الطروحات النظرية عبر الاستدلال بثنائية "الجذب والنبذ"، من خلال الاستناد الى قاعدة مناقضة تفترض ان قاعدة شرعية اي نظام سياسي هي شرعية الدولة التي تقوم في الفكر السياسي على أساسين متلازمين هما تمثيل الأمة

*الازمة البنوية: هي الازمة الثابتة والراسخة والعميقة التي تستمد تأثيرها من كونها تمس بنية أي منظومة بأكملها.

¹ - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص 315.

² - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 125.

³ - عادل مجاهد الشرجبي، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية، مارس 2013، ص 4.

⁴ - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص 304.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

وسلطة الشعب، لان الدولة تكون فاقدة للشرعية ان لم تمثل الارادات الجمعية للشعب فهي اذن تعبير عن الارادة العامة اي ان الشعب مصدر للسلطة¹.

و ترتبط شرعية الدولة في العالم العربي بتفسيرات التيارات الايديولوجية المختلفة، فالليبراليون يربطونها بالطابع الاستبدادي للنظم السياسية التي طغت على مأسسة الدولة، ويربطها الماركسيون بطبقية الدولة العربية فيما يفسرها الاسلاميون بغياب المقدس لدولة هي وريثته الشرعي².

فيعتبر سؤال طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم اهم ضابط للعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، لان القوة بالوصف المجرد للدولة لا يكون بمقدورها التدليل على طبيعة العقد الاجتماعي المؤسس بين الحكام والمحكومين³، لذلك اشتغلت الانظمة السياسية باختلافاتها على اكتساب الشرعية خلال المراحل الاولى للتأسيس، فكانت الفكرة القومية العربية أساس ذلك متجاوزة عبرها العديد من الازمات الداخلية معلقة ذلك على ثنائية العروبة والإسلام، فدفع هذا البناء القوى الدولية الى التنبه لهذا التناقض في الشرعية القومية، لذلك اعتمدت القوى الكبرى على استراتيجيات مواجهة التيار القومي من خلال الاحتواء او دعم الانقلابات او اثاره النزاعات المحلية والنعرات الطائفية والحروب الاهلية وإفشال خطط التنمية، فالملاحظ ان القوى الاستعمارية السابقة اعترفت ضمناً بالإطار القومي للبناء السياسي العربي⁴.

اما المتغير الثاني في ازمة الشرعية فهو خارجي عبر اعادة ترتيب القوى الغربية للعلاقة وفق اساس جديد متمثل في احداث تحول سياسي في الانظمة السياسية العربية، بشكل يهدف الى تغيير موقف العرب من الغرب لتحل الثورة النفطية وتراكم الفوائض المالية محل الثورة القومية بشكل ادى الى سحب اهم مصادر شرعية الانظمة السياسية المتمثل في الصراع العربي الاسرائيلي، لذلك اتجهت الى البحث عن شرعيات جديدة ممثلة في الفكرة الدينية التي خدمت بشكل مباشر قيام اسرائيل على طروحات دينية، هذا ما ساعد الغرب على تنميط المنطقة بشكل خادم لها، وتطرح الباحثة أشواق عباس اشكالية جادة هي انحدار العالم العربي الى مرحلة ما قبل الدولة، نتيجة لنكوص عامل الشرعية وتشوهات نتيجة لعدم الحسم

¹ - المرجع نفسه، ص 307.

² - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص 335.

³ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص 203.

⁴ - أشواق عباس، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

في قضية الإصلاح ومساراتها¹، وهو ما يؤكد عبد الاله بلقزيز حول موضوع الشرعية المنقوصة للدولة العربية التي يراها الاسلام السياسي منقوصة الشرعية في ماهيتها العقدية او المقدسة، لذلك يتحول الصراع في العالم العربي الى صراع ديني ديني بين الدولة اليهودية والاسلام السياسي²، فتآكل شرعية الدولة العربية كذلك يرتبط بقراءات اخرى خارج السياق السياسي الى السياق المجتمعي، ومدى الرضا الوظيفي للمحكومين على اداء الحكام اي فشل مشاريع الإصلاح ومن مدخل اقتصادي يفسر ذلك باختلال الوظيفة التوزيعية للموارد³، فشخص عبد الله العروبي اشكالية الدولة في الوطن العربي على كونها اشكالية إيديولوجية تتعلق بالطوباويات التقليدية ممثلة في الخلافة، والمستوردة ممثلة في الليبرالية والماركسية فتسقط بذلك خصوصيات البناء الدولي العربي المتميز لصالح نماذج اخرى⁴، في غياب اهداف سياسية واقعية وعقلانية في التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية، لقصور التصور حول بنية الدولة ومؤسساتها وأنظمتها في السياسة والاقتصاد وسيادة القانون والمؤسسات⁵، لذلك توسعت الهوة بين الرؤى والتصورات منتجة ما يسمى "انتحار الدولة" بمعنى الدخول في حروب لا تخدم مصالح الدولة العربية حيويًا، وذلك لغياب السلوك العقلاني كالغزو الامريكي للعراق في 2003 والمشكلة اللبنانية السورية في 2005 وغيرها من الازمات الداخلية العربية، وفي تفسير السوسيولوجيين فان الدولة التي تقف الى المعطى الفيبري(نسبة لماكس فيبر) في طرحها لوظائف الدولة المحددة في ضمان الامن والرفاهية، فإنها تتزاح الى معجم سياسي جديد يعرفها بالدولة الهشة او الدولة ذات الاداء الضعيف او الدولة المعرضة للانهايار⁶.

اما خارجيا فالمجال السياسي العربي ممثلا بالدولة الوطنية، قد واجه ضغوطا كثيفة لإضعاف سيادته في ظل العولمة الاقتصادية والسياسية، فأهم وجوه الاضعاف فيه هي⁷: استباحة المجال الاقتصادي للدولة الوطنية من خلال توسيع فضاءات الميترولوجيات الرأسمالية، دون ادماج للهوامش والأطراف، تبرير الكثير

¹ - المرجع نفسه، ص22.

² - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص330.

³ - عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص92.

⁴ - سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الايديولوجي التونسي(جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري)، مجلة عمران، عدد6، ديسمبر 2013، صص،123-142، ص 128.

⁵ - عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 60.

⁶ - عمرو حمزاوي، مرجع سابق، ص93.

⁷ - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص340.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

من الانظمة السياسية عبر استبدالها لحق التدخل الانساني **droit d'ingérence**، اما ثالث وجه للضعف فيتمثل في استباحة الامن العربي، من خلال فرض الرقابة على التسلح وفرض الانتشار العسكري الحدودي وتكثيف القواعد العسكرية، اما الوجه الرابع من الاضعاف فهو ممثل في الكسر الحاد للمجال السيادي الثقافي والقيمي.

3-1-2. الدولة القطرية: أي دور لدولة المؤسسات

مأسسة الدولة العربية راكمها الاستثمار الاستعماري في الامراض المجتمعية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، لذلك لم تكن عملية بناء الدولة العربية ممأسسة ليبراليا كما، بل بصورة تسلطية وظهر ذلك بشكل واضح عبر تكريس ودعم الدكتاتوريات العسكرية، بسند سياسي حزبي بداية الستينات وفق مشروع يدعو الى رفع مفهوم الدولة والمواطنة من دون مأسسة حقيقية¹.

يعتقد "عدنان السيد حسين" ان البناء العربي لم يتجاوز فكرة الدولة الحامية التي تستفز الامن للمواطن لصالح "دولة الرعاية" المحققة لمقومات العيش، ويفترض ان ما هو قائم في العالم العربي مجرد سلطة لا دولة ولم تترسخ الدولة القطرية في الفكر والممارسة، لان هنالك دمجا غير مبرر بين الدولة والسلطة والتي يحتكرها الحاكم الفرد او التوارث، وذلك هروبا باسم الظروف الاستثنائية والطوارئ تحت مسميات التحديات الاستعمارية والصهيونية، والتي لم تستهدف الوصول الى دولة المواطنة التي تعني المساواة في الحقوق والواجبات، والتي تؤكد ولاء المواطن لوطنه وعلاقته بدولته ومجتمعه من خلال الجنسية والعادات والتقاليد²، لذلك تعتبر التحديات السياسية العربية أساسا متعلقة بانجاز مهمة دمج القوى والكيانات المجتمعية، في اطار حكم القانون والحقوق المتساوية والتوزيع العادل للثروات والتحكم في السير الجيد للقطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والضمانات الاجتماعية³، كما ان القلق حول البناء الدولي العربي مرتبط كذلك بتجاوز مفهمة الدولة للتعريف "الفيبيري" المرتبط بالسيادة واحتكار استخدام وسائل العنف، فيقع تعريف التآزم في الدولة في عدم قدرتها في الحفاظ على ذاتها كعضو في الاسرة الدولية⁴. والتي يربطها هيثم غالب الناهي بالتخطيط الغربي المرتبط عضويا بما يسمى الاسرة الدولية من خلال التقسيم

¹ - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 174.

² - عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 54.

³ - عمرو حمزاوي، مرجع سابق، ص 91.

⁴ - المرجع نفسه، ص 94.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

الطائفي والعرقي للمنطقة لدفعها الى الفشل في بناءها المؤسساتية، ويمثل ذلك بالحروب في افغانستان والعراق وإيران بشكل يضمن مخارج للمصالح الطاقوية الغربية في المنطقة، من خلال معالم الفوضى الخلاقة التي تؤسس ملامح تعايش اسرائيل¹، فالدولة في العالم العربي الناتجة على انقسامات قطرية بعد سايكس بيكو، وقع فيها الافتراض على توطين ترتيبات جديدة لوضع الدولة الليبرالية الغربية من خلال منهجية هيكل السلطة في الاقطار العربية وبناء المجتمع المؤسسي².

3-2. أزمة المواطنة في البناء الدولي العربي

هل ورث العالم العربي عن الامبراطوريات المقدسة بالإسلام تراثا تاريخيا قائما على تنظيم اجتماعي يبتعد عن مفهوم المواطنة المرتبط بالدولة الحديثة؟ ; هذا الطرح الذي يفترضه برنارد لويس يراه عبد الوهاب الافندي جانبا للحقيقية فتاريخية كلمة مسلم حسبه هي اسبق من كلمة المواطنة العصرية، في المقابل ينفي كل من محمد اركون وسمير امين فكرة التطور التاريخي لمفهوم المواطنة في السياق الاسلامي المؤسس لنشوء المجتمع المدني³، فالإمبراطورية العثمانية التي كانت اخر الامبراطوريات القائمة على أساس الاسلام، قام التنظيم الاجتماعي فيها على ترتيب هرمي عمودي، يكون السنة في قمته ثم المسلمون الشيعة ثم المسيحيون ثم اليهود ثم بقية الأديان، وكان أساس التنظيم بين الحاكم والمحكوم هو دفع العشور من المسلم والجزية من الذمي، لتليها الاصلاحات العثمانية بين عامي 1840-1870 القائمة على نظام الملل، والذي يعرف بكون كل جماعة دينية عدا المسلمين تعيش وفقا لقانونها، لذلك اربك الانتقال من المقدس القائم على الامبراطورية الى الدولة الحديثة هذه الطروحات، ذلك ان مبدأ الدولة الحديثة يقوم على أساس متين هو المواطنة⁴.

وتعتبر المواطنة اكثر المصطلحات استخداما، حين يقابلها في النقاش مصطلحات من قبيل الطائفية والديمقراطية، لاعتبارات تخص مأزق البناء الدولاتي الوطني والتحولت الديمقراطية السليمة، فقيام نظام

¹ - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 33.

² - المرجع نفسه، ص 27.

³ - عبد الوهاب الافندي، اعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام: مسلم ام مواطن؟ (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 56.

⁴ - فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 286.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

اجتماعي قائم على علاقات تحت وطنية ممثلة في النسب والجوار والطائفة والعرق، مقابل نظام سياسي يتمثل ماديا في الدولة الحديثة،

نكون بصدد تناقضات بنيوية بحكم ارتدادات التصادم بين هذين البنائين¹، فالسياق العربي الاسلامي يعج بالإشكالات المتعلقة باصطدام النماذج السياسية الحديثة في البيئة العربية والإسلامية²، فالأزمة اذن أزمة تخص انحراف مسار الدولة عن مسار الدولة-الامة الى مسارات الشخصية والعصبوية³، عبر أزمة مواكبة تحيل الى انكفاء في الهويات والثقافات وبروز التنظيمات الوسيطة التي لم يعد بإمكان الدولة تجاوزها ومعالجتها، فتولدت حالة من عدم الرضا بين الحكام والمحكومين من خلال سيطرة البنى غير الدولاتية على مراكز القوة داخل الدولة، او الحديث عن الكيان الموازي المواجه للكيان المركزي الممثل في الدولة بخاصية الانقسام، و التي تنتج فاعلين جدد ممثلين في الاولياء والأعيان والمشايخ ضمن تفسير المدرسة الانقسامية المفسرة لحركية البناء المجتمعي العربي⁴، فالهوية المتخيلة التي طرحها بنديكت أندرسن تعتبر مقدمة مهمة في اسقاطاتها على البناء الوطني في العالم العربي، لأنها تحضير نفسي للعقول العربية من اجل تشكيل العلاقات التفاعلية عبر ثلاث مكونات أساسية هي: اللغة والحدود والسيادة⁵، لذلك ترتبط نكسات البناء الدولاتي الوطني في العالم العربي في عجز السلطة السياسية على ممارسة السيادة الوطنية داخليا وخارجيا لفشل نموذج المواطنة الجامعة الذي يتجاوز اشكالات الاقليات الطائفية والعشائرية والاثنية والقومية، فالدولة الحديثة هي التي تعزز المواطنة والوطنية من خلال سيادة القانون والمؤسسات والمشاركة السياسية والتعددية، لذلك فان جدلية العلاقة بين المواطنة والدولة تحتاج الى سلطة شرعية قوامها دولة القانون بعيدا عن التسلط والاستبداد والقمع⁶، وهي مفاهيم فشلت النخب ومكونات المجتمع المدني للدفع بها، اي انها فشلت في مهماتها التحديثية ممثلة في سيادة القانون وتحقيق

¹ - ايميل بدارين، من الطائفية الاجتماعية الى الطائفية السياسية، في المسألة الطائفية صناعة الاقليات في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ص129.

² - بشير موسى نافع، حول المواطنة والانموذج السياسي الاسلامي التقليدي، (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص77.

³ - عمرو حمزاوي، مرجع سابق، ص122.

⁴ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص31.

⁵ - ريهام أحمد خفاجي، الهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الانتماءات الفرعية، مجلة المستقبل العربي، عدد466، ديسمبر 2017، ص ص، 47. 60، ص 47.

⁶ - عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص63.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

المواطنة الحققة¹، لذلك فالمخيل الجمعي السياسي العربي يحمل تصورات حول الدولة القومية على حساب الدولة الوطنية او الدولة القطرية، فالعيش المشترك داخل مجتمع تقليدي لم يصل بعد الى مجتمع المواطنة هي من ابرز أزمات البناء الدولتي العربي²، فالهويات الدينية المذهبية اقدم عهدا من الاثنية والقومية اي اسبق من نشوء الدولة المركزية او الدولة- الامة بالتعريف السوسيولوجي، فعسكرة وتسييس الهويات المذهبية ظاهرة عربية بامتياز كرسها ظهور العولمة كرافد لإذكاء الوعي بالهويات الجزئية³، لذلك فان ازمة ضعف المؤسسات لها اتجاهاان في الدفع بحركية المجتمع فعجز المؤسسات عن استيعاب النخب من خلال اطار المشاركة، يؤدي الى نشوء مايعرف **بالفضاء الخامل** بين الدولة والمواطن وتشكل مجتمع حشود بدل مجتمع مواطنين يعاني خلالها المحكومون بالاغتراب، وتطرح أزمة الهوية بقوة وفقا للتعريف السوسيولوجي، لذلك يمكن تفسير هذا الاتجاه ببحث المحكومين عن **هويات اولية des identités primordiale** تشكل لهم حيز امان وإطارا مطلبيا اتجاه السلطة الحاكمة⁴.

فالدولة حديثة الاستقلال تميزت نواتها في تضخيم اجهزتها التي تتولى وظائف الامن والجباية والدفاع، مقابل ضمور في الاجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، وهي مبررة بكون التعبير عن البناء الدولي العربي لم يكن نتيجة ارادات جمعية للمجتمع المحلي عكس الدولة التحديثية في اوربا، وهذا مايطرح السؤال حول جدلية الدولة المستوردة والدولة الممكنة في الفضاء العربي، فصادف الدولة العربية الناشئة عجز في تشكيل معطى " الهوية المتخيلة" لصالح الانتماءات الفرعية سواء العرقية او الدينية او الاهلية او الجهوية، وينسحب ذلك في تفسير **لبرهان غليون** حول انتقاء الولاءات القبلية لصالح ولاءات طائفية وجهوية بسبب ضعف العصبية الكلاسيكية الممثلة في القبلية او العشائرية وهي تعتبر خصوصية عربية اضافية⁵، مما انسحب على نشأة جيل مواطني عربي يركز في ولاءاته على الانتماءات الفرعية المختلفة، المختلفة، فظهر بشكل جلي في خلفيات التصدي والاستنكار للهويات الفرعية غير الناطقة بالعربية

¹ - المرجع نفسه، ص 89.

² - المرجع نفسه، ص 63.

³ - فالح عبد الجبار، بناء الأمة- الدولة ومشكلة الانشطارات الدينية المذهبية- من التسييس الى العسكرة مقارنة سوسيولوجية سياسية (نموذج العراق)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2015، ص 62.

⁴ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص 152.

⁵ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

للمشروع القومي العروبي، مما انعكس بعدها حتى في النصوص الدستورية لبعض الدول العربية التي فتحت بابا للمحاصصة كلبنان والعراق، وحتى المحاصصة الريعية النفطية في الخليج¹.

3-2-1. علاقة الدولة الوطنية في العالم العربي بالموروث الاسلامي

تاريخيا نشأ خلاف حول طبيعة الدولة في الفكر الاسلامي ومدى مدنية دول المدينة في عهد الرسول -ص- من مدينته، لذلك نشأ السؤال حول الحكم والحاكمية منذ واقعة سقيفة بني ساعدة²، فاعتبر الفكر الاسلامي في البدايات صورة للصراعات القائمة لأنه كان نتيجة للموروث الاجتماعي العربي ما قبل الاسلام فالشورى مثلا هو موروث قبل اسلامي كتقليد قبلي يقتصر على علية القوم والأعيان، فيحتاج **عادل اللطيفي** مرة اخرى ان النص القراني استعمل فقط لتبرير مواقف سياسية في اطار استراتيجية احتجاجية بين الفرقاء السياسيين، لذلك فان اصحاب التحريك السياسي في تلك المرحلة وجدوا في النص القراني مساحة محدودة لأنه غير قابل للإضافة ماديا، وعليه وجدوا احالات للمواقف السياسية بشكل أكبر في السنة النبوية القابلة للإضافة والتحوير، فكانت فكرة الخلافة مخرجا تجاوزيا لازمة الفتن والشقاكات، وبرغم اتفاق اهل السنة على فكرة الخلافة الراشدة القرشية فقد توجه الشيعة نحو فكرة الامامة مبتعدين عن المفهوم القراني للميراث لأنه اعطى لعائلة المتوفي الحق في الحكم اذا لم يترك خلفا ذكرا مثل حالة العباس عم الرسول -ص-³، ويعطف **هيثم غالب الناهي** على هذا الطرح من خلال تشريح سلطانية الخلافة العثمانية التي سماها السلطة المرتبكة من خلال ابقاء حالة الدولة محصورة في دوائر ضيقة يمثلها الخليفة والسلطان فخلال خمس قرون من السلطانية كانت الولايات البعيدة عن السلطنة فقط مخازن لجمع الضرائب، و في وقت كانت الدول الاوروبية تعكف على تفعيل تواصلية عقلانية لمأسسة الدولة كان المجتمع العربي يشهد مرحلة تأزم تحت دولتي من خلال الالتفاف حول قيادات كاريزمية وقبلية وطائفية بسبب غياب سلطة اعلى لتنسج معطى جديدا في العلاقات المجتمعية تسمى بالولائية والالغائية⁴. ويعكف الباحث **عادل اللطيفي** على استنتاج ان نمط الحكم الذي ساد في التاريخ العربي الاسلامي قد غلب عليه الحكم الطبيعي(القبيلة) على حساب حكم السياسة العقلية، وهو ما كرسته دولة الخلافة التي

¹ - ريهام أحمد خفاجي، مرجع سابق، ص 47-60.

² - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 66.

³ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 69.

⁴ - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

اعتبرها دولة اخروية لا دولة دنيوية وبذلك هي تتجاوز الدولة والسياسة الى الاخلاق¹، وهي تتقاطع مع فكرة القبيلة والغنيمة والعقيدة في منجز محمد عابد الجابري حول العقل السياسي العربي الذي تراكمت على مستواه نقاشات حول الايديولوجيا والدولة التي تضعفها الجماعة كمفهوم نشأ بفعل الاديان التوحيدية مقابل نزعات لإعادة بناء الدولة ذات السيادة المطلقة بتغيير أسس النظام الاجتماعي العام وتدمير السلطة السيادية الجديدة التي تجعل من انتماءات الجماعة الدينية اسبق من الولاء للسلطان السياسي².

وهو ما برز لاحقا في انحصار العالم الاسلامي حضاريا بسبب تمسكه بأشكال الانتظام السياسي التقليدي خاصة النمط الامبراطوري المؤسس على فكرة الجماعة لا فكرة وحدة الافراد، وقاعدة الانتماء الترابي وعقلنة قواعد الحكم، وهو ارتباط وثيق بالفكر السياسي الاسلامي الذي يجعل من الخلافة والسلطان اصل الحكم وفرعه³، فالإمبراطورية العثمانية احر انظمة الحكم باسم الخلافة الاسلامية التي وقفت على منجزات الاخر بعد هزيمتها في القرن 18م اضطرت للتخلي على مكانتها التجارية ووقفت على ما يسمى بالتحديث الغربي⁴.

هذا المعطى أسس لبداية أزمة الدولة المجتمعية في العالم العربي من خلال ارث العثمانيين السلطاني الذي لم تتمكن من منهجة الدولة او هيكلتها، وتعاملت مع المجتمع من معطى عسكري في وقت كان الاوروبيون من خلال مفكريهم يقطعون الصلة مع الكنيسة ويؤسسون لمنهجة الدولة⁵.

ويرجع تجاوز فكرة الامة بالمفهوم التقليدي العصوبي على مخارج ابرزها برتراند بادي في طريقتين الاولى من الخارج والتي ارتبطت بالفكر العربي المسيحي والعلمانيين المجسدين في شكل حزبي مثل حزب البعث، بالإضافة الى طريقة ثانية للتجاوز من الداخل مثلها الاحيائيون او الاسلاميون⁶.

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 71.

² - سمير امين وبرهان غليون، مرجع سابق، ص 39.

³ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 87.

⁴ - برتران بادي، مرجع سابق، ص 83.

⁵ - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 14.

⁶ - برتران بادي، مرجع سابق، ص 89.

3-2-2. الدولة المستوردة مقابل الدولة المستحيلة في العالم العربي

يتضح ان مسار بناء الدولة قد اختلف بين منشئها في العالم الاسلامي والغربي، فالتراث الاسلامي المتعلق بالدولة استمد بفكرة الاستيراد والتوفيق بين المتناقضات لكل النماذج البيزنطية والفارسية والساسانية¹، ولعل المكشوف في العجز البنيوي للبناء الدولي السليم في العالم العربي هو جملة من الظروف الداخلية والخارجية ولا يخرج فكرة الاصلاح المفروض من الخارج إلا من الملامح الاساسية لذلك، فهل استيراد نموذج للإصلاح والبناء الخاص بالدولة هو مسار سليم ام انه ساهم بشكل جاد في توسيع الهوة بين المعاصرة والحداثة مقابل النكوص الذي تشهده الدولة العربية.

لذلك تكون النخب عادة في العالم العربي في خيارات صعبة، فالمرجع الاول لها اتجاه بناء الدولة يكون مرجع تحديث مستورد وجاهز للصنع لكنه يفتقد للتعبئة الجماهيرية، اما الثاني فهو اكثر تعبئة للجماهير ويتجه نحو اسلامية تتحو لاقرار شرعية المنازعة اكثر من شرعية ممارسة السلطة².

3-3. الدولة الامة في الفضاء المغربي

ليس من قبيل الناشز عند الحديث عن بناء الدولة في العالم العربي او الفضاء المغربي الحديث عن بناءات الدولة- الامة بتعريفها السوسيوسياسي، ووضع ذلك في سياقاته التاريخية والسوسولوجية الضرورية.

ان وضع بناء الدولة الامة في العالم العربي في سياقاته التاريخية ضرورة منهجية لفهم طابع الدولة العربية الحالية ذلك أن التاريخ والجغرافيا وضعنا العالم العربي في قلب التحولات السياسية من خلال روابط الكتلتين العربية والإسلامية بالغرب من خلال ظاهرتي الحرب والصراع.

3-3-1. الديمقراطية كمسألة عربية مغربية

يبقى طابع الاستبداد موضوعا اشكاليا في الدراسات العربية، و وصل حتى التفكير في امكانية وجود محتوى خاص لمفهمة الديمقراطية والمواطنة والقانون وذلك ارتباطا بالخصوصية العربية الاسلامية انتروبولوجيا، كما يشرحها هشام شرابي في اعماله حول ابوية المجتمع العربي، اين يعتبر انه قائم على

¹ - المرجع نفسه، ص 41.

² - المرجع نفسه، ص 104.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

مبادئ السلطة والهيمنة التي تشكلت بسبب الرابط الانتروبولوجي لمؤسسة التكوين السياسي الممثلة في العائلة، فتجسيد صورة الاب داخل العائلة تخلق علاقات زبونية تحميهم مقابل الولاء، ورغم تمظهر قوى الحداثة الدولانية ممثلة في الجيش النظامي والبيروقراطيات إلا ان الدولة في العالم العربي نسخة محدثة للدولة السلطانية بتعبير **عادل اللطيفي**¹. ويتابع اللطيفي اجابة على سؤال راهنية الديمقراطية في العالم العربي بقوله انها "... تعد محاسبة دولة الاستقلال عن عدم ديمقراطيتها زمن انبعاثها من باب الاستقاط التاريخي والتurf الايديولوجي... لقد وجدت تجارب انتخابية مبكرة في سوريا وفي لبنان وفي مصر وحتى في تونس، لكن الت كلها الى انقلابات عسكرية والى تركيز للاستبداد أو الى حروب اهلية مثل حالة لبنان".²

3-3-2. النخب المغاربية في سياق سوسيولوجي عربي

يندرج تعريف النخب المغاربية في سياق سوسيولوجي عربي جامع، يرتبط بالعديد من الاعتبارات أهمها الهيمنة التي يمارسها الاعيان في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية، لما لهم من تاريخ سلطوي مادي او رمزي لاحتلال مواقع في التراتبية الاجتماعية القائمة، ومعطى اخر يحيل لكون النخب العربية تنزل ضمن سياقات تاريخية وابستيمولوجية تميزت باستعجالية الخروج من سطوة الاستعمار، واشغلت النخب العربية على نسقين متنافسين فالنخب التقليدية الموسومة برجال العقيدة والدين والذين تنزل لديهم الجماهير منزل السفاهة يتم اقصاؤها من ابداء الرأي، مقابل نخب تحديثية طرحت نفسها كبديل وأكثر ارتباطا باهتمامات الجماهير حملت مشروع التأسيس وبناء السلطة من حيث كونها حتمية تاريخية خاصة بعد الاستقلال.³

فتشترك النخب المغاربية في سمات متعلقة بطبيعة الحكم الاوتوقراطي الفردي رغم اختلاف الانساق السياسية بأنظمتها الدستورية والايديولوجية، فطغيان قاعدة الجلب او التركيزية المرتكزة على الولاء هي سمة خاصة في النخب المغاربية تكون الانتخابات فيها شكلا استفتائيا مقننا.⁴

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 207.

² - المرجع نفسه، ص 214.

³ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 86.

⁴ - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 43.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

ففي المراحل الأولى للاستقلال عاشت الدول في المغرب العربي بنخب منحدره اجتماعيا وعمومية التكوين تتقاسم اهتمامات تخص بناء الدولة والحفاظ على مكتسبات الاستقلال، غير ان التحول في طبيعة النخب بعد وصول جيل جديد من التكنوقراط غير المهتمين بالإطار السياسي أسس لتحول عميق في تصوراتهم حول شكل الدولة وطبيعة النخب وأولويات العمل السياسي، فالخلاصة ان التحول الجيلي مهد لتركيبية جديدة في اليات العمل ففي الجزائر اتاح فشل العقيد الزيري سنة 1968 في الانقلاب على الرئيس "هوارى بومدين" اتاح له ابعاد الانصار الاوائل للمجاهدين واقحام فئة جديدة من التكنوقراطيين¹.

في تونس وحتى اواخر الستينات كان الانسجام الجيلي النخبوي متوصلا الى سنة 1970 اين حدثت قطيعة ممثلة في ارتفاع مفاجئ للنخب المنحدرة اجتماعيا من السواحل التي حلت مكان ابناء العاصمة تونس، اما في المغرب الاقصى فأتاح الانقلاب الفاشل سنة 1972 و 1974 الفرصة للملكية في المغرب فرصة فتح باب الاصلاحات السياسية بدءا باستبدال جيل الاستقلال بجيل جديد².

3-3-3. النخب السياسية العربية

ارتبط الموضوع بسؤال حول دور النخب العربية في عملية التغيير وهل كانت هذه النخب الاكثر تأثيرا في حدوث هذه التحولات وكيف يمكن تقدير دور النخب السياسية؟

تفترض الاجابة على ذلك البحث في اصول نشأة النخب السياسية وخلفياتها الفكرية والموضوعية³. يفترض كذلك أن عصر النهضة العربية الذي امتد من بداية النصف الثاني من القرن 19 الى بدايات القرن 20 لم تستثن المنطقة المغاربية من جهود الاصلاح وهي مرحلة امتازت بتراكم البوادر للانتقال من السيطرة العثمانية الى الاستقلال الذاتي، لذلك مثل عصر النهضة دورا كبيرا في تشكيل الوعي الاصلاحى العربي والإدراك العام لتجاوز المرحلة العثمانية مرورا بمرحلة السيطرة الاوروبية وتجزئتها للعالم العربي واستكمالها بمرحلة النهوض الوطني والنضال لنيل الاستقلال الوطني، لذلك تعتبر هذه المرحلة فترة تراكم للتحولات الاجتماعية والفكرية والسياسية وقيمة الفكرة الاصلاحية وأهميتها وانطلاقا من فلسفة الحرية التي تأسست على نظرية الفصل بين السلطات المتكئة على نظرية العقد الاجتماعى وأطلقت فكرة الحقوق الانسانية في اطار الرضا المتبادل بين الحاكم والمحكوم لذلك التأثر كان من الطبيعي ان ينتقل بذلك الى

¹ - المرجع نفسه، ص 25.

² - المكان نفسه، ص 25.

³ - محمد مبروك، الربيع العربي " المسار والمصير، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، ط1، 2015، ص 19.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

الفكر العربي المعاصر كطروحات فيسلوف الحرية عبد الرحمان الكواكبي لذلك من خلال كتاب " طبائع الاستبداد" الذي رفض شخصنة السلطة واعتبر شرعية الحكم قائمة على العدل والقسط¹، وذلك عبر تعريف الحس النهضوي بكونه الخطاب الذي أنتجه المثقف العربي الحديث بدايات القرن التاسع عشر نتيجة لصدمة الاحتكاك مع الغرب وادراكات الهوية بين التأخر والتقدم².

3-3-4. سوسيولوجيا الدولة المغربية

ارتبط تعريف الدولة المغربية بتوصيفات الدولة التسلطية والتبعية والرخاوة والرعية، بسبب عجزها عن تقديم حلول واقتراحات هادفة لمجتمعها بسبب عدم اكتمال شروطها الموضوعية والتاريخية³، فظهرت الدولة في العالم العربي تشكلت ملامحه من خلال خضوعه للاحتلال الأوروبي لذلك لا تعتبر ظاهرة محلية، بل هجينا من الخصوصية المحلية والثقافة السياسية الأوروبية الحديثة⁴.

فالدولة القطرية العربية كيان سياسي يزاول السياسة المحدودة والآنية، لأنها كانت غائبة مع بداية العصر الحديث مقابل عدم تشجيع السياسات الكولونيالية على انجاح العمل الدستوري ولا على الممارسة الديمقراطية محليا⁵.

واجهت الدولة العربية لما بعد الاستقلال تحديات كبرى في مجال البناء متعلقة بالأبعاد التركيبية والقومية والسياسية والتوزيع العادل⁶، والتي خلصت اشغال باحثين حول الدولة العربية الى كونها نقلا عن "غسان سلامة"

" الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسد في سلطتها او ممارستها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الرئيسية في أقطارها، وان الفجوة في تزايد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية اخرى، ولذلك فان هنالك ما يشبه الاجماع... على ان الدولة القطرية العربية في الثمانينات تعيش ازمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الاربعة السابقة،

¹ - عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 52.

² - أشواق عباس، مرجع سابق، ص 31.

³ - ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 33.

⁴ - المرجع نفسه، ص 36.

⁵ - المرجع نفسه، ص 37.

⁶ - المرجع نفسه، ص 38.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

اي منذ الحرب العالمية الثانية، وان هذه الازمة تنذر في بعض الحالات ، وخاصة في الاقطار الطرفية ذات التنوع الكبير،
بمزيد من تفتيت الدولة القائمة، او من اختفائها ايضا من الخريطة السياسية الاقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة"¹.

و تمتاز الدولة في العالم العربي بضعف هيكلها الداخلي ما أدى الى جملة من الضغوط المرتبطة
بالاختراق الاجنبي للعالم العربي عبر مدخلات متعلقة بالهوية ووضع الاقليات وأزمة الاندماج السياسي
والاجتماعي ومكانة الاقتصاد الريعي الى جانب الشرعية ودولة القانون فيساوي الحاكم في الدولة العربية
ثقل السلطة بتوازي ثقل العائلة او النخبة الحاكمة على أساس عائلة او قبلية او طائفية او دينية².

لذلك لا يجب اختزال تشكل الدولة العربية والمغربية في علاقته بتراث ما بعد الاستعمار بل بمدى
ارتباطه بالبنى الاجتماعية والثقافية التقليدية لما تحت الدولة وما فوقها، على هذا الأساس تقدم **محمد جابر
الانصاري** بأطروحة تعبر " أن عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة،
ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها
وأجهزتها.... ان السلطة هي حاضنة الدولة وليس العكس، أو كما يجب أن يكون"³، ويحيل هذا الاستنتاج
رأسا على عجز الدولة في العالم العربي عن احداث القطيعة مع ارتباطاتها التاريخية بالإرث والاستعمار
والدين والعصب والأهلية كتقافات تحت الدول والقومية العربية والإسلام السياسي كتقافات فوق الدول،
والتي تمثل منافسا يضعف الدولة في العالم العربي، فالليوتوبيا المحركة للمشروع القومي العربي مثلا كان
نتاجا للتشكيك في الدولة الوطنية بعد **سايكس بيكو** من خلال دعم التشكيك استنادا الى القومية العربية
ووحدة اللغة والفضاء الجغرافي المتواصل، وهو ما أسس لخلافات حول القومية العربية والسياسية ظهرت
بين **عبد الناصر وبورقيبة**، والتي تشكل أساسا طبيعة الفروقات بين الجسم الاجتماعي والسياسي بين
المشرق العربي والبلاد المغربية التي تشكلت فيها الهويات التراتبية قبل الاستعمار حسب عادل اللطيفي⁴.

اللطيفي⁴.

و يعتبر استاذ القانون الدستوري **زيد العلي** ان الدول العربية هي الاكثر مركزية في العالم من خلال مركزة
القرار في العاصمة، بعيدا عن المساءلات كما أن الدساتير العربية لم تنظم سير الحكومة المحلية

¹ - المرجع نفسه، ص 39.

² - المرجع نفسه، ص 40.

³ - أشرف عثمان، مرجع سابق، ص 50.

⁴ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 218.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

وينص صراحة في كونها تعين من قبل الحكومة المركزية، والنتيجة ان المركز يستفيد من جودة الخدمات في حين المحيط يغرق في الحرمان وهو محرك حقيقي للحركات الاجتماعية¹.

3-3-5. الدولة المغربية ومسألة القبيلة

يتم مناقشة سوسيولوجية الدولة في المغرب العربي من خلال اثاره التداولية في الخطاب بين نزعة التحديث والقطيعة اي التأثيرات الايديولوجية الغالبة في الخطاب المعرفي الاجتماعي السائد مرتبطين بالإجابة على صحة الطروحات المتعلقة بمدى تفكك البنيات التقليدية، فالعلاقة بين الدولة والجماعات القبلية هي مسألة جوهرية ومن مقارنة خلدونية تنفي صفة جمود البناء الاجتماعي على المجتمع القبلي المغربي بفعل علاقات النسب الواسع والرمزي²، فتنسحب دراسة متغير القبيلة في المغرب العربي على المنطقة العربية جامعة، فدراسات القبائل والزوايا والمجموعات الاهلية مثلت مجالات دراسية واسعة التأثير قياسا بقترة الاستقلال الوطني، فالمجتمعات المغربية تعبر عن القبلية في ظاهرة العروشية التي تعتبر تنظيما غير رسمي مبنية على التحالف والتضامن³، كما يتم كذلك ضمن اشكالية القطيعة والتواصل مناقشة اشكالية الاندماج الوطني لدى دول المغرب العربي، في اطار معادلة يسميها محمد نجيب بوطالب بازدواجية الانتماء لدى الفاعلين، فالمرونة التي توفرها طبيعة الدولة المغربية فيما تعلق بالانتماء وهي خصائص اديولوجيات سياسية سائدة في المنطقة المغربية، وهو مايقود نقاشا دائما حول تعددية ابعاد الانتماء وخصوصية ذلك في تشكيل الهوية الوطنية كمصدر للاستقرار في تونس والمغرب، مقابل حضور اكبر للتعايش مع البناء القبلي في دول مثل ليبيا و موريتانيا⁴، في المقابل هناك محاذير منهجية في التعايش مع القبلية والقبيلة كبناء مستقل مثله المولدي الاحمر خلال دراسته للمجتمع الليبي، فيقترب المولدي من تعريف اكثر تجريدا بقوله: "ان القبيلة هي مجرد مجموعة اجتماعية قائمة على نفوذ وهيمنة

¹ - زيد العلي، دستور تونس الجديد: تحليل سياقي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص ص، 119-131.

² - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 29.

³ - المرجع نفسه، ص 43.

⁴ - المرجع نفسه، ص 26.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

زعامة محلية بدوية في معظمها... متعددة تتشابه فيها الوسائط المادية والثقافية وتتداخل فيها علاقات الغلبة والقهر بالعلاقات الزبونية والمصلحية¹.

فيستخدم المولدي مقابل ذلك الهوية القبلية والولاء القبلي، لذلك كلما وجدت ثقافة الدولة الوطنية منافسة خارج هذا النسق من طرف ثقافة عليا تقليدية إلا وساهم ذلك بشكل فعال في تعثر مسار البناء والتشكل الوطني فالقبيلة او الطائفة او انماط التضامن التقليدي المحلي تنافس التجانس الوطني²، وتنتظر اليها كضرورة تنظيمية ترتبط بها فقط في اطار علاقة الاستجابة لمتطلباتها وحاجياتها، وليس من قبيل التشكيك في وجود الدولة بل من رافد المطالبة بالمقابل لولائها، وفرضت نفسها كوسيط في علاقة الدولة بالمجتمع خاصة على مستوى المناطق المهمشة فتكون بديلا للمؤسسات المدنية ضعيفة التأثير فيرتد الفرد اليها وينحصر بقناعة انها توفر له الحماية³، لذلك تتم مراجعات عدة حول سياسة الادمج الوطني وبناء مشروعية الدولة لدى المحكومين، فكان انتفاء الحديث عن القبائل او المجموعات التقليدية من صميم مناهضة المشروع التحديثي والإدمج الوطني⁴. فابتعاد القبيلة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية، لا يغفل عنها دورها كإطار للانتماء والهوية المحلية، لذلك تتم استخدامات الضغط القبلي داخل الصراع والتنافس من اجل السلطة مثلا او التقرب من السلطة، وتتمظهر هذه الانتفاعية من الميول القبلية في الانتخابات كمثال للإطار الملائم لذلك⁵.

لكن بشكل عام في المنطقة العربية وخصوصا المغاربية تلقت البناءات القبلية صدمتين ممثلتين في⁶:

1. دور الاسلام في بعث روابط جديدة تتجاوز المعطى الاثني او العرقي او القبلي، مثل دعوة الاسلام الى التمسك بالأخوة الدينية والروابط اللغوية والثقافية.

2. بناء الدولة الحديثة انطلاقا من نزعات التحرر الى تحقيق الاندماج الوطني وتطبيق نماذج التحديث والتنمية.

¹ - المرجع نفسه، ص 38.

² - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 222.

³ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 15.

⁴ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 67.

⁵ - المرجع نفسه، ص 69.

⁶ - المرجع نفسه، ص 84.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

فالخارطة القبلية في مجتمعات المغرب العربي تخترقها تقاطعات اجتماعية متراوحة بحسب المراحل التاريخية، وحسب الخصوصيات بين القوة و الضعف منها التصنيف الاثني والديني والطبقي والحرفي، القائم على ثلاث متغيرات رئيسية شكلت النسيج الاجتماعي والثقافي ممثلة في¹:

- **التنوع:** متغير مرتبط بالفتوحات والتجارة والهجرة التي أثرت على تنوع الخارطة الاثنية للمجتمع.
- **الحركية:** ارتبطت افقيا من خلال هجرة المجموعات وتنقلها المستمر في الداخل والخارج مغاربيا، أما عموديا فتجسدت في التغيير المتواتر للوظائف والمراتب والمداخل والمكانة الاجتماعية رغم ما تتصف به التراتبية الريفية وظيفيا للجمود والثبات.
- **الاندماج.**

تم تحويل هيكلية البناء الدولي المغاربية بداية من القرن الثامن عشر من قبل العثمانيين، فتحوّلت الدولة في المغرب العربي من دولة محلية قائمة على العصبية التي ذكرها ابن خلدون الى دولة ذات أجهزة ممثلة في الجيش والإدارة، فعلاقة الدولة بالريف "رمزيا الريف مرادف لتواجد كثيف لظاهرة القبلية والعروشية" كانت متوترة تميزها علاقة جبائية بالأساس ادت الى انهاك المجتمع وإضعافه ومثلت تسميات من قبيل " الامحال"، "الجند"، " الاوجاق" ادوات ردع داخل القبائل وضرب لكل اصناف التمرد ، ليتزايد التوتر خصوصا بعد اتساع الهوة مع مجتمعات اوربية حققت الثورة الصناعية، فطبعيا ظهرت نخب متفرقة الاقطار تطالب بالإصلاح²، حيث سعى الجهاز البيروقراطي العسكري اضافة لإزاحة القبيلة الى اضعاف سكان الاطراف الذين ظلوا ممتنعين عن سلطة الدولة ومحافظين على نظامهم القانوني الخاص وكذا طرق تسيير امور سلطتهم داخليا، ومثل عامل السوق جزئيا رهانا سلطويا لكسر انطوائية القبائل وجذبهم للاندماج فالقبيلة التي تقوم بإنتاج الزيت والتين ستكون في حاجة الى الحبوب لتعيش لذلك تركز ارتباطهم بالسوق كفضاء عمومي لتدعيم العلاقات الاجتماعية المتمسة بالانقسامية وكذا مكان لتبادل الاخبار والاحلاف³، فلعبت الاسواق كذلك دورا مهما في دعم السياسة الجبائية تتمكن فيه الدولة من جبر القبائل على دفع الضريبة، لتفسر ثنائية العلاقة بين الجباية و تمويل البيروقراطية في اطار نظام

¹ - المرجع نفسه، ص 109.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 116.

³ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

باتريمونيالي الطبيعة، فالتمويل كان دائما يتطلب اللجوء الى فرض الضرائب على السكان خاصة الهوامش من البلد¹.

ان الحديث عن نظام باتريمونيالي بالمعنى الفيبري (ماكس فيبر) متوفر في علاقة الدولة المركزية مع القبيلة في دول المغرب العربي، وتعارض ظروفات ماكس فيبر النظرة الماركسية في امكانية تحول ذلك الى اقطاع إلا اذا تمتع السكان ببعض الحقوق التي تخفف من حدة الحكم المطلق للسلطة²، فيسمى عبد الباقي الهرماسي حالة المجتمعات المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) بالقابلية للاستعمار نظرا لما شهده النظام الباتريمونيالي السائد لديها من اختلالات خاصة بعد مؤتمر اكس لاشابيل 1819 التي أجبرت المغاربة على انتهاء القرصنة³.

مثلت القبيلة الوحدة الاساسية في المجتمع الريفي وكانت تمثل نسبة كثيفة في المغرب العربي خصوصا الجزائر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 1: توزع القبائل في المنطقة المغاربية

البلد	عدد القبائل	سنة القياس	سنة الاحتلال الاستعماري
تونس	93	1902	1881
الجزائر	774+	1965	1830
المغرب الاقصى	600+	1945	1934-1912

المصدر : محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ط1، 1987، ص26.

كما يحصر " عادل اللطيفي" تطور الدولة الوطنية بعد الاستقلال في المغرب العربي في تونس والمغرب فقط ويعتبرها نسقين أسسا لقاعدة انطلاق في التحديث المجتمعي لتتطور الدولة بعدها من البناء الوطني الى المطالبة الديمقراطية بخلاف دول المنطقة الاخرى التي لازمت اشكالية الحكم وما صاحبه من استبداد

¹ - المرجع نفسه، ص 23.

² - المرجع نفسه، ص 24.

³ - المرجع نفسه، ص 25.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

مزمّن، لذلك يعتبر الحالة التونسية نموذجا متقدما في تطور الحياة السياسية وعراقه تقليد الدولة وعلاقتها بطبيعة الموارد¹.

¹ - - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الأول: بناء الدولة مقارنة معرفية نظرية

اجمالاً بحث الفصل الأول في الخلفيات المفاهيمية للدولة وبناء الدولة، رغم ما حملته مختلف التعاريف من حمولات، تعكس التخصص محل التعريف سواء القانوني أو الفلسفي أو السوسيولوجي، ثم علاقة الدولة بمفهوم آخر هو بناء الدولة وأسسها الثلاث النظرية، من المواطنة والاندماج الاجتماعي والمأسسة، وذلك ارتباطاً بالنقاش النظري المفسر لبناء الدولة.

خاض الفصل كذلك في الإطار التاريخي للدولة المغربية في سياقاتها العربية عبر مخرجات ممثلة في نقاشات مسائل السلطة والشرعية والحكم وغيرها....

الفصل الثاني

بناء الدولة الوطنية في

تونس: مقارنة

سوسيوسياسية

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

تمهيد:

يبحث الفصل الثاني في البناءات الوظيفية والسياسية والسلطوية والإجتماعية، للنظام السياسي والدولة التونسية منذ إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957.

وذلك من خلال طرح تاريخية النظام السياسي التونسي في الفترات الكبرى لحكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وتحليل المشاريع السياسية والإقتصادية وتشريح البنى الوظيفية والسياسية في كلا الفترتين، كما تطرق الفصل إلى متغير القبيلة في البناء المجتمعي التونسي، ونمط ترسيخ النظام السلطوي الأبوي ومسائل الهوية والإندماج المجتمعي ومأسسة الدولة التونسية و نقاش الإسلام السياسي في تونس.

1-المبحث الأول: الخلفية التاريخية لنشأة الدولة الوطنية التونسية

هل يشكل بناء الدولة الوطنية التونسية استثناء في البناءات الوطنية العربية؟ للإجابة على هذا السؤال ينبغي اتباع عملية حفر في خصوصيات الموارد التي قامت عليها السلطة في تونس، لذلك قد تندرج الموارد ضمن الثروات الطبيعية أو البشرية من خلال مجموعات تدعم الحكم، وتلعب هذه الموارد أدواراً فاعلة في التطور السياسي وأشكال انتقال السلطة والتغيير ومن بينها الثورة، لذلك فإن تشكل الدولة الوطنية التونسية لا يمكن دراسته بعيداً عن رمزيات البعد الثقافي ممثلاً في المعطى العربي الإسلامي، والفضاء الاجتماعي ممثلاً في الحضور الفاعل للهياكل الاجتماعية التقليدية¹، لذلك تظهر مقارنة الإنصهار بين الدولة و المجتمع التي طرحها عبد الباقي الهرماسي في تفسير البناء الدولي لتونس الإستقلال، والتي تأسست على محاور العقلنة والعلمنة المركزة والتي تم طرحها من قبل نخب البناء الوطني الراضية لكل أشكال الولاءات الجهوية والقبلية داخليا، وعارضت الولاءات الإسلامية العروبية، وهي نتاج للنخب الأكثر عضوية في تاريخ تونس الوطني بحسب التعبير الغرامشي (نسبة الى غرامشي)، ذلك ان هذه النخب وبفعل قيامها على أنقاض خيبة منيت بها شريحة نخبوية سابقة لها، حاولت الانفصال عن الجماهير متعالية بنخبويتها²، لذلك فان معضلة الإستقلال لم تكن كتلة مأزقية منسجمة في العالم العربي، فالتراكم التاريخي لفكرة الدولة الحديثة في تونس كان أسبق وأكثر تقدماً من الناحية النخبوية على الأقل، فتقاليد الاكراه والمركزة والهوية الوطنية المتجانسة أسس رأساً لمشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، دون النكوص الى نقاشات ادنى منها تخص البنى الاجتماعية التقليدية لصالح فردنة المجتمع من خلال تشكيلات إقتصادية، عززت القطيعة مع الكتلة التاريخية التقليدية مثل حل الاحباس وفرض الملكية الفردية وحل الاراضي الاشتراكية في 1957، لتتعزيز المركزة والعقلنة والتحديث من خلال سياسة الجمع بين عقلانية الموارد و التنمية، فتونس من اولى البلدان العربية والإفريقية التي وضعت تحديد النسل كهدف رسمي، ثم الحقت ذلك بقانون الحق في الاجهاض سنة 1965 وحرية الاجهاض سنة 1973³.

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 18.

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 39.

³ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 229.

1-1. البعد الاستعماري في بناء الدولة الوطنية التونسية

المرحلة الاستعمارية كان لها دور في تأسيس وتشكل الوطنية التونسية بالمعنى الحديث *nationalisme* وهي تلك الأيديولوجيات السياسية المبنية على الانتماء للوطن، اعتبارا لكونه هوية ترابية وكيانا سياسيا تحت طائلة الإكراه الممركز، وكان ذلك حتى قبل التدخل الاستعماري من خلال الإكراه البايلكي، لكن ملامح القوى الفاعلة مثل النخب و المجتمع المدني تحددت ملامحها خلال الفترة الإستعمارية، لذلك فان مسار تشكل الدولة الحديثة في تونس تم اخراجه من النظام الامبراطوري العثماني الى الامبراطورية الإستعمارية، مساهما حسب عادل اللطيفي في تأكيد ظاهرة التوطن على مستوى الهوية ومأسسة الدولة¹. لذلك وعلى عكس الحضور الفرنسي المباشر في الجزائر، اختارت فرنسا طابع الحماية في تونس للتقليل من مصاريف الادارة المباشرة، وذلك بالاعتماد على موظفين محليين من خلال المحافظة على دولة الباي التي كانت أداة اصدار القوانين منذ فك الارتباط مع الباب العالي سنة 1914.

1-1-1. التحول من الملكية الى الجمهورية

مثل تاريخ 25 جويلية 1957 تاريخا مفصليا في التنظيم السياسي للدولة الوطنية التونسية، من خلال اعلان الجمهورية عبر اجتماع للمجلس القومي التأسيسي، والتي تم خلالها اقرار الغاء الطابع الوراثي وتعويضه بالانتخاب²، واضعا بذلك حدا للسلطة السلالية لصالح الدولة الوطنية، التي اشتغل الحزب الدستوري على بنائها من خلال جمع مختلف الشرائح الاجتماعية المؤسسة للطبقة الوسطى.

1-2. أزمة الحزب الدستوري بين بورقيبة وصالح بن يوسف

أسس استقلال تونس مرحلة جديدة لمسيرة الحزب الحر الدستوري التونسي، ومثل مؤتمر صفاقس في نوفمبر 1955 أول امتحان للنقاش الداخلي الحزبي، حيث اعتبر النقابيون أن هدف الحزب ليس تحرير تونس السياسي فقط بل يتعداه الى التحرير الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، لكن بورقيبة اشتغل على تنبيه الدستوريين إلى صعوبة المرحلة الجديدة، وضرورة الابقاء على وحدة صفوف قواعد حزب كان يراه

¹ - المرجع نفسه، ص168.

² - عروسية التركي، اعلان الجمهورية أو التحول من الملكية الى الديمقراطية في تونس غداة الاستقلال 1956-1957، السلطة واليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد المغربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003، ص35.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

طلاتنيا في قيادة الأمة التونسية، بشكل ينسجم مع مشروعه ببناء الدولة في عز الصراع السياسي مع الأمانة العامة بقيادة صالح بن يوسف¹.

فبورقوية اتضح انه يعطي أولوية السياسي على الإقتصادي في نقاشاته الحزبية، من خلال الوصول أولاً إلى بناء أمة موحدة ومنسجمة تحافظ على الإستقلال، ونزع زعيم الحزب الدستوري الجديد الشرعية السياسية من أيدي العائلات الحضرية الكبرى ليصبح رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع والخارجية في أول حكومة للإستقلال 15 افريل-29 جويلية 1957، وبعده أول رئيس للجمهورية، وكرس تهميش منافسيه كصالح بن يوسف صاحب الرصيد النضالي وحتى العائلة الحسينية صاحبة الشرعية التاريخية².

لكن المؤرخ عبد الجليل التميمي يعتقد أن كل من قيادات الحزب الدستوري الجديد، ممثلين في صالح بن يوسف والحبيب بورقوية لم يبتعدا عن الممارسات الديكتاتورية الشرقية، بالرغم من تكوينهما المدني في الحقوق خلافاً لنخب الاستقلال في باقي الدول العربية، ويركز التميمي بشكل أدق على بورقوية باعتباره قيادة مزدوجة الشخصية التي بقيت حسبه شرقية في تصورهما للسلطة والنفوذ والهيمنة³.

أزمة اليوسفيين والبورقبيين: عمل الحبيب بورقوية على تصفية الجناح المعارض داخل الحزب الدستوري بقيادة صالح بن يوسف، واشتغل على جعل النظام السياسي رأسياً لا برلمانياً يتمتع خلاله رئيس الدولة بصلاحيات واسعة، ملغياً كل مظاهر التعددية الحزبية والإعلامية، ولم يكن الخلاف بين الزعيمين الحبيب بورقوية وصالح بن يوسف نتاج توقيع اتفاقية 3 جوان 1955 بل يعود قبلها بحسب مقارنة المؤرخ هاني الشهيد إلى فترة 1947-1948، حول فلسفة الحزب من خلال دفع الدكتور الحبيب ثامر للمكاتب السياسية الموجودة في القاهرة إلى منوال سياسي يخالف مسار بورقوية.

1-2-1. طروحات الحبيب بورقوية المهادنة

برصيد نضالي رصين بسط الحبيب بورقوية يده إلى فرنسا معتبراً ذلك تماشياً واقعياً وبراماتياً، فيقول مثلاً: إن من مصلحة فرنسا أن تقبل كمحاور لها رجالاً عصريين لا تكيين كونتهم بنفسها، ويعيشون حسب

¹ - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص 38.

² - عروسية التركي، مرجع سابق، ص 34.

³ - عبد الجليل التميمي، المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقبيية 1946-1962، السلطة والليات الحكم في عصر بورقوية بتونس والبلاد المغربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003، ص 49.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

ثقافتها وحسب المبادئ التي علمتهم إياها"، لذلك يعتبر خيار بورقيبة بعيدا تماما عن محيطه الحضاري المغربي والعربي فيقول: "إن مايربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وإن من مصلحة تونس ان ترتبط بأوروبا وبفرنسا بصورة خاصة... وإن مرسلينا لأقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة".¹ هذه الطروحات كانت تتنافى تماما مع التوجهات العروبية والوحدوية لصالح بن يوسف والحبيب ثامر، لذلك في مفاوضات الاستقلال الداخلي اختارت فرنسا التفاوض مع جناح بورقيبة، والذي تعهد خلال لقاء جمعه مع الرئيس الفرنسي منداس فرانس في نوفمبر 1954 بأن يلقي الفلاحة أسلحتهم مقابل تغيير فرنسا لسياستها الداخلية اتجاه تونس.²

1-2-2. البعد العروبي الوحدوي لصالح بن يوسف

طرح التكوين النخبوي لصالح بن يوسف خلال اقامته في المشرق بعدا آخر في قضية تفاعله مع قضية الإستقلال، وخاصة بعد النقائه بزعماء العالم الثالث خلال مؤتمر باندونغ 1955، لذلك بدأ معارضته لاتفاقيات الاستقلال الداخلي واصفا اياها بالتنازلات التي تربط مستقبل تونس بالمصالح الفرنسية، وربط توجهات تونس بمحيطها العربي والمغربي وكان مسنودا بمكتب المغرب العربي بالقاهرة والجبهة المغربية ممثلة في **علال الفاسي**، وخلال عودة **صالح بن يوسف** الى تونس في سبتمبر 1955 أكد خلالها على عروبة تونس وإسلامها وأصالة ارتباطها التاريخي والحضاري بمحيطها العربي والمغربي، من خلال خطاب القاها في جامع الزيتونة في اكتوبر 1955، في رمزية واضحة حول توجهاته.³

1-2-3. الصدام اليوسفي- البورقيبي: الديوان السياسي مقابل الامانة العامة

بعد صدور قرار طرد صالح بن يوسف من الحزب اثر مؤتمر صفاقس، وبعد خطابه في الزيتونة بدأ بن يوسف حملة التصعيد ضد التيار البورقيبي من خلال حشد الجماهير لإقناعهم برفض الاستقلال الداخلي،

¹ - هاني الشهيدي، قراءة في الصراعات السياسية في تونس زمن الاستعمار الفرنسي: الصراع اليوسفي- البورقيبي نموذجا 1955-1956، مجلة المستقبل العربي، عدد 473، جويلية 2018، ص ص، 60، 72، ص 61.

² - المرجع نفسه، ص 63.

³ - المرجع نفسه، ص 65.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

وتمكن فصيل الامانة العامة من حشد 374 شعبة دستورية داعمة له¹. استخدم خلالها اذاعة صوت العرب القاهرية منبرا دعائيا للطرح اليوسفي المناقض لطرح بورقيبة، في المقابل ركز الحبيب بورقيبة على مدن الجنوب التونسي في حملة تعبئة مضادة لما يعرف عن هذه المدن من حملات يوسفية، فقام بزيارة مدنين وتطاوين وجرجيس وبن قردان لاستقطاب اهالي هذه المناطق وإسقاط طروحات اليوسفية².

1-2-4. الصراع الدموي بين اليوسفيين والبورقيبيين

بعد ان قرر صالح بن يوسف وأنصاره التصدي لمشروع بورقيبة التفاوضي مع السلطات الفرنسية، بادر بتجنيد المتطوعين للقتال بمساهمة كل من ليبيا ومصر، وفي المقابل شكل بورقيبة ميليشيات بقصد اغتيال قيادات الامانة العامة وتصفيتهم مثل اغتيال عبر الكريم قمحة وعلي بن اسماعيل السائق الشخصي لبن يوسف، وفي جانفي 1956 أصدر الحبيب بورقيبة امرا يفضي بإلقاء القبض على جميع اليوسفيين اينما وجدوا بدعم من السلطات الفرنسية، فيورقيبة واجه ثلاث مخاطر تهدد مشروعه للحكم بين 1955-1957 ممثلة في اليوسفية التي تعطي فرنسا مبرر التدخل القسري، والتخلص من سلطان الباي دون عنف بالإضافة الى تجنب انقسامات حزبه بداع الولاء لفرنسا³، لذلك كان بداية لنهاية اليوسفيين ميدانيا بهروب اعضاء الامانة العامة من الاراضي التونسية، وفتح المجال للبورقيبيين بتوقيع اتفاقية 20 مارس 1956 التي سمحت لبورقيبة بتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي بعد اربع ايام على اعلان الإستقلال، وتشكيل اول حكومة تونسية برئاسة الحبيب بورقيبة⁴.

يعتقد عادل اللطيفي ان مسألة مسيرة العمل الوطني التي طغت عليها صبغة تفاوضية خلافا للصبغة الثورية في الجزائر كانت براغماتية للحصول على الإستقلال الكامل، ويرى ان الطروحات التي تعتقد ان

¹ - سالم لبيض، بورقيبة واشكالية الهوية في تونس، السلطة واليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد المغربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003، ص174.

² - هاني الشهيدي، مرجع سابق، ص70.

³ - Keith Callard, **The Republic of Bourguiba**, International Journal, Vol. 16, No. 1 (Winter, 1960/1961), pp. 17-36.

⁴ - هاني الشهيدي، مرجع سابق، ص71.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

ذلك كان تواطؤا مجرد مزايدات ايدولوجية لان طبيعة السياسة الاستعمارية في تونس لم تكن عاملا مساعدا على الثورة المسلحة¹.

شكل بورقيبة محكمة أمن الدولة التي نفذت 27 محاكمة في حق اليوسفيين الذين قدر عددهم ب 556 شخصا حكم عليهم بين السجن المؤبد وحتى عقوبة الإعدام، انتهت باغتيال صالح بن يوسف في 12 اوت 1961 في فرنكفورت الالمانية مشكلة انتقاءا للحركة اليوسفية وفقدان مرشدها الفكري ليختار بقايا اليوسفيين الالتحاق بالجناح البورقيبي وموافاته لطروحاته واختيار اخرين منهم للمنفي².

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 172.

² - هاني الشهيد، مرجع سابق، ص 72.

2.المبحث الثاني: مرحلة الرئيس الحبيب بورقيبة 1956-1987

2-1. ملامح النظام السياسي البورقيبي

اعتبر الرئيس الحبيب بورقيبة ان معطى الدولة يتم تأسيسه على مفهوم الانضباط للسلطة والقضاء على كل مظاهر الفوضى المتولدة في التنافس على الحكم، ويلح في خطاباته على اتهام محاولي الانقلاب عليه سنة 1962 انهم مناورون كادوا ان يحطموا كل البناء المنجز في تونس، منذ تنصيب الادارة الفرنسية سنة 1881، لذلك هنالك ترميز دائم لعلاقة رؤية بورقيبة للدولة الوطنية المنجزة مع الارث الاستعماري الفرنسي خاصة مع فرض تحولات في السلوك السياسي للتونسيين.¹

كما ارتبطت التجربة البورقيبية في صياغة النسق السياسي على ثلاثة ركائز هي هيمنة الحزب الدستوري، الزعامة الابوية من خلال مركزه الرئاسة في صناعة القرار وصياغته، بالإضافة إلى الايديولوجيا التحديثية العلمانية وإعلان بورقيبة نفسه حاكما مدى الحياة²، كما ارتبط التحديث الفوقي في عهد بورقيبة من 1956 الى 1961 بمسار لعقلنة البيروقراطية عبر جملة من الاجراءات، وتحديث البناء الاجتماعي التقليدي من خلال حذف الشيخ والقايد وتعويضها بالمعتمد والوالي، وأسس بورقيبة كذلك لعلمنة الدولة من خلال الحد من السلطة الدينية وتوحيد القضاء وإلغاء المحاكم الدينية وإصدار مجلة الاحوال الشخصية التي غيرت البنية الديمغرافية للمجتمع وثقافته المدنية³، كما كرس دستور بورقيبة 1959 مركزية الدولة في تونس من خلال الفصل 71 الذي ينص على كون المجالس المحلية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية لا يكون لها أي تأثير في تشكيل السياسات على المستوى المحلي⁴.

¹ - عدنان المنصر، دولة بورقيبة فصول في الايديولوجيا والممارسة 1956-1970، صفاقس:مطبعة التسفير الفني، ط1، ص18.

² - خيرى عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، الجامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد 25، 2015، ص.ص 8،30.

³ - حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص.ص 5_17.

⁴ - زيد العلي، مرجع سابق، ص131.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

و راجح بورقيبة بناءه السلطوي من خلال المبادلة بين النظام الشمولي والديمقراطي حسب المفهوم الفيبري Max weber، من خلال التأسيس لنظام التسلطية المترسخة **autoritarisme consolidé**.

و يفسر طرشونة نقلا عن " ميشال كامو" في دراسة حول بنية النظام السياسي التونسي الفشل في الانتقال الديمقراطي الحقيقي، بارتباط نظام أسس بورقيبة بعدد من الخصائص التي تتقاطع طبيعيا مع الانظمة العربية¹:

- درجة النمو الاقتصادي.
- السلم الاجتماعي من خلال الربيع المالي لامتناصص الازمات السياسية و الاجتماعية.
- نمط التضامن الميكانيكي المجتمعي.
- اتساع العلاقات السلطوية السائدة عائليا.
- المعطى الثقافي المتأصل في الثقافة العربية اكثر من التأصل في الاسلام.

ويناقش نفس الطرح جدوى توفر مؤشرات انتقال ديمقراطي حقيقي لكن من دون تحقيق ذلك في تونس، ويربط بين فرضية تقول ان النظام التسلطي هو حالة وسطى للانتقال الديمقراطي، لكن في تونس لم تتحول السلطة الى قاعدة للتحويل الديمقراطي بقدر ما تحولت السلطوية التقليدية إلى التجذر السلطوي consolidation autoritaire ، أي ترسيخ السلطوية وإقفال المجال نهائيا لأي تحول ديمقراطي.²

وتتعدد العمليات الاصلاحية لبورقيبة في تجسيد المجلس القومي التأسيسي المنتخب في 8 افريل 1956، وإلغاء النظام الملكي والإعلان في 25 جويلية 1957 على الجمهورية، ووضع اول دستور في جوان 1959، وتمتد سياسات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في بناء أسس الدولة الحديثة، من خلال إحداث طبقة وسطى واسعة تمثل قاعدة استقرار النظام السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي³، وتم في 1976 تعديل الدستور خاصة على طبيعة النظام الرئاسي وتطعيمه ببعض خصائص النظام البرلماني، ومنح الرئاسة مدى الحياة بصفة استثنائية لبورقيبة، اما ما تعلق بمسائل الهوية والموقع الجيوسياسي فقد أثر

¹ - لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص34.

² - المرجع نفسه، ص35.

³ - المرجع نفسه، ص37.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

توجه بورقيبة حتى على القرار الاقتصادي، والانفتاح على الشركاء الأوروبيين وسادت في الاوساط الرسمية والمناهج التربوية زمن بورقيبة، وظهرت طروحات تقول ان بورقيبة حاول فصل تونس عن محيطها العربي المغربي الاسلامي ومحاولة ادماجها ثقافيا في المجال المتوسطي والاروبي¹.

حرص الرئيس الاول للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة على تعزيز دور الادارة العمومية ومركزة ادوارها في الحياة الاقتصادية التونسية من خلال الحزب الحاكم كجهاز يهيمن على الحياة السياسية التونسية منذ الاستقلال، وهو ما أكدته تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي حول سلبية ادوار هذه البنى السياسية والإدارية والبيروقراطية في التضييق على الفاعلين الاقتصاديين وإخضاعهم الكامل للسلطة السياسية².

2-1-1. الازمات السياسية والاجتماعية في عهد بورقيبة 1956-1987

عرفت تونس منذ الاستقلال اهتزازات سياسية متعددة، رغم انجازات الدولة في التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية³.

✓ السياسة الليبرالية الاقتصادية والانغلاق السياسي 1956-1961: عمل نظام بورقيبة على تصفية التيار اليوسفي، من خلال مؤسسات الحزب و الدولة بتحالف مع الادارة الفرنسية، وبعد الاستقلال نصب محكمة قضائية عليا لمحاكمة اليوسفيين وغيرهم من المعارضين، انتهت باغتيال صالح بن يوسف.

✓ الاشتراكية الدستورية 1962-1969: اعتمدت الدولة نهجاً رأسمالية الدولة من خلال احداث قطاعات صناعية عديدة، كتجميع الفلاحين والملكيات الصغيرة في تعااضديات فلاحية أما سياسيا فانضوت جميع النقابات المهنية والاجتماعية الى سلطة الحزب الدستوري التونسي، وتحول الى الحزب الدستوري الاشتراكي .

¹ - وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، قراءة سوسيوولوجية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص93.

² - المرجع نفسه، ص105.

³ - المرجع نفسه، ص186.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

✓ الاتجاه الى سياسة الاقتصاد الليبرالي: اتاحت سنوات السبعينات مجالا واسعا امام الاستثمار الاجنبي والارتباط بالسوق العالمية، واكبتها اعباء جديدة متعلقة بارتفاع معدلات البطالة والتفاوت في توزيع الثروة بين الجهات، مقابل انغلاق سياسي تبعته معارضات داخل الحزب الحاكم، بقيادة أحمد المستيري التي تم طردها بين 1972-1974، والذي أسست بعدها "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين" في 10 جوان 1978.

✓ فترة حكومة محمد مزالي: تم تعيينه على رئاسة الحكومة في افريل 1980 الى جويلية 1986، و عرفت خلالها فترة الحكم بالارتباك في الاداء وعرفت البلاد انفتاحا سياسيا وإعلاميا واسعا، وتم الاعتراف بعدد من الاحزاب السياسية وتوسيع هامش حرية الصحافة وإطلاق المساجين السياسيين، لكنها انتهت بانتخابات تشريعية مزورة سنة 1981، وواجهت الحكومة الاوضاع الاقتصادية المتردية بالزيادات في اسعار الخبز، لتنتلق انتفاضة شعبية عمت كامل البلاد على انها انتفاضة جياح وعبرت عن احباطات متراكمة، زاد من تأزمها تدهور العلاقة بين الحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل ودولة ليبيا التي طردت آلاف التونسيين العاملين في اراضيها.

فدولة الاستقلال في عهد بورقيبة بادرت بداية في جملة من الاجراءات التي تخص السيادة الوطنية، والعمل على انفاص فاعلية المجموعات القبلية ومراقبتها بالإضافة الى الحد من مقاومة السلط الموازنة كالزوايا و الأحباس، و تبنى الرئيس الاول لتونس بعد الاستقلال الحبيب بورقيبة الاتجاه والخيارات التحديثية من خلال البدء بإصدار مجلة الاحوال الشخصية سنة 1956 ثم قانون الجمعيات في 1959، ثم قرار الغاء الاحباس العامة من خلال دمجها في املاك الدولة سنة 1956، وقوانين اخرى تخص الغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء المدني، لتليها في سنة 1958 الغاء المؤسسة التعليمية الزيتونية.¹

كما اشتغل بورقيبة على جعل الادارة هي المسؤولة على الامور السياسية والقانونية والاجتماعية، وتخلت المجموعة القروية تدريجيا على قائدها التقليدي بتعبير بادويل "Baduel"، مؤسسا في ذلك لواقع جديد يتمرس فيه البيروقراطي على حساب العمدة والمشايخ الذين كانوا يستمدون سلطتهم عبر التاريخ المحلي والجهوي، والوزاع العصبي القبلي الذين رفضوا منذ البداية شكل الدولة الجديدة القائمة على الحزب

¹ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 144.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

والبيروقراطية، لتكون بصدد مرحلة ثانية لتحويل البنى التقليدية للدولة التونسية بعد المشاريع العثمانية والفرنسية¹.

وتعاملت دولة بورقيبة الفتية مع المعطى القبلي الذي تراجع بداية السبعينات، رغم ان خطابات بورقيبة في الخمسينات كانت عاطفيا معترفة بالوجود القبلي، فكان يستخدم في خطابه في الوسط والجنوب التونسي عبارات من قبيل (يا أحرار ورغمة، يافرسان جلاص، يا احرار الهمامة، ياعروش ماجر)، وهي عبارات تفتقدها خطابات بورقيبة في الشمال والساحل التونسيين، حيث اعتمد الخطاب على معطى التدرج في استخدام المصطلحات السياسية ومتدرجا زمنيا مع البناء السياسي للدولة الحديثة، ودليل ذلك ان بورقيبة لم يتحول الى استخدام عبارة ايها المواطنين إلا بداية الستينات، كونه كان ملما بشكل جاد للتوزيع الجغرافي للقبائل، ويرتبط تخوف بورقيبة من مناطق كان حسب التعبير المغربي بلاد " سبية" عرفت بتحفظها تجاه السلطة المركزية ومناصرتها للشق اليوسفي داخل الحزب²، لكن نهاية الخمسينات وبداية الستينات بدى واضحا الاستخدام الكثيف لبورقيبة لمفاهيم " الأمة، "الوطن" ، "الشعب" بشكل واسع جدا، وتم تحويل الخطاب السياسي البورقبي، الى طروحات تجاوزت البنى القبلية الى الحديث على طرق التغيير في مستويات الحياة الاجتماعية من خلال اعلاء شأن قيم العمل، المرأة، مقابل مهاجمة القبيلة وقيمها المتوارثة³.

2-1-2. تشكل الابوية عند بورقيبة

شخصية بورقيبة كانت اقرب الى الابوية وذلك تواملا لمرحلة الكفاح لأجل التحرر التونسي، وكذلك في خطابه المتواترة طيلة فترة حكمه لتونس ولا يتوانى في استخدام العنف والقهر في حال لم يقتنع الابناء ممثلين عنده بالمحكومين بطبيعة مشروعه، ويقترب الباحث **عدنان المنصر** في دراسته للسلوك السياسي لبورقيبة في توجهاته المتواترة لاختراق المؤسسة العائلية، من خلال توجيه سلوكات جديدة للأزواج تضمن تواجد المرأة في خدمة الاقتصاد والتنمية وتسليم الزوج بضرورة القبول بالمساواة بين المرأة والرجل في جميع المسائل، لذلك فان أبوية بورقيبة مارسها على مؤسسة الاسرة من خلال ثنائية الام ممثلة في الدولة والأب

¹ - المرجع نفسه، ص145.

² - المرجع نفسه، ص 149.

³ - المرجع نفسه، ص151.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

ممثلا في بورقيبة¹، وينقل عن طروحات الزعامة كونه حافظا لكيان الامة لا مجرد رئيس جمهورية تنتهي ولايته بعد خمس سنوات وربما ينتخب لولاية اخرى فقط، ثم يكرم ويرحل ليحفظ حقه في التاريخ في الكتب والصدور ومتحف باردو².

2-2. الطروحات السياسية البورقيبية بعد الاستقلال

تم الاعلان عن الجمهورية في تونس بعد اجتماع للمجلس القومي التأسيسي لجلسة 25 جويلية 1957، وتم القطع بصفة مطلقة مع النظام الملكي الحسيني القائم منذ 250 عاما، لكن التحول الى الجمهورية كان تراكما لإرث سياسي قديم بدءا بحركة الشباب التونسي والحزب الحر الدستوري، ثم اتفاقيات الحكم الذاتي في 3 جوان 1955 ثم الغاء نظام الحماية تحت بروتوكول 1956 بما يقتضيه من تركيز للدولة الحديثة³، وذلك بعد محادثات كثيفة بين الطرفين الفرنسي والتونسي انتهت بتوقيع عديد الاتفاقيات اهمها الاتحاد الجمركي وحقوق المواطنين الفرنسيين في تونس، وحق اشراف فرنسا على الطيران المدني وحق التواجد العسكري في عديد المناطق التونسية⁴.

ارتبطت سياسات الرئيس " الحبيب بورقيبة" بشروع نظامه في تحسين شكل النظام السياسي دون المساس بجوهر السلطة الحاكمة، وذلك ضمن ما يسمى الانفتاح السياسي مثل توسيع حريات الافراد والجماعات داخل النظام القائم وتبني بعض مظاهر الديمقراطية من الناحية الشكلية دون المضمون، وينسحب ذلك على كثير دول العالم الثالث خاصة بعد الاستقلال المباشر، من خلال اتخاذ مبادرات لتحسين واجهة النظام دون ان يتصل ذلك بمبدأ اختيار الحكام من خلال انتخابات ديمقراطية، لكن في المقابل يخاطر النظام بهذا الانفتاح الى مزيد من الضغوطات لاتخاذ مزيد من الخطوات الانفتاحية⁵، لكن نمط حكم

¹ - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص 28.

² - فريد خدومة، الشخصية التونسية بين التاريخ والسياسة، تونس: منشورات كارم الشريف، ط1، 2012، ص 91.

³ - عروسية التركي، مرجع سابق، ص 31.

⁴ - Keith Callard, **The Republic of Bourguiba**, International Journal, Vol. 16, No. 1 (Winter, 1960/1961), pp. 17-36.

⁵ - عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية، لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ 'دراسة مقارنة لدول عربية مع دول اخرى'، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 44.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

بورقيبة كان تجسيدا لدولة الحزب او الدولة الراعية والحامية état-patron et état-parti، فمسار التنافس السياسي كان متحكما فيه والفاعلون خارج الحكم كانوا تحت مراقبة شديدة¹.

فالإقامة الطويلة لبورقيبة في فرنسا التي درس فيها القانون بالإضافة الى اقامته المتكررة في السجون في تونس وفرنسا، وإقامته في المشرق قد ولد لديه قناعات استيعادية اتجه المجتمعات الشرقية العربية، من خلال موقعه الفكري اتجاه المواريث الثقافية التقليدية والتي من ضمنها التعليم الزيتوني².

انطلق نقاش جاد غداة 1956 في تونس حول ثلاثية " الدولة والدين والعلمانية " فشهدت العقود الثلاث لرئاسة بورقيبة تجاذبات قوية بين الحقلين السياسي والديني، وبين المحافظة والتحديث من اجل مشروع يعتبره بورقيبة لضبط الدولة والمجتمع معا³.

أتاح الحزب الدستوري للرئيس بورقيبة بعد تصفية الجناح اليوسفي فرصة شرعنة الحكم المطلق تحت طائلة فكرة الزعيم مخلص البلاد من الإحتلال، وتبني الخطاب الحداثي التتموي الشامل، ليدفع بالمخيال الجمعي التونسي الى رفع الدولة من جهاز مدنس الى جهاز متعال الى حد التقديس⁴.

ارتبطت بداية التأسيس لدولة الاستقلال تشكيل النواة الاولى للمعارضة والتي اعتمد خلالها الرئيس الحبيب بورقيبة على التناقض في الاشتغال على تحديث الانماط والبنى الثقافية والاجتماعية والسياسية، والتي استقاها من النموذج التحديثي الكولونيالي، فتم توصيف حكمه بالسلطة الابوية التي لا حدود لها باعتباره مؤسس الدولة التونسية مابعد الاستقلال⁵.

¹ -- LARBI SADIKI , Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means, British Journal of Middle Eastern Studies (2002), 29(1), 57-78.

² - عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 46.

³ - المنصف الصالحي، مرجع سابق، ص 275.

⁴ - المرجع نفسه، ص 277.

⁵ - عائشة عباش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس (دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء)، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص13.

2-2-1. البورقيبية" توليفة الإسلام والعلمانية" مقابل تقليص دور المعارضة

يعرف الباحث "ابراهيم طوبال" البورقيبية بأنها" الابقاء على الهياكل الاساسية القائمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع اجراء تعديلات وتحويلات طفيفة فيها بقصد اطالة عمرها وقطع الطريق امام أي تحويل جذري فيه دفاعا عن استمرار قدرتها على تسخير امكانيات تونس ومقدرات الشعب التونسي، فالمنهج البورقيبي قام على مرتكزات أساسية ممثلة في تحييد الشعب في صنع القرار، وتولي الزعيم لمهمة الاختيار والتركيز على موالاة الفرد للزعيم عبر تكثيف الاقناع من خلال وسائل الاعلام¹.

ويعرف بورقيبة نفسه البورقيبية خلال لقاء من صحفي فرنسي قوله: " البورقيبية هي انا" وكان يؤكد ذلك في خطابه للتونسيين والقول بأنهم مجرد ذرات من الافراد، وهو الذي جعل منهم أمة، لذلك مثلت البورقيبية نزعة أبوية طاغية منوطة بنظام رئاسي يحتكر كل السلط والمؤسسات². وراهن الحبيب بورقيبة على بناء الدولة من خلال الحاجة الى التشديد على وحدة الصف وذلك حسبه في الغاء جميع اوجه الاختلاف في الرأي والعمل، لذلك اشتغل بورقيبية على نموذج بناء الدولة القطرية من خلال التدخل في بناءات المجتمع المختلفة ومؤسساتها عبر السيطرة على الجمعيات والهيئات والتنظيمات والتكوينات الاجتماعية³.

توليفة الحبيب بورقيبة كانت من خلال الاستعارة من الاسلام لأفكار تزيد من تقوية حكمه الفردي مع الاستعانة من النظم البرلمانية التقليدية ما يرسخ مكانته⁴.

يحسب على نظام برقيبية انه كان جمهوريا وطنيا يقوده بكاريزمية طاغية، وتعلق مشروعه بالتحريير الوطني ثم التحديث وبناء الامة التي يرى بأنه يجب ان يصنعها طبقا لتصوره ومشروعه⁵، تحولت خلالها خلالها النخب الحاكمة خلال فترة حكمه الى تحويل المجتمع والدولة الى يد واحدة لإسكات كل صوت

¹ - المرجع نفسه، ص33.

² - صلاح الدين الجورشي، المشهد الاسلامي في تونس " قوى ومواقف"، (من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص25.

³ - مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، "المغرب العربي: نقل المواريث ونداء المستقبل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص100.

⁴ - عائشة عباس، مرجع سابق، ص33.

⁵ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص27.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

مخالف من خلال احتكار كل السلط التشريعية والاقتصادية والعسكرية من قبل السلطة المركزية من خلال دولة المجتمع *Etatisation de la société* عبر الرقابة البيروقراطية المباشرة على مختلف مؤسسات المجتمع من خلال قنوات تتجاوز الاطار الرسمي، ومن خلال دراسة لنمط الاداء السياسي في تونس بعد 1956 خاصة الممارسة الانتخابية فان دور الاب **le patron** لعب دورا جوهريا في تشبيك الولاءات فنواب الحزب الاشتراكي الدستوري يترشحون باسم بورقيبة وانتخاب ممثلي الحزب في البرلمان هو انتخاب كذلك لبورقيبة ومشروعه¹

تعتبر شخصية الحبيب بورقيبة شخصية سياسية جديدة للحكام العرب، لأنه كان يقاوم المشاريع الناصرية والقومية العربية و لأنه كان يشعر بأنها مغرقة في التقاليد اللاعقلانية وان الوحدة فكرة ديماغوجية، فمذ اللحظات الاولى للاستقلال وقبل الاطاحة بالحكم الملكي السابق حسم الحبيب بورقيبة ملفات ثلاث كبرى تجنبها الحكام العرب طويلا لأنها مرتبطة بالشرعية وهي ملفات : المرأة، النظام التربوي والشؤون الدينية من خلال²:

- **ملف المرأة :** يعتبر صدور مجلة الاحوال الشخصية في 13-08-1956 وذلك بعد 5 شهور من اعلان الاستقلال بمثابة ثورة في العالم الاسلامي، وألغت المجلة القانونية الجديدة احكام الأسرة المستندة الى المرجعية الفقهية المالكية والحنفية ليمنح بورقيبة لنفسه سلطة المرور السياسي للساحة الدولية، فاعتبرت تونس ثاني بلد اسلامي بعد تركيا يتم فيه عقاب المتعدد في الزواج، كما لا يتم الطلاق إلا بحكم قضائي، ولا يتم تزويج الفتاة إلا بموافقة منها ام عدول شهود.
- **ملف النظام التربوي:** الغى بورقيبة التعليم الزيتوني كنمط شعبي للتعليم، الذي مثل منارة للحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية لتشهد تراجعا لمناهج الدراسة لديها، ومحتوى البرامج وطرق التدريس التقليدية التي استثمر خلالها بورقيبة في حالة الاحباط التي عاشها آلاف الطلبة في التعليم الديني ليعلن توحيد التعليم وإقامة نظام تربوي عصري.

¹ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 21.

² - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

- **ملف الأوقاف:** من الناحية الرمزية تشير الاوقاف الى استقلالية للشؤون الدينية عن الخزينة العامة، لذلك قام بورقيبة بضم الاوقاف الى الخزينة العامة ومن خلاله تكون الشؤون الدينية تحت اشراف الدولة.

2-2-2. الانفتاح السياسي

1. **مرحلة التوافق 1981-1984:** في 10 افريل 1981 وطبقا لمؤتمر طارئ للحزب الدستوري الليبرالي، اعلن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عدم معارضته انشاء احزاب سياسية بشرط اعلانها بشكل صريح رفض التعصب والجمود المذهبي والديني وعدم التبعية لأي جهة أجنبية. تحضرت الاحزاب الاسلامية خلالها لدخول المعتزك الإسلامي، وهو ما عبرت عليه الحركة في بيانها التأسيسي الذي جاء منسجما مع ماعدى اليه بورقيبة من خلال رفضها للعنف كأداة للتغيير وتركيز الصراع على أسس الشورى، وجاءت بيانات حركة النهضة متماشية مع مسارات الانفتاح فمثلا المنهج الحركي الذي تبناه الاتجاه الاسلامي والعنف يقول راشد الغنوشي أن ذلك " ليس تناقضا ظرفيا ومصلحيا فحسب، بل هو تناقض مبدئي فضلا عن مردوده السيء على الحركة".¹
2. **الفترة الثانية: توافق 1984-1987:**

ارتبطت هذه الفترة بالأزمة الاقتصادية بسبب قرار الزيادة في اسعار الخبز سنة 1984، لذلك حاول النظام السياسي فتح باب التعددية السياسية لتحقيق فضاء للانفراج كإطلاق سراح المعتقلين، وعبرت خلالها الحركة الاسلامية من خلال راشد الغنوشي رغبتها المشاركة في البرنامج السياسي بمناسبة الذكرى الثالثة لنشأة الحركة داعمة دون تحفظ مبدأ الديمقراطية، وكانت سنة 1984 سنة تكيف خطابات الحركة مع الخصوصيات التونسية المحلية وإحداث القطيعة مع المرجعية الاخوانية، ومفاهيم الثورة الإيرانية اما عمليا فظهرت مؤشرات توافق من خلال استقبال الوزير الاول الاسبق **محمد مزالي** لقيادة الحركة وكان مؤشرا ايجابيا لمنحها الترخيص القانوني، لكن ممانعات نخبوية من داخل الحزب الدستوري الحاكم حالت

¹ - عبد الحكيم أبو اللوز، الخطاب السياسي للاسلاميين في تونس بين عامي 1981-1991، قوى ومواقف"، (من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص119،

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

دون ذلك واستمرت الحركة في العمل السياسي دون سند قانوني، قامت خلالها السلطات بعد احداث عنف بحملة اعتقالات واسعة اتجاء التيار الاسلامي حكم على قادتها بالإعدام¹.

لفترة الحكم البورقيبي تم خلالها رسم المعالم الكبرى المهيكلة للدولة الحديثة، وتعزيز روابط الوحدة الوطنية وتنمية الشعور المواطنين بالتوازي مع شخصنة الحكم وغلق المجال السياسي وفضاء المشاركة السياسية والرقابة الصارمة على وسائل الاعلام².

الشق الاجتماعي:

تعتبر بداية السبعينات مرحلة خاصة في ربط أثر السياسات الاقتصادية على المعطى الاجتماعي الطبقي، خاصة مع فتح المجال للخواص كفاعلين اقتصاديين فقد أدت هذه السياسة الى صراعات فئوية اجتماعية والى حالة استقطاب اجتماعي ممثل في طرف يسمى المنتجين من رجال الاعمال والإطارات مقابل فئة تسمى المبعدين ويمثلها العاطلون عن العمل والشباب والنازحون³، ويمثل الجدول اسفله عدد الاضرابات العمالية في الفترة بيم 1970-1980 اين انتقل العدد من 25 اضرابا في 1970 الى 346 اضرابا في 1980، بارتفاع بنسبة اكبر من 1000%.

¹ - المرجع نفسه، ص133.

² - لطفي طرشونة وآخرون، مرجع سابق، ص4.

³ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص55.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

الجدول رقم 2: الاضرابات العمالية في تونس بين 1970-1980.

جدول رقم (3 - 1)
الاضرابات العمالية في تونس بين 1970 و 1980

السنة	عدد الاضرابات	عدد الساعات الضائعة
1970	25	48812
1971	32	27822
1972	150	31589
1973	215	41437
1974	114	362496
1975	377	594573
1976	372	1043012
1977	452	1207482
1978	178	273113
1979	240	282424
1980	346	770252

المصدر: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص63.

الفضاء الديني وطروحات بورقيبة السياسية:

كان تعامل الحبيب بورقيبة مع الفضاء الديني الاسلامي يأخذ حيزا كبيرا في نقاشات الفضاء العام لمواليه وخصومه، وذلك لان تعامله مع معطى الدين كان متناقضا بين الخطاب البورقيبي الرسمي المكتوب والقوانين الجريئة المتعلقة بالنصوص والقواعد الدينية، فبورقيبة حسب موقعه يعتبر ان القوانين التي يطرحها هي نصوص اصلاحية للشأن العام فعمل على¹:

- حل الاحباس العامة.
- تركيزه على منع الصوم واعتباره مثبطا للعمل الاقتصادي.

¹ - محمد الحبيب الهيلة، بورقيبة والاسلام، بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، 2001، ص182.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

- تعاطيه مع وضعية المرأة باسم التحرر، وضبط ذلك من خلال منع تعدد الزوجات ومنع بقاء الطلاق وإبراز الشخصية المالية للمرأة.

وارتبط التعامل مع الفضاء الديني خلال الفترة البورقيلية أساسا بطبيعة مشروعه التحديثي بالمفهوم الغربي، والذي ابتعد به بورقيلية عن طروحات الهوية العربية الإسلامية فافترضت القيادة السياسية التونسية خلال تلك المرحلة بكون الجمع بين عناصر التحديث والتقليد غير ممكنة لبناء دولة بمستوى الحداثة الغربية¹.

تعتبر بداية الحديث عن اللائكية بالمفهوم الفرنسي كممارسة مرتبطة بالاستعمار الفرنسي، الذي اشتغل على افقاد حكم البايات المستند على العامل الديني الذي يفضي الى ربط المقاومة بالجهاد من خلال التعبئة التقليدية.

الحبيب بورقيلية ذو اتجاه نخبوي فرنسي ينحدر من البرجوازية الصغيرة، والذي استهدف من خلال مشروعه لبناء الدولة الحداثية تفكيك الحقل الديني وتقليص البعد الاجتماعي والسياسي للإسلام، من خلال الكاريزمية الدعوية للجماهير التي امنت به كشخصية فاتنة، خاصة بعد التخلص من خصومه في الحزب الدستوري الجديد ممثلا في اليوسفيين، معطيا الدولة الوليدة بعدا اخر مرتبطا بالمدنية وبعيد عن مفهوم الامة التقليدي المكرس في المخيال الجمعي للتونسيين².

ومن منطلقات تقترب الى الابوية وابتعد الى ممارسات رجل السياسة، استحوذ الحبيب بورقيلية على المجال الديني واعتبر ان سلطته تعبر على سلطة الامامة تجب طاعته لأنها مقترنة بطاعة الله والرسول، وربط زعامته بفكرة دينية قائمة على كون الرسول ص قد وحد امة العرب وأخرجهم الى النور بعد جهلهم، ويسقط ذلك على حالة تونس التي جلبت لها الاستعمار، وتصدى بورقيلية في المجال الديني الذي سيطر عليه لطقوس اسلامية اعتبرها تقاليد بالية وأوهاما وخروقات تقليدية هي الاضحية والصوم والحج³، فبورقيلية يربط طروحاتها المتعلقة بالدين بالبراغماتية الاقتصادية والحث على قيم العمل حسب ذلك فالحد

¹ - محمود الذواوي، أضواء على شخصية بورقيلية وعلاقتها المتوترة مع الاسلام والعروبة، السلطة واليات الحكم في عصر بورقيلية بتونس والبلاد المغاربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003، ص63.

² - المنصف الصالحي، مرجع سابق، ص282.

³ - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص33.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

من النفقات مثلا، يعطيه المبرر للتدخل في شريعة الحج والتقليل من الاضاحي ويفترض عادل اللطيفي ان تلك الطروحات بعد الاستقلال كانت بهدف توطين الاسلام ودولته بعدها من خلال اشراف الدولة عليه فنكون بصدد الاسلام المدولن "islam étatisé".¹

من بين النقاشات حول تعاطي بورقيبة مع مسألة الاسلام والدولة هي مجلة الاحوال الشخصية لسنة 1956، والتي كانت بدافع هيكله بنية المجتمع التقليدية من خلال مراجعة العلاقة بين الرجل والمرأة، ويفترض عبد الرزاق الحمامي ان مجلة الاحوال الشخصية جاءت بهدف ممانعة التصور الرجعي للإسلام وليست لمحاربة الاسلام.²

2-2-3. المعارضة خلال مرحلة بورقيبة

مثل قانون 31 ماي 1956 والذي يقضي بمصادرة املاك العائلة المالكة و الوزيرين محمد شنيق ومحمد الصالح مزالي وكل من تعاون مع الاستعمار، بمثابة تأسيس لمرحلة حكم تكون فيها المعارضة محل تضييقات.³

فتشكل النواة الاولى للمعارضة السياسية التونسية تاريخيا كان مع مأزق توقيع الزعيم الحبيب بورقيبة لوثيقة الاستقلال الداخلي، وهو ما يعطي صورة لجنود الفكرة الايديولوجية التي تصم دولة الاستقلال الناشئة في 1956.

وذلك باعتبارها دولة جماعة أقلية مخصصة تمثل امتدادا للاستعمار مقابل اغلبية الشعب بحسب رؤية الباحث سهيل الحبيب، وهو ما يطرح تواصل المعارضة الى تكوينات اليسار التونسي الراديكالي، الذي نظر الى دولة الاستقلال باعتبارها دولة تمثل تعبيرا سياسيا عن مصالح القوى الطبقية الرجعية المسيطرة اقتصاديا او دولة الطبقة البرجوازية العميلة للاستعمار.⁴

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 232.

² - عبد الرزاق الحمامي، جدلية التقليديين والحداثيين حول مجلة الاحوال الشخصية، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، 2000، ص 82.

³ - عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 50.

⁴ - سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الايديولوجي التونسي (جنود أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري)، مجلة عمران، عدد6، ديسمبر 2013، ص ص، 123-142، ص 127.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

لذلك يفترض سهيل الحبيب نفسه ان التلاقي في معارضة طبيعة دولة الاستقلال بين طروحات الاسلاميين واليسار الراديكالي رغم التعارض في المنطلقات الايديولوجية، يحيل الى تقاطع بين المادية الماركسية الممثلة في نمط الانتاج الاقتصادي والروحانية الفكرية ممثلة في هوية الامة وهوية الآخر، فالمعارضة اصطفت هنا لاعتبار يخص كون دولة الاستقلال هي جهاز بورقبيي يخدم المصالح الخاصة المعلمنة التي تضطهد عن الماركسيين الطبقات الشغيلة، وعند الاسلاميين المجتمع التونسي المتمسك بالهوية العربي الاسلامية¹.

في سنة 1981 قرر الوزير الاول محمد مزالي الانفتاح في المجال السياسي للتعددية، مفرزة الحزب الاشتراكي والحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الوحدة الشعبية، لكن انتخابات 1981 انتجت اغلبية للحزب الاشتراكي الدستوري الذي خرج من الانفراد في الحكم من 1964-1981 الى التحكم بالأغلبية².

تميزت سوسيوولوجيا التنظيم خلال عهد الرئيس الحبيب بورقيبة بهيكله قائمة على الاستقرار النهائي واختيار القبضة الحديدية، مما يدفع لممارسة احتكار السلطة داخل الحزب ثم داخل مؤسسات الدولة، فتصلب هذا التنظيم البيروقراطي والتراتبية في توزيع الادوار تجلى في عدم دوران النخب وتداولها على المصالح، بفعل احتكارها من قبل فصيل نخبوي محدد³.

امتزج النموذج الاقتصادي التونسي في الستينات بين النمط الاشتراكي والمنهج الليبرالي في التنمية، وانتظمت من خلاله الفئات الاجتماعية التونسية، فالتوجه الجاد لبناء الدولة وبناء الاقتصاد كان على أساس تدخل الدولة في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها من خلال تأميم الاراضي وبعث المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام مقابل ضعف لشبكة الخواص الاقتصادية، وبداية من السبعينات انتقت تجربة تدخل الدولة الكامل مقابل اتباع سياسة اكثر انفتاحية من خلال تشجيع الخواص وتشجيع

¹ - سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الايديولوجي التونسي (جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري)، مجلة عمران، عدد6، ديسمبر 2013، ص ص، 123-142، ص131.

² - Khadija Mohsen-Finan, **CHANGEMENT DE CAP ET TRANSITION POLITIQUE AU MAROC ET EN TUNISIE**, Le Seuil | « Pouvoirs » , 2013/2 n° 145, pages 105 à 121.

³ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص25.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

التصدير¹، وذلك بعد ازمة الخيار الاشتراكي في 1969 والحكم على وزير الاقتصاد احمد بن صالح ب10 سنوات سجنا².

يذهب تشريح المنظومة السياسية البورقبيية الى النتائج التالية:

- صورة الأب صاحب السلطة الذي يحظى بالاحترام المطلق الى درجة الخضوع.
- بناء شبكة علائقية عمودية لا يكون التواصل فيها إلا من خلال الوسيط.

لذلك اعتمد بورقبيية في بناء منظومته على قاعدة الولاء والجلب أو المكافأة، والانطلاق في ضمان الولاء من الجلب الى العزل، ولم يخالف بورقبيية رغم توجهاته الليبرالية الحدائثية النسق العالم ثالثي في الحكم من خلال تضيق هامش الصحافة المستقلة والمجتمع المدني ضمن كوربوراتية سلطوية. نساء الظل في تونس : ليلي الطرابلسي و وسيلة بن عمار، وكيف تصنع السياسات خارج الشرعية الكلاسيكية الى شرعية جديدة، وسيلة بن عمار او الماجدة كأكثر من زوجة رئيس بل رئيسة³.

¹ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص60.

² - Souhayr Belhassen, **LA LTDH OU LA GESTION DES PARADOXES**, L'Harmattan | « Confluences Méditerranée », 2004/4 N°51 | pages 103 à 125.

³ - Sadri Khiari , **DE WASSILA À LEÏLA, PREMIÈRES DAMES ET POUVOIR EN TUNISIE**, Editions Karthala | « Politique africaine », 2004/3 N° 95 | pages 55 à 70.

3.المبحث الثالث: مرحلة زين العابدين بن علي 1987-2011

3-1. حركة 7 نوفمبر 1987

ارتبط وصول زين العابدين بن علي الى السلطة بالمخطط للانقلاب ليوم 8 نوفمبر 1987 من قبل حركة الاتجاه الإسلامي، وفي حالة من التأزم السياسي والاقتصادي التي أعقبت المواجهة مع الطلبة والاتحاد العام التونسي للشغل ورابطة حقوق الإنسان، بالإضافة الى اثار تدليس انتخابات سنة 1981 وانتفاضة الخبز في سنة 1984¹.

تقوم تساؤلات عديدة حول ارتباط بن علي بإحداث عنف سياسي شهدتها تونس في 26 جانفي 1978 او ما يسمى الخميس الاسود، لكونه قائدا عاما للأمن الوطني بين 1977-1980²، ليشغل بن علي بعدها منصب وزير للداخلية قبل تعيينه رئيسا للوزراء من قبل الحبيب بورقيبة خلفا لرشيد صفر، ويعد أكثر المسؤولين دراية بملف الاحزاب الإسلامية والذي تعهد امام التونسيين بعد انقلابه على بورقيبة بإلغاء الرئاسة مدى الحياة وفتح الحريات الأساسية والتداول على السلطة³.

حول بن علي الحزب الى مسمى التجمع الدستوري الديمقراطي من اجل جمع القوى السياسية حول مشروعه وشرعنة انقلاب السابع من نوفمبر، من خلال التوقيع على ميثاق وطني للعمل السياسي انتهت بانخراط احزاب المعارضة ومن بينهم حركة الاتجاه الاسلامي ونقابات عديدة وأحزاب من المعارضة انتهت بالإفراج على اكثر من 5000 سجين سياسي، تبعتها انتخابات تشريعية ورئاسية سنة 1989 حصل خلالها بن علي نسبة 99,27 بالمئة والتجمع الدستوري الديمقراطي على اغلبية البرلمان⁴.

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 257.

² - LARBI SADIKI , **Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means**, British Journal of Middle Eastern Studies (2002), 29(1), 57-78.

³ - خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، الجامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد 25، 2015، ص.ص 8؛ 30، ص 13.

⁴ - Khadija Mohsen-Finan, **CHANGEMENT DE CAP ET TRANSITION POLITIQUE AU MAROC ET EN TUNISIE**, Le Seuil | « Pouvoirs » , 2013/2 n° 145, pages 105 à 121.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

قال خلالها زعيم التيار الاسلامي راشد الغنوشي: "نقبل بن علي رئيسا من اجل مصالحة شاملة، لكننا نعتبرها خطوة يجب ان ترفق بخطوات اخرى من اجل تونس جامعة وقوية".¹

وتسلم بن علي السلطة في جو من الانسداد السياسي والاجتماعي المرتبط كذلك بأزمة مالية وأزمة ميزانية عكستها مؤشرات التضخم العالية التي وصلت الى 5 بالمئة سنة 1986²، و أزمة شرعية مهتزة لنظام بورقيبة وحاول خلالها فتح مجال الاصلاحات من خلال عمليات متواترة في تنقيح الدستور سنة 1989، 1997، 2002، لكنه واجه بعدها ازمة شرعية بسبب انتكاسة الاصلاحات السياسية خاصة مع الاسلاميين وتحكيمه للمقاربة الامنية في التعامل مع ملف الحريات وحقوق الانسان³.

كما ارتبطت مكانة بن علي بصورتي الرئيس الحامل لمشروع اقتصادي ليبرالي ورجل مستنير معتدل في جنوب يسوده التطرف حسب الطروحات الغربية، لكن 11 عاما من الانتخابات التشريعية والرئاسية لم تكن كافية لإحداث القطيعة مع ممارسات الاقصاء السياسي، فالانطباع الاولي بالانفتاح السياسي اسقطته الانتخابات التشريعية والرئاسية، فانتخابات البرلمانية لسنة 2000 مثلا اعطت لحزب التجمع الدستوري 195 مقعدا من مجموع 257 و62 مقعدا لأحزاب معارضة، كانت تشرعن سلوكات السلطوية اكثر مما ترسخ لتعددية السياسة والسلطة⁴.

تميزت فترة السبعينات بانسداد الوضع السياسي والاجتماعي وظهور حركات الاسلام السياسي، واعتماد الحلول الامنية في مواجهة الحركات الاجتماعية، وتدهور الوضع الصحي للرئيس بورقيبة، تمت من خلاله ازاحته عن الحكم طبقا للفصل 57 من دستور 1959، تسلم بموجبه زيد العابدين بن علي السلطة وبأشر خلالها اصلاحات سياسية تهدف حسب الـ :

¹ – – LARBI SADIKI , *ibid* ,p60.

² – Sadri Khiari et Olfa Lamloum, **TUNISIE : DES ÉLECTIONS EN TROMPE-L'ŒIL**, Editions Karthala | « Politique africaine », 1999/4 N° 76 | pages 106 à 115.

³ – لطفي طرشونة وآخرون، مرجع سابق، ص5.

⁴ -- LARBI SADIKI , **Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means**, British Journal of Middle Eastern Studies (2002), 29(1), 57-78.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

- تثبيت مبادئ الجمهورية، ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، تعزيز منظومة حقوق الإنسان، التوسيع في فضاء المشاركة السياسية، تعميق التعددية السياسية والتنافس على السلطة عبر الانتخابات.

سياسيا مثلت فترة حكم بن علي انقلابا واضحا عن مسار بناء الدولة الوطنية الذي اتبعه الحبيب بورقيبة واتضح ذلك جليا في¹: انحصار حركية الفعل السياسي والثقافي والاجتماعي لصالح مركزة شديدة للحكم من قبل بن علي، تهميش الطبقة الوسطى وفضاءاتها التعليمية مقابل صعود فئة رجال الاعمال واتساع العلاقات الزبونية، اتساع ظاهرة الحرمان النسبي خاصة لدى المتخرجين الجامعيين، وبشكل اكبر في المناطق الداخلية، التناقض في سلوك الدولة السياسي من خلال اعتماد سياسة التفاوض وفي الوقت نفسه سياسة الولاء والتسيير الامني.

3-1-1. جدلية السلطة والمعارضة في حقبة بن علي

اعتمد زين العابدين بن علي على شرعية الوعود في ديمقراطية الحياة السياسية، ثم تنكر لذلك في اول استحقاق انتخابي في افريل 1989 حين استحوذ الحزب الحاكم على كل مقاعد البرلمان، لينطلق في محاكمة معارضيه من الاسلاميين والحقوقيين و اليسار، وظهرت مشكلة التوزيع مقابل الولاء.

ويجد لطفي طرشونة في تشريح نظام بن علي في كونه نظاما تسلطيا قام بطريقة سلبية، لانتوفر على معايير الديمقراطية المتمثلة في المشاركة السياسية والتعددية والتداول السلمي على السلطة، وذلك رغم توفر التعددية الحزبية المحدودة تحت مسميات ديمقراطية الواجهة².

3-1-2. تحييد الاسلاميين

في بداية حكم الرئيس زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987، قام بالدعاية لجملة من الاصلاحات السياسية القائمة على التعددية، بدأها بإفراغ السجون من السياسيين الذين كان لهم من حركة الاتجاه الاسلامي، ثم قام بدعوة الفرقاء الى التوافق على الميثاق الوطني المؤسس لمرحلة جديدة قائمة على ثنائية واضحة قوامها " نظام جديد فتي- حركة اسلامية واسعة الانتشار"، مقابل تخوفات ابدائها اليسار من

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص282.

² - لطفي طرشونة واخرون، مرجع سابق، ص4.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

امكانية حصول تحالفات بينهما التي لازمت مشروعا تشويها للتيار الاسلامي، واعتبارها حركات تبشر بأسلمة المجتمع والدفع به للظلامية والرجعية والاستبداد والنكوص عن الحرية والديمقراطية، وتقطع مع المكاسب الحدائثية التي أسسها نظام بورقيبة من حرية وديمقراطية وتحرير للمرأة، خاصة مع صعود الاسلاميين في الجزائر¹.

3-1-3. العلاقات بين النظام السياسي لبن علي والإسلاميين

جاءت الانتخابات الاولى الرئاسية والتشريعية لسنة 1989 والتي دعي خلالها الاسلاميون للمشاركة في دوائر محدودة بهدف طمأنتهم بنوايا النظام الجديد، لكن الاسلاميين شاركوا باندفاع وكثافة في كل الدوائر ليكرسوا استعداد خصومهم اليساريين والحدائثيين والبورقبيين بشكل خاص، ويعطوا النظام الجديد ورقة ضغط خارج السلطة ليمارسها متى يشاء، وهو ما حصل فعلا بعد ثلاث سنوات من الهدوء بين النظام الفتى وحركة النهضة تحديدا التي عاشت سنوات 1988-1989-1990 مرحلة اعتراف وتوسع سلطوي ومجمعي²، لكن ذلك لا ينفي عن الحركة الاسلامية اندفاعها وعاطفيتها وانجرارها الكثيف وراء احلام الحكم، و جاذبيته لذلك وفي مقارنة نقدية ومن مدخل مراجعات الحركة الاسلامية يشهد أحد مؤسسيها وهو **احميدة النيفر** عن ذلك بالقول ان الخطاب الاسلامي التونسي وقع في مأزق سنوات التأسيس، وبعدها سنوات مجارة حكم بن علي من خلال عجزه عن تجاوز القصور في انتاج خطاب يقدم حلول ناجعة للعصر، مقابل انكفائه وراء حماسية زائدة تحيل الى الرفض احيانا في البحث عن مواطن الخلل الجمعي في الفكر والممارسة لدى الاسلاميين³.

ارتبط تحجيم ظاهرة الاسلام السياسي بنظام الرئيس زين العابدين بن علي من خلال الحملة الامنية التي شنتها السلطة تنفيذا لخطة "تجفيف المنايع" (ارتبط هذا المشروع باسم وزير التربية محمد الشرفي بين 1989-1994) التي لاقت صدى مقبولا في الاوساط العلمانية الداخلية والدولية، من خلال اعطاء

¹ - الفاضل البلدي، الحركة الاسلامية في تونس قراءة نقدية، (من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص56.

² - المرجع نفسه، ص67.

³ - احميدة النيفر، شهادة عن سنوات التأسيس، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص81.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

الانطباع بالقضاء على مخاطر الأصولية اضافة الى الاستثمار في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وإعلان دور في محاربة الأصولية¹.

في المقابل يقول الباحث صلاح الدين الجورشي بان المجتمع التونسي عاش خلال هذه المرحلة على تناقضا بائنا ممثلا في البحث عن الهوية المفقودة متجليا ذلك في اقبال واسع على المساجد واتجاه النساء للحجاب ويفسر الجورشي ذلك من خلال ثلاث مسارات:

- **التدين الشعبي:** المنفصل عن الاسلام السياسي وغير المهيكل داخله لكنه مخيف بالنسبة للسلطة القائمة، ولد التصدي الامني له الى صدمة سياسية لدى اوساط شعبية واسعة.
- **التيار الاسلامي الوسطي:** ممثلا في حركة النهضة من خلال اعادة انتاج نفسها من خلال سياسة لم الشمل وكسر الحصار المضروب عليهم من سلطة بن علي.
- **التيار السلفي:** يعتبر التيار الاكثر تشددا اعطته أحداث الحادي عشر من سبتمبر جاذبية أخرى خاصة بعد احتلال افغانستان و العراق، شهدت خلالها تونس ولادة مجموعات تعتقد بكون المسلمين يتعرضون للتهديد والتآمر من قبل الغرب الصهيوني الصليبي، ولا رد فعل لديهم إلا من خلال الجهاد، ولا يعتبر هذا التيار مهيكلا لكنه يراهن على الخطاب الاصولي الراديكالي في تجنيد مرتاديه.
- **بن علي و السياسة:**

تونس يتم تصنيفها كدولة اصلاح سياسي منفتحة على الغرب دون الاعتداد بالخصوصية الدينية والثقافية، فهي بلد سابق بعهد الامان لسنة 1857 ولاحق بعهد سياسي سنة 1988²، لكن بن علي اعتمد في حكمه على شرعية وعود لقيادة تونس الى ديمقراطية للحياة السياسية، لكن النظام تكرر لذلك من خلال اول استحقاق انتخابي كان في افريل 1989، الذي استحوذ خلاله الحزب الحاكم على كل مقاعد البرلمان ثم انطلق في محاكمة معارضيه، خاصة الاسلاميين في عشية 1990. 2000، ليقتنع التونسيون بأن

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 40.

² - Béatrice Hibou, **LE RÉFORMISME, GRAND RÉCIT POLITIQUE DE LA TUNISIE CONTEMPORAINE**, Belin | « Revue d'histoire moderne & contemporaine », 2009/5 n° 56-4bis | pages 14 à 39.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

المعجزة التونسية تحولت الى سراب حيث ظهر الاحباط العام لدى المواطنين الذين اقتنعوا بكون الاشكالية مرتبطة.

على عكس مشروع بورقيبة قام "زين العابدين بن علي" ببناء مشروعيه على الاصلاح و الديمقراطية، لكنه سرعان ماتخلى عن الديمقراطية والاصلاح وقام في تونس نظام سلطوي بوليسي غير كاريزمي، استفاد من اتفاقيات السلام لأوسلو في 2003 بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، واحتكم الى الغرب كاتجاه عام في تسيير شؤون تونس، وذلك من خلال اثاره مسألة الاصولية الاسلامية فوقعت شرائح كبيرة من المجتمع في تونس تحت طائلة الخيار بين الاستبداد او الحكم الاصولي المزعوم¹.

3-1-4. السلطوية لدى بن علي

يسمي بياتريس هيبو **Béatrice Hibou** مرحلة حكم بن علي بتونس بن علي قياسا بمؤشرات عدة اهمها قوة الرجل السلطوية الذي تعامل مع السلطة كملكية خاصة، مع تفويض لحقوق الانسان وحرية الاعلام².

يفترض عادل اللطيفي ان مسار تطور بناء الدولة الذي اتبعه زين العابدين بن علي كان في غير اتجاه المسار التطوري للدولة التونسية، من خلال الانتكاسة المتعلقة بمدى جدية التمثيل الديمقراطي بدءا بانتخابات 1981 وصولا الى انقلاب 1987، والذي وقع على نموذج حكم جديد اكثر مركزية و يتمثل على ثلاث مستويات هي³:

- مستوى القرار الفعلي الممثل في شخصه ومقربيه من المستشارين والأمنيين مثل عبد العزيز بن ضياء وعلي السرياطي، والذي أسس بدوره لشبكة علاقات مع أصهار و أقرباء بن علي وزوجته.
- المستوى الثاني: يشمل دائرة الوزراء اللذين يشرفون على تطبيق مخطط السياسة العامة ولا سلطة سياسية لديهم.
- المستوى الثالث: ممثل في الحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي، والذي اشتغل على مساحة التعبئة والتجيش الاجتماعي.

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص27.

² - Béatrice Hibou, **opcit**, p25.

³ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص267.

3-1-5. الزبونية لدى نظام بن علي

النموذج الاقتصادي القائم على خصخصة القطاع العمومي اضعف بشكل مباشر الدولة ممثلة في الوزراء والموظفين لصالح الاثرياء و المال، ليكون الفضاء العام مثقلا بثنائية التوريث و المال، وتحولت الاحزاب الى مجرد ناد للطامحين من اصحاب المال لتشكيل شبكة علاقات زبونية، ومثله التجمع الدستوري الديمقراطي الذي تحول بداية التسعينات مؤشرا لتراجع للفعل السياسي الحقيقي¹.

3-1-6. الدولة مقابل الثورة

هل استطاع نظام الرئيس "زين العابدين بن علي" مأسسة العملية السلطوية في الدولة التونسية، وهل اكتمل بناء الدولة في فترة حكمه؟

سنحاول الاجابة من خلال افتراض يقدمه الباحث مهدي مبروك حول آلية الثورة في اطار المواطنة، ففي الدول المكتملة البناء والتي تصل فيها التنشئة السياسية الى مستويات متقدمة يتشابك النسيج الاجتماعي، وتتصدع الولاءات القبلية لصالح الولاء الدولة، يفترض الباحث ان أشكال عدم اكتمال البناء الدولي ظهر مع حركات احتجاجية سابقة تصدع خلالها الوعي الاجتماعي وانزاح ايدويوجيا باتجاه عشائري وجهوي، وبرزت ماسماها المهدي مبروك بالايديولوجيا التحتية الخافتة خاصة منذ احداث الحوض المنجمي، اين تم اتهام جهة الساحل بكونها احتلت الجهات الداخلية، وفي هذه الحالة تطرح اسئلة اخرى حول مدى استيعاب المؤسسة الجاهزة لأركان الدولة منذ الاستقلال للوعاءات العروشية والجهوية داخل نسق المواطنة الأعلى.

نحاول الاقتراب من الطروحات التونسية المتواصلة قبل ثورة 14 جانفي من كونها استطاعت بناء دولة مؤسسات قياسا بدول في محيطها الجغرافي والحضاري القريب، لكن المفارقة ان الانفلات الامني السريع بعد احتجاجات ديسمبر بينت جيدا الانتكاس الرهيب للبنى الدولية لصالح بنى تقليدية ما تحت الدولة².

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 271.

² - مهدي مبروك، ثورة الكرامة والحرية: قراءة اولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 178.

3-2. النظام الرئاسي المتحول للرئاسوي خلال فترة زين العابدين بن علي

مثل الدستور التونسي لسنة 1959 تأسيسا للنظام الرئاسي الذي تحول منذ بداية حكم الرئيس بورقيبة الى نظام رئاسوي، تجعل من رئيس الجمهورية محور النظام السياسي في الدولة.

خلال فترة بن علي تم التركيز على نظام يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسساتي، فينص مثلا الفصل 37 حتى 51 من الدستور على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الادارة ورئيس الجيش والقائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس الدبلوماسية، وهو الذي يشرع الحرب ويعلن السلم، كما يعين الوزير الاول وأعضاء الحكومة وينهي مهامهم ويتحكم في المسار التشريعي والدستوري، كما يذهب دستور 1959 ابعد من ذلك ويعطي الرئيس حتى صلاحية ناطق رسمي باسم الدين الاسلامي¹.

عزز الرئيس بن علي نظام حكمه من خلال اليات جمع للحكم ممثلة في ديمومة تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية، من خلال المركزية عبر الجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية، فالوظيفة السياسية يتم تعريفها بكونها التصور العام للخيارات الاساسية في الدولة من خلال الحكومة كجهاز سياسي، فيما الوظيفة الادارية ترتبط بتنفيذ السياسات العامة عبر القوانين والتشريعات.

3-2-1. تشريح اليات النظام التسلطي في فترة زين العابدين بن علي:

تعتبر الية التحكم في منظومة الاصلاح السياسي والمنظومة الانتخابية اهم اليات اطالة عمر الانظمة التسلطية وهو ما اعتمد عليه زين العابدين بن علي من خلال:

3-2-1-1. التحكم في منظومة الاصلاح السياسي

اعتمدت نخبة الاصلاح السياسي لنظام بن علي على خطاب اعتمد القطيعة في عديد السياسات التي فرضها خلفه بورقيبة، وتم تبني الاصلاح السياسي المبني على الشعارات الكثيفة القائمة على²:

¹ - المرجع نفسه، ص40.

² - المرجع نفسه، ص47.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

- التوسيع في مجال المشاركة السياسية: من خلال اصلاح دستوري تمثل في احداث مجلس ثان للبرلمان، يسمى مجلس المستشارين مشكل من شخصيات وطنية، لكنه كان في الواقع توسيعا لحضور سلطته في المجالس التشريعية من خلال الاعضاء المعينين.
- تركيز دولة القانون والمؤسسات وانفتاح النظام السياسي وتعميق التنافس على السلطة والتعددية: يعتبر المجلس الدستوري اهم مؤسسة وظيفية تابعة لرئيس الجمهورية، الذي يتدخل في تعيين أعضائها ويحتكر اخطار المجلس الدستوري.
- المنظومة الإنتخابية: استثمر النظام التسلسلي في آلية الانتخابات في حديثه عن الاصلاحات السياسية وانفتاح منظومة الحكم، لكن المتمعن في الانتخابات يتبين من كونها انتخابات غير تنافسية تحافظ في الغالب على الخصائص الجوهرية للنظام التنافسية ومستوى انغلاقه¹.

3-2-2. الدولة الأمنية في عهد بن علي

في محيط اقليمي مميز بصعود الإسلاموية في السودان والجزائر اعاد بن علي احياء الدولة الحامية او المبتزة للأمن² l'état-patron، فاعتمد على نفس النموذج الامني بعد انتخابه كرئيس في 2 افريل 1989، جاعلا من جهاز الشرطة أداة قمع لمعارضيه فالشرطة والجيش والعدالة كلها كانت وسائل في يد الحكم السلطوي الممثل في شخصه وعاشت تونس لمدة 23 عاما تحت مسمى الحكم البوليسي، فتوليفة الحزب والأمن كانت تضبط بشكل دقيق سلوك المواطنين السياسي، من خلال تجنيد مخبرين مدنيين منتمين الى حزب التجمع الدستوري، وحتى قنصليات تونس في الخارج كانت مراكز لإعداد تقارير حول سلوك التونسيين السياسي في الخارج³.

خلق النظام السياسي لزين العابدين بن علي سياسة الخوف من خلال سياسة ترهيب المجتمع بخلق فزاعة الخطر من التهديد الإسلامي، والتي برر من خلالها الحل الامني القمعي خاصة في التعامل مع المعارضة الإسلامية، او المطالبين بالإصلاحات الديمقراطية التي تتقدم به المعارضة الديمقراطية، وتم

¹ - المرجع نفسه، ص51.

² - LARBI SADIKI , op.cit., 57-78.

³ - Malik Boumediene, ARMÉE, POLICE ET JUSTICE DANS LA TUNISIE

CONTEMPORAINE, Le Seuil | « Pouvoirs », 2016/1 N° 156 | pages 107 à 118.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

توظيف الخوف من الارهاب من اجل الظهور على المستوى الخارجي كنموذج ناجح في الحكم، ما أوج السياسة القمعية وتم العمل على ترسيخها كخيار لتجنيد البلاد الفوضى والخراب¹.

وكرس بن علي للدولة الامنية من خلال التحويل الرمزي للسلطة من القصة زمن بورقيبة الى وزارة الداخلية، ففي عهد بورقيبة كان المخيال العام للتونسيين يحتفظ بأسماء وزراء لهم وزن سياسي ثقيل مثل أحمد بن صالح والهادي نويرة ومحمد مزالي، لكن أمننة الدولة خلال حكم بن علي يؤكد ان بورقيبة اعتمد خلال حكمه على نخبة سياسية في تسيير الدولة، مقابل اعتماد بن علي على نخبة تقنية ليس لها تكوين سياسي، الى ذلك اعطى بن علي للشرطة من خلال القانون الجزائري سلطة توقيف المواطنين لمدة ثلاث ايام قابلة للتجديد بموافقة المدعي العام دون الحق في توكيل محام.

الدولة في تونس شبهها المفكر " عزمي بشارة" بحالة دولة بوليسية ضاغطة على الإعلام مقابل قبول للعمل النقابي، وسمى ذلك بالمنطقة الرمادية التي تنشط فيها الاحزاب والتنظيمات السياسية بسبب الرقابة والتعقب الأمني فمرونة نظام زين العابدين بن علي سمح بارتفاع نسبة الحصول على حصص في البرلمان من 9 بالمئة عام 1994 الى 25 بالمئة عام 2009، في ظل نشاطية مزدوجة للاتحاد التونسي للشغل والمراوحة بين الاحتواء والمعارضة بحسب تطور الحالة الجماهيرية.²

اطلق مصطلح "تغول الدولة الامنية" في توصيف النظام السياسي التونسي، وذلك لتعريف سيطرة الانظمة القائمة على مختلف أشكال الحياة العامة السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية، ففي تونس في عهد بن علي تغولت الدولة الامنية على حساب الحس المواطنيني السليم، من خلال تضخيم الجهاز الامني الداخلي حتى على حساب مقدرات المؤسسة العسكرية فقام النظام بتخصيص رجل أمن واحد لكل 150 مواطنا، وتمس هذه الاجهزة ما يسمى بجهاز " الارشاد السياسي" و"الامن الرئاسي" و " استخبارات الرئاسة" وعدت التقارير ان العاملين في أجهزة الامن التونسية اكثر بثلاث مرات من المنضوين في الجيش الوطني.³

¹ - المنصف الصالحي، مرجع سابق، ص 281.

² - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 26.

³ - توفيق شومان، الربيع العربي: جدلية التقليد والتغيير (ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي)، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، 2012، ص 202.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

ويعتبر عزمي بشارة ان الدولة التونسية موعلة في المركزية خاصة خلال عهد بن علي، من خلال فصل مؤسسات المجتمع الاهلي عن مؤسسات الحكومة، لصالح المؤسسة الامنية وطبقة رجال الاعمال من خارج الطبقة البرجوازية، بل كانوا مقربين من دواليب الحكم بسبب الارتباط العضوي ويستند في ذلك لتفسير خلدوني تأويلي لعبارة " تحول المرآة الى جاه والجاه الى مال".¹

3-2-3. النموذج الاقتصادي

منذ التغيير السياسي عبر الانقلاب لسنة 1987 أرست سلطة اليات اقتصاد سوق واسع باليات اعادة للاعتبار للجدوى الإقتصادية، وتحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الادارية والجبائية، كما اشتغلت حكومات بن علي المتعاقبة على تخفيف العبء على المؤسسات الاقتصادية وتحفيز الانتاج والتطور، وتوزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص وأطلق الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" نموذج تونس الاقتصادي بالمعجزة الإقتصادية، فاندمج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية بعد الانخراط في منظمة التجارة العالمية، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي متجاوزا نسب نمو 4,6 في الفترة الممتدة ما بين 1987-2006.²

فحافظت تونس على نفس الانموذج التصديري المدعوم بالسياحة وتصدير الفوسفات ومشتقاته المتركة في الشريط الساحلي بحكم الموانئ لتترسخ هذه التوجهات الاقتصادية طيلة فترة بن علي.

ظل عدد العاطلين عن العمل في تونس في مستويات مرتفعة فقد قدر في سنة 2008 بنحو 522,4 الف عاطل بنسبة 14,2 بالمئة، وقدرت احصائيات المعهد الوطني للإحصاء معدل الارتفاع في البطالة ب2,3 بالمئة في الفترة نفسها.³

حملة الشهادات العليا يسجلون معدلات عالية في نسب البطالة ف سجل معدل 127,8 الف سنة 2008، مقابل 102,3 الف عاطل سنة 2007، وسجل ارتفاع في معدلات البطالة وسط حاملي الشهادات العليا

¹ - لطفي طرشونة وآخرون، مرجع سابق، ص2.

² - عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسولوجية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص58.

³ - عائشة التايب، مرجع سابق، ص60.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

ارتفاعا متواصلًا منذ 1994 بنسبة تتجاوز 10,9 بالمئة كمعدل سنوي ليصل إلى 18,4 بالمئة ما بين 2001 و 2007¹.

3-3. تحليل ظاهرة الفقر في تونس: إشكالية النمو والتنمية السياسية

ارتفع معدل الدخل الفردي إلى 4000 دينار تونسي سنة 2006 مقابل 960 دينار في سنة 1986، بتضاعف وصل إلى أربع مرات وفق المعهد الوطني للإحصاء الذي يقدم كذلك أرقامًا تفيد بانخفاض عدد الفقراء من 823000 سنة 1980 إلى 376000 سنة 2005، مع اتساع الطبقة الوسطى لتصل إلى 80 بالمئة من مجموع السكان².

تواصلت السياسات الاقتصادية البورقبيية حول التوجه المتوسطي الأوروبي في عهد بن علي وكرسنت انفتاحا اقتصاديا مهد للتطبيق الفعلي لاتفاقية التبادل الحر مع أوروبا سنة 2008، ساهم كذلك في اختلال التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية³.

شكلت فترة حكم بن علي المفارقة السياسية الاقتصادية، حيث كانت تونس تحتل المراتب الأخيرة في ما تعلق بحرية التعبير وحقوق الإنسان، لكنها في المقابل كانت تحتل مراتب متقدمة اقتصاديا⁴.

في فترة بن علي كانت المؤشرات الاقتصادية خاصة المقترنة بتقرير "دافوس" الدولي حول التنافسية متاغما جدا مع الخطاب السياسي الرسمي حول ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية التونسية.

3-3-1. الاقتصاد كأداة للاستبداد

ماهي كلفة المعجزة الاقتصادية التونسية؟ هي كلفة سياسية بالأساس اعتمدت على نموذج اقتصادي ليبرالي من خلال تسريع الاستثمارات، عبر الاعتماد على القوى المنتجة والمبادرة الاقتصادية الخاصة، وهو ما خلق شبكة زبونية واسعة تحت أثر منح الرخص الاستثمارية والأسواق والصفقات دون مراعاة للقوانين، وضوابط المنافسة السليمة فنشأت شبكة ريعية اقرب للسلوك المافيوي في السيطرة على الشأن

¹ - المرجع نفسه، ص 61.

² - المرجع نفسه، ص 63.

³ - وليد حدوق، مرجع سابق، ص 94.

⁴ - المرجع نفسه، ص 103.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

الاقتصادي، بمبررات سياسية في كثير من المرات بهدف وضع قطاعات استراتيجية تحت تصرف المقربين من الرئيس بن علي وعائلته كقطاع العقار والإعلام والنقل والبنوك والاتصالات¹.

عمل نظام بن علي على تحجيم دور الاتحاد العام التونسي للشغل كمكون تاريخي في المجتمع التونسي، رغم محافظة الاطارات الوسطى على مواقفها المناوئة للسياسات الاقتصادية الحكومية، ويقارب الباحث " وليد حدوق" الخط الفاصل بين النظام السياسي لبن علي و الاتحاد التونسي للشغل، باستخدام السلطة لوسائل تكون اقرب الى الضغط المالي على المنظمة من خلال شراء الذمم، و اعفاء اعضاء مكتبها التنفيذي من الضرائب وجعله اطارا لتسيير العلاقات بين الحكومة والطبقة العاملة².

3-3-2. الخصخصة

بدأت عملية الخصخصة في فترة بن علي بشكل بطيء في فترة ما بعد 1987 اين تم خصخصة 250 شركة متوسطة وصغيرة الحجم³، و يشار دائما الى عمليات الخصخصة باسم مستثمرين يخلصون شركات عمومية من الافلاس، حيث جرى مثلا في الفترة الممتدة من 1987 الى 1994 خصخصة 170 شركة في القطاع العام مقابل 2359 مليون دينار تونسي، وهو رقم ضئيل قياسا بحجم الشركات⁴.

يحيل الباحث عادل اللطيفي الى اواسط التسعينات كذلك الى دخول البلاد في مرحلة الانغلاق السياسي لصالح الاقتصاد الزبوني clientélisme، والتي أسست لمرحلة من الفساد المرتبط بالسلطوية السياسية، وما صاحبها من تعمق للفوارق الجهوية والاجتماعية وانتشار البطالة⁵.

لماذا نركز على طبيعة النموذج الاقتصادي في عهد بن علي؟ الاجابة تكمن في محاولة جذب العلاقة بين النموذج الاقتصادي والأثر الاجتماعي، لذلك فالخصوصية مثلا اثرت على الاستهلاك الداخلي وضبط المرتبات والتخلي على السياسة الاجتماعية للدولة بالتدرج رغم احتفاظ الذاكرة التونسية بالإضراب العام في

¹ - Elyès Jouini, **TUNISIE 2011-2018 : CHRONIQUE D'UNE RÉVOLUTION, Commentaire SA | « Commentaire », 2019/1 Numéro 165 | pages 115 à 122,p116**

² - وليد حدوق، مرجع سابق، ص107.

³ - Sadri Khiari et Olfa Lamloum, **TUNISIE : DES ÉLECTIONS EN TROMPE-L'ŒIL, Editions Karthala | « Politique africaine », 1999/4 N° 76 | pages 106 à 115.**

⁴ - وليد حدوق، مرجع سابق، ص109.

⁵ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص166.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

26 جانفي 1978 وثورة الخبز في جانفي 1984، وأثرت هذه السياسة على الجانب المجتمعي عكسه تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية سنة 1999 اين انتقلت تونس من المركز 78 سنة 1993 الى المركز 102 سنة 1999¹.

3-3-3. مسألة الحريات

حقوق الانسان في تونس اسبق تأسيسا من نظيراتها العربية والإفريقية، من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان المؤسسة في 7 ماي 1977 وقبلها الميثاق الاساسي لسنة 1857 ثم الدستور الاول لتونس في 1881، التي عرفت مناخا سياسيا متناقضا من قبل نظام سياسي سلطوي يحتكر الفضاء العام للحقوق والحريات، لتفسر سهير بلحسن Souhayr Belhassen ذلك بالقول ان مؤسسي الرابطة كلهم يتقاطعون مع الطروحات الليبرالية لفكرة حقوق الانسان وينحدرون من العاصمة تونس، وينتمون الى البرجوازية التونسية خريجوا معهد كارنوا او الصديقية².

الاسلام السياسي: حدث توافق ضمني بين التيار الاسلامي والنظام السياسي وليد حركة 7 نوفمبر 1987 التي قادت زين العابدين بن علي الى سدة الحكم، وذلك بعد اعفاء بورقيبية من مهامهم كرئيس للجمهورية، اصدر خلاله بن علي جملة من البيانات يلح فيها على خيار الحوار من مختلف التيارات السياسية ومن بينها الحركة الإسلامية وتم التعبير عن ذلك من خلال³:

- معاودة الارتباط بالمجال التقليدي بشكل يرضي الاسلام السياسي.
- تعديلات دستورية لإعلاء سيادة القانون وإقرار التعددية.
- اطلاق سراح حوالي 600 سجين سياسي من اعضاء حركة الاتجاه الاسلامي.
- اصدار ميثاق وطني ينص على دعم الديمقراطية والهوية العربية الاسلامية.

¹ - Sadri Khiari et Olfa Lamloum ,op.cit. ,p112 .

² - Souhayr Belhassen, LA LTDH OU LA GESTION DES PARADOXES, L'Harmattan | « Confluences Méditerranée », 2004/4 N°51 | pages 103 à 125.

³ - عبد الحكيم أبو اللوز، الخطاب السياسي للاسلاميين في تونس بين عامي 1981-1991، قوى ومواقف، (من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص138.

3-3-4. الية الانتخابات وقياس الفعل الديمقراطي

جرت انتخابات رئاسية في تونس في 25 أكتوبر 2009 فاز خلالها الرئيس زين العابدين بن علي بولاية خامسة بنسبة 89,62 بالمئة، وقبلها بأربع سنوات في 2004 كان قد فاز فيها بن علي بنسبة 94,48 بالمئة، الانتخابات التشريعية لـ2009 انتهت بفوز التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بـ161 مقعدا في مجلس النواب التي عددها 214، اما في انتخابات 2004 فانتهت بفوز الحزب الحاكم بـ152 مقعدا من مجموع 189 مقعدا¹.

¹ - توفيق شومان، مرجع سابق، ص 198.

4. المبحث الرابع: الدولة والمجتمع في تونس

استخدم بورقيبة بحسب المؤرخ عدنان المنصر القاموس العسكري القائم على فكرة التعبئة في ربط الدولة بالمجتمع او دولة المجتمع، وهذا ينسحب على خصوصية العلاقة التي حاول الرئيس الاول لتونس تكريسها من خلال ضوابط الطاعة المطلقة للقائد، الذي حسبه هو المخرج الوحيد لخلق أمة متجانسة وموحدة خارج العصبية والولاءات الأخرى¹.

4-1. القبيلة في تونس مناقشة اشكالية الاندماج الاجتماعي

تطرح فكرة اكتمال اندماج القبائل البربرية والعربية في بحث " محمد نجيب بوطالب"، لكن مع تحفظات عديدة لخصها الباحث في هشاشة التجارب والتحرك الخارجي، بالإضافة الى ضعف التجارب الوطنية ما بعد الاستقلال وهشاشة بنائها للدول الوطنية، وغياب الديمقراطية وضعف أساليب الاندماج والمشاركة².

فتنزع التعاريف المتعلقة بالقبيلة عادة الى الأنثروبولوجيا كإطار ضابط للمفهوم، ففي النظرية الارتقائية التطورية للمجتمعات البشرية نجد أعمال " لويس هنري" Lewis Henry Morgan، في تعريف النظام القبلي بكونه نظام وسطي بين "البربرية" و "الدولة"، التي يعتبر ظهورها مسايرا لطور الحضارة فالقبيلة حسب مورغان هي " مجموعة من الاقارب ينحدرون من جد جامع ويجمعهم اسم وتقوم بينهم روابط قرابة بالدم"³. وهي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الابدع تاريخيا، والتي تقوم ثقافتها على ايديولوجيا النسب الابوي او الأمومي او صلة الدم⁴.

ويجري التفريق بين القبلية tribalisme والنزعة القبلية tribalisation، فالأولى لبنة أساسية للنزعة القبلية التي تحتمل اجراءات تغليب وإعلاء الانتماء القبلي كهوية احلالية على حساب الهويات العليا، تحولت الى زبائنية مناطقية بفعل منوال التنمية بداية السبعينات⁵، لذلك شكلت القبيلة معطى تاريخيا مقبولا في التاريخ السياسي التونسي حتى حدود 1957، وتدلل على ذلك جملة من النصوص القانونية

¹ - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص 22.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 81.

³ - عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في افريقيا، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013، ص 15.

⁴ - فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص 285.

⁵ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 42.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

كقانون 30 اكتوبر 1884 و13 جويلية 1889 والتي منحتها جملة من الامتيازات مثل قانون 29 جانفي 1940 الذي اعترف بالشخصية المدنية للقبائل والمجموعات¹، أما خصوصية النموذج التونسي هي من خصوصية التجارب بين ثنائية المركز والهامش في دراسة العلاقة بين الدولة والقبيلة، فخلال الفترة الاستعمارية بادرت الدولة المركزية الى مغازلة قبائل اقصى الجنوب المتمرسه بالتمرد والغزو حيث اشتغلت حثيثا على توظيفها خاصة قبيلتي " الودارنة" و " التوازنين"، من خلال الاعفاءات الجبائية واعتبارها قبائل مخزنية لكن استمرار التمرد دفع بالباي الى الغاء الامتياز في جوان 1888².

و " القبيلة كذلك هي جسم اجتماعي دقيق التوازن الذي يظهر جليا من خلال نظام القرابة الذي يشكل قاسما مشتركا للبدو العربية"³

كما أن البحث في مفهوم التنشئة الاجتماعية كمحدد لأنماط السلوك والقيم والتصورات الرمزية، يحيل الى دراسة وتشريح علاقات القرابة في المجتمع التونسي والتي يتولاها المجتمع من خلال المؤسسات الاولية للتنشئة بدءا بالعائلة، فالبحث في الهيكل المجتمعي العام الممثل في العائلة كمؤسس لعلاقات القرابة التي تتولى تهيئة الفرد لانجاز ادوار ومناصب او احتلال هوامش من السلطة والثروة، وكلها تحيل الى مبدأ التبعية الاجتماعية على أساس الانتماء الى جهة او طائفة او مدينة او حزب، لذلك فانسحاب نظام القرابة القائم على مفهوم القبيلة لم يكن الاستثناء في تونس حيث يتم الحديث عن ذوي القربى بدل ذوي الخبرة والكفاءة، لذلك يطرح تساؤل منطقي حول ثلاثية الفرد والمجتمع والدولة في تونس؟⁴، فيفترض محمد نجيب طالب ان مشروع التغيير التحديثي فشل في نمذجة مجتمعية تتجاوز المعطى القبلي رغم مشروع بورقبيبة اتجاه جهات ذات رصيد قبلي مثل الفراشيش في القصرين والهمامة في سيدي بوزريد والجلاص في القيروان، والذي حاول تغيير النسيج الاجتماعي من خلال التعليم والسياسة والإعلام⁵.

ان استرجاع مصطلح المخزنية الذي هو خاصية بالمغرب الاقصى وسحبه على تجربة القبيلة في تونس، يطرح عدة تساؤلات حول مسألة الخضوع وارتباطه بالإطلاق حول مخزنية القبيلة من عدمها، فدراسة

¹ - عائشة التايب، مرجع سابق، ص 19.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 125.

³ - غسان الخالد، البدوقراطية (قراءة سوسولوجية في الديمقراطيات العربية)، بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2012، ص 75.

⁴ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 26.

⁵ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 117.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

"محمد نجيب بوطالب" تفترض انه ليس كل خضوع يعني ان المجموعة اصبحت مخزنية لأنه يفسرها بكونها حالة غير طارئة تعتمد فقط على القوة، ففي الجنوب التونسي تقاليد عريقة في التمرد على ممثلي الدولة المركزية بسبب الموقع الجغرافي وتركيبه القبائل كقبيلة " ورغمة"، التي لا تعرف الاستقرار وتعيش على اللصوصية والنهب¹، لذلك قامت ثورة الأرياف في 1864 التي تحملت وزر الإصلاحات العثمانية بين جهاز الدولة والسلطة وما انجر عليها من تكاليف اقتصادية ومالية، وهو ماكلف الوزير خير الدين الى اصلاحات مست القطاع الزراعي والتعليم القراني والزيتوني بشكل اعاد التوازن الى العلاقة بين الدولة والأرياف²، فقد كان المركز يرصد باستمرار ما يقع في الاطراف من خلال توسيع عملية توحيد الادارة وتقليص عدد الوحدات الادارية³، لذلك تطرح فكرة ان أساس العلاقات يخلق ازدواجية في الولاءات فيجهر بالولاء للقانون والمؤسسات لكنه يضمر ولاءات و ميولات لاعقلانية، يعتبرها أشد صلابة من القانون وأشد قدرة على حماية شرعية سلطته والدفاع عنها.

¹ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 125.

² - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 168.

³ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

الخريطة رقم 1: توزيع القبائل التونسية منتصف القرن التاسع عشر

الشكل رقم (٥ - ١)
القبائل التونسية في منتصف القرن التاسع عشر



المصدر: كما وضعها جون غاتياج في كتابه: Jean Ganiage, *Les Origines du protectorat français en Tunisie, 1861-1881*, 2^{ème} éd. (Tunis): Maison tunisienne de l'édition, 1968), p. 149.

المصدر: - محمد نجيب بوظالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،

2002، ص126.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

يفاضل الباحث " بوطالب" في دراسته بين الجنوب التونسي والساحل ويدلل على ذلك من خلال تعددية الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فحسبه السكان المستقرون في الساحل كجربة وجرجيس قد تقبلوا قرار السلطة الاستعمارية لأسباب متعلقة بطبيعة الموقع ونمط العيش المستقر.¹

فالجنوب التونسي عبر التاريخ السياسي مثل ثقلا سياسيا كبيرا مميزا تناهض المركز قبيلة ورغمة اطلق عليها ضباط الحماية بكنفدرالية ورغمة قياسا بالعلاقات التي كانت تعيشها مع الباي الحاكم، واشتغل الضباط الفرنسيون بعدها على كسر هذه العلاقة المبعدة وتقريبها بشكل فعلي بالسلطة المركزية²، فالوجود الاستعماري تحت مسمى الحماية ساهم في تفكيك العلاقات البدوية والقبلية في تونس، من خلال التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي احدثت تحولا على المستوى الايديولوجي من الهيمنة على الضمير الجمعي والانا العصبي اتجاه الوعي الفردي والأنا الشخصي، اي محاولة بناء وعي جمعي انتمائي³.

وهو نفس السؤال الذي يطرحه الباحث **حافظ عبد الرحيم** حول مدى انخراط العامل القبلي العصبوي في تشكيل علائقية التضامن المجتمعي خاصة بعد الاستقلال، اين تزعم البناء الوطني نخب تحديثية تبنت نماذج مركزة السلطة وتحديث المجتمع بعيدا عن المعطى القبلي⁴، في المقابل اعتمد نمط الدولة- الحزب في عهدة بن علي على أساس توزيعي قائم على المحاصصة في قوائم المنتدبين مثلا في شركة فوسفات قفصة على اساس تمثيلي سكاني قبلي وهي طريقة امتدت لسنوات بن علي وحتى بعد الثورة⁵.

نطرح هنا سؤالا تفكيكا يحمل تناقضات طبيعة الدولة الوطنية التونسية التي طغى عليها نظام سياسي باتريمونيالي، يحاول منذ الاستقلال تفكيك المكونات الاهلية في تونس لصالح الولاء المركزي، لكن باتريمونيالية الدولة التونسية محكومة بتوفر الموارد عوض الارادات الجامعة المواطنين، هنا نقف امام تعريف الموارد بشكلها المادي والرمزي، ونتساءل حول مدى تأثير ذلك في تذليل المعطى القبلي او تكثيفه وعلاقته بانطلاقات الثورة من مناطق داخلية يشكل فيها المعطى القبلي رافدا كبيرا للعلائقية المجتمعية.

¹ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 127.

² - عائشة التايب، مرجع سابق، ص 18.

³ - عروسية التركي، مرجع سابق، ص 31.

⁴ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 12.

⁵ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

تعتبر الدولة التونسية دولة مواطنة موحدة خلافا لدول المواطنين المتعددة ككندا والولايات المتحدة، وبحسب حمادي الرديسي فمقارنة بكثير الدول العربية لا يرتبط البناء المجتمعي التونسي من الانقسامات الطائفية او الدينية التي تغذي الدكتاتوريات ما سهل عملية التوافق السياسي¹.

يعتبر المؤرخون أن تونس هي الدولة الأكثر تمركزا و اندماجا، تحت حكم الاتراك رغم اتساع دائرة التضامن العشائري التي تظل موجودة ففي اكبر ثورة ضريبية وقعت سنة 1864 تحت زعامة " على بن غدام" شكا المتمردون أمرهم الى الباب العالي، ليبتعد الباي عن انحيازه للأجانب ويخفف وطأة الاطر المخزني، وشكلت تونس سبقا في البناء الدولي من خلال الانفتاح على التيارات العالمية والعثمانية والمصرية، التي بلورت الاصلاح المشهور بواسطة " خير الدين التونسي"، الذي اشتغل على ترشيد مؤسسات الدولة والحد من الفوضى الاقتصادية وترشيد مؤسسات الدولة وتبني دستور للبلاد².

بدأ بورقيبة سنوات حكمه بإدانة الفوضى القبلية التي رأى من وجهة نظره، انها نتاج تاريخي لعجز الدولة الحسينية على حمايتها، لذلك اوغل بورقيبة في الحكم على الصراع بين البداوة والتحضر ولم يكن على مسافة واحدة من ذلك، وانسحب الامر على السلوك والممارسة السياسية في تخريج النخب الحاكمة، فموظفوا الطبقة العليا من الوزراء والطبقة الوسطى من الولاة من مناطق حضرية، ويعرض المؤرخ عدنان المنصر شخصية بورقيبة في التعامل مع الارياف في كونهم عقبة امام تقدم الامة، لأنهم اكثر تمسكا بالماضي حسبه وأكثر ترددا في التعاطي والانسجام مع تصورات الدولة الحديثة³.

راهن البناء الوطني في تونس على سياسة بمرحلتين⁴:

المركزية: والتي تعني جلب السلطة والنفوذ الى العاصمة اي الى الحكومة المركزية بسبب التشتت الذي عاشه الشعب التونسي جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، بمشترك واحد هو الإسلام اضافة الى تغذية التفتت من قبل الاستعمار الذي استغل الهياكل العروشية والقبلية، واشتغلت عملية التوحيد الوطني حذف القيادات والأعيان وتم تعويضها بالولايات .

¹ - حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص14.

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 32.

³ - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص120.

⁴ - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

المدرسة التونسية: توحيد التعليم كان من بين جهود التوحيد الوطني رغم التباينات في اوضاع المدرس بين مختلف جهات الوطن، رغم المماحكات الفكرية بين مدرستي التعليم الحديثة والزيتونيين والذي تحول في النهاية الى كلية دينية وليست تعليمية.

4-2. العائلة في تونس: نمط ترسيخ النظام السلطوي الابوي

فمنذ منتصف الخمسينات اشتغلت الدولة الوطنية على احلال العائلة الصغيرة محل العشيرة وحلت المؤسسات التربوية والثقافية محل المؤسسة القبلية¹، ينقل الباحث حافظ عبد الرحيم عن عالم الاجتماع التونسي عبد الوهاب بوحديبة الى كون العائلة التونسية هي عائلة سلطوية بامتياز فهي عائلة تميل الى المركزية la centralisation ، فهي حسب مجمع قيم يميل الى شرعنة التسلط السياسي والديني و الثقافي، لذلك تقوم على التسليم لرئيس العائلة استنادا الى شرعيات تخص السن كالجدة والعم والأب والأخ الأكبر، لذلك يسود الذكر قانونيا والأنثى تابعة له فيشغل الرجال المجال العمومي Espace public، وتشغل النساء المسكن والمجال الخاص Espace privé، لذلك تنشأ علاقة عمودية : أب-ابن، حاكم-محكوم، رجل- امرأة، تكون خلالها².

فالعائلة التونسية يمكن دراستها تقاطعا مع بنى اجتماعية وعائلية اوسع جغرافيا وأنتروبولوجيا تمتد الى الفضاء العربي الاوسع، الذي يعتبره هشام شرابي مجتمعا ابويا تعزز فيه العائلة الاستبداد³.

4-3. القضاء على أسس المجتمع القبلي

انخرط الحبيب بورقيبة في عملية تفكيك النسيج القبلي بكل جهات البلد من اجل تأمين نسيج مجتمعي جديد، يساعد على تطبيق مشروعه السياسي فعمل على توطين الرحل وصهر نظام حياة البداوة والعروشية، و حاول بورقيبة الاعتماد على التراث الليبرالي في بناء الدولة الوطنية حديثة الاستقلال، من خلال السعي الى تفكيك البنى والتنظيمات التقليدية ممثلة في المجتمع الاهلي باتجاه بناءات افقية ممثلة في المجتمع المدني، من خلال الدفع باحترام الحقوق المدنية الاساسية للمواطنين، فأى تفكيك للتنظيمات

¹ - محمد علي الحباشي، عروش تونس، تونس: سوتيميديا للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص5.

² - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص29.

³ - زهير فريد بركات، اصول الاستبداد العربي، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2010، ص22.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

التقليدية دون احلال تنظيمات مدنية حديثة يؤدي الى بناء نظام قابل للانهييار، وفق مايعرف بتوليفة" الدولة القوية مقابل النظام التسلطي " ، "ضعف الدولة، الفوضى"¹.

فاعتمد مثلا على مشروع يفضي الى تغيير جذري في نمط الحياة التقليدي - القبلي من خلال التغيير في الحالة المدنية، عبر اكتساب القاب جديدة تعوض التسلسل اللانهائي للأسماء التي تحيل على المرجعية والخلفية القبلية او العروشية، بالإضافة الى الضغط على الساكنة وتحويل سلوكها اتجاه نمط العيش من خلال الدفع الى تغيير خيار العائلة الموسعة الى نمط العائلة النووية².

ننطلق من فرضية ان اي نسق سياسي او نظام سياسي او دولة لا تخضع في تأسيسها إلا تحت رابط العلائقية الثلاثية التالية: فرد - مجتمع - دولة.

كرس نظام الرئيس الحبيب بورقيبة نمطا نيوباتريمونياليا لآليات الحكم وممارسة العمل السياسي، من خلال ترسيخ علائقية المنفعة المادية الرمزية المتبادلة بين الابوية والزبونية الذي كان يراها بورقيبة اهم ضمان لنجاح سياسي متتابع.

دولنة المجتمع كانت من اهم مخرجات هذه العلائقية داخل منظومة الحكم، سواء عبر الاداء السياسي او من خلال علاقة بورقيبة بأعضاده، و التي تركز للدولة القوية ذات الاجهزة مقابل الدولة التي تفتقر الى القدرات³، واتضح ذلك من خلال الممارسة الانتخابية الدالة على مصادر الشرعية السياسية التي تخدم في نهاية المطاف الابعاد النيوباتريمونيالية للدولة الجديدة، ويشرح الدكتور حافظ عبد الرحيم ذلك من خلال تشريح طبيعة النظام السياسي التونسي وليد الاستقلال⁴ :

- الطبيعة الشخصية لنظام الحكم السياسي التي يكرسها الدستور من خلال تجميع كل السلط لصالحه، بشكل ادى الى ضبط مهام الوزير الاول ونائبه لصالح رئيس الجمهورية من خلال طبيعة احتكارية بائنة، وتجلى ذلك في رفض بورقيبة مثلا انتخاب نائب له لمعالجة حالة الشغور.

¹ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص128.

² - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص21.

³ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص138.

⁴ - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص22.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

- الجهاز التنفيذي كان حكرا على علاقات ضيقة لبورقيبة مع مقربيه قانونيا او دمويا او علائقيا قاعدتها الولاء والتبعية الشخصية وتبادل المنفعة الفردية والجماعية.
- دوران النخب بالتعبير الباريتي (نسبة الى باريتو الايطالي) كان دورانا داخليا، اي انه ورغم تداول الحكومات فان دوران النخب استند ظاهريا الى مواضيع موضوعية كالمستوى التعليمي والرصيد النضالي والتجربة السياسية، لكن معايير اخرى خفية وغير موضوعية تتمثل في الانحدار الجهوي والرصيد الرمزي والعلائقي القائم، مما جعل هذا المعطى يدخل في خانة الولاءات لا للجماهير والمجتمع بل الى شخص رئيس الجمهورية.

لذلك استثمر اول رئيس لتونس الاستقلال الحبيب بورقيبة في الخصوصيات الابوية للعائلة التونسية القائمة على علاقات عمودية، تخضع لمبدأ الشرعنة والسلطة المطلقة ليرسخ ابعاد مشروعه الباتريمونيالي في هندسة منظومة الفعل السياسي، لذلك فان دولنة المجتمع لم يكن عملية عبثية بقدر ماكان يعبر عن فهم عميق لإرث مؤسسات التنشئة الاجتماعية والاستثمار فيها، فالأبوية معطى تاريخي ارتبط بالإرث السلطاني الاسلامي المرتبك اندرج تحته الالغاء الاجتماعي فانسحب سلوك الوالي وولائه للسلطان وسيطرة العسكر على الحياة المجتمعية، وحتى العائلة أين يحاول الاب الغاء الاخرين من خلال وجود الفوارق العمرية او المركزية في البيت، فالأخ الاكبر يلغي الاصغر والأب يلغي الأم، لتنتقل هذه السلوكية الى مستوى اعلى ممثلا في القبيلة اين يلغي شيخها الاخرين ورجل الدين عامة الناس فسيطر العقل الأداة على حساب العقل الإدراكي¹.

لذلك اكتمل اختراق الدولة للفضاء الريفي، وأصبح نمط حياة الاستقرار اكثر رسوخا في السلوك المجتمعي التونسي خاصة الريفي الذي كان متحركا، وعمل بورقيبة بداية البناء الوطني على اختراق المجتمع الريفي بجزام من الصلات الاقتصادية التي تكرر الولاء للدولة الوطنية على حساب ولاءات أخرى، من خلال توزيع اراضي المعمرين الفرنسيين على مقاومي الارياف، فنشأت علاقات جديدة داخل قرى جديدة

¹ - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص126.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

لعائلات كانت سابقا متنقلة بين الشمال والواحات¹، ويمكن هنا الاتكاء نظريا على اقتراب دايفيد ايستون حول النظر الى الدولة كأداة توزيعية للقيم المختلفة الرمزية منها والمادية².

1-3-4. الدولة والهوية

ينقل الفقيه الدستوري صالح صدوق عن الوزير الاول الهادي نويرة نقاشات حول معطى الهوية التونسية، ففي سنة 1973 تم التوافق بشكل واضح على تسمية اللغة العربية لغة رسمية لتونس واعتبارها بعدا ثقافيا وليس معياريا، مقابل الاسلام كدين للشعب³.

2-3-4. الاندماج مقابل التشضي

الاندماج ركن مؤسس لعملية بناء الدولة وهي عملية ممتدة في الزمان والمكان، ويحتاج الى أدوات لتسهيل حدوثه، فالتثاقف المؤدي الى توطيد الاتصال بين المجموعات وإبعاد الانقسام والاختلاف عامل مهم لذلك تعضده تنظيمات لعلاقات العمل والتوزيع والتبادل، فدمج الارياف التونسية في النظام الرأسمالي من خلال دمج العلاقة الاقتصادية الثلاثية للإنتاج الممثلة في: الأرض العمل، رأس المال، ادى العمل على الدمج المكثف وفق معادلة الاقتصاد الرأسمالي للارياف في تقوية علاقة الفرد والمجموعة المحلية والوطنية وانتقلت العلاقة الى علاقات وثوقية قائمة على المصلحة الفردية والمحاسبة والقانون، مقابل تلاشي الصلات القائمة على العلاقات الاولية التي تحددها الاعراف المحلية في طمس الهوية الفردية والجماعية⁴.

¹ - عدنان المنصر، مرجع سابق، ص 21.

² - هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص 50.

³ - Sadok belaid ,un état dans la société l'identité de l'état tunisien dans la constitution, la constitution de la tunisie-processus,principes et perspectives, entretien avec pnud,p p 391-400.

⁴ - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 141.

4-4. مأسسة الدولة التونسية

يفترض حمادي الرديسي أن الدولة التونسية هي جماعة منظمة ومتأسسة وتحتكر العنف على نطاق ترابي يخصصها، ويرجح ان كونها دولة تاريخية منذ الدولة الحفصية الى الدولية الحسينية مرورا بالدولة المرادية اكتسبت ما يعرف بالقوة الادارية Etat de la puissance، أي انها هي من تنتج القانون وتطبقه على المواطنين خلافا لدولة القانون Etat de droit اي الدولة التي تخضع للقانون، كل هذا حسب الباحث اعطى تونس بداية القرن التاسع عشر القدرة على القيام بإصلاحات تحديثية بدءا بعهد الامان في 1857 ثم اقرار اول دستور في العالم الاسلامي في 1861 ثم اصلاحات أسس لها خير الدين باشا الوزير الاول ما بين 1873 و 1877، ثم يؤكد الباحث ان تونس تمتلك صفة الدولة العضوية organic state التي لها القدرة في النفاذ الى المجتمع وهي اقوى الدول بحسب ميقدا¹.

4-4-1. باتريموينالية الدولة التونسية

يشير المولدي الاحمر الى شكل من أشكال باتريموينالية الدولة خاصة خلال عهد الرئيس زين العابدين بن علي، من خلال تحويل الحزب الى مجرد مقاوله سياسية نفعية حولت شرعيته الى مؤسسات زيونية تخضع في عملها الى الرشوة والمحسوبية، تم خلالها الاضرار بالفئات الوسطى والفقيرة لسوء توزيع الدخل وارتفاع معدل البطالة وانغلاق افاق العمل السياسي²، فالحزب طغى على الدولة وأصبح الضابط الاساسي للعلاقة التوزيعية بين الحاكم والمحكومين فالحصول على قرض استهلاكي او مساعدات اجتماعية او رخصة لفتح مقهى او رخصة طاكسي، تخضع لقاعدة القرابة من حزب التجمع الدستوري وفق علاقات زيونية³، فالدولة الضابطة منذ الاستقلال لم يمنعها الاتجاه الليبرالي بداية السبعينات من تفضيل التوجه التدخلي في الاقتصاد علاوة على السياسة، ففي قطاعات مثل البنوك والتعليم و الانشاءات والسيارات كانت الدولة تتدخل بشكل واضح، وكانت شركات عائلية تختص بأموال البنوك العمومية لتصرف اعمالها

¹ - حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 11.

² - المولدي الأحمر، الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 137.

³ - Amin Allal, LE « PRIX » DE LA RÉVOLUTION EN TUNISIE, Editions du Croquant, 2015/4 N° 34 | pages 117 à 122.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

في اطار خطط تحت مسميات اللبرالية الاجتماعية الاقتصاد الاجتماعي للسوق، نموذج التنمية التضامني، الحرية المراقبة¹.

ويضيف " عزمي بشارة" انه وعلى خلاف الانظمة السياسية العربية التي كانت تستعد للتوريث في صورة جمهوريات " مصر، اليمن، ليبيا، سوريا"، فان تونس اجتمعت فيها أسرة جمعت السياسة بالاقتصاد دون وريث ابن، فيتم تشخيص شرعية الحكم في اطار ثنائية الممارسة الفعلية مع مصدر الشرعية كمصدر، مدججة قوة الحكم لديها بقوة الاجهزة الامنية والجمع بين النيوليبرالية الاقتصادية والسلطوية السياسية، ويؤكد أن ذلك مرتبط بعلاقات المحسوبية والزبونية فالنيوليبرالية تعني الفساد في ظل علاقات المحسوبية والزبونية.²

فاتساع شبكة الزبونية في الاقتصاد التونسي كانت حصرا لضبط العلاقات بين الدولة والمؤسسات، مثلا التي خضعت لضوابط تخص دور الفواعل غير الدولة في الوساطة والتنافس بينها القبيلة والعشيرة والعائلة، والأصل تعيد هيكله علاقات التفاوض بين الخواص والدولة او بين رب العمل والموظف بالعلاقة الوظيفية، لتكون بذلك دول القانون ابعده من التحقيق بسبب ضبابية القواعد³.

يقدم الباحث مهدي مبروك صورة عن بارتريمونيالية الدولة في تونس، من خلال استقرائه للخارطة السياسية القانونية النشطة، فيؤكد على ان النظام السياسي القائم كان يدفع باتجاه تشويه النسيج الجمعي وذلك بهدف الابتزاز السياسي ومقايسة الولاء بالخدمات التي تقدم، ويذهب الى ابعده من ذلك حين يؤكد على ان المجتمع السياسي فقد الروابط مع النسق الاجتماعي من خلال تفكيك الهياكل السياسية والاجتماعية الوسيطة في حل الازمات، من خلال التأطير والوساطة مثل الضغط على الرابطة التونسية لحقوق الانسان والاتحاد العام لطلبة تونس والنقابة الوطنية للصحافيين و الجمعية التونسية للقضاة والدليل ان النظام عجز عن ايجاد وسيط يفاوض من خلاله مع الحركة الثورية بعد اتساع الاحتجاجات⁴.

¹ – Béatrice Hibou , **opcit**,p28.

² – عزمي بشارة، مرجع سابق، ص16.

³ – Béatrice Hibou , **opcit**,p29.

⁴ – مهدي مبروك، مرجع سابق، ص166.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

يقدم "مهدي مبروك" قراءة سوسيونفسية للعلاقة بين ظاهرة الانتحار كمحرك اجتماعي وثنوري والزيونية السياسية للدولة داخل الجسم الدولتي الباتريمونيالي، ويحلل ذلك من خلال الزيونية السياسية التي تتحول الى مساومات تمس الهيكل الجمعي الذي يدير المشاكل الاجتماعية، والذي تحول الدولة السلطوية الى مخزون من الشرعية تمنع من خلاله كل مبادرات خارج هذا الإطار، في هذه الحالة يجد الفرد نفسه في مواجهة ماسماه الباحث "دولاب الدولة المرعب" فاقتدا لكل غطاء بشري او قيمي يسنده فيكون الانتحار اقرب الاحتمالات لديه¹.

4-4-2. النيوباتريمونيالية في حكم بورقيبة

اسقاطا للطروحات النظرية اعلاه يمكن تشريح نمط النيوباتريمونيالية في الحكم البورقيبي، من خلال تشريح المعطيات السوسيو تاريخية للفعل السياسي البورقيبي،:

- تتجلى علاقة التعزيب *clientélisme* والاستلزام *patronage* في نزعة بورقيبة الى الابوية من خلال تجربة البناء الوطني من خلال النزوع نحو شخصنة الحكم.
- غلبة النزعة التعبوية ادت الى ماسماه **كامو Camau** بدولنة المجتمع، اي اخضاع المجتمع الى بيروقراطية الدولة على جميع المستويات.
- حسم بورقيبة للخلاف داخل المجلس التأسيسي، من خلال تنميته للرأي المؤسس لطبيعة الدولة في تونس، الغى بعدها صلاحيات المجلس التشريعي تحت مبررات صعوبة المرحلة الانتقالية.

4-5. مسارات النشأة والممارسة للإسلام السياسي في تونس

شغلت نقاشات الاسلام السياسي في الفضاء العربي ادبيات الباحثين في شأن علاقتها ببناء الدولة، فطرح المشروع الاسلامي كبديل للمشروع المدني، أثر بشكل مباشر على التراث السياسي العربي والتونسي محل الدراسة فقضايا من شاكلة المشروع الاسلامي والمشروع المضاد تعطي الانطباع حول ثنائية الانا والآخر في تضادية مشروعى الاسلام مقابل الحداثة في راهنية الدولة، فأسئلة من هذا القبيل طرحها تقريبا جموع

¹ - المرجع نفسه، ص170.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

المشتغلين على الخطاب الاسلامي في سؤال الدولة والحدثة، فيطرح برهان غليون أزمة الحدثة في ظل خطاب معاد يندرج ضمن انكفائية سلطوية للتغطية على المعركة الحقيقية حسب، وهو التغيير في ظل صراع تاريخي بين الدولة والدين تحت دائرة حضارية عربية إسلامية مقابل طرح معاكس يقترب من ترسيخ فكرة التضاد الى قابلية التصادم من قبل سمير امين¹.

يؤكد البروفسور في علم الاديان "محمد الحداد" ان تجارب الاسلام السياسي في العالم العربي لهما مكونان أساسيان : التيار التأسيسي والتيار الجهادي المنبثق عن المنع و الملاحقة، وسابق الباحث الاحداث التي قادها التيار السلفي الجهادي بقوله انه يتضخم في حال الاعطاب التي تصيب المسار الديمقراطي، ويصاح بكون سلاسة الانتقال الديمقراطي ستكون لصالح التيار التأسيسي العريق².

يفترض محمد الحداد ان العلاقة بين الاسلاميين ومجتمعاتهم تشوبها أزمة ثقة، وكان التخوف من التحول نحو النموذج الايراني والجزائري قائما منذ بداية الثورة التونسية، ويشخص الباحث وضعية الاسلام السياسي في تونس يحظى بكثير من الاتباع، لكن هنالك نقطة ضعف وهي كثرة خصومها من داخل المجتمع نفسه ويقدم مثال قول ان التونسيين يخافون من الاسلامية اكثر من خوفها من السلطة الحاكمة، ويفضلون استبداد الشرطي الذي يمارس على الاجساد من استبداد يمارس على الاجساد والعقول في ان واحد³.

يرجع اصل الحركة الاصلاحية التونسية الراضية للدعوة الوهابية والمتحالفة مع مشروع التحديث للوزير خير الدين التونسي، ثم مساندة حركة " العروة الوثقى" الاصلاحية من خلال استقبال محمد عبده في تونس الذي مهد للارتباط بالتنظيم الدولي السابق للإخوان⁴.

يعتبر وضع الاسلام السياسي التونسي تقديما قياسا بتجارب اخرى في ايران وباكستان والسودان في قضايا كبرى تخص الحقوق والحريات وقضايا المرأة ويتم تفسير ذلك بتغلغل المدرسة "البورقبيية" التي قبلت بمجلة الاحوال الشخصية منذ ثلاثين عاما، باعتبار ان منظومة الاسلام السياسي المعاصر تتمركز على

¹ - امين وبرهان غليون، مرجع سابق، ص 69.

² - محمد الحداد وآخرون، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين " الاسلام السياسي في تونس"، الامارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص18.

³ - المرجع نفسه، ص9.

⁴ - المرجع نفسه، ص15.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

قيم كالعدالة والمساواة والحرية باستخدام اساليب حديثة كالتنظيم الحزبي والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية الجديدة¹.

التحول الباراديغمي بالتعبير " الكوني" نسبة الى توماس كون: بعد 14 جانفي هو تحول سيؤثر على السلوك السياسي لمجموع الحركات الإسلامية في العالم العربي، فيحاول الباحث التفريق بين الإسلامية باعتبارها حركة سياسية تعتمد خطابا دينيا مقابل الإسلام الذي يشكل جزءا من الهوية التونسية.

4-5-1. الإسلام السياسي في تونس (سؤال التأسيس والمالات)

ارتبطت النخب السياسية في تونس بعصر الانوار الاوروبي، لذلك كان الطرح السائد في تونس ان نشوء حركات اسلامية على شاكلة الاخوان المسلمين في مصر سيكون مستعصيا نظرا للتقدم الكبير في مسار التحديث، فالباحث في شؤون الحركات الإسلامية صلاح الدين الجورشي يطرح تناقضات نشوء الحركات الإسلامية في ظل البورقبيية، ففي ظل انشغال جميع الاطراف من " نظام ونخبة ومجتمع"، التقت بداية السبعينات مجموعات صغيرة شكلت النواة الاولى للحركة الإسلامية التونسية، لكن تعامل النخب والسلطة معها لم يكن جادا إلا بعد نجاح الثورة الايرانية في الاطاحة بنظام الشاه الملكي². لذلك كانت سنوات السبعينات سنوات تأسيس وبناء داخلي للحركة الإسلامية، أما مرحلة الثمانينات فأرادت خلالها الحركة ولوج المجال السياسي من خلال استغلال حالة الاستقطاب بين النظام السياسي القائم والاتحاد التونسي للشغل³،

تمظهرت التشكيلات التونسية في الساحة السياسية في السبعينات على الشكل التالي:

4-5-2. النهضة (الانتقال من الجماعة الى الحزب)

تعتبر حركة النهضة اكثر فصيل سياسي يعبر عن قطاع واسع لظاهرة الإسلام السياسي التونسي وبدأت الحركة كجماعة دعوية، لتتحول بعدها الى حركة سياسية لتتحول من خلال بيان تأسيسي في 06-06-1981 الى حركة الاتجاه الإسلامي التي ربطت أهدافها السياسية بالدفاع على مآلات سؤال الاخلاق

¹ - سمير امين وبرهان غليون، مرجع سابق، ص 122.

² - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 26.

³ - عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق، ص 117.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

وانتقدت النظام القائم الذي وصفته حسبها بالنظام الاحادي المهيمن على السلطة والمنظمات الجماهيرية، وفي الوقت نفسه نفت الحركة اعتبارها ناطقا رسميا باسم الاسلام، راضية لنفسها ان تكون حركة مجددة للفكر الاسلامي تماشيا مع متطلبات الحياة المتطورة، واعتمدت الحركة على الوسائل المسجدية كمراكز للتعبد والتعبء، رافضة العنف كأداة للتغيير لصالح الاسس الشورية لكنها تلتزم بالتصور الشمولي للإسلام والتزام العمل السياسي بعيدا عن اللائكية التي تعتبرها الحركة انهزاما حضاريا¹.

و يعيب القيادي الاسبق في التيار الاسلامي **الفاضل البلدي** تشابك الحركات الاسلامية مع الانظمة القائمة مما يعطل من حركيتها، وكانت سببا مباشرا في ابتلاع الحركات الاسلامية والحد من دورها في التوعية والإصلاح بفعل ثنائية التدافع والتشابك².

كما يسقط عليها الدستوري **صدوق خالد** صفة الزيتونية ويقول انها ضد التيار الزيتوني³.

غيرت حركة الاتجاه الاسلامي اسمها الى حركة النهضة لكي تتكيف مع قانون الاحزاب، الذي يمنع قيام احزاب على أساس ديني لكنها رغم ذلك لم تتحصل على الاعتراف القانوني، مما حال دون عقد مؤتمرها بشكل علني بسبب الاعتقالات التي مست كوادرها وقادتها⁴.

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 29.

² - الفاضل البلدي، مرجع سابق، ص 52.

³ - Sadok belaid ,un état dans la société l'identité de l'état tunisien dans la constitution, la constitution de la tunisie-processus,principes et perspectives, entretien avec pnud,p p 391-400,p392.

⁴ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص 30.

الفصل الثاني: بناء الدولة الوطنية في تونس: مقارنة سوسيو سياسية

في هذا الفصل تم التطرق الى بناء الدولة التونسية منذ اعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957، وكيف اثرت ازمة الحزب الدستوري بين الامانة العامة والرئاسة على بناء التصور العام للدولة التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة، سواء على المستوى السياسي او المجتمعي اقليميا او دوليا، فالحملات الايديولوجية البورقيبية اثرت بشكل مباشر على شكل الدولة التونسية الوليدة، وراهننت القوى الحداثية للحزب الدستوري على وأد اليوسفيين وأفكارهم وانعكس هذا على سلطوية نظام الحكم وأبويته، ومنه على التركيبة المجتمعية اين حل بورقيبة الميولات العشائرية والقبلية لصالح العائلة الصغيرة وإحلال المرأة في الفضاء العام التونسي.

لقد أثرت هذه النزعات التحديثية على علاقة ثلاثية الفرد والدولة والمجتمع في تونس، وأثرت على الاحساس الجماعي بالمواطنة لصالح تغول اكبر للدولة ومؤسساتها.

ان شكل الدولة التونسية المعاصرة هو محظ نتاج للانطلاقة النخبوية الليبرالي في 1956 التي اختارت نموذج التحديث الغربي والفرنسي تحديدا على حساب ميولات اليوسفيين القومية الإسلامية، لذلك فالصراع الايديولوجي " إسلامي - حداثي" ذو خلفية ايديولوجية تاريخية.

الفصل الثالث

الثورة التونسية في 14

جانفي 2011 وسؤال

الدولة.

تمهيد:

يكتسي تحليل الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية أهمية بالغة في فهم الثورة التونسية وأبعادها، وذلك بسبب ارتباط بنية الفساد الاقتصادي بالمعطى السياسي في البناء الدولاتي التونسي، لان الثورة التونسية لم تكن وليدة تنظيم سياسي او ايديولوجي منظم.

فأي حراك اجتماعي يرتبط بشكل او بآخر بأشكال التنظيم السياسي للمجتمع، لذلك يتم عرض تقارب الحظوظ في توزيع الصعود والمساواة في حقوق المواطنة من خلال رفض أشكال الامتيازات التي يتم تداولها بين الاجيال ارتباطا لعلاقة القرابة، فتصبح العلاقات في المساواة السياسية مرادفا للمساواة الاجتماعية فهي شرط للوصول الى هذه المواقع، لذلك فان المساس بهذا الهيكل المنسجم في العلاقات داخل البنى والأنساق الاجتماعية والسياسية يتطور عليه حالات من عدم الرضى والاحتجاج والسخط والثورة.

ففي دراسة تحليلية نفسية موسومة بـ "الانسان المهذور" يشرح مصطفى حجازي مآلات الانسان في ظل الاستبداد والطغيان اين يتم هدر كيانه الانساني بدءا بهدر الدم والوعي والطاقت والعقول والكيان، ويصاحبه تعلق رضوخي يعكس شكلا من الاعجاب الذي يتغذى من الموروث الثقافي والديني والرمزي¹، و يسمى **حافظ عبد الرحيم** عملية الحراك بكونها عملية سوسيوسياسية لأنها تحدد شكل الاداء السياسي للنخب ومدى شرعية سلطتها، كما ان الثورة التونسية تمايزت وفق سياقان متداخلان، سياق داخلي مرتبط بالتطورات التي شهدتها تونس خلال مسار تشكل الدولة الوطنية وصولا الى عهد السلطوية والانغلاق السياسي زمن بن علي، وسياق تاريخي عام مرتبط بالتحول الديمقراطي ودمقرطة الانظمة مع ما يحيله ذلك من أزمت ناتجة عن التحول²، فالقابلية للثورة ليست وليدة الصدفة التاريخية، ولا يكفي وجود التناقض في علاقة الحاكمين بالمحكومين كافيا لتوليد اللحظة الثورية بقدر الحكم على امكانية حل هذا

¹ - مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 118.

² - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 289.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

التناقض داخل اطر النظام القائم¹، بالإضافة الى سيقنة الحالة التونسية في محيطها العربي الاقليمي الذي يتصف باستمرار العقلية القبلية والأبوية، ما يعطيها صفة الفرادة في التحليل والتنبؤ بالمآلات التاريخية².

¹ - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص68.
² - ادريس لكريني وآخرون، اطوار التاريخ الانتقالي (مال الثورات العربية)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص19.

1.المبحث الأول: الحراك الشعبي التونسي: دراسة في الظروف والأدوات

ارتبط الحراك الشعبي التونسي في 14 جانفي 2011 بحرق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه في سيدي بوزيد، مما أدى الى انهيار مفاجئ لنظام زين العابدين بن علي الذي حكم تونس منذ نوفمبر 1987، و ذلك رغم حزمة الاصلاحات والوعود التي بأشهرها، و لوحظ خلال الاحتجاجات التي عمت تونس ان اجهزة الامن التابعة لوزارة الداخلية كانت الاكثر استهدفا من قبل المحتجين، بالإضافة للجناح السياسي للرئيس بن علي ممثلا قي حزب التجمع الدستوري الحاكم.¹

في المقابل لا تفسر الثورة التونسية بشكل احادي عن السياقات الاقليمية السلطوية العربية و المغاربية، رغم خصوصياتها البنوية و الهيكلية، فالبحث في خلفيات التركيب المجتمعي وعلاقات العمل وتوزيع الموارد المتراكمة لعقود كتفتها كذلك التحولات النيولبرالية بداية السبعينات²، و هو ما يؤكد الباحث "محمد الحداد بقوله:

" ان الثورة التونسية لم تكن وليدة جهد السياسيين ولا المثقفين بقدر ما ارتبطت بشباب لم يعد له قدر في تحمل سلطة لم تستطع توفير الحرية والعمل له، فشباب الثورة التونسية فاقد للأدلة و هو نتاج ثقافة سياسية تشكلت في ظل الشبكات الاجتماعية والفيسبوك تحديدا ما أعطى للبعد الاحتجاجي مظهرا جديدا غير مسبوق ومختلف ضمينا عن الحركات السياسية والاحتجاجية التقليدية"³

فرمزيا البوعزيزي احرق نفسه تمردا على بيروقراطية صادفها لقاء ممارسته لعمل متواضع جدا مقابل تغول لقوى زبونية تتحكم في الاقتصاد التونسي.⁴

لذلك نكون بصدد تدليل مراحل الثورة التونسية في عديد الظروف التي يجملها نادر فرجاني في:⁵

¹ - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص8.

² - Leyla Dakhli, **Le monde arabe en révolutions : deux approches des chronologies et des régimes de contraintes**, Source: **Le Mouvement social**, No. 246 (JANVIER – MARS 2014), pp. 3-6.

³ - محمد الحداد، الاسلام السياسي في تونس بعد ثورة الياسمين(من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص8.

⁴ - Elyès Jouini, **TUNISIE 2011-2018 : CHRONIQUE D'UNE RÉVOLUTION**, Commentaire SA | « Commentaire », 2019/1 Numéro 165 | pages 115 à 122.

⁵ - Nader Fergany, **Arab Revolution in The 21ST Century**, (New York :Palgrave Macmillan,2016) ,p14 .

- استخدام النظام السلطوي لوسائل العنف القسري، من اجل تضيق حقوق الانسان والمكاسب الاقتصادية للسكان.
- اتساع اتجاهات التوق للحرية و الانعتاق المجتمعيين من خلال مظاهر النقد اتجاه السلطة والاحتجاجات الاجتماعية والمقاطعة والوقفات.
- النشاط الشعبي وتكون هذه المرحلة عبر استخدام التكنولوجيات ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبة.
- ثورة الشعب وهي مرحلة متقدمة من الارضا العام على أداءات السلطة الحاكمة، والتي قد تنتهي الى دعم قوى خارجية أو صعود قوى داخلية جديدة كالإسلام السياسي.

لكن تحليل زاوية انطلاق الثورة من منطقة سيدي بوزيد لا يجب ان يمر دون طرح سؤال تحليلي حول جاذبية التحول الى الثورة، مقابل حركات احتجاجية مماثلة شهدتها مدن داخلية في تونس مثل احداث منطقة الحوض المنجمي في 2008 وأحداث مدينة بنقردان الحدودية، لكنها لم تتوسع في المدى الجغرافي والإجتماعي، لناخذ اذن بالفرضية التفسيرية للباحثة عائشة التايب في كون المعجزة الاقتصادية التونسية التي استخدمها كثيرا بن علي لم تكن إلا خطابا شعبويا يغطي على ظاهرة الميز الاجتماعي والاقتصادي للمدن الداخلية، والتي تمس بشكل مباشر القدرة الشرائية لشرائح مجتمعية كبيرة أجبتها صور الفقر والحرمان والبطالة واتساع ظاهرة قوارب الموت او الهجرة غير الشرعية للشباب التونسي، وكانت الصورة الظاهرة ان المناطق الشمالية الساحلية اقل تلميحا لذلك مقابل المناطق الداخلية الاكثر تصريحا بذلك.¹

1.1. خصائص المجتمع التونسي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل 14 جانفي 2011

تميز المجتمع التونسي بارتفاع معدلات التعليم الثانوي والجامعي واتساع الطبقة المتوسطة بالإضافة الى دور المرأة في الحياة العامة التونسية، كما يعد كذلك مجتمعا متجانسا طائفيا واثنيا²، فالدستور ينص ضمن مواده الاشارة الى الانتماء الحضاري للأسرة المغاربية والعربية والإفريقية والإسلامية في توطئته³.

¹ - لظفي طرشونة وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

² - خيربي عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 9.

³ - دستور تونس 1959 مشمول التعديلات لـ 2008،

اما نظريا فيمثل فرع الانتقال الديمقراطي democratic transition احد اهم فروع السياسات المقارنة، ويربطه "عبد الفتاح ماضي" نقلا عن دراسة لـ "غيورمو أودونال" Guillermo O'donnell يكونها أسقطت افتراضات الاشتراطات المسبقة **pre-conditions Theory**، أو ما يسمى بنظرية التحديث **Modernization Theory**، ويحاجج الباحث في ذلك بكون وجود حالات لدول فقيرة وديمقراطية مثل الهند، وهناك دول ثرية اقتصاديا وغير ديمقراطية مثل بعض الدول العربية وسنغافورة والصين¹، فدراسة الحالة التونسية يستدعي استخدام نظرية التحديث المرتبطة اقتصاديا و ذلك لفهم الطابع الثوري لما حدث في تونس من حراك شعبي بداية من 17 ديسمبر 2010.

فيعتبر **عادل اللطيفي** ان استدعاء الفاعل المتعلق بالبعد السياسي مهم جدا لتشريح مطلبية الحراك الاجتماعي والسياسي من خلال الشعارات الغالبة مثلا، فيعتبر ان المطالب السياسية كانت حاضرة بقوة احتل فيها مطلب الحرية مكانة الصدارة كما مثلت البعد الديمقراطي محور النقاشات في الفضاءات العامة الشعبية والنخبوية.²

لذلك تجتمع العديد من المؤشرات في دراسة عملية الانتقال الديمقراطي في أي بلد ويقدمها الباحث في صورة مجملة متعلقة ب : أزمة الشرعية، البعد الاقتصادي، طبيعة النظام القديم، طبيعة الفاعلين الاساسيين قبل عملية التحول وفي أثنائها، دور النخب والقيادات، مدى قوة الفئة الحاكمة او تماسكها، حجم التعبئة الشعبية في الشارع وموقف منظمات المجتمع المدني، مدى دعم المؤسسات العسكرية والمدنية والأمنية للنظام القديم، بالإضافة الى مواقف القوى الدولية.

أما التحليل السوسيوولوجي لفاعل الانتقال الديمقراطي، فيقابله من منظور الباحث "توفيق شومان" ضرورة الفصل بين "الانا المستبدة" الواقفة على رأس السلطة، و "الانا الخائفة" المثقلة بالسلطة المحاط بطبقة من الحماية الامنية والاقتصادية³.

فينقل **عادل اللطيفي** صفة الحراك الشعبي التونسي الى الثورة، والتي تمثل قطيعة تحمل امكانات للتغيير وشروطا جديدة للتطور على مستوى المجتمع و الدولة، وتكون اللحظة الثورية فجائية مقترنة بتغييرات

¹ - عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص34.

² - المرجع نفسه، ص295.

³ - توفيق شومان، مرجع سابق، ص185.

عميقة على نحو وجيز يستحيل فيها أي توقع مسبق¹، لذلك فالمعطى الثوري في الحراك التونسي تتوفر فيه هذه الشروط لأنها لم تكن تعبر بالضرورة عن حتمية تاريخية بل تميل الى الاحتمالية بشكل أكبر، لذلك كسرت الثورة التونسية فعل الجمود الذي لازم العقل العربي عموماً لعقود، وكان تعريفه الدائم نفسياً وسياسياً، لأن فعل التغيير عادة يصطدم بقوة محافظة تفترض ان نتائج التغيير تنحصر في مخرجين: ان السلطة القائمة غير قابلة للتفاوض، ان ارثا خرابيا يعقب سقوط السلطة.

1.1.1. ملامح النظام السياسي التونسي قبل 14 جانفي 2011

تميزت البناءات الاجتماعية والاقتصادية بالتدهور، وارتفاع معدلات البطالة في اوساط حاملي الشهادات بالإضافة الى تزايد التفاوت الاجتماعي بين المناطق والجهات وتركز الثروة في ايدي الرئيس وعائلته²، فيعتبر "توفيق المدني" ان الشعب التونسي في 14 جانفي 2011 أسقط نظاماً استبدادياً تحول لما أسماه نظام الحكم " الكليبتوقراطي"، أي القائم على السلطة الفاسدة والزبونية والعائلية بحكم سيطرة عائلة زوجة بن علي على مقدرات المجتمع التونسي³، فيعرف لظفي طرشونة النظام التونسي بكونه نظاماً تسلطياً يختص بالتعددية الحزبية المحدودة والتنافس المحدود على السلطة وانغلاق فضاء المشاركة السياسية، بالإضافة الى شخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فرد او أقلية وهو يمتاز عن الانظمة الشمولية بكون الاخيرة تركز على تكريس التصور الايديولوجي الاوحد⁴.

فأسهم نظام حكم بن علي في تصحير الحياة السياسية من خلال تهميش النخب وإبعاد الاحزاب والجمعيات الجادة، وذلك في ظل هيمنة للحزب الحاكم السابق " التجمع الدستوري الديمقراطي" على الفضاء العام التونسي، لذلك ابتعدت الثورة التونسية في البدايات عن التأطير من قبل الاحزاب والحركات المعروفة سواء اليسارية او الاسلامية بل ظهرت قوى اجتماعية جديدة قادت الحراك الشعبي ممثلة اساساً في الحركات الشبابية من المتعلمين والجامعيين التونسيين والعاطلين عن العمل⁵.

¹ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 296.

² - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 14.

³ - توفيق المدني، تاريخ المعارضة التونسية: من النشأة الى الثورة، (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 5.

⁴ - لظفي طرشونة، مرجع سابق، ص 32.

⁵ - توفيق المدني، مرجع سابق، ص 7.

1.1. 2. الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة

تميزت الظروف السوسيو اقتصادية عامة في تونس وخاصة في المناطق الداخلية باتساع ظاهرة الاقصاء الاجتماعي التي يعرفها الباحث ماجد القروي بالشكل التالي: "...يسمى أيضا الاستبعاد الاجتماعي وهو نقيض الاندماج أو الاستيعاب وهو حصاد لبنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على اداء هذه البنية لوظائفها...".¹

كما اتسعت ظاهرة البطالة المتعلقة بحاملي الشهادات من الجامعات والمعاهد، كما زادت هشاشة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الغربي والجنوب وأهملت العدالة الاجتماعية، لذلك اندلعت الاحتجاجات التونسية بسبب زيادة الفقر، وارتفاع معدل بطالة الفئة العمرية بين 15 و 24 سنة الى حوالي 35 بالمائة، بشكل يربطهم بسلوكات نظام سياسي زبوني وسلطوي قائم على الاقصاء و اللامساواة²، لكن المختلف ان هذه المعدلات ترتفع اساسا في اوساط المتعلمين والجامعيين المتشبعين بروح التغيير والتطلع للمستقبل في ظل انفتاح العالم تكنولوجيا ويعبر عن ذلك الكاتب التونسي محمد الحداد قوله: " ان التحصيل العلمي هو شبه عقيدة في تونس، وفي وجدان التونسي وفي وعيه، وحقيقة تتمثل في أن المرء يذهب الى الجامعة ليساهم في ارتقاء عائلته، ومن غير المفهوم ان يتعلم الانسان من دون ان ترتفع مكانته الاجتماعية³ .

1.1. 3. التفاوت الاجتماعي الجغرافي كمحرك للحركات الاحتجاجية

يذهب توفيق المدني بعيدا في توصيفه لانطلاقات الثورة التونسية في ربطها بالتفاوت في الحالات التنموية بين مختلف المناطق في تونس، فالساحل يستقطب استثمارات كثيفة خاصة في الشق السياحي، مقابل اهمال تام للمناطق الداخلية⁴، لذلك هناك توافق كبير على كون الثورة هي ثورة سياسية ذات

¹ - ماجدة قروي، دور الاقصاء الاجتماعي في تنامي انخراط الشباب التونسي في الحركة السلفية: دراسة سوسيولوجية ميدانية، مجلة المستقبل العربي، العدد 467، (جانفي 2018) ص ص. 117، 108، ص 110.

² - Amin Allal, « AVANT ON TENAIT LE MUR, MAINTENANT ON TIENT LE QUARTIER ! », Germes d'un passage au politique de jeunes hommes de quartiers populaires lors du moment révolutionnaire à Tunis , Politique africaine , 2011/1 N° 121 | pages 53 à 67.

³ - توفيق المدني، مرجع سابق، ص 8.

⁴ - المرجع نفسه، ص 9.

حمولات اجتماعية* واقتصادية متراكمة تم تسييسها¹، فمؤشر التنمية الجهوية يظهر احتفاظ المناطق الساحلية بأكثر من 90 بالمئة من عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة.²

في المقابل يتطلب حضور المسألة الاجتماعية في تونس خلال الثورة دراسة وضعية الطبقة الوسطى التي تشبعت بالتهميش الاجتماعي والمجالي للمناطق الداخلية.³

1.1. 4. علاقة الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بثورة 14 جانفي

اشتغل الاعلام على نقل الاحداث في حينها من خلال النقاط التفصيل والتوثيق وتبادل المعلومات خاصة المتعلقة بالمواعيد الامنية بين المتظاهرين وقوات الأمن، و اشتغلت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة كفايسبوك وتويتر ويوتوب على تعبئة الرأي العام، ومثلت واجهة مقاومة للإعلام الرسمي الذي ربط الاحداث بالطابع الشخصي ومجموعات التطرف والتخريب والنهب.⁴

و اشتغل الاعلام البديل كذلك على دحض الرواية الرسمية التي يتناقلها الاعلام الرسمي وربطها بالشغب، وشكلت الهواتف المحمولة للجيل الثالث والرابع التقنيات الاساسية في انتاج الاحداث وتغذيتها مقابل اعلام رسمي يحمل ارثا من التضليل حسب تقديم الباحث.⁵

ففي الانظمة التسلطية او الشمولية المغلقة يميل الاعلام الى الدعاية الكبرى، فقابل الشباب التونسي الة الدعاية الرسمية بموارده الخاصة وتوسعت نطاقات الاحتجاجات الافتراضية من خلال اساليب جديدة تجاوزت النص الى الاناشيد والفيديو والكاريكاتور والنكت، و شكلت الفضاءات الافتراضية ثقافة سياسية

* - على عكس النتائج المتحصل عليها في الاستبيان اين اظهرت ان نسبة 90,29% يعتبرون اسباب الثورة هو اقتصادي اجتماعي في المقام الاول.

¹ - Choukri Hmed, **AU-DELÀ DE L'EXCEPTION TUNISIENNE : LES FAILLES ET LES RISQUES DU PROCESSUS RÉVOLUTIONNAIRE**, Le Seuil : « Pouvoirs », 2016/1 N° 156 | pages 137 à 147.

² - سامي بوسيدة و عماد بن راجح، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، مذكرات وتحليل المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 41- سبتمبر 2016، ص 10.

³ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 292.

⁴ - مهدي مبروك، مرجع سابق، ص 175.

⁵ - مهدي مبروك، مرجع سابق، ص 193.

جديدة بجيل جديد ولغة سياسية جديدة بعيدا عن الديماغوجيا ولغة القاعات المغلقة، وشكلت فضاءا عموميا افتراضيا تقاعليا وفعالا يجسد فيه الشباب التونسي حوارا حقيقيا شاملا، وأظهرت ثورة الاتصالات وثورة المعلوماتية التقنية تناقضا جليا مع النظم السياسية المغلقة، التي واجهت فضاءا مفتوحا اما الاجيال الجديدة التي اعتمدت الشبكة العنكبوتية والهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي لتجاوز انظمة الستار الحديدي والأبواب المغلقة.¹

و يتم تناول الاعلام من منطلق محاولة الاقتراب من فهم ظاهرة التغيير عبر التعاطي الاعلامي و خاصة استخدام وسائل الاعلام الجديد الذي رسم شبكية تواصلية ربطت الشمال بالجنوب المنتفض الى الحدود الشرقية والغربية، لأنها استفادت من تكنولوجيات الاتصال والوسائط الاعلامية الحديثة، لذلك سنحاول ربط الاعلام باتجاهات التحول الديمقراطي من خلال مقاربات عدة أهمها:²

المقاربة التحديثية: والتي تشترط التحول الى الديمقراطية من خلال بلوغ المجتمع لدرجة متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي على غرار مستويات التعليم والتصنيع والدخل الفردي، لذلك تفترض هذه المقاربة ان الديمقراطية مرتبطة بمستوى التقدم الاقتصادي.

المقاربة البنوية: تعتمد على ثلاث سياقات هي: الصراع الطبقي داخل المجتمع، جهاز الدولة، والجغرافيا السياسية في بعدها العالمي، لذلك تفترض المقاربة ان اي نزوع نحو التحول الديمقراطي مرتبط بنضج شروط التحول على الصعيد البنوي الاقتصادي والاجتماعي من خلال تفاعل جدلي في طبقات المجتمع يزامنه ضغط دولي مطالب بالديمقراطية.

مقاربة الانتقال الديمقراطي: تركز على دور النخب خلال المراحل الانتقالية القصيرة، من خلال الادوار التي تلعبها النخب السياسية خلال المرحلة الانتقالية عقب انهيار النظام القديم، ومدى الانتهاء الى بناء تعاقدات وقرارات وتوافقات لرسم ملامح النظام الجديد.

¹ - توفيق شومان، مرجع سابق، ص 195.

² - عز الدين عبد المولى، الاعلام في ثورة الشعب في تونس، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 301.

المقاربة التي فيها حيز للإعلام خلال التحول الديمقراطي هي مقاربة الثقافة السياسية داخل نظرية التحديث، لان الاعلام من خلال طبيعته التواصلية ووسائطه المختلفة في فضاء واسع للاستخدام التكنولوجي تعكس مستوى البناء السياسي المجتمعي.

فقصور النظريات الغربية في فهم جغرافية العالم العربي وتحولاته البنوية وقصور نظرتة على شكل يوازي نظرتة كطرف مقابل لا يساهم في مسارات الحداثة والعقلانية، ما أسقط المنطقة العربية من ادبيات الباحثين والدارسين الغربيين، لان المنظومة الاعلامية تتناقض طبيعيا مع الاستبداد في النظام السياسي ففي الانظمة الليبرالية الديمقراطية تنشأ منظومة اعلام منفتحة ومستقلة تقوم بدور الرقيب على السلطة، لكن في منظور المقاربة النسقية تسعى المنظومة الاعلامية للحفاظ على الوضع القائم ولا يكون لها وظيفة تغييرية بل فقط وظيفة تبريرية، لكن الذي حدث ان انفجار الثورة الاتصالية والتكنولوجية افرز ما يعرف حاليا بالإعلام الجديد الذي يسهم في التحولات الاجتماعية والسياسية وذلك لأسباب عدة أهمها:¹

- انتفاء الحدود الجغرافية بالمعنى التقليدي لصالح مفاهيم جديدة، هي حركية المعلومات والتدفق الدائم لها.
- تراجع المفهوم الكلاسيكي لمعطى السيادة، لصالح مستخدمي الانترنت والهواتف النقالة وشبكات التواصل الاجتماعي كفايسبوك وتويتر.
- اتساع مفهوم الصحفي المواطن قلص من الميزانيات الضخمة التي تسخرها الدول والحكومات، لتوظيف آلاف الموظفين من الصحفيين والإداريين والفنيين.

✓ الثورة التونسية والاعلام:

في محاولة لفهم النهج الذي اتبعته المؤسسات الاعلامية التقليدية في التعاطي مع يوميات الثورة التونسية نستند الى المقاربة النسقية في ذلك، فالإعلام التونسي قبل الثورة ارتبط نسقيا بمخرجات النظام السياسي وكانت ملكية وسائل الاعلام تتوزع بين الدولة والحزب والمقربين من العائلة الحاكمة، وهذا أعطى انطبعا واضحا للكيفية التي ادارت بها الاجهزة الاعلامية سياستها الاخبارية اتجاه الثورة، من خلال الغياب التام لمشاهد الثورة الشعبية، بالمقابل ركزت كاميرات التلفزيون فقط على بث صور لحرق مراكز الشرطة

¹ - عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص 307.

ومقرات الحزب الحاكم¹، و اشتغل الاعلام المستقل من صحف لأحزاب المعارضة على مجهودات ضئيلة لمشتغلي هذه الوسائل وذلك بسبب غياب الدعم الحكومي والتمويل العمومي والتضييق من خلال منع السحب والنشر والتوزيع، وأوكلت الدولة فرقا تابعة لجهاز أمن الدولة متخصصة في تكنولوجيا الاتصال وأمن المعلومات لمراقبة استخدام وسائل الانترنت وحضر مواقع ومدونات الاعلام الحر والمستقل الذي يمثل المعارضة.

✓ دور وسائط التواصل الاجتماعي:

قوة اخرى نجادل بأنها لعبت دورا كبيرا في ضبط الحركات الاحتجاجية الشبابية في بداياتها، وهي امكانية الولوج الى وسائل الاتصالات الحديثة دون المرور عبر وساطة الاحزاب السياسية، اين تم فتح فضاء عمومي حقيقي رغم انه افتراضي لكنه أسس للنقاش الحر بعيدا عن ديمagogية الاحزاب والتكوينات السياسية الكلاسيكية، فجيل شباب الثورة التونسية متحرر من الايديولوجيا فعوض الشعارات الحزبية الى طروحات براغماتية، وتحول سلاح المجتمع المدني ممثلا في الانترنت قوة التونسيين ضد نظام زين العابدين بن علي²، والتي مثلت نسا عالية للمستخدمين بحوالي مليوني مستخدم مثل الاناث فيهم 59 بالمئة مقابل 42 بالمئة للذكور³، فسوسيولوجيا يعبر جيل الثورة في تونس، على فكرة جيل ما بعد الحركات الاسلامية واليسارية رغم التحاق اليساريين والاسلاميين فيما بعد بالثورة، ويؤكد ان ثورة تونس دحضت الطرح الرائج من كون الحركات الاسلامية فقط تملك القوة الايديولوجية فاعتبرها ثورة مدنية لا دينية ولا عسكرية، كما ان ثورة تونس حطمت ما يسمى بالسلم الاجتماعي لان تونس دولة ريعية خارج النفط لأنها تعيش على عائدات قطاع منقلب هو السياحة⁴، فالثورة التونسية هي نتيجة تراكمات لحركات اجتماعية بدأت تاريخيا في تونس بانتفاضة 26 جانفي 1978، مرورا بثورة الخبر في بداية 1984، ثم انتفاضة الحوض المنجمي في قفصة في 2008⁵، و تتساءل الباحثة عائشة التايب حول خلفيات ثورة تونس من خلال طرح السؤال التالي: هل كانت ثورة تونس ثورة جياع ام ثورة عقول وشهادات؟ من

¹ - عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص 309.

² - توفيق المدني، مرجع سابق، ص 11.

³ - نزار شقرون، رواية الثورة التونسية، مملكة البحرين: منشورات الدسوري، ط1، 2011، ص 10.

⁴ - توفيق المدني، مرجع سابق، ص 24.

⁵ - المرجع نفسه، ص 30.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

خلال هذا المنطلق نحاول تشريح موازين الفعل الاجتماعي والاقتصادي في تبيين مدى تأثيرها على موازين الفعل الاحتجاجي في تونس منذ البداية¹، وعطفا على ذلك يضيف المولدي الأحمر في مقال له بعنوان " الانتخابات التونسية: فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي " أن الشباب الذين فجروا الاحداث الاولى للثورة التونسية لم يشتغلوا داخل اطار تنظيمي او حزبي قائم ومهيكل لذلك كان هنالك قصور من المعارضة التونسية في البداية بكل تياراتها من فهم حقيقة ما يجري، بالتعبير الايجابي من خلال المساهمة في انتاج الاحداث²، و يعتبر وليد حدوق ان تجاوز ثورة جانفي 2011 لمطالب معيشية الى مسألة الاصلاح السياسي الجذري وتغيير النظام السياسي، هو ما مكنها من تجاوز ارضية ثورة الخبز سنة 1984 الاجتماعية، ويؤكد الباحث ان الفساد وارتفاع معدلات البطالة واختلال توزيع الثروات جهويا هي اكبر محركات الاحتجاج التونسي³، فيقسم الباحث تاريخ تونس الاقتصادي الى ثلاث مراحل حسب الباحث⁴:

الاولى: من الاستقلال في 1956 الى 1970 والتي ركزت على الإصلاح الزراعي وبناء مؤسسات الدولة والتركيز على النظامين الصحي والتعليمي.

الثانية: من 1970 الى نهاية العهد البورقيبي 1987 والتي عرفت انفتاحا اقتصاديا كرس للتفاوت بين الجهات الداخلية و الساحل، وتم التركيز على تطوير قطاعات خاصة كالزراعة و السياحة، مع الترويج للخصوصية التونسية المتوسطة وابتعادها عن الانتماء العربي.

الثالثة: هي فترة الرئيس زين العابدين بن علي، والتي شهدت خلالها البلاد تطبيقات واسعة لطروحات صندوق النقد الدولي حول الاصلاح الهيكلي وتحفيز الاستثمارات الأجنبية لكن مع تركيز الوساطة بين

¹ - عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 57.

² - المولدي الأحمر، الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011، ص3.

³ - وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، قراءة سوسيولوجية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص87.

⁴ - وليد حدوق، مرجع سابق، ص88.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

رأس المال الاجنبي والسوق المحلية، والامتيازات في الاستثمار لصالح الاوساط المقربة من الرئيس، وانتقل الاقتصاد من قطاع للدولة الى قطاع محتكر من قبل عائلات متنفذة سياسيا محمية امنية.¹

يتابع المولدي الاحمر كذلك فكرة انتقاء العقد الاجتماعي المأسس للدولة لصالح تآكل الشرعية في اغلب الاوساط الاجتماعية بسبب الزبونية في ادارة الشأن العام خاصة في المناطق الداخلية،² وذلك بسبب الطبيعة المناطقية التي انطلقت منها الثورة والتي اتجهت الى انتاج افراد اكثر نزعة الى محاباة تضامنت القرابة على حساب الولاء للكيانات المفترض انها اكثر استجابة مدنيا واقتصاديا للتغيير وهي الامة والدولة³، فتأسس اول حزب سياسي في تاريخ تونس الحديثة سنة 1920 يسمى " الحزب الحر الدستوري التونسي"، ثم تأسس البورقيبيين سنة 1934 حزبا جديدا سمي بـ " الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد"، ومن اللافت خلال الثورة التونسية كونها لم تحمل علامة او شارة رمزية تحيل الى انتماء اجتماعي او ايديولوجي محدد، بل كانت شعارات فضفاضة تعبر عن رأي ناظم عن الوضع العام في البلاد باختلاف اصوله الفكرية والاجتماعية، فظاهرة التكاثر خلال الاحتجاجات اولها ان اغلب الفئات الاجتماعية مصابة بالضرر من السياسات العامة في البلد اقتصاديا و اجتماعيا، اما التفسير الثاني فهو قصور التواصل بين الغالبية الواسعة لأفراد المجتمع والنخبة السياسية الحاكمة التي عمرت طويلا في دواليب السلطة، اما السبب الثالث فهو التجانس الاجتماعي الذي تجاوز التقسيمات الجهوية وجعلها مفردات غير وظيفية في الحشد والتعبئة.⁴

¹ - المرجع نفسه، ص 89.

² - المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص 117.

³ - عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في افريقيا، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013، ص 13.

⁴ - المولدي الأحمر، الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 128.

1.1. 5. دور الطبقة الوسطى في الحركة الثورية ل14 جانفي

في بنية الطبقة الوسطى: بدأت الطبقة الوسطى في النشوء بشكل بطيء أوسط السبعينات بسبب الاجراءات التقشفية للدولة تطبيقا لإجراءات الإدخار، كما اثرت سياسة برنامج الاصلاح الهيكلي اواسط الثمانينات على سياسات الدعم الداخلي عن دورها التعديلي وأدت الى تآكل الطبقة الوسطى.¹

يراهن مهدي مبروك على سؤال السببية لاستقراء ثورية الحركة الاجتماعية الشعبية في تونس، ويفاضل بين جملة الموارد الرمزية والمادية من خلال الفاعلين في مجرى الأحداث ويفضل الباحث تقديم ذاكرة موسعة حول حركة الاحتجاج الاجتماعي في تونس، بعيدا عن الحصر في وقائع الثورة فقط في احداث ديسمبر 2011، ويسقط فكرة اجتثاثها عن جذورها التاريخية والنفسية من خلال فكرة ان انتحار الشاب البوعزيزي ستضاف الى عوامل لم تكن مرتبطة بإعداد او تخطيط، هنا في هذه الحالة يجازف الباحث ابستيمولوجيا في ابعاد السببية في تفسير الثورة التونسية، ويحاول مراجعة ارتباطات الثورة بالماضي كأحد اهم اطار تفسيري لتحول الحركة الاجتماعية الى ثورة.²

كما يراجع الباحث علاقة المجتمع التونسي مع الدولة الوطنية من خلال قراءة تاريخية لجملة من الانتفاضات والاحتجاجات السياسية والاجتماعية، بدءا بأحداث جانفي 1978 المعروفة بأحداث الخميس الاسود والتي واجهتها الحكومة بالسلاح، وبعدها احداث الخبز سنة 1984 ثم احتجاجات الحوض المنجمي في 2008 وأحداث المنطقة الحدودية في بن قردان في اكتوبر 2010.³

1.1. 6. الاسباب الاقتصادية

ارتبط تردي الاوضاع الاقتصادية بداية من 2009 بعوامل أهمها الازمة الاقتصادية والمالية العالمية التي مست الاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى ارتفاع متوسط التضخم المالي الداخلي الذي بلغ حوالي 4,5 بالمئة والذي يمس الطاقة الشرائية للتونسيين، مما ادى الى استنزاف الطاقة الشرائية وزيادة الاعباء على

¹ - حسين الديماسي، الامة الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص149.

² - مهدي مبروك، مرجع سابق، ص 164.

³ - المرجع نفسه، ص166.

العاطلين عن العمل¹، كما يعود تراجع الاقتصاد التونسي الى سنوات الثمانينات اين عرفت برامج الاصلاح الهيكلي، وانضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ثم توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في جوان 1995 وما تبعها من اشكال الخوصصة الاقتصادية التي مست قطاعات استراتيجية فالى حدود 2008 تم التخلي على 209 مؤسسة عمومية لصالح القطاع الخاص².

7. 1.1. الازمة الاجتماعية

كرست الازمة الاجتماعية منذ 2008 ازمة فوارق اجتماعية في مختلف مناطق الوطن، ومثلت مشاكل تقليدية كالبطالة و التهميش ابرز مظاهر الإقصاء وتعطل اليات الاندماج الاجتماعي.

- **البطالة:** مشكلة البطالة في تونس ظاهرة قديمة تمس ما يقرب واحد الى ستة من مجموع الناشطين اقتصاديا، اي ما نسبته 15 و 16 بالمئة، و يعطي الباحث مقاربة للتحويل في الظاهرة من حيث الكم والكيف فيقول³:

*"الظاهرة من حيث الكم تبدو قديمة نسبيا اما الكيف او نوعية العاطلين فتغيرت بشكل كبير. اذ اصبحت البطالة تمس بصورة خاصة وواسعة حاملي الشهادات العليا كما اصبحت حادة بشكل مزعج في المناطق الداخلية للبلاد خاصة في الوسط الغربي والجنوب الغربي"**

2. 1. تاريخية الحركات الاجتماعية في تونس

يركز المفكر "عزمي بشارة" على معطى التراكم في الحرمان النسبي في تأجيج الحركات الاجتماعية المتمردة، فيرى أن تاريخ تونس غني في مجال الاحتجاج الاجتماعي المتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية، فالأعوام الخمسة قبل ثورة جانفي 2011 تكررت انتفاضات الخبز المحلية عدة مرات في

¹ - عبد اللطيف الحناشي، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 191.

² - المرجع نفسه، ص 192.

³ - المرجع نفسه، ص 196.

* - يمكن الرجوع الى المبحث المتعلق برمزية المناطقية في انطلاق الثورة في تونس للاقترب من بناء تصور خاص بالباحث حول دوافع الثورة ومنطلقاتها الاساسية فهي توليفة لظروف اقتصادية واجتماعية وانثروبولوجية بالدرجة الاولى.

وسط البلاد وجنوبها الداخليين والمناطق الطرفية بالنسبة للساحل فثورة تونس هي ثورة الاطراف المهمشة ضد المركز السياسي والاقتصادي¹،

1. 2. 1. ارتفاع مستويات التعليم واتساع الانا الرفض

من وجهة نظر سوسيولوجية يربط "توفيق شومان" كثافة الانا الرفض باتساع معدلات التعليم، فقد بلغ عدد الطلبة الجامعيين في تونس 349 ألفا قبل ثورة 14 جانفي 2011، مما عزز ازدياد الشعور بالانتماء لذاتها وتوسع الشعور الجماعي بالتمرد على ضوابط الانصياع للرؤوس السياسية التقليدية او القبلية والعشائرية، و في الوقت ذاته تتسع شريحة الشباب في تونس بنسبة تقدر ب 42,1 بالمئة و التي تعتبر المحرك الرئيسي للحراك الاجتماعي².

1. 2. 2. الاضراب العام لـ 26 جانفي 1978

تسمى الخميس الاسود التي ترتبت عن دعوة للإضراب العام من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل، فتدخل الجيش بأوامر من الرئيس بورقيبة فكانت النتيجة مئات القتلى وإعلان حالة طوارئ لمدة ثلاث اشهر³، في مناخ اقتصادي اعقب حكم الوزيرين الاولين بن صالح والهادي نوييرة والانفتاح الاقتصادي في قطاعات الخدمات والسياحة والصحة والتعليم وما تحمله من طبقة شغيلة جديدة بمطالب اجتماعية، هنا كان اتحاد الشغل يحمل تناقضات عضوية امينه العام الحبيب عاشور في المكتب السياسي للحزب الحاكم لذلك طرحت قضية الاستقلالية النقابية⁴.

¹ - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة " بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 20.

² - توفيق شومان، مرجع سابق، ص 189.

³ - Malik Boumediene, **ARMÉE, POLICE ET JUSTICE DANS LA TUNISIE CONTEMPORAINE**, Le Seuil | « Pouvoirs », 2016/1 N° 156 | pages 107 à 118.

⁴ - Najet Mizouni, **L'UGTT, moteur de la révolution tunisienne**, Tumultes, No. 38/39, Le Moyen-Orient en mouvement (septembre 2012), pp. 71-91

1. 2. 3. احتجاجات قفصة 2008

تختص قفصة بإنتاج 80 بالمئة من الفوسفات الوطني التونسي، لكنها في المقابل لا تستفيد من مداخل ذلك، فبداية من 6 جانفي 2008 بعد الاعلان عن نتائج مسابقة التوظيف، انطلقت احتجاجات في مدينة قفصة المنجمية الفوسفاتية ضد توزيع المناصب من قبل شركة الفوسفات بشكل غير عادل، وأخذت خلالها الاشكال الاحتجاجية عدة اشكال من المسيرات الاحتجاجية لم تعرفها تونس منذ 1978 والتي اعطت دفعا جديدا للعمل النقابي وكسر حاجز الخوف اتجاه سلطوية بن علي¹، الى شغل المساحات العامة والوقوفات المنظمة، فالمشهد الاحتجاجي في قفصة له ابعاد تاريخية تعود الى 1980 حين تعرضت شركة الفوسفات الوطنية الى اصلاحات في هيكلها انتجت تسريحا كبيرا للعمال وصل الى 10000 عامل في 1985²، فالاحتجاجات التي تواصلت لمدة 6 أشهر مثلت دافعا احتجاجيا مستقبليا لمناطق اخرى مثل بن غردان في اوت 2010 وبعدها سيدي بوزيد والقصرين في ديسمبر 2010 وجانفي 2011 والتي عرفت بثورة الياسمين³.

بوصول بن علي الى السلطة في نوفمبر 1987 توسع الاستثمار العمومي في المنطقة وتم انشاء ميناء ومركز اعمال و جامعة، فمن خلفية سوسيوسياسية تقتضي ضرورة الحفاظ على هدوء المنطقة وتجنب تصاعد المد المطربي على مستواها، فالخلفية الاحتجاجية والذهنية المطلبية في قفصة التي يطلق عليها اسم شعب المناجم، ترجع الى النضال ضد الاستعمار سنوات العشرينات والإضرابات الكبرى وحتى احتضان المعارضة اليوسفية سنوات الخمسينات، فترسخت صورة قفصة المتمردة في المخيال الجمعي للتونسيين، و انتهت الحركة المطلبية باجتماع لمجلس جهوي خاص بمخرجات متمثلة في مساعدات بقيمة 300 مليون تونسي وتوسيع الاستثمار المحلي⁴.

¹ – Najet Mizouni, *ibid*, p80.

² – Amin allal et karina bennafla , **LES MOUVEMENTS PROTESTATAIRES DE GAFSA (TUNISIE) ET SIDI IFNI(MAROC) DE 2005 À 2009**, Armand Colin | « Revue Tiers Monde » , 2011/5 HS | pages 27 à 45 .

³ – Amin Allal et Vincent Geisser, **TUNISIE : « RÉVOLUTION DE JASMIN » OU INTIFADA ?**, La Découverte | « Mouvements », 2011/2 n° 66 | pages 62 à 68 .

⁴ – Amin allal et karina bennafla , **op.cit.** ,p43 .

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

ان المشهد الاحتجاجي بعد رحيل بن علي يعكس كسر حاجز الخوف الممثل في تحدي الشباب التونسي لحظر التجوال، ففي 16 جانفي 2011 وفي حضور مكثف لقوات الجيش يخرج الشباب التونسي محتفلا برحيل الرئيس الاسبق، و مثلت رمزية تنظيفه للشوارع اسقاطا وسحبا على عملية تنظيف لتونس ومشهدا السياسي¹، وتمثل مدينة قفصة المعروفة بالحوض المنجمي للفوسفات ابرز حواضن الديناميكية الاحتجاجية للعمال في التاريخ فالشركة الوطنية للفوسفات التي تم تأميمها بعد الاستقلال بداية من 1980 بدأت عملية اصلاحية من خلال تخفيض تكاليف الاستغلال وعدد العمال الذين بلغ عدد المسرحين منهم 10000 من 1985-2010.²

الاحتجاج السياسي في تونس يمثل خزاناً رمزياً مرجعياً للثورة لما يمثله ذلك من تقليص لحاجز الخوف واتساع الغضب الشعبي، ويحمل المخيال الاحتجاجي التونسي تاريخاً كثيفاً من التحركات الاحتجاجية ففي أكتوبر 2005 كان اضراب الجوع لرموز المعارضة ابرز اشكال الاحتجاجية التي عرفت فترة بن علي، والذي شمل تيارات الحزب الاشتراكي التقدمي وحركة النهضة والتكتل من اجل العمل والحريات وحزب العمال الشيوعي التونسي لتتشكل بعدها هيئة 18 اكتوبر للحقوق والحريات، كجبهة سياسية تطالب بمدنية الدولة والمساواة بين الرجل والمرأة وفتح فضاء التداول السياسي³، فالثورة التونسية ذات منطلقات وقواعد تاريخية وتراكمات نضالية للنخب التونسية، من خلال اعتماد مفهوم الدولة عبر استبدال البنى المجتمعية التقليدية ببنى حديثة رغم قيامها على الطابع الزجري القمعي على حساب الديناميكية السياسية والاجتماعية.

و يقسم عادل اللطيفي تاريخية المطالبة السياسية في تونس الى:⁴

¹ –Walid Samir et autres, **OPÉRATIONS RÉVOLUTIONS**, Association Vacarme, 2011/4 N° 57 | pages 182 à 187.

² – Amin Allal , **PENSER GLOBAL, AGIR DANS UN BOCAL » ,Participation locale, régulation néo-libérale et situation autoritaire en Tunisie (2006-2010)**, Presses de Sciences Po, 2016/2 N° 2 | pages 153 à 181.

³ – عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 277.

⁴ – المرجع نفسه، ص 248.

المرحلة الاولى : 1972-1991:مرحلة الحراك السياسي الاجتماعي

ارتبطت هذه المرحلة بتجربة التعاضد كخيار اقتصادي واجتماعي، كرسه النظام السياسي احادي الرئاسة والحزب، وانتهت بإبعاد أحمد بن صالح واتهامه بالخيانة العظمى والتي كشفت عن تصدع داخل دواليب صناعة القرار، خاصة مع مرض الحبيب بورقيبة واتساع دور زوجته وسيلة بن عمار.

في هذه المرحلة لم يمنع وجود الحزب الواحد من اتساع نشاطية العمل السياسي والنقابي، من خلال الاتحاد التونسي للشغل واتساع دائرة المتخرجين من الجامعة التونسية الذي عزز من الطبقة الوسطى.

المرحلة الثانية: 1991-2011: مرحلة التراجع الديمقراطي

2. المبحث الثاني: الخلفية المنطقية والجغرافية في ثورة 14 جانفي 2011

1. 2. أهمية البعد الجغرافي في ثورة 14 جانفي 2011

لماذا انطلقت الثورة تحديدا في سيدي بوزيد ولم تتطرق في مناطق أخرى، وما طبيعة الخلفيات السوسيو تاريخية لهذه اللحظة الثورية المؤسسة المرتبطة بسيدي بوزيد؟

يمكننا ان نعطف بسؤال كلياني اخر حول الاسباب الداخلية والخارجية للحركات الاحتجاجية، فينبه **عمار علي حسن** الى ذلك من خلال الاجابة على سؤال لماذا يتمرد البشر، ويربطها من خلال مدخل علم النفس بالخلل في اشباع الحاجات الأساسية، لتتراكم لديه طاقة غضب كبيرة بالإضافة للشعور بالمهانة وهو ما عكسه رد فعل البوعزيزي في عملية حرق الجسد¹.

اما من وجهة نظر سوسولوجية فيمكن الاتكاء منهجيا على طروحات المدرسة الانقسامية في تحليل خصوصيات البنية الاجتماعية لسيدي بوزيد، فالبنية القبلية راسخة وضرورية للتوازن المجتمعي، لذلك فان فرادة البناء المجتمعي لسيدي بوزيد زاد من الفعل الثوري على مستواها ورجوعا لطرح المدرسة الانقسامية حول القبيلة، فان حالة التضامن التي سادت حرق البوعزيزي لنفسه هي من مبدأ الانصهار الذي تبديه القبيلة لمواجهة التهديدات الخارجية².

فالاحتجاج الاول الذي كان في 18 ديسمبر 2010 بالسوق الاسبوعي تعطي رمزية سوسولوجية كثيفة للمخيال الجمعي لساكنة المنطقة فالسوق عادة هي مكان للتلاقي والتبايع، ومكان تنكسر فيه الحواجز والبروتوكولات وتتقارب فيه اوجه النظر وببساطة هو الفضاء العمومي الاكثر جرأة و الأكثر دقة في ساعة التلاقي.

كما ترتبط المحافظات التونسية الداخلية بهشاشة اقتصادية واجتماعية مقارنة بالساحل والشمال التونسي، فمحافظة سيدي بوزيد التي انطلقت منها الثورة التونسية منطقة زراعية بتعداد سكاني يفوق 400 الف نسمة، بنسبة 25,4 بالمئة يسكنون الوسط الحضري، ويعطي اقليم الوسط الغربي الذي يضم كذلك

¹ - عمار علي حسن وآخرون، التحركات الاجتماعية الشبابية في الوطن العربي - الاثار والآفاق -، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2012، ص17.

² - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص30.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

القصرين والقيروان ومؤشرات سلبية حول نسب الانتفاع من الميزانيات الحكومية، ويسجل الاقليم اضعف نسبة انفاق سنوي للفرد، كما يسجل اعلى مستوى للفقر بنسب تبلغ اكثر من 12 بالمئة بمعدل 6 اضعاف النسبة الوطنية، كما يسجل الاقليم اعلى نسبة امية في البلاد بمعدل يفوق 30 بالمئة.¹

كما تسجل البطالة في اوساط المتعلمين كذلك معدلات عالية تصل الى 33 بالمئة، نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي الصناعي باعتبار فلاحية المنطقة، وتراجع النسيج الاقتصادي المساعد على التشغيل لحاملي الشهادات، مما أنتج إختلالات اجتماعية ظاهرة كالهجرة الداخلية من محافظات سيدي بوزيد والقصرين والقيروان الذي تجاوز 80 بالمئة نحو المدن الساحلية الكبرى²، وفقا لإحصائيات مجموعة بين 2000-2011، وتطرح عائشة التايب اشكالية اخرى تتمثل في عدم التوازن المناطقي في تونس بين منطقة شمال محظوظة ومناطق معدومة في الوسط و الداخل، وتقدم حسبها طوبوغرافيا تنموية مختلة بين العاصمة والساحل والمناطق الداخلية مؤسسا لما يسمى بانشطار القطر التونسي الى قطر شمالي جاذب وداخلي طارد لكل انواع الاستثمارات والحركية الاقتصادية، وتجب التايب في كون غياب ما يسمى الرأسمال الجديد او المتحرك وغياب الارادة السياسية مع صعوبة الطبيعة كلها ظروف مهدت لبداية ثورة 17 ديسمبر 2010³، والتي انتهت برحيل زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، فخلفيات صعود بن علي للحكم كرست لظاهرة التفاوت الجهوي التي انسحبت على ظهور الاحتجاجات القبلية والعروشية، فاحتجاجات الحوض المنجمي مثلا كانت انعكاسا واضحا للجهوية في المطالب من خلال المطالبة بألوية التوظيف لأبناء المنطقة على حساب المناطق الاخرى، بعقلية غنائية جهوية لا تتسجم مع اجتهادات الدولة الحديثة.⁴

وكانت أحداث جانفي 1976 و أحداث الخبز 1984 وأحداث ديسمبر 2011 معيارا حقيقيا لقابلية التمرد والانتفاضة في الوسط الغربي⁵، لكن كيف يمكن تحليل توليفة السلوك الاحتجاجي ذو المنشأ القبلي او الجهوي؟، للإجابة على هذا التساؤل نقترح ربط ذلك حصرا بطبيعة منوال التنمية في تونس ففي جغرافيا

¹ -Elyès Jouini, **TUNISIE 2011-2018 : CHRONIQUE D'UNE RÉVOLUTION**, Commentaire SA | « Commentaire », 2019/1 Numéro 165 | pages 115 - 122.

² - عائشة التايب، مرجع سابق، ص70.

³ - نفس المرجع، ص73.

⁴ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص119.

⁵ - عائشة التايب، مرجع سابق، ص76.

غير منسجمة مجتمعيا تنزع ساكنة المناطق المهمشة الى تحقيق العدالة والحق في الاندماج¹، فالإحساس الجماعي بعقدة الازمة من طرف السلطة المركزية، المرتبطة تاريخيا بتراث مناطقي معروف بنضالاته للاستعمار كرس من الانطباع بتشكّل الازمة مع تزايد حدة الفوارق الاجتماعية، وإعادة انتاج مظاهر عدم المساواة، فالتراث القبلي يعاد انتاجه في كثير المناسبات رغم التسليم بتفكك القبيلة في تونس لكنها بنويها مستمرة ثقافيا ونفسيا ووظيفيا كنتيجة لضعف التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، لقطع النمط الرعوي والفلاحي البسيط بالإضافة الى ضعف اداء التنظيمات السياسية والثقافية في ترتيب علاقاتها بالفاعلين الاجتماعيين مفضية الى الجمع بين المتناقضات الرسمية المركزية والهامشية التقليدية.²

فالهولة التحديثية التي كانت فترة بورقيبة وبن علي القائم على بناء مجتمع جديد اعطى انطباعا مشوها لحقيقة البنى المجتمعية، في كونها رسخت اركان الدولة الوطنية المعاصرة المتجاوزة للمعطى العروشي والقبلي، الذي مسته صدمات الاسلام والاستعمار والدولة الوطنية³، ويعلل الباحث "عادل اللطيفي" ارتباطية المجتمع بالثورة كأداة تغيير، من خلال الاحالة بشكل دقيق الى التشكيلات والبنى التقليدية المبنية على الانتماءات القبلية والطائفية والجهوية أو الإثنية، او ما يسمى "العصبية الأولية"⁴ و هو ما يسميه "عزمي بشارة" "بالقابلية للثورة" ففي سيدي بوزيد كانت هنالك جاهزية نضالية عالية ورفض عام للظروف القائمة للعيش، لذلك فان قابلية الثورة تفسر بتحول الاحتجاجات الاجتماعية الى حالة ثورية تساهم الدولة في انكفاء الفعل الثوري من خلال النقل تقديرها من ادارة الازمة⁵، كما تطرح قراءات مختلفة للشرارة الاولى لانطلاق انتفاضة سيدي بوزيد عبر مقاربات سوسيونفسية لفهم المشاكل الاجتماعية والسياسية الكبرى المتعلقة بإشكالات الاقصاء والتهميش الاجتماعيين، يتم تعريفها في الاعتماد السوسيولوجي بمفهوم الاعتراف الاجتماعي من خلال انتقال افعال الاحتجاج والتبند الاجتماعيين من المطالبة الحيوية الى اعتبارهم اشكالا من المقاومة الاجتماعية من قبل الفئات الاجتماعية المقصية والمعزولة والمهمشة، والتي يصفها "عبد الودود ولد الشيخ" في دراسة بعنوان القبيلة والدولة في افريقيا بالتضامات الأساسية

¹ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 56.

² - نفس المرجع، ص 164.

³ - محمد نجيب طالب، مرجع سابق، ص 110.

⁴ -- عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 19.

⁵ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

القائمة على القرابة الحقيقية او المفترضة وذلك في تفسير العلاقات بين القرابة والسلطة في البنى الاجتماعية التقليدية.¹

لذلك فان فهم انطلاق الثورة من سيدي بوزيد يرتبط أساسا باعتبارها فضاء مهمشا، يعتبر الاحتجاج تعبيرا عن الذات وهي تنتزل بنفس الشكل لتاريخ احتجاجي أسبق مثلته انتفاضة الخبز وانتفاضة الحوض المنجمي وأحداث بنقردان في 9 أوت 2009.²

يقدم الباحث **وليد حدوق** سيدي بوزيد في الوسط الغربي كنموذج للإختلالات الجهوية في التنمية والتي تشغل 4,6 بالمئة من المساحة الاجمالية لتونس، ويتجاوز عدد سكانها 400 الف نسمة، ويمثل فئة المؤهلين للعمل عمريا (بين 15 عام و 59 عام) اكثر من 60 بالمئة من مجمل سكان سيدي بوزيد حيث مثلت سيدي بوزيد نموذج الدولة المنغلقة في ما يخص سياسات التنمية على الجهات الداخلية خاصة دعائم التجهيز والبنية التحتية والتنمية الانسانية كالصحة والتعليم.³

لذلك ارتبطت المطالب الاجتماعية بسقف عال من المطالب السياسية لدى المنتفضين ومثلت شعارات من قبيل " خبز وماء وبن علي لا" قطيعة مع تطمينات قدمتها الحكومة في شكل اصلاحات اجتماعية الى مطالبات للقصاص لكل أشكال الاحتقار الرمزي والمطالبة برد الاعتبار لكل المناطق والفئات المحرومة.

خاصة أن سيدي بوزيد تمثل 20 بالمئة من الانتاج الفلاحي بالبلاد وتمثل مخزونا مائيا هائلا، مقابل ضعف البنية التحتية في الخدمات الاساسية حيث يصل معدل العاطلين عن العمل الى 25 بالمئة من الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية⁴، فالنسيج الصناعي في ولاية سيدي بوزيد هو الاضعف على مستوى الجمهورية التونسية رغم انها ولاية فلاحية، وذلك بسبب ان الصناعات التحويلية الغذائية تتركز في المناطق الساحلية مما يضطر الفلاحين وأصحاب المشاريع الى تكبد مصاريف الشحن والنقل.⁵

¹ - عبد الودود ولد الشيخ، مرجع سابق، ص 10.

² - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص 303.

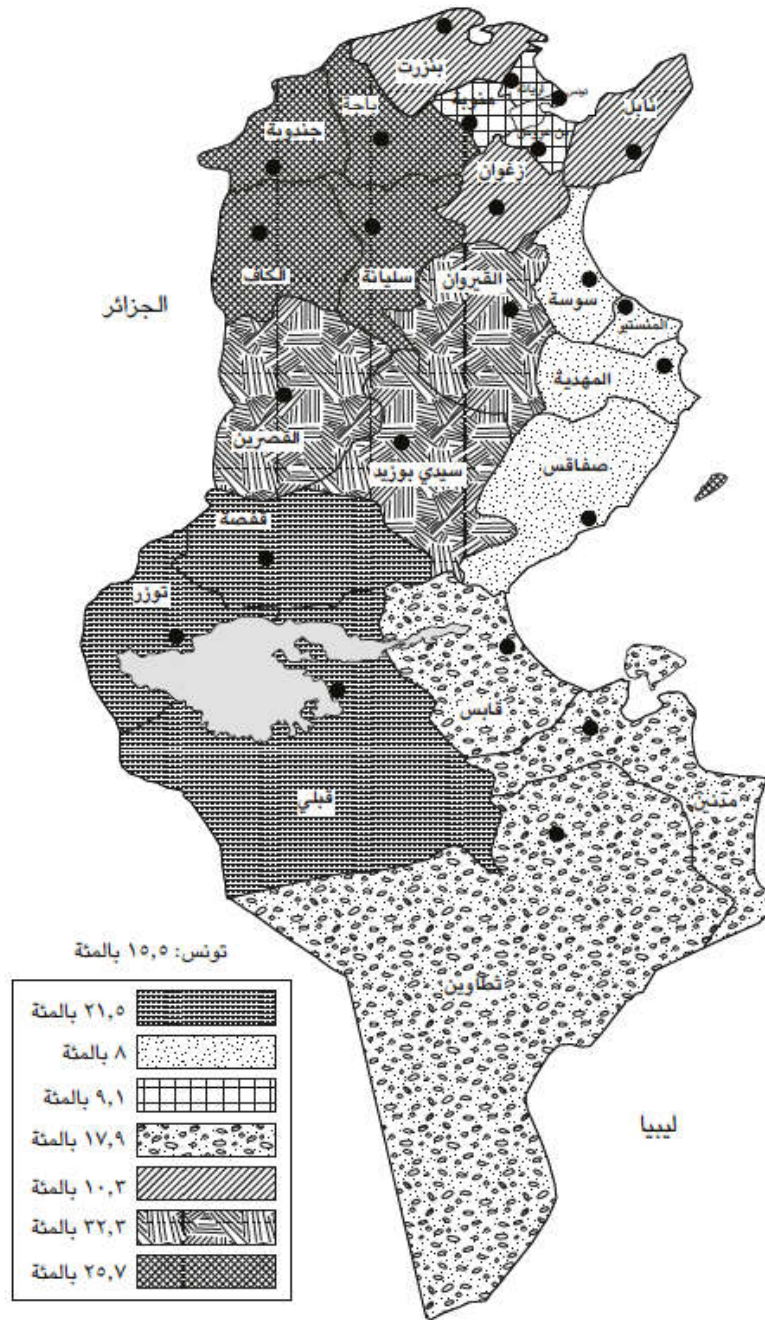
³ - وليد حدوق، مرجع سابق، ص 96.

⁴ - المرجع نفسه، ص 97.

⁵ - المكان نفسه.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

الخريطة رقم 2: التوزيع الجهوي لمؤشر الفقر بتونس سنة 2010



المصدر : <https://2u.pw/OoLTJ>

مثلت تبعات ثورة الخبز سنة 1984 نمطا جديدا في الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي، ونبّهت الى الخلل الاقتصادي الذي ساهم في تعميق الفجوة بين الاغنياء و الفقراء، واختلال التوازن بين المناطق الساحلية والداخلية بالرغم من كون ثورة الخبز، لم تطالب بتغيير شامل للنظام السياسي بل انحصرت في مطالب ذات طابع اقتصادي و اجتماعي، احتواها بورقية عكس ثورة 2011 التي كانت نتاجا لاستشراء الفساد وعمليات الخصخصة والاحتكار لمصلحة العائلة المتنفذة والقريبة وذات الصلة.

تتركز الهشاشة الاجتماعية والبطالة في المناطق الداخلية خلال سنة 2008 مثلا يشير المولدي الاحمر الى فئة العاطلين عن العمل من خريجي التعليم العالي بأكثر من 50 بالمئة، بينما يعادل المعدل الوطني 39,9 بالمئة وهي فروقات كبيرة في مدن داخلية كقيروان والقصرين وقفصة.¹

ويرفض الباحث الطرح القائل ان الثورة التونسية المنطلقة في دواخل البلد كانت نتيجة لتخطيط سياسي مسبق من قبل قوى سياسية محددة، فأول صورة للاحتجاجات في سيدي بوزيد نقلها احمد البوعزيزي ابن عم محمد البوعزيزي²، كما تشتغل على الاستعداد النفسي والاجتماعي والسخط العام نتيجة للتهميش والحرمان، ويقابل ذلك بطرح فكرة ان الاحتجاجات اخذت طابعا سياسيا بشكل عفوي دون تنظيم او تنسيق مسبق، ويدلل "المولدي" على ذلك بكون مناطق مثل سيدي بوزيد والقصرين ليست الاولى التي تندلع فيها المظاهرات العنيفة، فقد عاش الحوض المنجمي بولاية قفصة احداثا سقطت فيها قتلى وجرحي ودامت فيها المظاهرات عدة أشهر لكنها ارتبطت بقضايا محلية تخص التشغيل في مناجم الفوسفات.³

لماذا تجاوزت احداث سيدي بوزيد والقصرين المستوى المحلي وتشكلت حركية سياسية جماعية؟

يجيب الباحث ان في ذلك ثلاثة اسباب رئيسية:

الاول متعلق بالارتباط العضوي في هذه المناطق تحت مكون الجيرة والقراة والحمية العائلية، ويحلل كذلك الباحث عدم انتقاء هذه الروابط المساعدة في التعبئة في عدم اشتغال الحكومات المركزية المتعاقبة على دمج الاطر النقابية و الجمعياتية الناشطة، وكثافة المجتمع المدني بمعنى اخر تعتبر هذه المناطق

¹ - المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص129.

² - نزار شقرون، مرجع سابق، ص 11.

³ - المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص131.

متأخرة مواطناتيا مقارنة بمناطق أخرى¹، و يفسر الباحث محمد نجيب طالب ذلك سوسيولوجيا من خلال فرضية يسميها فرضية القطيعة والتواصل في قراءة اتجاهات الارتباط العضوية القبلي والعائلي، ودورها في انتاجية فعل الرفض لدى الجماعات، فيقول:²

" تلعب الجماعات القرابية ذات المنشأ القبلي دور إعادة انتاج العلاقات الحميمية، خصوصا حينما ترتبط بضعف فرص الحوار وفقدان العدالة في المجتمع، لذلك يلجأ الافراد والجماعات الى التاريخ القبلي بمحدداته الاجتماعية بحثا عن الامن والأمان طلبا للاستقرار لمواجهة مظاهر الخوف والظلم والاحتياج".

كما يضيف قائلا فيما تعلق باتجاهات المناطق الريفية المعزولة تأكيدا على دورها التاريخي في سلوك الرفض: " كما أن بعض الجماعات في الريف لا تقتأ تبحث عن حقوقها التاريخية بكل الوسائل المتاحة قانونيا وسياسيا وماديا، خصوصا حينما تلجأ الى لم شتاتها وبناء استراتيجيتها وتنظيم مواجهاتها الداخلية، معتمدة في ذلك على اساليب حديثة في التعبئة والتحالف".

اما السبب الثاني فيتعلق اساسا في تفكك الرابط التاريخي بين الدعامات الايديولوجية التقليدية للحزب الحاكم و الأوساط الاجتماعية في هذه المناطق المرتبطة بطريقة الحياة الريفية اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا، حيث طغت الزبونية على هياكل الحزب ومكوناتها وفقد رمزيتها كحزب مرتبط بالبناء الدولي والاستقلال³.

أما السبب الثالث فيرجعه الباحث الى تآكل سلطة الحق المكتسب للعنف المشروع لدى الدولة، خاصة بعد احداث الحوض المنجمي الذي اكتسب خلاله المحتجون تعاطفا كثيفا من العمال والمحامين و ناشطي حقوق الإنسان فيدل "المولدي" على ذلك في تقاطع عناصر البطالة والخصاصة وانسداد الافق الاجتماعي والإحساس بالإحباط من الحزب الحاكم، واشتداد الجهاز الامني كأداة قمع سياسي في فضاء اجتماعي فلاحية الخصوصية كل ذلك أسس لمنطق الرفض والثورة وعدم القبول⁴.

راهنية السؤال السوسيوسياسي لدى الاحمر المولدي هي في مدى عفوية الاحتجاجات التي تحولت في النهاية الى ثورة، وهل جرى ذلك خارج كل تأطير مؤسساتي منظم؟ فيجيب على ذلك صحفيون

¹ - المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص132.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص25.

³ - المرجع نفسه، ص133.

⁴ - المرجع نفسه، ص134.

وسياسيون يؤكدون على عفوية الاحتجاجات في سيدي بوزيد والقصرين ويربطون ذلك دائما بطبيعة التركيبة السوسيوولوجية لسكانة هذه المناطق البعيدة عن المأسسة و التأطير السياسي و النقابي، في المقابل يعتبر امتداد الاحتجاجات و الإعتصامات الى ساحات كبرى في العاصمة كساحة القصة وشارع بورقيبة ارتباطا بحركية كثيفة لفئة المعلمين والأساتذة المنتظمين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل، بالإضافة الى التيارات اليسارية المضطهدة سياسيا ويجيب "المولدي" انه في النهاية وبعد امتداد الاحتجاجات الى المناطق المحيطة بمدن سيدي بوزيد والقصرين اصبح اتجاه المطالب مؤطرا ولم يعد عشوائيا او حرا من الانتماءات السياسية، وذلك لان سواحل البلد والمدن التونسية الكبرى مرتبطة بديناميكية عالية للطاقت النقابية والسياسية و الجمعياتية والثقافية حولت المطالب الاجتماعية الى مطالب سياسية واضحة كإسقاط الحكومة ثم النظام السياسي بأكمله.¹

2-1-2. ثورة المواطنة مقابل ثورة العروش والقبائل: في تشريح مناطقية الثورة التونسية

يبحث "مهدي مبروك" مناطقيا في الانتقال في الفعل الثوري الفردي "الانتحار" الى الفعل الثوري الجماعي الذي اشتغل على دوائر احتضنت الاحتجاجات دون القدرة على التأطير والتحكم ويقسم الباحث ذلك الى ثلاث دوائر:²

الدائرة الاولى: العائلات والجماعات القرابية والعروش والقبائل

يربط الباحث ثنائية المظلومية كمشاعر وعواطف لا كبنيات اجتماعية، وذلك من خلال مساندة الاهالي للاحتجاجات والتي شكلت عاملا حاسما في تطور الاحداث ومرافقتها خاصة لدى المناطق الداخلية التي تحمل ذاكرة اضطهاد تعود لما قبل الدولة الوطنية.

الدائرة الثانية: النقابية

اعتبر الجسم النقابي اهم فصيل اشتغل على الالتفاف حول الحركة الاحتجاجية، والتقاط مطالبها وإعادة صياغتها لتجديدها في قراءات سياسية عميقة، وعمل الجسم النقابي الذي يتشكل مجمله من مدرسي التعليم الابتدائي والثانوي الى نشر الحركة الاجتماعية خارج منبتها الاصلي وتوسيع دائرتها الجغرافية.

¹ - المرجع نفسه، ص136.

² - مهدي مبروك، مرجع سابق، ص174.

الدائرة الثالثة : حقوقية

مثل المحامون موارد نفسية جادة في التعبئة من خلال التوثيق للانتهاكات السياسية الخطيرة لكسب التعاطف الدولي وكانت هذه الدائرة مهمة جدا لما يسمى " التشبيك الدولي".

ادت السياسات التنموية الوطنية في تونس كذلك الى انتاج خريطة اقتصادية غير متوازنة نتيجة لعدم استثمار الدولة والخواص في الجهات الداخلية، فتحتكر مثلا المناطق الساحلية 84 بالمئة من مساحات الاستقطاب الصناعي مقابل 16 بالمئة في المناطق الاخرى للبلاد، فمثلا حجم الاستثمارات التي توجه الى الشمال الشرقي تمثل ثمانيا مرات حجم الاستثمارات في الوسط الغربي.¹

يفسر **نجيب طالب عطا** على دراسات سابقة دور المعطى القبلي او الاسري والعشائري في الممارسات اليومية ومنها الثورات من خلال ثلاثية " الأرض والسياسة و القرابية" التي تستنهض المعطى القبلي وتطبع علاقات الفاعلين واستراتيجياتهم اليومية²، فالتضامن الاجتماعي المفسر لانتظام العلاقة الاسرية و المناطقية في مناطق الثورة الاولى في تونس يفسره الباحث بكون البنية القبلية التي عرفت عملية تفكيك واسعة لكنها مستمرة رمزيا وثقافيا، لذلك استعادت انتاج بعض من ملامحها و تهيكلا خاصة خلال الازمات فالعودة الى ما يسمى الجماعة الأولى، وهو مدخل مواز لفهم الفضاء التقليدي الذي انطلقت منه الثورة التونسية ممثل في التآزر العائلي والمحلي حول الأبناء في غياب الدولة.³ ونعضد هذا الطرح بحادثة احراق سابقة لواقعة البوعزيزي ممثلة في انتحار الشاب **عبد السلام تريمش** حرقا لنفسه بولاية المنستير في مارس 2010 بسبب عدم الترخيص له بممارسة نشاطه التجاري وجرى دفنه دون ان يكون لهذا الحادث أثر توسيع الحركة الاحتجاجية وتم اعتباره كحدث معزول وفردى.⁴

2-2. الاسلام السياسي بعد 14 جانفي 2011

بعد الثورة التونسية لـ 14 جانفي 2011، اعلنت الحكومة المؤقتة العفو الشامل عن كل المعارضين والمنفيين السياسيين ولم يكن الاسلاميون الاستثناء في ذلك، لكن البروفسور في الأديان المقارنة

¹ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص195.

² - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص12.

³ - عادل اللطيفي، مرجع سابق، ص303.

⁴ - نزار شقرون، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

البروفسور " محمد الحداد" يقدم افتراضا ان هنالك ازمة ثقة بين الاسلاميين او التيار الاسلامي ومجتمعاتهم، تبعا لكثرة الخصوم في الداخل باعتبار ان مشروع الاسلامية لا يتوقف حسبه عند السياسة، والدليل ثورة ايران الاسلامية التي تحولت الى دولة الملالي الثيوقراطية، فيصور الباحث ان الخصوم حينها يفضلون استبداد الشرطي رمزيا على حكم الاسلاميين¹، ويحكم ان التونسيين يعملون بمراجعات لتجارب دول حكمها الاسلام السياسي من قبيل ايران وافغانستان والسودان وباكستان، ويعتبرون فرادة الحل التركي ناجحا بعد العبور على حسر العلمانية التي تمنع الدين من احتكار السلطة و الفضاءات الاجتماعية و العمومية، فثورة 14 جانفي اعطت فرصة للقوى السياسية الاكثر انتظاما من اجل سباق الحكم، والتي حصلت عبرها النهضة على 36 بالمئة من الاصوات المعبر عنها في المجلس التأسيسي بـ 40 بالمئة من مجموع المقاعد.²

لذلك حاولت حركة النهضة بعد ثورة 14 جانفي 2011 التسويق لمشروعها السياسي بكونه مشروعاً ممتدا للحركة اليوسفية المحسوبة تاريخيا على المنحى العربي القومي الإسلامي، لاعتبارات تخص ان صراع الديوان السياسي ممثلا في جناح بورقيبية والأمانة العامة ممثلة في صالح بن يوسف لا تغدوا إلا ان تكون صراعا على ارضية ثقافية حضارية للتيار النخبوي التغريبي مع التيار الشعبي العربي³، ومثل الاسلام السياسي عامل تحقيب يراد من خلاله تجديد الفعل السياسي التونسي، عبر طرحه الاسلام هو الحل كبديل عن نظام مستبد تم اسقاطه⁴، لكنها افتقدت لمشروع سياسي واقتصادي مقنع ظهر خلال حكم الترويكا بسبب افتقاد قياديتها للممارسة والحكم، فحكومة الجبالي الاولى بعد المجلس التأسيسي لم تقدم اي تقارير بالأرقام حول واقع الشغل و النمو، مقابل التمسك بالشرعية لذلك وقعت تناقضات شرعية مع العجز الاقتصادي الاجتماعي، كما مالت حركة النهضة الفصيل العريق في المسار السياسي التونسي الى الخيار الاصلاحى على حساب الخيار الثوري، وعبر رئيس الحركة راشد الغنوشي الى قبول عموم الاصلاحات القانونية والدستورية والذهاب الى انتخابات رئاسية وبرلمانية، وعدم اجتثاث التجمع الدستوري

¹ - محمد الحداد، مرجع سابق، ص 10.

² - Habib Ayeub, **les islamistes à l'épreuve du pouvoir**, Source: Tumultes, No. 38/39, Le Moyen-Orient en mouvement (septembre 2012), pp. 57-69.

³ - سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الايديولوجي التونسي (جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري)، مجلة عمران، عدد6، ديسمبر 2013، ص ص، 123-142، ص 128.

⁴ - Barah Mikail, **religion and politics in arab transiotions**, fride n°116-february 2012, p3

الديمقراطي الحاكم، لكن هذه المواقف سرعان ما تغيرت على وقع الفكرة الثورية الهادفة الى القطيعة الكلية مع النظام السابق من خلال تأسيس الجمهورية الثانية عبر خيار المجلس التأسيسي.¹

وتتم المراهنة في تجاوز الاسلامية التونسية القاعدي الذي ينطلق من طروحات الحركة الدولية للإخوان المسلمين، لصالح مشروع اصلاحي بديل مرتبط بتونس الحركة الاسلامية التي تحالفت في القرن 19 مع مشروع خير الدين التونسي الاصلاحي بالإضافة الى ضرورة التمييز بين الفضاءات الاجتماعية التي تخضع لقانون التطور البشري، وهي فكرة تفسر قابلية المجتمع والمؤسسات الوظيفية السياسية او الاجتماعية للتطور مثل تحول المسجد الى للعبادة فقط بدل ان يكون منبرا للتعبة السياسية ليعوضه البرلمان، ويتم تضمين ذلك من خلال سؤال التحول الباراديغمي الذي هو ضرورة للتيار الاسلامي في علاقاته بالمجتمع.²

2-2-1. الاقصاء الاجتماعي والتطرف

يعتقد الباحث في علم الاجتماع ماجد قروي ان الثورة التونسية التي ارتبطت بثنائية الكرامة والحرية انتجت واقعا سوسولوجيا جديدا في محيط اقليمي وعربي متأزم، فظهرت الحركة السلفية في تونس رافضة لكل معطيات الحداثة و الديمقراطية، فنشوء التيار السلفي ارتبط أساسا بأزمة مجتمع اعتمدت عليه في رسم اهدافها للتغيير، لذلك استثمرت الحركة السلفية في فتح امال جديدة للشباب التونسي واعدة اياه بسلم اجتماعي اعلى من خلال عبارات "الفرقة الناجية" و "انصار الشريعة"، وكننتيجة لسؤال الذات الاسفل الذي وقع فيه الشباب التونسي نتيجة لتراجع دور ما يعرف بالدولة الراعية Etat providence والتي منوط بها التشغيل وتوفير الحاجات الاساسية.³

ويأتي ظهور هذا التيار الاسلامي المعروف بالسلفية بطرحه كبديل للنهضة التي يتهمها بالميوعة و الإنبطاحية للعلمانيين والليبراليين وذلك لقبولها الاشتغال مع كافة التيارات منذ سقوط نظام بن علي، لذلك

¹سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الايديولوجي التونسي(جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري)، مجلة عمران، عدد6، ديسمبر 2013، ص ص،123-142، ص 15.

²محمد الحداد، مرجع سابق، ص12.

³ماجدة قروي، دور الاقصاء الاجتماعي في تنامي انخراط الشباب التونسي في الحركة السلفية: دراسة سوسولوجية ميدانية،مجلة المستقبل العربي،العدد467،(جانفي 2018)ص ص.117،108، ص112.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

يظهر في تونس نوعان من التيار السلفي الاول مرتبط بالسلفية العلمية المحسوبين على التيار المسالم الاصلاحى والسلفية الجهادية المتورطة في العنف او الضلوع فيه¹.

انتهاء الحقبة السلطوية في تونس ساعدتها العديد من الظروف اهمها التجانس السكاني الكبير في تونس، وارتفاع معدلات التعليم بالإضافة الى تراجع الاستقطاب الايديولوجي بين الاسلاميين والعلمانيين، بالإضافة الى التحالف بين القوى الشبابية والأحزاب والمنظمات المدنية على ارضية مطلبية واحدة تجاوزت من خلالها الفئوية، واهم سبب ارتبط هو اندراج المؤسسة العسكرية ورفضها استخدام القوة ضد المتظاهرين.

يؤكد الباحث **حافظ عبد الرحيم** طروحاتها في الدراسة حول انتقال ادوار النخب من الحضور والمنافسة الى الصراع، فيعتبر ان هذه النخبة تتصارع حول السلطة باعتبارها علاقة اجتماعية مأسسة من خلال توزيع النفوذ وتجسيد الحراك الاجتماعي *la mobilité sociale*، وذلك داخل نسق اجتماعي ذي خلفية ومكونات تمثل امتدادا للحضور العربي الإسلامي لذلك تتصارع شرعيات موازية تشكل في القدرات التوزيعية للشرعية القائمة محاولة احتلال مواقعها².

2-2-2. التحولات الاجتماعية ومسألة الاندماج

يفترض باحث الاجتماع المنصف وناس الى تحول باراديغم الانتقال في تونس بعد ثورة 14 جانفي من المطالبة السياسية الى المطالبة الاجتماعية، بكثافة ترتبط اساسا بالإعتصامات والوقفات الاحتجاجية ومنع الشركات الانتاجية الكبرى من العمل وينقل ارتفاعا في الاحتجاجات الاجتماعية في الفترة الممتدة ما بين 16 جانفي الى غاية ديسمبر 2015، بتغير في نمط المطالب من اعادة بناء النظام السياسي الى مطالبية اجتماعية ملحة وانية والانتقال حسبه من دولة استبدادية *Etat despotique* الى دولة واهية *Etat vulnérable*³.

¹ - كمال بن يونس، الاسلاميون والعلمانيون في تونس، تونس: برق للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص30.

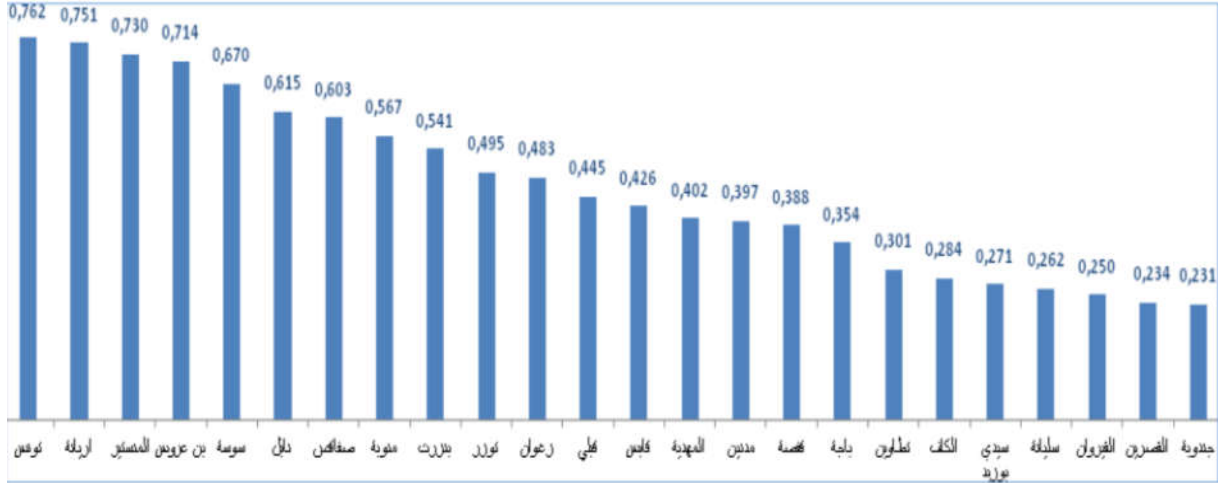
² - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص13.

³ - المنصف وناس، معوقات الانتقال السياسي في تونس (محاولة في سوسيولوجيا الاحتجاج)، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد144، 2018، ص ص، 191-218.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

فيمثل الشكل أدناه مؤشر التنمية الجهوية مابعد ثورة 14 جانفي، فيلاحظ تفاوت كبير في معدلات ونسب التنمية بين جهات الساحل والداخل وتسجل الولايات محل بدأ ثورة 14 جانفي 2011 ادنى مستويات للتنمية.

الرسم البياني رقم 1: مؤشرات التنمية في تونس لسنة 2016.



المصدر: سامي بوسيدة و عماد بن رابح، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، مذكرات وتحليل المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 41- سبتمبر 2016، ص 11.

الفصل الثالث: الثورة التونسية في 14 جانفي 2011 وسؤال الدولة

في المجمل تم في هذا الفصل التطرق الى محورين أساسيين:

دراسة الحراك الاحتجاجي الشعبي التونسي و الخلفيات المنطقية والجغرافية للفعل الثوري التونسي، فالاستنتاجات العامة حول الموضوع تحيل الى كون المكون الجغرافي والمناطق له دور أساسي في انطلاق الثورة من سيدي بوزيد والمناطق المتاخمة لها دون غيرها، فالمظلومية التاريخية للمنطقة راكمت من خزان الفعل الثوري، وهو ماتؤكدته النتائج التي تحصلنا عليها في الاستبيان محل التوزيع في الفصل الرابع.

فالمنطقة تاريخيا تحسب على القبائل التي تعرف التمرد والمطلبية ولا تعرف السكنية في علاقتها بالدولة المركزية منذ عهد البايات، لذلك تتقاطع الكثير من السرديات والأدبيات السابقة حول الموضوع على فكرة استرداد الحمولات والشحنات القبلية والعشائرية في معاضدة الفعل الثوري في سيدي بوزيد و مناطق الداخل التونسي وهو متغير مهم كذلك تؤكد النسب الضعيفة بالإحساس بالمواطنة في هذه المناطق.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي

ونموذج الدولة الوطنية.

تمهيد:

مرحلة الدراسة الميدانية هي مرحلة تالية لمرحلة جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، وتستهدف الدراسة الميدانية الاجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة، وقد اخترنا منهج المسح الاجتماعي وأداة المقارنة المرفقة باختيار عينة تمثيلية وفق قواعد مضبوطة، وهي عينة قصدية استهدفت ثلاث فئات من المجتمع التونسي: الطلبة الجامعيون، الاساتذة الجامعيون، نشطاء المجتمع المدني.

تم جمع المادة العلمية الممثلة في بيانات المستجوبين الـ 340 الكترونيا، وهي عينة قصدية تستجيب لمتطلبات البحث المنجز، من حيث كونها عينة تمثيلية لمجتمع الدراسة، بالإضافة الى توفر خاصية الاهلية المعرفية اللازمة للإجابة على تساؤلات الاستبيان الموزع.

تم تفريغ استمارة الاستبيان عبر الاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS في جداول تكرارية بغية قراءتها وتحليلها من الجانب الكمي و الكيفي، وكل هذه الخطوات تتماشى مع هدف الدراسة في الاجابة على التساؤلات المطروحة والاقتراب من قياس الفرضيات التي وضعت كإجابات مؤقتة، ويمثل هذا الفصل في الاساس قراءة تحليلية مكملة لما سبق تقديمه من الفصول السابقة التي استندت اساسا على الدراسات السابقة.

1. المبحث الأول: التعريف بمجتمع البحث وخصائصه:

استهدفت الدراسة المجتمع التونسي من خلال عينة ممثلة في طبقة الطلبة و الاساتذة الجامعيين، بالإضافة الى النشطاء في المجتمع المدني سواء من خلال الجمعيات او الهيئات المدنية او عبر التطوع الشخصي عبر 24 ولاية، والتي تمثل كامل التراب التونسي من خلال عدد تمثيلي بـ 20 مستجوب عن كل ولاية، وهي تمثل عينة قصدية تخدم اهداف الدراسة وقياس فرضياتها المطروحة.

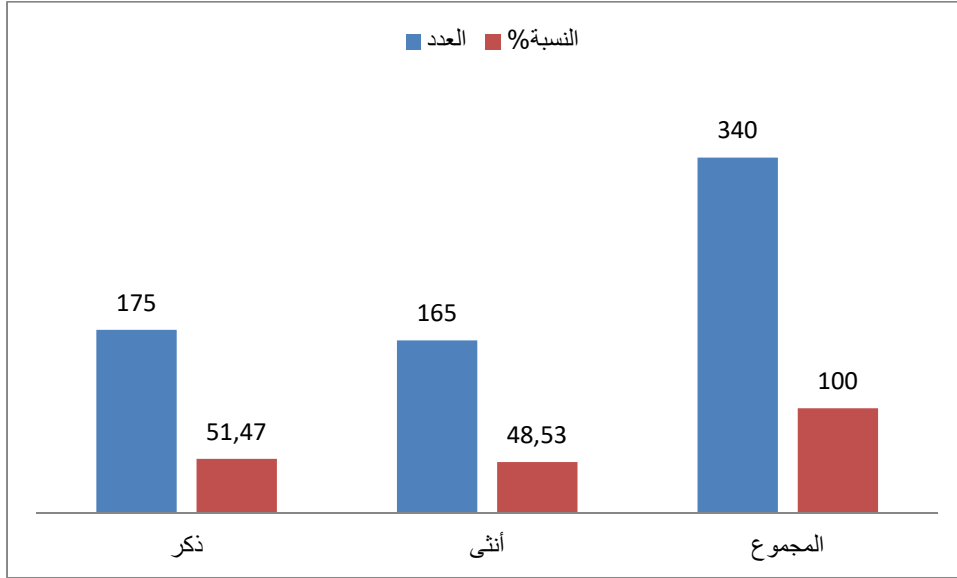
• الفئات الرئيسية لاستمارة الاستبيان:

- ✓ متغير الجنس.
- ✓ متغير السن.
- ✓ متغير المستوى التعليمي.
- ✓ متغير الإقامة.

1.1. متغير الجنس

النسبة %	العدد	
51,47	175	ذكر
48,53	165	أنثى
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 2: توزيع العينة حسب متغير الجنس

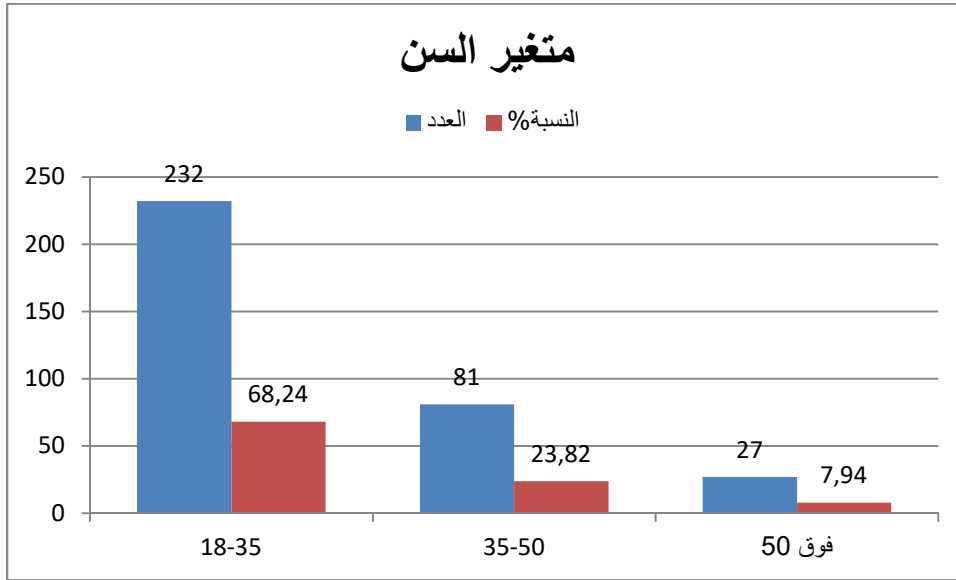


يمثل معطى الجنس من اهم المتغيرات التي تبنى عليها المسوح الاجتماعية لما له من اثر على طبيعة الاجابات التي يحتاجها الباحث خلال دراسته، لذا تظهر نتائج الدراسة ان النسب متقاربة بين الجنسين حيث نسجل 51% للذكور مقابل 49% للإناث من مجمل المستجوبين.

2.1. متغير السن

النسبة %	العدد	
68,24	232	35-18
23,82	81	50-35
7,94	27	فوق 50
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 3: توزيع العينة حسب متغير السن

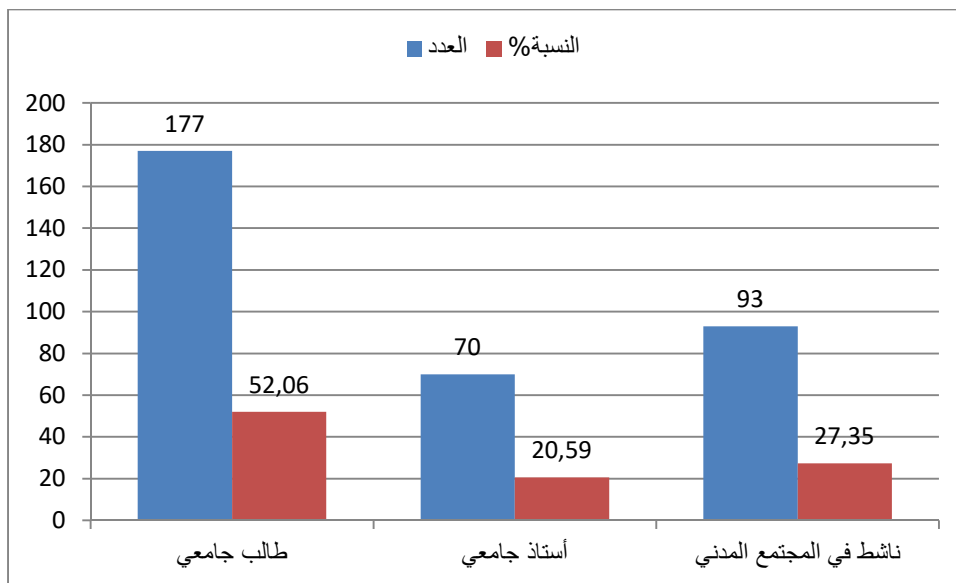


يظهر الجدول اعلاه نسبا متفاوتة في الفئات العمرية للمستجوبين حيث حازت الفئة من 18 الى 35 سنة اغلبية التمثيل للعينة بنسبة 68,24%، تليها الفئة العمرية (35-50) بنسبة 23,82%، لتظهر في الاخير الفئة العمرية مافوق 50 سنة بنسبة 7,94%.

3.1. متغير المستوى التعليمي

النسبة %	العدد	
52,06	177	طالب جامعي
20,59	70	أستاذ جامعي
27,35	93	ناشط في المجتمع المدني
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 4: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



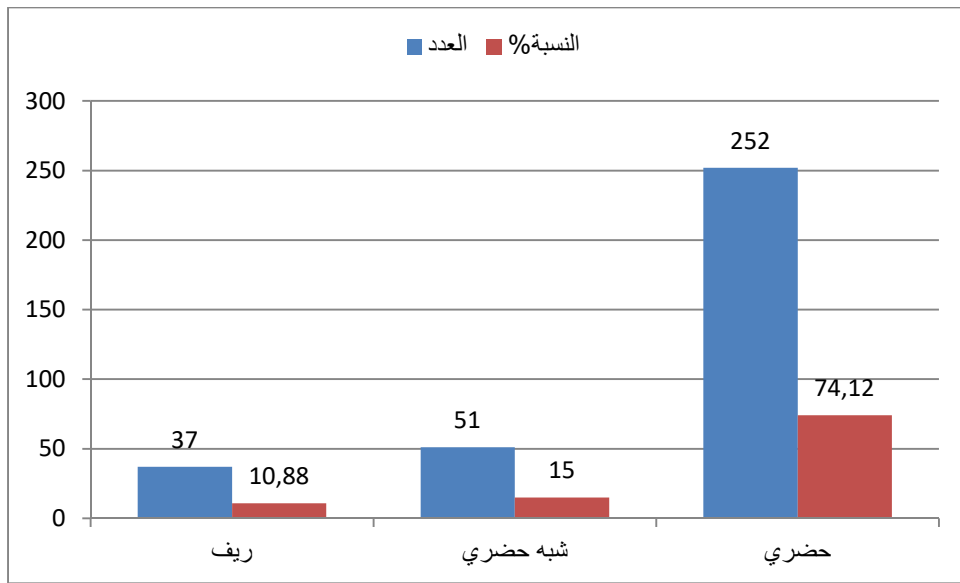
اعتمدنا في تحيين العينة على طبيعة موقع المستجوب في المجتمع فتمثل فئة الطلبة الجامعيين بنسبة 52% تليها فئة النشطاء في المجتمع المدني 27% ثم فئة الاساتذة الجامعيين بنسبة 21%.

وكان استهداف هذه العينة قصديا انطلاقا من فرضية ان لديها مكاسب معرفية وقدرة الاجابة على الاسئلة.

1.4. متغير الإقامة:

النسبة %	العدد	
10,88	37	ريف
15	51	شبه حضري
74,12	252	حضري
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 5: توزيع العينة حسب متغير الإقامة

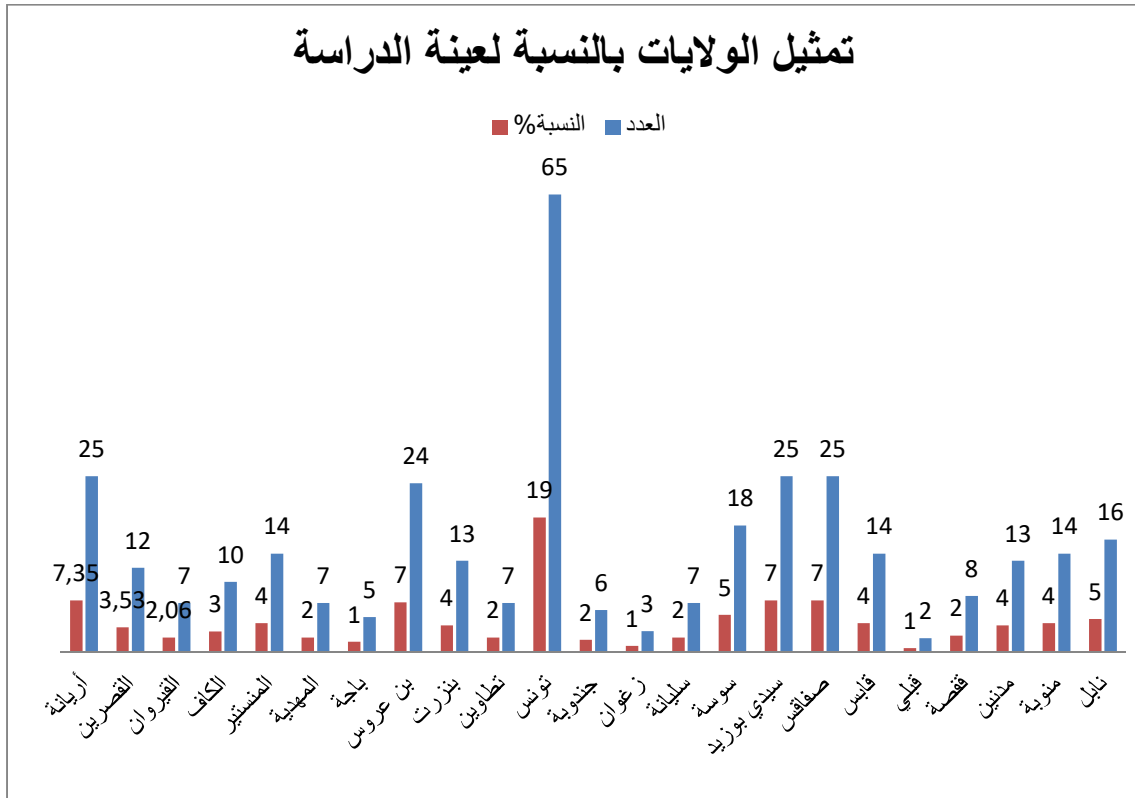


متغير الإقامة من بين الفئات الأكثر استعمالاً ودلالة في أعداد الاستبيان لما له من أثر على طبيعة الاجابات خاصة ما تعلق بالمواضيع السوسيوسياسية، فالإقامة الحضرية تحوز على نسبة 74 % من اجمالي المستجوبين تليها نسبة 15% لفئة شبه الحضرية ثم نسبة 11 % المتعلقة بالريف.

1. 5. متغير الولاية

الولاية	العدد	النسبة%
أريانة	25	7,35
القصرين	12	3,53
القيروان	7	2,06
الكاف	10	3
المنستير	14	4
المهدية	7	2
باجة	5	1
بن عروس	24	7
بنزرت	13	4
تطاوين	7	2
تونس	65	19
جندوبة	6	2
زغوان	3	1
سليانة	7	2
سوسة	18	5
سيدي بوزيد	25	7
صفاقس	25	7
قابس	14	4
قبلي	2	1
قفصة	8	2
مدنين	13	4
منوبة	14	4
نابل	16	5
المجموع	340	100

الرسم البياني رقم 6: توزيع العينة حسب متغير الولايات

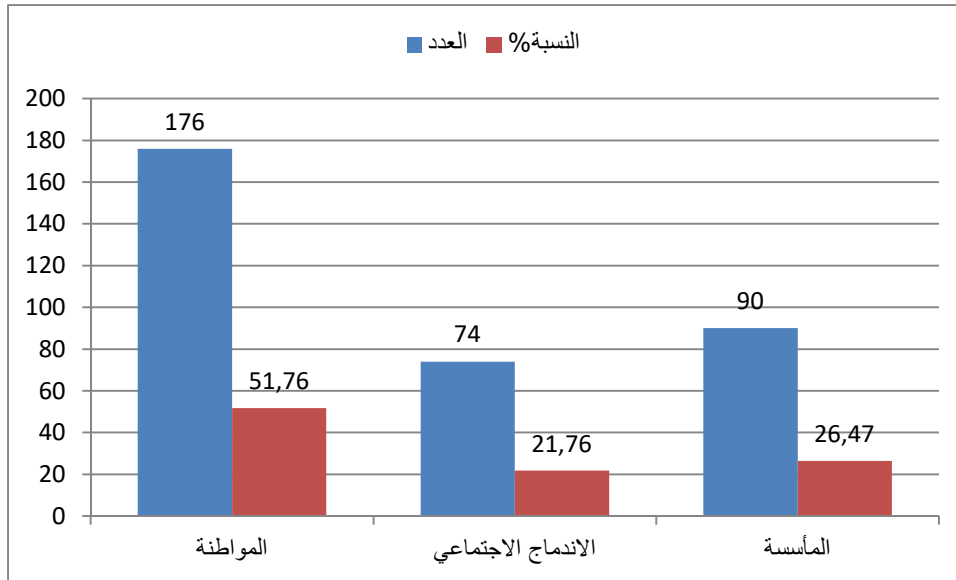


تحصلنا من خلال نتائج الاستبيان على نتائج من 23 ولاية تونسية من مجموع 24 ولاية باستثناء ولاية واحدة هي توزر في الجنوب التونسي.

2.المبحث الثاني: نموذج الدولة التونسية قبل ثورة 14 جانفي 2011

1.2. أولويات البناء الدولاتي لدى التونسيين

الرسم البياني رقم 7: اولويات البناء الدولاتي لدى التونسيين



تظهر نتائج الاجابة على سؤال اولويات البناء الدولاتي ميولا ظاهرا لدى التونسيين لمسألة المواطنة كأولوية بنسبة تفوق نصف المستجوبين 52% تليها المأسسة بنسبة 26% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 22%.

وميول الاغلبية الى اعتبار المواطنة اولوية البناء الدولاتي نظريا ربما يتعلق اساسا لدى التونسيين بحجم التضيق في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي يتضمنها معطى المواطنة، خاصة في ظل فترتي حكمين مثلت فيهما الابوية اساسا ثابتا للحكم*.

تبدو هذه الميول متناسبة عكسيا مع ما قامت به الدولة الوطنية في تونس فعلا منذ الاستقلال حسب حمزة عمر، فلئن كانت نجحت إلى حدّ ما في المأسسة، بمعنى أنها أرست مؤسسات قادرة على العمل بغضّ النظر عن شخوص من يشغلون المناصب، ولئن كان هناك نجاح نسبي في الاندماج الاجتماعي، أساسا بفضل تعميم التعليم وما وفّره من فرص لسكّان مختلف المناطق، فإنّ المواطنة كان من عناوين الفشل

*- يمكن الرجوع الى الفصل الاول والطرح النظري الشارح لعلاقات الحكم الزبوني، كما يمكن الاستئناس بالفصل الثاني الذي يسرد تاريخية نظامي بورقيبة وبن علي.

الكبرى للدولة الوطنية التي تعاملت مع الشعب بمنطق الوصاية وضيقّت على الحقوق والحريات إلى حدّ كبير.

يجدر التنسيب كذلك فيما يخصّ الاندماج الاجتماعي والمأسسة. فالتفاوت التنموي بين الجهات عمق الانتماءات الجهوية والانتماءات القبلية والعشائرية، مع أنّها لم تظهر على السطح و ظلّت كامنة ومكبوتة، أمّا المأسسة، فلم تطل أعلى هرم السلطة، فاللذان شغلا منصب رئيس الجمهورية قبل الثورة تعاملتا مع السلطة بشكل شخصي للغاية¹.

2.1.1. اولويات البناء الدولاتي حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
51,8%	176	42,4%	70	60,6%	106	المواطنة	ماهي اولويات البناء الدولاتي حسب رأيك من حيث الاهمية؟
21,8%	74	24,8%	41	18,9%	33	الاندماج الاجتماعي	
26,5%	90	32,7%	54	20,6%	36	المأسسة	
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع	

يظهر من خلال الجدول اعلاه ان خيار المواطنة كأولوية للبناء الدولاتي مثل الخيار الاول لفئة الذكور والإناث بنسب 60,6% و 42,4% على التوالي، يليها خيار المأسسة لدى كل من الإناث والذكور و بنسبة اكبر لدى الإناث ب32,7% مقابل 20,6% عند الذكور.

اما خيار الاندماج الاجتماعي فشكل نسبة اكبر كذلك لدى الإناث مقارنة بفئة الذكور ب24,8% مقابل 18,9%.

وهي خيارات تعكس ميول التونسيين الى خيار بناء الدولة من اسفل، عكس عملية البناء لدولة الاستقلال التي تبنت المأسسة كخيار كلي واغفال للبناءات التحتية الممثلة في المواطنة والاندماج الاجتماعي.

¹ - مقابلة اجريت مع عمر حمزة، رئيس جمعية تونس الفتاة، في 18-01-2021.

• 2.1.2. اولويات البناء الدولاتي من حيث الاهمية حسب متغير السن

المجموع	ماهي اولويات البناء الدولاتي حسب رأيك من حيث الاهمية؟					
	المأسسة	الاندماج الاجتماعي	المواطنة			
232	58	56	118	العدد	18-35	السن
100,0%	25,0%	24,1%	50,9%	النسبة		
81	24	15	42	العدد	35-50	
100,0%	29,6%	18,5%	51,9%	النسبة		
27	8	3	16	العدد	فوق 50	
100,0%	29,6%	11,1%	59,3%	النسبة		
340	90	74	176	العدد	المجموع	
100,0%	26,5%	21,8%	51,8%	النسبة		

يوضح الجدول اجابات منسجمة حسب الفئات العمرية المطروحة من حيث الاجابة حول اولويات البناء الدولاتي

فتمثلت المواطنة اولى اولويات البناء الدولاتي لدى المستجوبين لكل الفئات بنسب 50,9% و 51,9% و 59,3% على التوالي فيما مثلت المأسسة ثاني الاولويات بنسب 51,9% و 29,6% و 29,6% لكل الفئات فيما احتل الاندماج الاجتماعي ثالث الاولويات لكل الفئات بنسب 24,1% و 18,5% و 11,1% على الترتيب.

2. 1. 3. اولويات البناء الدولاتي من حيث الاهمية حسب الصنف:

المجموع	ماهي اولويات البناء الدولاتي حسب رأيك من حيث الاهمية؟			العدد	النسبة	الصنف
	المأسسة	الاندماج الاجتماعي	المواطنة			
177	41	44	92	العدد	52,0%	طالب جامعي
100,0%	23,2%	24,9%	52,0%	النسبة		
70	23	13	34	العدد	48,6%	أستاذ جامعي
100,0%	32,9%	18,6%	48,6%	النسبة		
93	26	17	50	العدد	53,8%	ناشط في المجتمع المدني
100,0%	28,0%	18,3%	53,8%	النسبة		
340	90	74	176	العدد	51,8%	المجموع
100,0%	26,5%	21,8%	51,8%	النسبة		

يظهر الجدول المبين اعلاه ان خيارات اولوية البناء الدولاتي لدى فئات الطلبة الجامعيين والأساتذة ونشطاء المجتمع المدني كلها تدرج المواطنة كأولوية بنسب 52% و 48,6% و 53,8% على التوالي فيما اعتبر الاندماج الاجتماعي لدى فئة الطلبة ثاني اولوية في البناء بنسبة 24,9%، فيما عبرت كل من فئة الاساتذة والنشطاء في المجتمع المدني على متغير المأسسة كثن اولوية بنسبة 32,9% و 28,0% على التوالي، اما الاندماج الاجتماعي فاحتل الترتيب الثالث لدى فئتي الاساتذة ونشطاء المجتمع المدني بنسب 18,6% و 18,3% على الترتيب.

2. 1. 4. اولويات البناء الدولاتي من حيث الاهمية حسب متغير الإقامة

المجموع	ماهي اولويات البناء الدولاتي حسب رأيك من حيث الاهمية؟			العدد	ريف	الإقامة
	المأسمة	الاندماج الاجتماعي	المواطنة			
37	3	14	20			
100,0%	8,1%	37,8%	54,1%	النسبة		
51	13	8	30	العدد	شبه حضري	
100,0%	25,5%	15,7%	58,8%	النسبة		
252	74	52	126	العدد	حضري	
100,0%	29,4%	20,6%	50,0%	النسبة		
340	90	74	176	العدد	المجموع	
100,0%	26,5%	21,8%	51,8%	النسبة		

هنالك تباين في نسب الاجابات التي يوضحها الجدول أعلاه حيث تميل الفئات ساكنة الريف الى التمسك بالمواطنة ثم الاندماج الاجتماعي كأولويات قصوى في بناء الدولة الوطنية بنسب 54,1% و 37,8% وهي نتائج ترتبط اساسا بالمؤشرات المتعلقة بمتغيري المواطنة والاندماج الاجتماعي حيث يمثلان اساسا للمواطن والمجتمع وهي اولويات يفترض ساكنة الريف انها لم تتحقق بعد حتى يصل النقاش الى المأسمة، عكس ساكنة الاوساط شبه الحضرية والحضرية حيث تمثل المأسمة ثاني خيار كألوية بناء دولاتي بعد المأسمة بنسبة 25,5% و 26,5% على التوالي.

كما يمكن تاريخيا الربط بين نتائج الوسط الريفي وشبه الحضري بخلفيات تاريخية ممثلة في الكسر الممنهج للروابط القبلية والعشائرية منذ الحضور الفرنسي في البلاد التونسية والتي اكمل بورقيبة بنفس النهج بعد 1956، ونستحضر هنا الخطابات السياسية للرئيس بورقيبة حيث يتراجع حضور مؤشرات المواطنة في خطابه حين تكون خطابه في الداخل التونسي ويخاطب الحضور بالهمامة او الجلاص نسبة الى عروشهم وقبائلهم، مقابل رسوخ الخطاب السياسي الحداثي حين تكون خطابه في تونس العاصمة او سوسة او المنستير*.

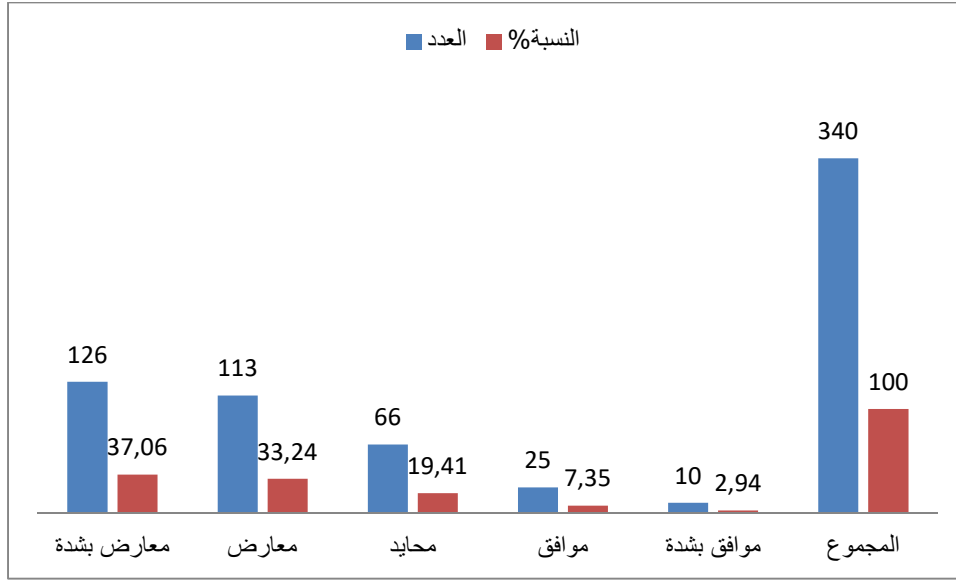
وكان ذلك كله في اطار استدراج المجتمع التونسي القبلي غداة الاستقلال الى مزيد من التفكيك خدمة لمشروع بورقيبة الليبرالي.

*- يمكن الرجوع للفصل الثاني المتعلق بالنظام السياسي في فترة الحبيب بورقيبة لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

2.2. واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011
37,06	126	معارض بشدة
33,24	113	معارض
19,41	66	محايد
7,35	25	موافق
2,94	10	موافق بشدة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 8: واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011



تظهر النتائج أن 70,3% من المستجوبين قد نزعوا الى معارضة واقع الدولة التونسية قبل ثورة 14 جانفي 2011، فيما اتجه 10,29% الى قبول واقعها ووقف 19,41% على الحياد.

2. 1. حسب متغير الجنس:

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
37,1%	126	29,7%	49	44,0%	77	معارض بشدة	كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011
33,2%	113	33,3%	55	33,1%	58	معارض	
19,4%	66	24,8%	41	14,3%	25	محايد	
7,4%	25	9,1%	15	5,7%	10	موافق	
2,9%	10	3,0%	5	2,9%	5	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	165	100,0%	175		المجموع

تحوز نسبة معارضة واقع الدولة في تونس قبل 14 جانفي 2011 على 70,3% مجتمعة للذكور والإناث من مجمل المستجوبين فيما يقف على الحياد 19,4% أما الرضا والتوافق على واقع الدولة قبل 14 جانفي فمثل نسبة 10,3% لدى فئتي الذكور والإناث مجتمعين.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي ونموذج الدولة الوطنية

2.2.2. حسب متغير السن:

المجموع		السن						
		فوق 50		35-50		18-35		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
37,1%	126	40,7%	11	44,4%	36	34,1%	79	1
33,2%	113	37,0%	10	28,4%	23	34,5%	80	2
19,4%	66	11,1%	3	19,8%	16	20,3%	47	3
7,4%	25	7,4%	2	3,7%	3	8,6%	20	4
2,9%	10	3,7%	1	3,7%	3	2,6%	6	5
100,0%	340	100,0%	27	100,0%	81	100,0%	232	المجموع

يعارض 68,6% من فئة 18-35 سنة واقع الدولة والوطنية في تونس قبل 14 جانفي 2011، ويعارض 72,8% من فئة 35-50 سنة ويعارض 77,7% من فئة مافوق 50 سنة وهي نسب متقاربة لكل الفئات العمرية التي شاركت في ثورة 14 جانفي والتي كانت جامعة لكل الفئات العمرية.

2.2.3. حسب متغير الصنف

المجموع		الصنف						
		ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
37,1%	126	36,6%	34	31,4%	22	39,5%	70	معارض بشدة
33,2%	113	33,3%	31	37,1%	26	31,6%	56	معارض
19,4%	66	22,6%	21	17,1%	12	18,6%	33	محايد
7,4%	25	4,3%	4	12,9%	9	6,8%	12	موافق
2,9%	10	3,2%	3	1,4%	1	3,4%	6	موافق بشدة
100,0%	340	100,0%	93	100,0%	70	100,0%	177	المجموع

يجمع كل من الطلبة الجامعيين والأساتذة و النشطاء المدنيين على رفض واقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي 2011، بنسبة 70,3% مجتمعين فيما مثل الميول الى الموافقة نسبة 10,3% لنفس الاصناف. و هي نسب متقاربة جدا.

في تفصيل النسب نسجل ان الطلبة الجامعيين يرفضون واقع الدولة في تونس بنسبة 71,1% وهي النسبة الاكبر في الفئات الثلاث وهذه النتائج ترتبط وتتسجم مع الفئات المجتمعية التي قادت ثورة 14 جانفي وعبرت الكثير من الاديبيات السابقة انها ثورة شبابية بامتياز، قادها الجيل الرقمي غير المتحزب والمأدلج*.

*- يمكن الاستناد على الفصل الثالث من الدراسة للوقوف على الخلفيات الجيلية لثورة 14 جانفي 2011.

2. 2. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع		الإقامة							
		حضري		شبه حضري		ريف			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
37,1%	126	35,7%	90	45,1%	23	35,1%	13	معارض بشدة	كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011
33,2%	113	32,5%	82	25,5%	13	48,6%	18	معارض	
19,4%	66	20,6%	52	19,6%	10	10,8%	4	محايد	
7,4%	25	7,5%	19	7,8%	4	5,4%	2	موافق	
2,9%	10	3,6%	9	2,0%	1	0,0%	0	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	252	100,0%	51	100,0%	37	المجموع	

تظهر نتائج الجدول ان ساكنة الريف هم الاكثر معارضة لواقع الدولة التونسية قبل 14 جانفي ويمثل عدم الرضا لديهم نسبة 83,7% وهي نسبة مرتفعة تعكس بشكل واضح خلفيات انطلاق الثورة من منطقة ريفية في سيدي بوزيد يغفل صانع القرار على التنبه لهذا الانسداد في علاقة الحاكم والمحكوم، اما المناطق شبه الحضرية فمثل عدم الرضا لديها 70,6% مقابل عدم رضا ب 68,2% للفئة الحضرية.

تحلل هذه النسب استنادا الى دراسات اخرى تربط الحركات الاجتماعية بالبعد المناطقي وما يشمله من ظروف الحياة الاجتماعية والمكاسب وعدالة التوزيع وغيرها.

وهي نسب تتسجم مع ظروفات الدراسة النظرية حول اسباب انطلاق الثورة في الوسط الريفي وشبه الحضري ثم انتقالها الى المدن، اما نسبة الموافقة ف5,4% و 9,8% و 11,1% لساكنة الريف وشبه الحضري والحضري على التوالي.

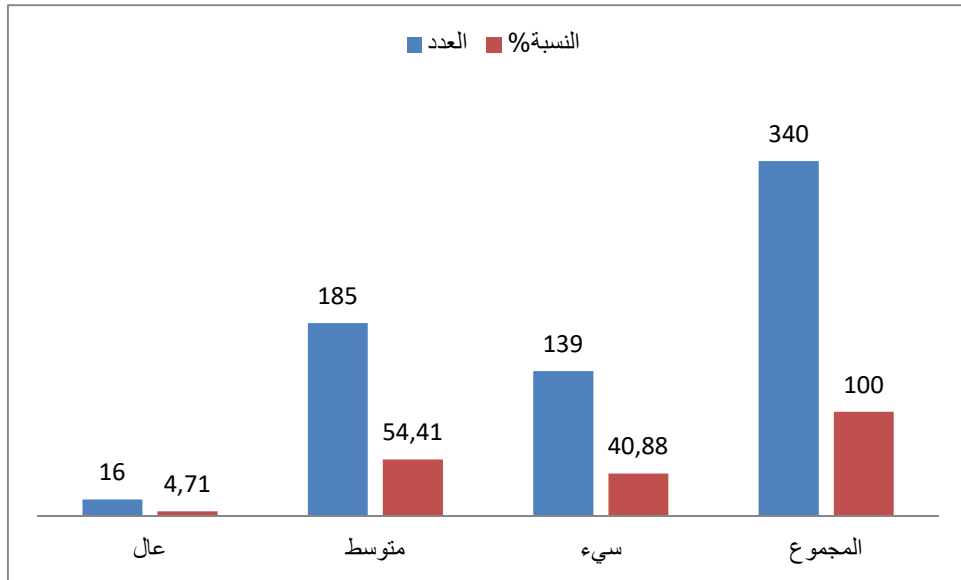
وهذه النسب تعكس خلفيات ثورة 14 جانفي وبعدها الجغرافي².

² - انظر الفصل الثالث (أهمية البعد الجغرافي في ثورة تونس).

2.3. واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011
4,71	16	عال
54,41	185	متوسط
40,88	139	سيء
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 9: واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011



يميل 40,88% من المستجوبين الى اعتبار ان المواطنة كانت في وضع سيئ قبل ثورة 14 جانفي 2011، ويميل 54,41% لاعتبارها متوسطة فيما يعتبرها فقط 4,71% انها عالية.

2. 3. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
4,7%	16	4,2%	7	5,1%	9	عال	كيف تقيم واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011؟
54,4%	185	59,4%	98	49,7%	87	متوسط	
40,9%	139	36,4%	60	45,1%	79	سيء	
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع	

واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011 متوسط حسب المستجوبين من قبل الذكور والإناث حيث اعطت فئة الذكور نسبة 49,7% كواقع متوسط مقابل 59,4% للإناث ويمكن ربط ذلك بالمكاسب التي حققتها المرأة التونسية على مستوى عديد المؤشرات المتعلقة بوضعها في تونس منذ 1956 ومجلة الاحوال الشخصية فيما يخص الحقوق والحريات والمساواة في الوظيفة والتعليم والمشاركة السياسية.

وهو ما يظهر في اجابات المستجوبين المتعلقة بتمكين المرأة اين سجلنا المتوسط المرجح الاعلى في الاجابات بنسبة 2,42 من 5 وهو الاعلى في معدل الرضا.³

³ - انظر الملحق رقم 13.

2. 3. 2. حسب متغير السن

المجموع	كيف تقيم واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011؟					
	سيء	متوسط	عال			
232	84	136	12	العدد	18-35	السن
100,0%	36,2%	58,6%	5,2%	النسبة		
81	40	39	2	العدد	35-50	
100,0%	49,4%	48,1%	2,5%	النسبة		
27	15	10	2	العدد	فوق 50	
100,0%	55,6%	37,0%	7,4%	النسبة		
340	139	185	16	العدد	المجموع	
100,0%	40,9%	54,4%	4,7%	النسبة		

يمثل مؤشر المواطنة لدى الفئات العمرية في تونس مجالا واسعا للتعبير على الرضا حول شكل الدولة الوطنية في تونس قبل ثورة 14 جانفي، فمثل الميول الى كون واقع المواطنة متوسطا نسبة 54% حازت فيها الفئة بين 18 و35 عام اكبر نسبة، مثلت فيها الفئة العمرية لما فوق 50 سنة اكثر تعبيراً عن سوء المواطنة قبل 14 جانفي 2011 بنسبة 55,6%.

2. 3. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	كيف تقيم واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011؟			الصنف		
	سيء	متوسط	عال			
177	68	102	7	العدد	طالب جامعي	
100,0%	38,4%	57,6%	4,0%	النسبة		
70	35	32	3	العدد	أستاذ جامعي	
100,0%	50,0%	45,7%	4,3%	النسبة		
93	36	51	6	العدد	ناشط في المجتمع المدني	
100,0%	38,7%	54,8%	6,5%	النسبة		
340	139	185	16	العدد	المجموع	
100,0%	40,9%	54,4%	4,7%	النسبة		

تميل فئة الطلبة الجامعيين الى كون المواطنة مؤشر متوسط لنموذج دولة ما قبل 14 جانفي 2011، اما الاساتذة الجامعيون فيميلون اكثر الى كونها سيئة بنسبة 50% مقابل ميولات نشطاء المجتمع المدني الى كونها مؤشرات متوسطة بنسبة 54,8%.

وتميل فئة الطلبة ونشطاء المجتمع المدني الى التحفظ في الاجابة مقارنة بفئة الاساتذة الجامعيين.

• 2. 3. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	كيف تقيم واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011؟					
	سيء	متوسط	عال			
37	17	19	1	العدد	ريف	الإقامة
100,0%	45,9%	51,4%	2,7%	النسبة		
51	19	30	2	العدد	شبه حضري	
100,0%	37,3%	58,8%	3,9%	النسبة		
252	103	136	13	العدد	حضري	
100,0%	40,9%	54,0%	5,2%	النسبة		
340	139	185	16	العدد	المجموع	
100,0%	40,9%	54,4%	4,7%	النسبة		

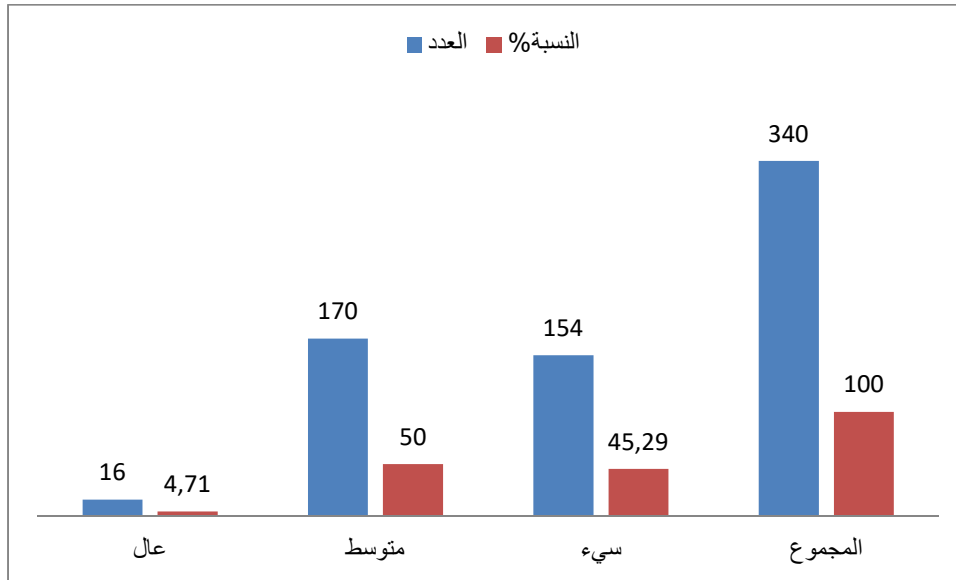
ساكنة شبه الحضري فقط من اجابوا بكون واقع المواطنة قبل 14 جانفي هو متوسط بنسبة 58,8% فيما يتقبل ساكنة الريف والحضر واقع المواطنة بنسب 51,4% و 54,0% على التوالي.

مع ميول اكبر لدى ساكنة الريف الى اعتباره سيئا بنسبة 45,9% مقارنة بشبه الحضري والحضري الذين سجلا نسب 37,3% و 40,9% على التوالي.

2. 4. واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011
4,71	16	عال
50	170	متوسط
45,29	154	سيء
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 10: واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011



يميل 45,29% الى اعتبار وضع الاندماج الاجتماعي سيئا قبل 14 جانفي 2011 فيما اعتبر 50% منهم انه كان وضعا متوسطا ، فيما اعتبر فقط 4,71% انه وضع عال.

2. 4. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس				
		أنثى		ذكر		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
4,7%	16	6,7%	11	2,9%	5	عال
50,0%	170	50,9%	84	49,1%	86	متوسط
45,3%	154	42,4%	70	48,0%	84	سيء
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع

يظهر الجدول ان كلا الجنسين يميلان الى كون الاندماج الاجتماعي في تونس يميل الى السوء بشكل واضح وهو ما تعكسه النسب المسجلة بـ 97 % لدى الذكور و 92% لدى الاناث وهي نسب عالية جدا تعكس جدية الهوة في معدلات ونسب الرضا على اساس مهم في البناء الدولاتي.

• 2. 4. 2. حسب متغير السن

المجموع	كيف تقيم واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011؟					
	سيء	متوسط	عال			
232	96	124	12	العدد	18-35	السن
100,0%	41,4%	53,4%	5,2%	النسبة		
81	40	38	3	العدد	35-50	
100,0%	49,4%	46,9%	3,7%	النسبة		
27	18	8	1	العدد	فوق 50	
100,0%	66,7%	29,6%	3,7%	النسبة		
340	154	170	16	العدد	المجموع	
100,0%	45,3%	50,0%	4,7%	النسبة		

بالنسبة لمتغير السن تميل فئة الشباب بين 18-35 سنة في الاجابات الى كون الاندماج الاجتماعي لديهم متوسط يحوز على 53,4 % مقابل 46,9 % و 29,6 % لفئتي 35-50 و ما فوق 50 سنة على التوالي، فيما تظهر اعلى نسبة في الفئة العمرية 35-50 سنة ميولا اكبر لواقع اندماج مجتمعي سيء قبل ثورة 14 جانفي بنسبة 66,7% وهي الفئة الاقل تحفظا في الاجابة.

2. 4. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	كيف تقيم واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011؟					
	سيء	متوسط	عال			
177	78	94	5	العدد	طالب جامعي	الصنف
100,0%	44,1%	53,1%	2,8%	النسبة		
70	29	36	5	العدد	أستاذ جامعي	
100,0%	41,4%	51,4%	7,1%	النسبة		
93	47	40	6	العدد	ناشط في المجتمع المدني	
100,0%	50,5%	43,0%	6,5%	النسبة		
340	154	170	16	العدد	المجموع	
100,0%	45,3%	50,0%	4,7%	النسبة		

يوضح الجدول اعلاه ان نسبة الميول الى اعتبار ان الاندماج الاجتماعي كسيء او متوسط بلغ نسبة 97,3%

وهي مقابل 96,1% و 94,8% بالنسبة لشبه الحضري والحضري على التوالي، وتعطي هذه النتائج انطبعا صريحا للانسداد الذي كان حاصلًا لدى التونسيين اتجاه معطى الاندماج الاجتماعي.

2. 4. 4. حسب متغير الإقامة:

المجموع	كيف تقيم واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011؟			العدد	ريف	الإقامة
	سيء	متوسط	عال			
37	14	22	1			
100,0%	37,8%	59,5%	2,7%	النسبة		
51	25	24	2		شبه حضري	
100,0%	49,0%	47,1%	3,9%	النسبة		
252	115	124	13		حضري	
100,0%	45,6%	49,2%	5,2%	النسبة		
340	154	170	16			المجموع
100,0%	45,3%	50,0%	4,7%	النسبة		

نسبة النزوع لاعتبار الاندماج الاجتماعي في وضع عال هي نسب دنيا عند كل الاصناف ولم تتجاوز مجتمعة نسبة 4,7% مقابل ميول لاعتبارها متوسطة الى سيئة بنسبة 50% و 45,3% على التوالي. وبالاستناد الى النتائج التفصيلية للمؤشرات التضمينية لمتغير الاندماج الاجتماعي نجد ان المتوسط الاحصائي المرجح هو 1,68 اي معارضة شديدة من قبل المستجوبين لواقع الاندماج الاجتماعي، فيصل مثلا نسبة معارضة مؤشر " الحق في التمثيل في المناصب والهيئات التنفيذية والتشريعية بعيدا عن الاساس المناطقي والجهوي (قبل 14 جانفي 2011)" الى 84,41% من مجمل المستجوبين و تصل معارضة "مؤشر التوازن الجهوي بين الساحل والمناطق الداخلية (قبل 14 جانفي 2011)" الى 95% وهي كلها مؤشرات ترتبط اساسا بعامل الانتماء المناطقي او الجغرافي وتعطي صورة عن التباعد في تصور نموذج الدولة بين المناطق الثلاث، وانعكس ذلك على الولاء للدولة فنتائج " مؤشر الولاء للدولة الوطنية على حساب الجهة و المنطقة (قبل 14 جانفي 2011)" بلغت فيها المعارضة 77,06%.

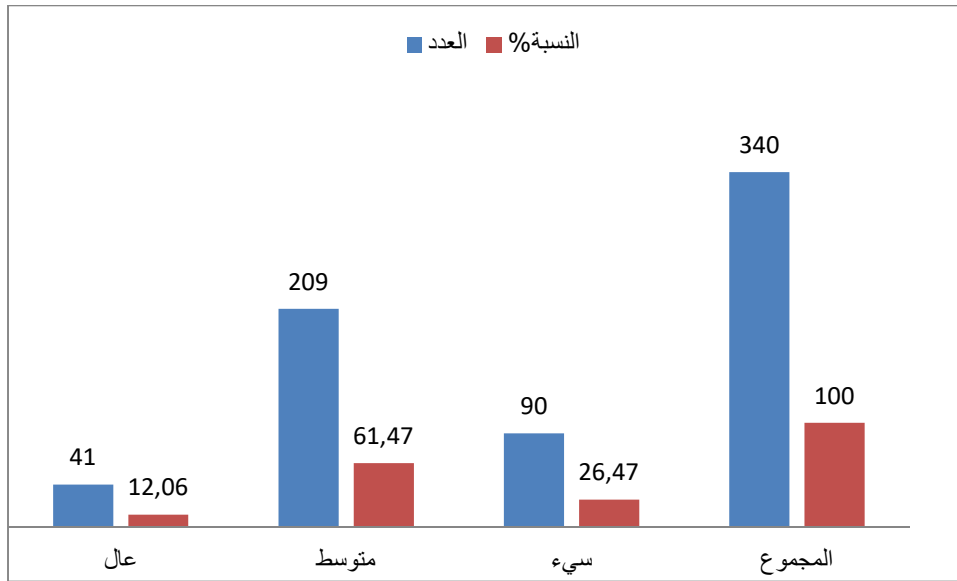
هذا التوجه كذلك وجدناه في البحث النظري للفصل الثالث وخلفيات واسباب ثورة 14 جانفي 2011.

*- يمكن الاطلاع على الملحق رقم: 14.

2. 5. واقع المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	واقع المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011
12,06	41	عال
61,47	209	متوسط
26,47	90	سيء
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 10: واقع المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011



اعتبر 61,47% من المستجوبين ان واقع المأسسة كان متوسطا قبل ثورة 14 جانفي، فيما اعتبره 26,47% انه كان وضعاً سيئاً فيما اعتبره 12,06% انه عال، وهذه النتائج سيتم تحليلها بشكل مفصل في دراسة المؤشرات ذلك لكونها تغيرت بعد ثورة 14 جانفي 2011، في شكل يظهر ان الرصيد المؤسساتي للدولة قد تآكل.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي ونموذج الدولة الوطنية

2. 5. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس				
		أنثى		ذكر		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
12,1%	41	13,9%	23	10,3%	18	عال
61,5%	209	59,4%	98	63,4%	111	متوسط
26,5%	90	26,7%	44	26,3%	46	سيء
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع

تميل خيارات كل من جنس الذكر والأنثى الى فئة متوسط بنسبة 61,5% مجتمعين مع وجود توجه اكثر تحفظا لدى الاناث بنسبة 59,4% مقابل 63,4% لدى الذكور وهي نسب عالية جدا مقارنة بخيارات سيء و عال.

2. 5. 2. حسب متغير السن

المجموع	كيف تقيم واقع المؤسسة في تونس؟ (قبل 14 جانفي 2011)				السن
	سيء	متوسط	عال		
232	57	148	27	العدد	18-35
100,0%	24,6%	63,8%	11,6%	النسبة	
81	22	49	10	العدد	35-50
100,0%	27,2%	60,5%	12,3%	النسبة	
27	11	12	4	العدد	فوق 50
100,0%	40,7%	44,4%	14,8%	النسبة	
340	90	209	41	العدد	المجموع
100,0%	26,5%	61,5%	12,1%	النسبة	

هناك ميول ايجابية حسب معطيات الجدول اعلاه اتجاه متغير المؤسسة لدى كل الفئات العمرية اين يتجه الرأي الى اعتبار واقع المؤسسة هو واقع متوسط معتدل في تونس بنسب 63,8% و 60,5% و 44,4% على الترتيب، مع ميول بسيط لاعتبار واقع المؤسسة واقعا سيئا لدى فئة ما فوق 50 سنة بنسبة 40,7%.

2. 5. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	كيف تقيم واقع المؤسسة في تونس؟ (قبل 14 جانفي 2011)			العدد	النسبة	الصنف
	سيء	متوسط	عال			
177	47	114	16	العدد	النسبة	طالب جامعي
100,0%	26,6%	64,4%	9,0%	النسبة		
70	17	41	12	العدد	النسبة	أستاذ جامعي
100,0%	24,3%	58,6%	17,1%	النسبة		
93	26	54	13	العدد	النسبة	ناشط في المجتمع المدني
100,0%	28,0%	58,1%	14,0%	النسبة		
340	90	209	41	العدد	النسبة	المجموع
100,0%	26,5%	61,5%	12,1%	النسبة		

مقارنة بالخيارات السابقة ممثلة في الاندماج الاجتماعي والمواطنة هنالك نزعة لدى كل الاصناف المختارة من الطلبة الجامعيين والأساتذة الجامعيين والناشطين في المجتمع المدني الى اعتبار ان واقع المؤسسة في تونس قبل 14 جانفي كان مقبولا جدا بنسب 64,4% و 58,6% و 58,1% على التوالي وهذه النسب تمثل دلالة احصائية ويفسر هذا الاتجاه في الاجابات ربما الى اندراج هذه الفئات ضمن التماس المباشر مع المؤسسات حسب موقعها الاجتماعي.

2. 5. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	كيف تقيم واقع المؤسسة في تونس؟ (قبل 14 جانفي 2011)					
	سيء	متوسط	عال			
37	11	21	5	العدد	ريف	الإقامة
100,0%	29,7%	56,8%	13,5%	النسبة		
51	13	32	6	العدد	شبه حضري	
100,0%	25,5%	62,7%	11,8%	النسبة		
252	66	156	30	العدد	حضري	
100,0%	26,2%	61,9%	11,9%	النسبة		
340	90	209	41	العدد	المجموع	
100,0%	26,5%	61,5%	12,1%	النسبة		

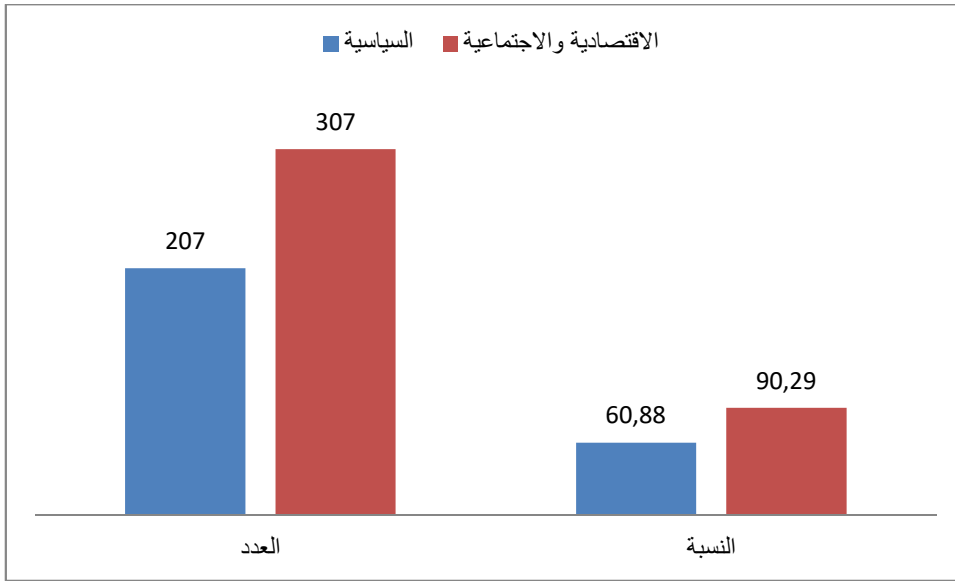
يظهر الجدول ان متغير المؤسسة متوسط بإجماع يصل الى 61,5 % من كل الفئات المستجوبة حيث من 340 مستجوب ورغم انه نظريا تعتبر ساكنة الحضري وشبه الحضري اكثر الفئات قريبا من واقع المؤسسة فان اتجاه الرأي يميل الى اعتباره متوسطا مع نسبة اقل لدى ساكنة الريف بـ 56,8% مقارنة بـ 62,7% و 61,9% على التوالي لـ شبه حضري والحضري.

3. المبحث الثالث: ثورة 14 جانفي 2011

3. 1. أسباب ثورة 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	أسباب ثورة 14 جانفي 2011
60,88%	207	الاسباب السياسية
90,29%	307	الاسباب الاقتصادية والاجتماعية

الرسم البياني رقم 11: أسباب ثورة 14 جانفي 2011



90,29% من المستجوبين اعتبروا ان اسباب الثورة هي اقتصادية واجتماعية فيما اعتبر 60,88% انها لأسباب سياسية.

وهي نتائج منسجمة مع الطرح النظري الذي قدمت له الدراسة خاصة في الفصل الثالث، والذي فصل التفاوت الاقتصادي في الجهات المختلفة لتونس حيث كانت السبب المباشر في انطلاق ثورة 14 جانفي*.

*انظر الفصل الثالث : أهمية البعد الجغرافي في ثورة تونس.

3. 1. 1. حسب متغير الجنس

المجموع	الجنس					
	أنثى		ذكر			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
207	56,4%	93	65,1%	114	السياسية	اسباب ثورة 14
307	86,7%	143	93,7%	164	الاقتصادية والاجتماعية	جانفي 2011
340	/	165	/	175	المجموع	

يعطي هذا السؤال اجابات مفتوحة فمن مجموع 340 مستجوب يميل 114 من الذكور الى كون الاسباب والعوامل السياسية هي محركة ثورة 14 جانفي فيما يميل 93,7% من الذكور الى خيار العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهي نسب تتشابه مع التوجه الموجود لدى الاناث بـ56,4% و 86,7% على التوالي بمعدل تغير في الاجابات يقارب 30% لدى الفئتين.

3. 1. 2. حسب متغير السن

المجموع	السن							
	فوق 50		35-50		18-35			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
207	51,9%	14	65,4%	53	60,3%	140	السياسية	
307	92,6%	25	90,1%	73	90,1%	209	الاقتصادية والاجتماعية	
340		27		81		232	المجموع	

اعتبر كل المستجوبين ومن جميع الفئات العمرية ان الاسباب الاقتصادية والاجتماعية هي وراء ثورة 14 جانفي، فالفئة العمرية لمامفوق 50 عبرت على ذلك بنسبة 92,6% فيما اعتبر 51,9% انها سياسية، وتتسجم هذه النتائج مع السياقات المبحوث فيها في دراستنا النظرية حول خلفيات الثورة والحركة الاحتجاجية لـ 14 جانفي 2011.⁴

تتسجم هذه النتائج مع نتائج الاجابة على سؤال اولويات البناء الدولاتي وسؤال العطب على مستوى الدولة الوطنية اين نزعنا الاجابات الى اعتبارها على مستوى المواطنة.

⁴ - انظر الفصل الثالث من الدراسة : ملامح النظام السياسي التونسي قبل 14 جانفي 2011.

3. 1. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	الصنف						
	ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
207	65,6%	61	58,6%	41	59,3%	105	السياسية
307	88,2%	82	90,0%	63	91,5%	162	الاقتصادية والاجتماعية
340		93		70		177	المجموع

ربما يمكن قراءة ميول النشطاء المدنيين الى الخلفيات السياسية كمحرك لثورة 14 جانفي بنسبة متقاربة مع خيارهم للمحرك الاقتصادي والاجتماعي الى طبيعة نشاطهم المرتبط بالسلطوية ومخرجاتها والتي تدفعهم الى اعتبار الازواضع السياسية والاقتصادية والاجتماعية متقاربة الدفع الى الثورة بمعدل تغير 22,6%. مقارنة بنسب تغير 31,4% لدى الاساتذة الجامعيين، ونسبة تغير 32,2% لدى الطلبة الجامعيين.

3. 1. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	الإقامة						
	حضري		شبه حضري		ريف		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
207	61,1%	154	56,9%	29	64,9%	24	السياسية
307	90,9%	229	90,2%	46	86,5%	32	الاقتصادية والاجتماعية
340		252		51		37	المجموع

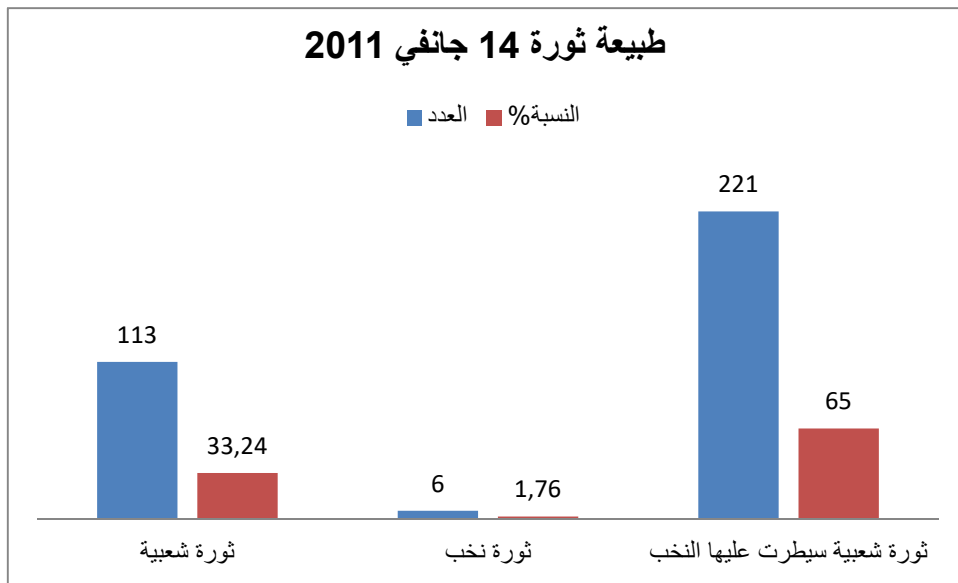
يتفق ساكنة الريف وشبه الحضري والحضري على ان ثورة 14 جانفي هي ثورة بأسباب اقتصادية واجتماعية كمسببات مباشرة اولى بنسب 86,5% و 90,2% و 90,9% على التوالي، ثم الاسباب السياسية كسبب ثان بنسب و

64,9% و 56,9% و 61,1%، والتغير في النسب يشير الى دلالة احصائية واضحة.

3. 2. طبيعة ثورة 14 جانفي 2011

النسبة%	العدد	طبيعة ثورة 14 جانفي 2011
33,24	113	ثورة شعبية
1,76	6	ثورة نخب
65	221	ثورة شعبية سيطرت عليها النخب
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 12: طبيعة ثورة 14 جانفي 2011



تبين النتائج ان الاغلبية من المستجوبين يفترضون ان ثورة 14 جانفي هي ثورة شعبية في الاساس سيطرت عليها النخب بنسبة 65% و33,24% منهم ثورة شعبية و يحلل الصحفي مختص الشأن التونسي هذا في كون الثورة كانت عفوية ولم تسبقها احداث هيئت لحدوثها وبدايتها كانت شعبية صرفة لم تظهر خلالها نخبة بعينها تؤطر الحراك وتنظم الشعارات وترسم الاهداف وتخلط المطالب، بل كان حضور النخبة في مرحلة متقدمة من الاحداث⁵.

⁵- مقابلة مع محمد امين سعيداني، المستشار الاعلامي والاتصالي لوزير الشؤون المحلية والبيئة، يوم 22-01-2021.

3.2.1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
33,2%	113	34,5%	57	32,0%	56	ثورة شعبية	هل تعتقد ان ثورة 14 جانفي هي
1,8%	6	1,2%	2	2,3%	4	ثورة نخب	
65,0%	221	64,2%	106	65,7%	115	ثورة شعبية سيطرت عليها النخب	
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع	

يتضح بصفة كلية ان المستجوبين من الذكور والإناث مقتنعين ان 14 جانفي 2011 هو ثورة شعبية سيطرت عليها النخب بنسبة 65% من مجموع المستجوبين، مقابل ميول 33,2% لاعتبارها ثورة شعبية، فيما مثلت الاجابة في كونها ثورة نخب نسبة ضئيلة جدا لدى المستجوبين بـ 1,8% لدى فئتي الذكور والإناث مجتمعين، والملاحظ ان هنالك انسجاما في طبيعة الاجوبة والنسب المسجلة لدى الاناث والذكور.

3.2.2. حسب متغير السن

المجموع		هل تعتقد ان ثورة 14 جانفي هي				
		ثورة شعبية سيطرت عليها النخب	ثورة نخب	ثورة شعبية		
232	140	4	88	العدد	18-35	السن
100,0%	60,3%	1,7%	37,9%	النسبة		
81	62	1	18	العدد	35-50	
100,0%	76,5%	1,2%	22,2%	النسبة		
27	19	1	7	العدد	فوق 50	
100,0%	70,4%	3,7%	25,9%	النسبة		
340	221	6	113	العدد	المجموع	
100,0%	65,0%	1,8%	33,2%	النسبة		

اعتبار ثورة 14 جانفي ثورة للنخب تمثل مستويات دنيا عند كل الفئات العمرية للمستجوبين بـ 1,7% و 1,2% و 3,7% على التوالي، فيما يمثل خيار كونها ثورة شعبية سيطرت عليها النخب 60,3% عند فئة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي ونموذج الدولة الوطنية

18-35 و 76,5% عند فئة 50-35 و 70,4% عند فئة فوق 50 اما اعتبارها ثورة شعبية فمثلت الفئة العمرية 18-35 اكثر ميولا لهذا الخيار وهو ربما يرجع الى معاينة هذه الفئة العمرية لأول مرة ثورة شعبية بهذا الحجم او ربما لعدم ثققتها في النخب الفاعلة في الحركة السياسية التونسية. لان نسبة التغير للثورة الشعبية الى ثورة شعبية سيطرت عليها النخب هو 54,3% لفئة 50-35 و نسبة 44,5% لفئة فوق 50 سنة، مقابل نسبة تغير فقط ب 22,4% للفئة 18-35.

3. 2. 3. حسب متغير الصنف:

المجموع	هل تعتقد ان ثورة 14 جانفي هي					
	ثورة شعبية سيطرت عليها النخب	ثورة نخب	ثورة شعبية			
177	112	3	62	العدد	طالب جامعي	الصنف
100,0%	63,3%	1,7%	35,0%	النسبة		
70	49	1	20	العدد	أستاذ جامعي	
100,0%	70,0%	1,4%	28,6%	النسبة		
93	60	2	31	العدد	ناشط في المجتمع المدني	
100,0%	64,5%	2,2%	33,3%	النسبة		
340	221	6	113	العدد	المجموع	
100,0%	65,0%	1,8%	33,2%	النسبة		

اعتبرت فئات المستجوبين مجتمعة ان ثورة 14 جانفي هي ثورة شعبية سيطرت عليها النخب بنسبة 65% مقابل 33,2% اعتبروا انها ثورة شعبية و 1,8% اعتبروا انها ثورة نخب.

3. 2. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	هل تعتقد ان ثورة 14 جانفي هي					
	ثورة شعبية سيطرت عليها النخب	ثورة نخب	ثورة شعبية			
37	23	1	13	العدد	ريف	الإقامة
100,0%	62,2%	2,7%	35,1%	النسبة		
51	33	0	18	العدد	شبه حضري	
100,0%	64,7%	0,0%	35,3%	النسبة		
252	165	5	82	العدد	حضري	
100,0%	65,5%	2,0%	32,5%	النسبة		
340	221	6	113	العدد	المجموع	
100,0%	65,0%	1,8%	33,2%	النسبة		

نفس الاتجاه ينطبق على المبحوثين بغئة الإقامة اين يميل اتجاه الرأي خيار كونها ثورة شعبية سيطرت عليها النخب بنسبة 65% يليها اعتبارها ثورة شعبية بنسبة 33.2% ثم اعتبارها ثورة نخب بنسبة 1,8%. وكانت نتائج الاستطلاع منسجمة في اعتبارها ثورة شعبية سيطرت عليها النخب سواء لدى ساكنة الريف او شبه الحضري او الحضري بنسب 62,2% و 64,7% و 65,5% على التوالي.

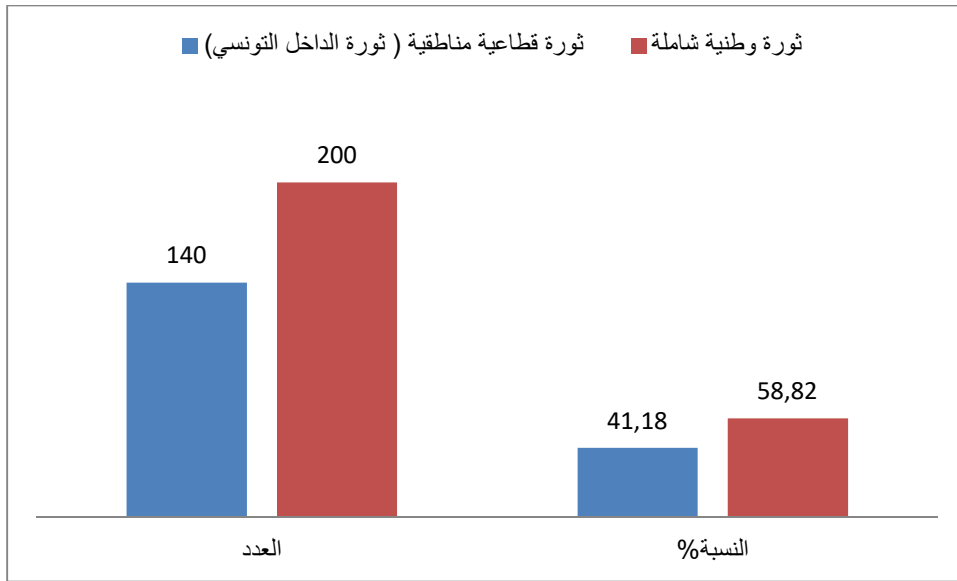
ويميل ساكنة الريف وشبه الحضري اي الداخل التونسي الى اعتماد المظلومية التاريخية منذ أزمة اليوسفيين والبورقيبيين* وسيطرة مايعرف في العرف الشعبي بالنخب السواحلية على صناعة القرار التونسي على حساب الداخل التونسي.

*- يمكن الرجوع للفصل الثاني من اجل فهم اوسع لازمة الحزب الدستوري بين اليوسفيين والبورقيبيين.

3. 3. الخلفيات المناطقية للثورة التونسية

النسبة %	العدد	
41,18	140	ثورة قطاعية مناطقية (ثورة الداخل التونسي)
58,82	200	ثورة وطنية شاملة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 13: الخلفيات المناطقية للثورة التونسية



يعتقد 58,82% من المستجوبين ان ثورة 14 جانفي 2011 هي ثورة وطنية شاملة، فيما يرى 41,18% من المستجوبين انها ثورة قطاعية مناطقية وهي نسب متقاربة، تظهر اللاتوافق المناطقية اتجاه الثورة لان انطلاقها كان من الداخل التونسي ثم تعمدت على كل مناطق الجمهورية التونسية لذلك في حديثنا مع ساكنة المناطق الداخلية كسيدي بوزيد وقفصة يصرون على كون ثورتهم هي رمزيا تتسب الى 17 ديسمبر 2010 وليست 14 جانفي 2011، لان فيعلق رئيس جمعية تونس الفتاة حمزة عمر على ذلك بقوله⁶:

"لو اعتبرنا المقصود بالريف المناطق الداخلية الأقل حظاً في التنمية، يمكن فهم هذه النتائج. فالثورة انطلقت من الإقليم الأكثر تهميشاً في البلاد (الوسط الغربي) لتتعمد على جميع أنحاء الجمهورية في فترة لاحقة. بمعنى أنها كانت ثورة وطنية شاملة، لكنها انطلقت فعلا من مناطق معينة كان فيها وتيرة الأحداث أشد."

⁶ - مقابلة مع حمزة عمر، رئيس جمعية تونس الفتاة، 06-01-2021.

3.3.1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس				
		أنثى		ذكر		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
41,2%	140	38,2%	63	44,0%	77	هل تعتبر ثورة 14 جانفي :2011 ثورة قطاعية مناطقية (ثورة الداخل التونسي)
58,8%	200	61,8%	102	56,0%	98	ثورة وطنية شاملة
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع

شكلت الخلفيات المناطقية نقاشا جادا في تونس غداة 14 جانفي 2011 وطرح تساؤل حول مدى تأثير البعد الجغرافي والمناطقي على القابلية للثورة لكن متغير الجنس يعطي الانطباع في الاجابة على السؤال ان هنالك لايقينية اتجاه هذا المعطى والدليل ان نسبة التغير في الاجابات هي فقط 15% حيث اختار 41,2% من الذكور والإناث اعتبارها ثورة قطاعية مناطقية اي ثورة الداخل التونسي اما 58,8% فاعتبروها ثورة وطنية شاملة.

3.3.2. حسب متغير السن

المجموع	هل تعتبر ثورة 14 جانفي 2011:		العدد	السن
	ثورة وطنية شاملة	ثورة قطاعية مناطقية (ثورة الداخل التونسي)		
232	149	83	18-35	العدد النسبة
100,0%	64,2%	35,8%		
81	39	42	35-50	العدد النسبة
100,0%	48,1%	51,9%		
27	12	15	فوق 50	العدد النسبة
100,0%	44,4%	55,6%		
340	200	140	المجموع	العدد
100,0%	58,8%	41,2%		النسبة

تميل الفئات العمرية الأكبر من 35 سنة الى اعتبار الثورة قطاعية اي ثورة الداخل التونسي بنسبة 51,9% و 55,6% على التوالي لفئتي 35-50 و فوق 50، مقارنة بالفئة العمرية 18-35 التي تميل بنسبة 64,2% الى اعتبارها ثورة وطنية شاملة

3.3.3 حسب متغير الصنف

المجموع	هل تعتبر ثورة 14 جانفي 2011:				
	ثورة وطنية شاملة	ثورة قطاعية (ثورة المناطقية) (الداخل التونسي)			
177	105	72	النسبة	أستاذ جامعي	
100,0%	59,3%	40,7%	النسبة		
70	39	31	العدد	ناشط في المجتمع المدني	
100,0%	55,7%	44,3%	النسبة		
93	56	37	العدد	المجموع	
100,0%	60,2%	39,8%	النسبة		
340	200	140	العدد		
100,0%	58,8%	41,2%	النسبة		

ليس هنالك دلالة احصائية في نتائج المستجوبين من فئتي الطلبة الجامعيين والأساتذة اين سجلوا نسبة 40,7% و 44,3% باعتبارها ثورة قطاعية في الداخل التونسي مقابل 59,3% و 55,7% لاعتبارها ثورة وطنية شاملة، اما الدلالة الاحصائية فيتم رصدها لدى ناشطي المجتمع المدني اين اتجه 39,8% لاعتبارها ثورة قطاعية مقابل 60,2% اعتبروها ثورة وطنية شاملة.

3.3.4. حسب متغير الإقامة

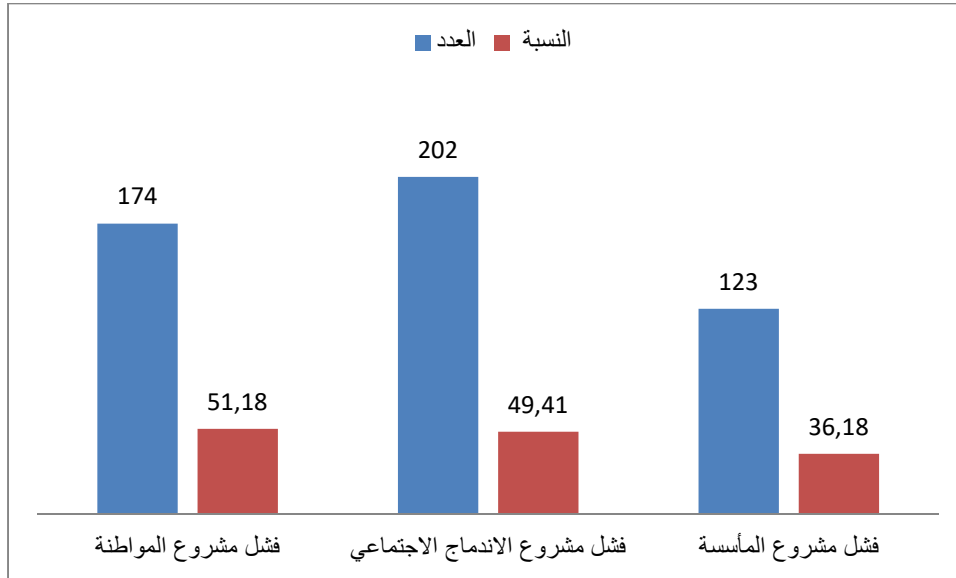
المجموع	هل تعتبر ثورة 14 جانفي 2011:				
	ثورة وطنية شاملة	ثورة قطاعية مناطقية (ثورة الداخل التونسي)			
37	16	21	العدد	ريف	الإقامة
100,0%	43,2%	56,8%	النسبة		
51	32	19	العدد	شبه حضري	الإقامة
100,0%	62,7%	37,3%	النسبة		
252	152	100	العدد	حضري	الإقامة
100,0%	60,3%	39,7%	النسبة		
340	200	140	العدد	المجموع	
100,0%	58,8%	41,2%	النسبة		

تأخذ الإجابة على هذا السؤال أهمية بالغة في رصد الخلفيات الجغرافية للثورة التونسية خاصة لدى فئات تم تصنيفها على أساس الإقامة فساكنة الريف يقتنعون ان الثورة هي ثورة الداخل التونسي بنسبة 56,8 % مقابل ميول اقل لدى ساكنة شبه الحضري والحضري بنسبة 37,3% و 39,7% على التوالي، وتحيل هذه النتائج على مأزق جهوي تعيشه تونس منذ 1956 في بناء الدولة الوطنية حيث يقتنع ساكنة الريف والداخل ان العدالة الاجتماعية تغيب بين الداخل والساحل.

3. 4. اسباب ثورة 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	
51,18%	174	فشل مشروع المواطنة
59,41%	202	فشل مشروع الاندماج الاجتماعي
36,18%	123	فشل مشروع المؤسسة

الرسم البياني رقم 14: اسباب ثورة 14 جانفي 2011



يميل 59,41% من مجموع المستجوبين الى اعتبار ان السبب الاول في ثورة 14 جانفي 2011 هو الفشل في نموذج الاندماج الاجتماعي، يليها فشل مشروع المواطنة بنسبة 51,18% ثم فشل مشروع المؤسسة بنسبة 36,18% وهي نسب تعكس الفشل في البناء المجتمعي، وتضخم البناء المؤسسي لدى التونسيين الممثلة في اجهزة الدولة من حزب حاكم واجهزة حكم متفرعة ومؤسسات.

3. 4. 1. حسب متغير الجنس

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر	العدد	النسبة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
174	45,5%	75	56,6%	99	فشل مشروع المواطنة
202	60,6%	100	58,3%	102	فشل مشروع الاندماج الاجتماعي
123	36,4%	60	36,0%	63	فشل مشروع المؤسسة
340		165		175	المجموع

تعتقد فئة الذكور ان ثورة 14 جانفي متعلقة بفشل مشروع الاندماج الاجتماعي ثم المواطنة ثم المؤسسة بنسب 58,6% و 58,3% و 36% على التوالي، واتجهت فئة الاناث في نفس النزعة بنسب 60,6% و 45,5% و 36,4% على التوالي.

3. 4. 2. حسب متغير السن

المجموع	السن						
	فوق 50		35-50		18-35		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
174	59,3%	16	60,5%	49	47,0%	109	فشل مشروع المواطنة
202	37,0%	10	59,3%	48	62,1%	144	فشل مشروع الاندماج الاجتماعي
123	29,6%	8	38,3%	31	36,2%	84	فشل مشروع المؤسسة
340		27		81		232	المجموع

هناك توجه لدى كل الفئات العمرية ان الخلل موجود على مستوى الاندماج الاجتماعي ثم المواطنة ثم المؤسسة بشكل اقل بأعداد 202 و 174 و 123 على التوالي، باستثناء شريحة مافوق الـ 50 عاما التي تعتبر ان الخلل على مستوى المواطنة بنسبة 59,3% و التي وهو ربما يفسر اقتناع شريحة هامة من التونسيين بجدوى الدولة المركزية المؤسسة على حساب الاندماج الاجتماعي والمواطنة.

3. 4. 3 حسب متغير الصنف

المجموع	الصنف						
	ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
174	58,1%	54	57,1%	40	45,2%	80	فشل مشروع المواطنة
202	57,0%	53	62,9%	44	59,3%	105	فشل مشروع الاندماج الاجتماعي
123	39,8%	37	34,3%	24	35,0%	62	فشل مشروع المأسسة
340		93		70		177	المجموع

يعتبر الطلبة الجامعيون ان سبب ثورة 14 جانفي يتم ترتيبه على الشكل التالي :

مأزق الاندماج الاجتماعي بنسبة 59,3% ثم المواطنة بنسبة 45,2% ثم المأسسة بنسبة 35% ويتفق في ذلك الاساتذة الجامعيون بترتيب الاندماج الاجتماعي بنسبة 62,9% و المواطنة بنسبة 57,1% و المأسسة بنسبة 34,3%، وحتى نشطاء المجتمع المدني يميلون الى ترتيب الخل على النحو التالي: 58,1% لمشروع المواطنة ثم 57% للاندماج الاجتماعي و 39,8% للمأسسة وهو ترتيب ركز فيه ناشطوا المجتمع المدني على المواطنة بدل الاندماج الاجتماعي بعكس النتائج الكلية وهذا ربما يرتبط بطبيعة المكون المجتمعي لهؤلاء الناشطين الذين يركزون في الفعل المدني الذي يمارسونه على اولوية المواطن في العلاقة مع الدولة.

3. 4. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	الإقامة						
	حضري		شبه حضري		ريف		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
174	48,8%	123	58,8%	30	56,8%	21	فشل مشروع المواطنة
202	60,3%	152	54,9%	28	59,5%	22	فشل مشروع الاندماج الاجتماعي
123	38,9%	98	23,5%	12	35,1%	13	فشل مشروع المؤسسة
340		252		51		37	المجموع

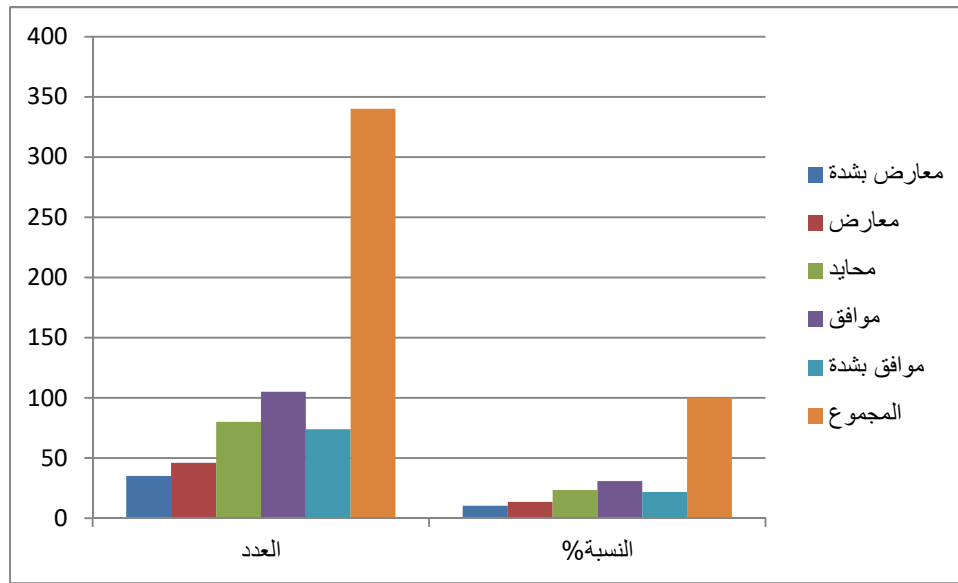
نفس الانطباع لدى ساكنة كل من الريف وشبه الحضري في اعتبار ثورة 14 جانفي تعبير على فشل في منظومة الاندماج الاجتماعي بنسبة 59,5% ثم المواطنة بنسبة 56,8% يليها مشروع المؤسسة بنسبة 35,1%، فيما يعتبر ساكنة شبه الحضري ان الخلل هو في مشروع المواطنة ثم الاندماج الاجتماعي ثم المؤسسة بنسب 58,8% و 54,9% و 23,5% على التوالي، اما الانطباع لدى ساكنة الوسط الحضري فيعتبرون ان الخلل على مستوى الاندماج الاجتماعي ثم المواطنة ثم المؤسسة بنسب 60,3% و 48,8% و 38,9% على التوالي.

3. 5. علاقة ثورة 14 جانفي بفشل نموذج دولة الاستقلال في تونس

النسبة %	العدد	
10,29	35	معارض بشدة
13,53	46	معارض
23,53	80	محايد
30,88	105	موافق
21,76	74	موافق بشدة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 15: علاقة ثورة 14 جانفي بفشل نموذج دولة الاستقلال في

تونس



اظهرت النتائج انه من مجموع المستجوبين يميل 179 الى الموافقة على اعتبار ثورة 14 جانفي تعبر فعلا على فشل نموذج دولة الاستقلال التونسية اي بنسبة 52,64% فيما يعارض هذا الاتجاه 23,82% من المستجوبين ويقف 23,53% على الحياد.

3. 5. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
10,3%	35	10,9%	18	9,7%	17	معارض بشدة	الى اي مدى اذن تعبّر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال ؟
13,5%	46	18,2%	30	9,1%	16	معارض	
23,5%	80	21,8%	36	25,1%	44	محايد	
30,9%	105	30,9%	51	30,9%	54	موافق	
21,8%	74	18,2%	30	25,1%	44	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	165	100,0%	175	المجموع	

يوافق 52,7% من جنسي الذكور والإناث على كون ثورة 14 جانفي 2011 هي بالفعل تعبير على فشل في نموذج دولة الاستقلال ويعارض هذا الاتجاه 23,8% فيما يقف 23,5% على الحياد.

3. 5. 2. حسب متغير السن

المجموع		السن							
		فوق 50		35-50		18-35			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
10,3%	35	3,7%	1	12,3%	10	10,3%	24	معارض بشدة	الى اي مدى اذن تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال ؟
13,5%	46	7,4%	2	9,9%	8	15,5%	36	معارض	
23,5%	80	22,2%	6	22,2%	18	24,1%	56	محايد	
30,9%	105	48,1%	13	27,2%	22	30,2%	70	موافق	
21,8%	74	18,5%	5	28,4%	23	19,8%	46	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	27	100,0%	81	100,0%	232		المجموع

52,7% من كل الفئات العمرية المستجوبة يميلون للاعتقاد بكون ثورة 14 جانفي تعبر على فشل في نموذج الدولة الوطنية في تونس بعد الإستقلال، ويعارض 23,8% هذا الطرح ويحتفظ 23,5% بالحياد.

3. 5. 3. متغير الصنف

المجموع		الصنف							
		ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
10,3%	35	8,6%	8	10,0%	7	11,3%	20	معارض بشدة	الى اي مدى اذن تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال ؟
13,5%	46	14,0%	13	11,4%	8	14,1%	25	معارض	
23,5%	80	24,7%	23	21,4%	15	23,7%	42	محايد	
30,9%	105	30,1%	28	28,6%	20	32,2%	57	موافق	
21,8%	74	22,6%	21	28,6%	20	18,6%	33	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	93	100,0%	70	100,0%	177	المجموع	

يوافق 52,7% من الطلبة الجامعيين والأساتذة ونشطاء المجتمع المدني على كون ثورة 14 جانفي هي تعبير مباشر على فشل نموذج الدولة الوطنية في تونس، فيما يعارض 23,8% هذا الطرح ويحتفظ 23,5% بالحياد اتجاه هذا التساؤل.

3. 5. 4. متغير الإقامة

المجموع		الإقامة							
		حضري		شبه حضري		ريف			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
10,3%	35	10,7%	27	5,9%	3	13,5%	5	معارض بشدة	الى اي مدى اذن تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال ؟
13,5%	46	14,3%	36	11,8%	6	10,8%	4	معارض	
23,5%	80	23,4%	59	21,6%	11	27,0%	10	محايد	
30,9%	105	29,8%	75	35,3%	18	32,4%	12	موافق	
21,8%	74	21,8%	55	25,5%	13	16,2%	6	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	252	100,0%	51	100,0%	37		المجموع

يوافق 48,6% من ساكنة الريف على كون ثورة 14 جانفي هي فعلا تعبر على فشل نموذج الدولة الوطنية فيما يتقاسم 60,8% و 51,6% من ساكنة شبه الحضري والحضري نفس الانطباع، ويعارض هذا الطرح 24,3% من ساكنة الريف و 17,7% و 25% من ساكنة شبه الحضري والحضري على التوالي.

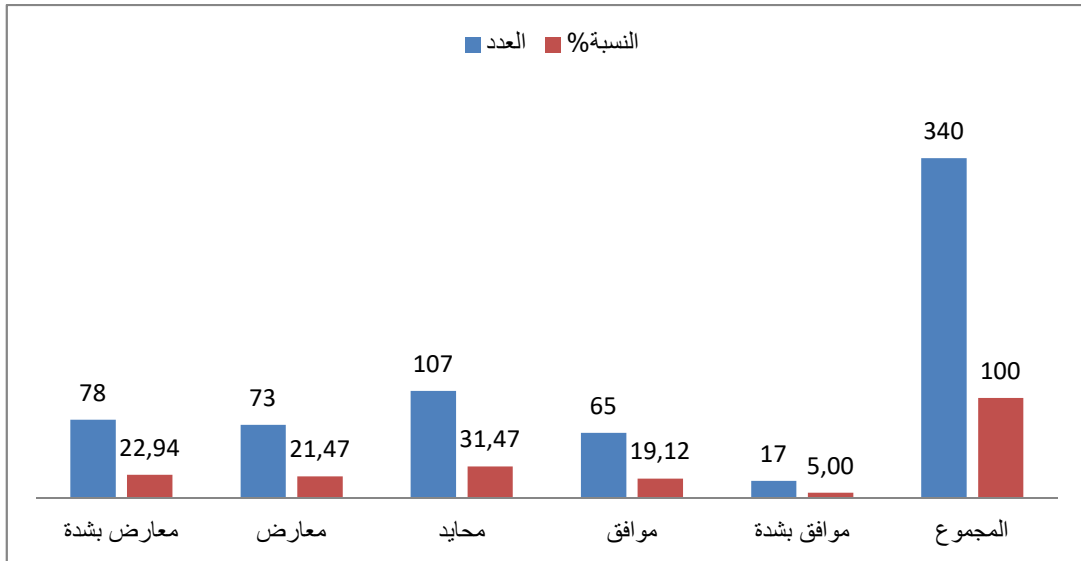
يعارض 44,41% من المستجوبين مكاسب المواطنة بعد ثورة 14 جانفي 2011، ويؤيدها 24,12% ويقف 31,47% على الحياد.

4. المبحث الرابع: مستقبل الدولة في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011

4.1. مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى المواطنة

النسبة %	العدد	مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى المواطنة
22,94	78	معارض بشدة
21,47	73	معارض
31,47	107	محايد
19,12	65	موافق
5,00	17	موافق بشدة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 16: مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى المواطنة



4. 1. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
22,9%	78	27,9%	46	18,3%	32	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي على 2011 مستوى : المواطنة
21,5%	73	21,2%	35	21,7%	38	معارض	
31,5%	107	29,1%	48	33,7%	59	محايد	
19,1%	65	17,6%	29	20,6%	36	موافق	
5,0%	17	4,2%	7	5,7%	10	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	165	100,0%	175	المجموع	

عارض 44,4% من صنفى الذكور والإناث واقع المواطنة في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011 ووافق عليها 24,1% فيما وقف 31,5% على الحياد.

4. 1. 2. حسب متغير السن

المجموع		السن							
		فوق 50		35-50		18-35			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
22,9%	78	18,5%	5	27,2%	22	22,0%	51	معارض بشدة	ما هو 12. تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي على 2011 مستوى : المواطنة
21,5%	73	18,5%	5	27,2%	22	19,8%	46	معارض	
31,5%	107	44,4%	12	25,9%	21	31,9%	74	محايد	
19,1%	65	14,8%	4	14,8%	12	21,1%	49	موافق	
5,0%	17	3,7%	1	4,9%	4	5,2%	12	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	27	100,0%	81	100,0%	232	المجموع	

44,4% من كل الفئات العمرية يعارضون مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 فيما يوافق

24,1% على المخرجات المتعلقة بالمواطنة ويقف 31,5% على الحياد.

4. 1. 3. حسب متغير الصنف

المجموع		الصنف							
		ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
22,9%	78	18,3%	17	37,1%	26	19,8%	35	معارض بشدة	ما هو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي على 2011 مستوى : المواطنة
21,5%	73	20,4%	19	17,1%	12	23,7%	42	معارض	
31,5%	107	35,5%	33	22,9%	16	32,8%	58	محايد	
19,1%	65	21,5%	20	21,4%	15	16,9%	30	موافق	
5,0%	17	4,3%	4	1,4%	1	6,8%	12	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	93	100,0%	70	100,0%	177	المجموع	

تظهر النتائج ان معارضة مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالمواطنة تحوز على نسبة 44,4%

فيما يوافق على ذلك 24,1% على المخرجات و 31,5% يقفون على الحياد.

4. 1. 4. حسب متغير الإقامة

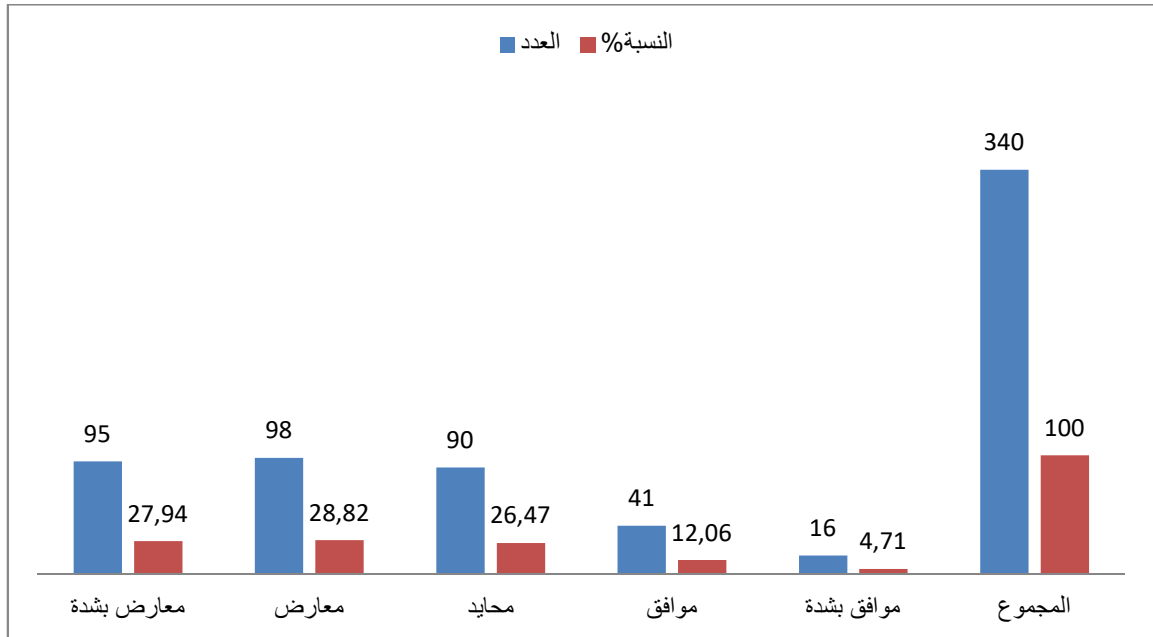
المجموع		الإقامة						
		حضري		شبه حضري		ريف		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
22,9%	78	23,4%	59	21,6%	11	21,6%	8	معارض بشدة
21,5%	73	19,8%	50	23,5%	12	29,7%	11	معارض
31,5%	107	31,0%	78	37,3%	19	27,0%	10	محايد
19,1%	65	20,6%	52	13,7%	7	16,2%	6	موافق
5,0%	17	5,2%	13	3,9%	2	5,4%	2	موافق بشدة
100,0%	340	100,0%	252	100,0%	51	100,0%	37	المجموع

المواطنة بالنسبة لمتغير الإقامة مهمة جدا لما لها من علاقة مباشرة بطبيعة منوال التوزيع السلطوي للقيم المادية والمعنوية فيعارض 51,3% من ساكنة الريف نتائج ثورة 14 جانفي المتعلقة بالمواطنة ويعارضها 45,1% من ساكنة شبه الحضري و 43,2% من ساكنة الحضري وهو تدليل واضح على اننا كلما اتجهنا من الاوساط الحضرية اتجاه الاوساط الريفية يقل الشعور بمعطى المواطنة لاسباب متعلقة بالبعد عن المركز ونقص الاستفادة من الموارد التوزيعية.

4. 2. مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالاندماج الاجتماعي

النسبة %	العدد	
27,94	95	معارض بشدة
28,82	98	معارض
26,47	90	محايد
12,06	41	موافق
4,71	16	موافق بشدة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 17: مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالاندماج الاجتماعي



يعارض 56,76% واقع الاندماج الاجتماعي بعد 14 جانفي 2011، ويوافق فقط 16,77% على مكاسبها ويقف 26,47% على الحياد.

4. 2. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
27,9%	95	30,3%	50	25,7%	45	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : الاندماج الاجتماعي
28,8%	98	28,5%	47	29,1%	51	معارض	
26,5%	90	22,4%	37	30,3%	53	محايد	
12,1%	41	12,7%	21	11,4%	20	موافق	
4,7%	16	6,1%	10	3,4%	6	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	165	100,0%	175	المجموع	

ينظر 54,8% بسلبية لمخرجات ثورة 14 جانفي المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، وتتقاسم الإناث نفس التوجه بنسبة 58,8% فيما يوافق 16,8% من الذكور والإناث على مخرجات ثورة 14 جانفي المتعلقة بالاندماج الاجتماعي.

4. 2. 2. حسب متغير السن

المجموع		السن							
		فوق 50		35-50		18-35			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
27,9%	95	22,2%	6	38,3%	31	25,0%	58	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : الاندماج الاجتماعي
28,8%	98	33,3%	9	30,9%	25	27,6%	64	معارض	
26,5%	90	25,9%	7	17,3%	14	29,7%	69	محايد	
12,1%	41	18,5%	5	9,9%	8	12,1%	28	موافق	
4,7%	16	0,0%	0	3,7%	3	5,6%	13	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	27	100,0%	81	100,0%	232	المجموع	

يعارض 56,7% من كل الفئات العمرية مخرجات ثورة 14 جانفي المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، ويوافق عليها 16,8% ويقف 26,5% على الحياد.

4. 2. 3. حسب متغير الصنف

المجموع		الصنف							
		ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
27,9%	95	25,8%	24	41,4%	29	23,7%	42	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : الاندماج الاجتماعي
28,8%	98	31,2%	29	25,7%	18	28,8%	51	معارض	
26,5%	90	26,9%	25	21,4%	15	28,2%	50	محايد	
12,1%	41	12,9%	12	10,0%	7	12,4%	22	موافق	
4,7%	16	3,2%	3	1,4%	1	6,8%	12	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	93	100,0%	70	100,0%	177	المجموع	

يعارض 56,7% من الطلبة الجامعيين والأساتذة ونشطاء المجتمع المدني مخرجات ثورة 14 جانفي المتعلقة بالاندماج الاجتماعي فيما يوافق 16,8% على المخرجات ويقف 26,5% على الحياد.

4. 2 .4 . حسب متغير الإقامة

المجموع		الإقامة							
		حضري		شبه حضري		ريف			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
27,9%	95	28,2%	71	25,5%	13	29,7%	11	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : الاندماج الاجتماعي
28,8%	98	27,8%	70	23,5%	12	43,2%	16	معارض	
26,5%	90	25,8%	65	37,3%	19	16,2%	6	محايد	
12,1%	41	13,9%	35	5,9%	3	8,1%	3	موافق	
4,7%	16	4,4%	11	7,8%	4	2,7%	1	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	252	100,0%	51	100,0%	37		المجموع

عارض 56,7% من كل فئات الإقامة صراحة وضع الاندماج الاجتماعي بعد 14 جانفي بمجموع 193

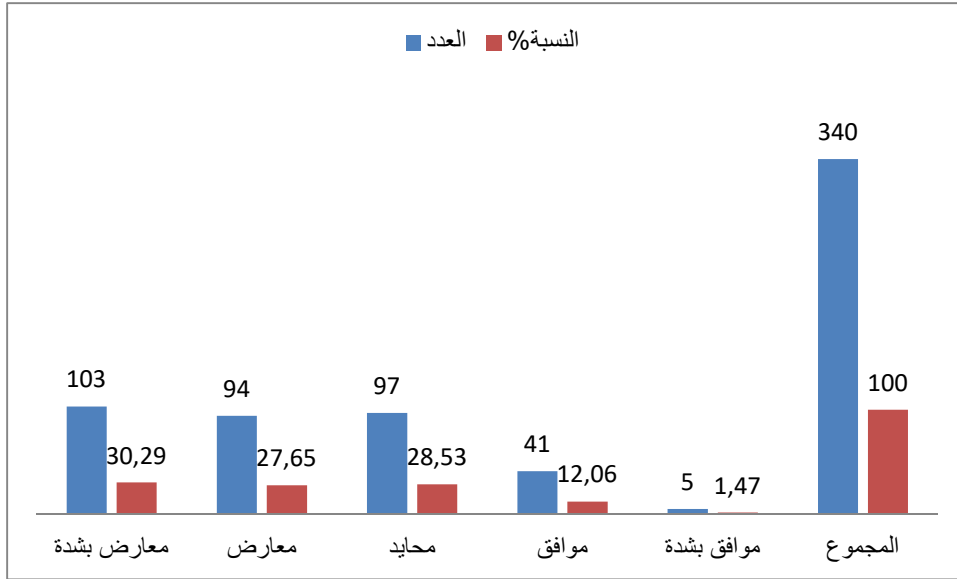
فردا، يليها نسبة حياد بـ 26,5% بـ 90 فردا، ونسبة موافقة بـ 16,8% بعدد 57 فردا.

وتظهر اكبر نسبة معارضة على مستوى الريف بـ 72,9% يليها 56% لسكانة الوسط الحضري ثم 49% للوسط شبه الحضري.

4. 3. مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالمأسسة

النسبة %	العدد	
30,29	103	معارض بشدة
27,65	94	معارض
28,53	97	محايد
12,06	41	موافق
1,47	5	موافق بشدة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 18: مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 المتعلقة بالمأسسة



يعارض 57,65% من المستجوبين مخرجات ثورة 14 جانفي فيما تعلق بالمأسسة، ويوافق فقط 13,53 منهم على نتائجها، ويقف 28,53% على الحياد، وهي نسب تعكس التآكل في الرصيد المؤسسي للدولة التونسية بعد الثورة.

4.3.1 . حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
30,3%	103	33,9%	56	26,9%	47	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : المأسسة
27,6%	94	27,9%	46	27,4%	48	معارض	
28,5%	97	27,3%	45	29,7%	52	محايد	
12,1%	41	9,7%	16	14,3%	25	موافق	
1,5%	5	1,2%	2	1,7%	3	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	165	100,0%	175	المجموع	

يعارض 57,9% من الذكور والإناث نتائج ثورة 14 جانفي فيما تعلق بالمأسسة، فيما يوافق 13,6% منهم ويقف 28,5% على الحياد.

4. 3. 2. حسب متغير السن

المجموع		السن							
		فوق 50		35-50		18-35			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
30,3%	103	11,1%	3	40,7%	33	28,9%	67	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : المأسسة
27,6%	94	33,3%	9	22,2%	18	28,9%	67	معارض	
28,5%	97	44,4%	12	21,0%	17	29,3%	68	محايد	
12,1%	41	11,1%	3	13,6%	11	11,6%	27	موافق	
1,5%	5	0,0%	0	2,5%	2	1,3%	3	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	27	100,0%	81	100,0%	232	المجموع	

تحوز نسبة المعارضة لطبيعة المأسسة بعد 14 جانفي نسبة 57,8% لدى الفئة العمرية 18-35 ونسبة 12,9% نسبة موافقة مقابل نسبة 29,3% كنسبة حياد، في المقابل نقرأ نسبة 62,9% معارضة لدى الفئة 35-50 و 16,1% كموافقة، فيما تميل فئة فوق 50.

4. 3. 3. حسب متغير الصنف

المجموع		الصنف							
		ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
30,3%	103	28,0%	26	38,6%	27	28,2%	50	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : المأسسة
27,6%	94	25,8%	24	25,7%	18	29,4%	52	معارض	
28,5%	97	35,5%	33	22,9%	16	27,1%	48	محايد	
12,1%	41	9,7%	9	12,9%	9	13,0%	23	موافق	
1,5%	5	1,1%	1	0,0%	0	2,3%	4	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	93	100,0%	70	100,0%	177	المجموع	

يعارض 57,9% من الطلبة الجامعيين والاساتذة ونشطاء المجتمع المدني نتائج ثورة 14 جانفي المتعلقة بالمأسسة، ويوافق 13,6% منهم على النتائج فيما يقف 28,5% على الحياد من ذلك.

4. 3. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع		الإقامة							
		حضري		شبه حضري		ريف			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
30,3%	103	31,3%	79	17,6%	9	40,5%	15	معارض بشدة	ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : المأسسة
27,6%	94	24,6%	62	31,4%	16	43,2%	16	معارض	
28,5%	97	28,6%	72	39,2%	20	13,5%	5	محايد	
12,1%	41	13,9%	35	9,8%	5	2,7%	1	موافق	
1,5%	5	1,6%	4	2,0%	1	0,0%	0	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	252	100,0%	51	100,0%	37	المجموع	

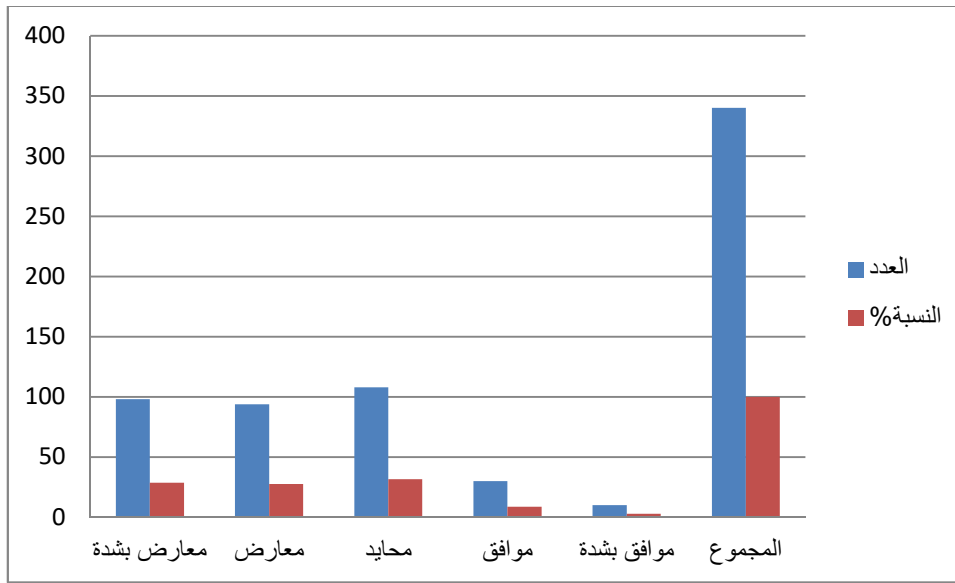
يعارض 57,9% من ساكنة الريف وشبه الحضري والحضري مخرجات ثورة 14 جانفي المتعلقة بالمأسسة فيما يوافق 13,6% منهم على النتائج ويقف 28,5% على الحياد.

4.4. واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	
28,82	98	معارض بشدة
27,65	94	معارض
31,76	108	محايد
8,82	30	موافق
2,94	10	موافق بشدة
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 19: واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي

2011.



تظهر النتائج ان 56.47% من المستجوبين يعارضون واقع الدولة التونسية بعد ثورة 14 جانفي 2011، و 11,76% يعتبرونها مقبولة ويقف 31,76% على الحياد.

4.4.1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
28,8%	98	32,1%	53	25,7%	45	معارض بشدة	كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011
27,6%	94	27,9%	46	27,4%	48	معارض	
31,8%	108	28,5%	47	34,9%	61	محايد	
8,8%	30	7,9%	13	9,7%	17	موافق	
2,9%	10	3,6%	6	2,3%	4	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	165	100,0%	175	المجموع	

يعارض 56,4% من الذكور والإناث واقع الدولة الوطنية في تونس بعد 2011، فيما يقف 31,8% على الحياد ويوافق 11,7% على الواقع.

4.4.2. حسب متغير السن

المجموع		السن							
		فوق 50		35-50		18-35			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
28,8%	98	25,9%	7	37,0%	30	26,3%	61	معارض بشدة	كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011
27,6%	94	14,8%	4	28,4%	23	28,9%	67	معارض	
31,8%	108	55,6%	15	29,6%	24	29,7%	69	محايد	
8,8%	30	3,7%	1	2,5%	2	11,6%	27	موافق	
2,9%	10	0,0%	0	2,5%	2	3,4%	8	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	27	100,0%	81	100,0%	232	المجموع	

يعارض 56,4% واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 2011 مقابل التزام للحياد لـ 31,8% و موافقة لـ 11,7% وهي متطابقة مع النتائج المتعلقة بمتغير الجنس.

4.4.3. حسب متغير الصنف

المجموع		الصنف							
		ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
28,8%	98	32,3%	30	37,1%	26	23,7%	42	معارض بشدة	كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011
27,6%	94	22,6%	21	25,7%	18	31,1%	55	معارض	
31,8%	108	40,9%	38	31,4%	22	27,1%	48	محايد	
8,8%	30	3,2%	3	5,7%	4	13,0%	23	موافق	
2,9%	10	1,1%	1	0,0%	0	5,1%	9	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	93	100,0%	70	100,0%	177	المجموع	

يعارض 56,8% من الطلبة و 62,8% من الاساتذة الجامعيين و 54,9% من النشطاء المدنيين واقع الدولة التونسية بعد جانفي 2011، مقابل موافقة بنسبة 11,8% لهم مجتمعين لواقع الدولة التونسية.

4.4.4. حسب متغير الإقامة

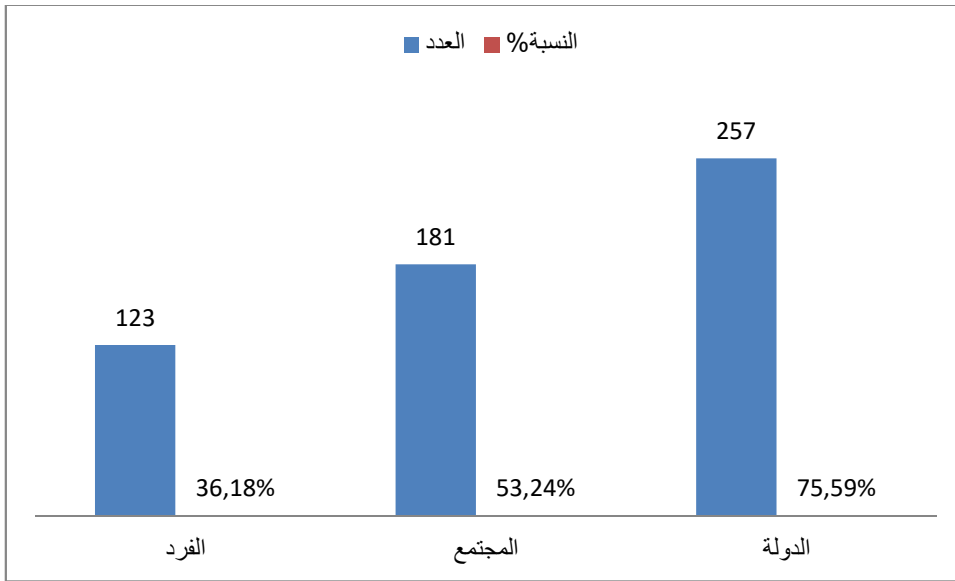
المجموع		الإقامة							
		حضري		شبه حضري		ريف			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
28,8%	98	29,8%	75	23,5%	12	29,7%	11	معارض بشدة	كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011
27,6%	94	28,2%	71	17,6%	9	37,8%	14	معارض	
31,8%	108	31,3%	79	45,1%	23	16,2%	6	محايد	
8,8%	30	8,7%	22	5,9%	3	13,5%	5	موافق	
2,9%	10	2,0%	5	7,8%	4	2,7%	1	موافق بشدة	
100,0%	340	100,0%	252	100,0%	51	100,0%	37	المجموع	

ساكنة الريف هم الاكثر معارضة لواقع الجديد للدولة التونسية بعد 14 جانفي بنسبة 67,5% مقابل 41,1% و 58% لساكنة شبه الحضري والحضري على التوالي، ويرجع هذا دائما الى قابلية الامتيازات التي يستفيد منها ساكنة المدن مقارنة بساكنة الريف او الداخل التونسي.

4. 5. عثرات ثورة 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	
36,18%	123	الفرد
53,24%	181	المجتمع
75,59%	257	الدولة

الرسم البياني رقم 20: عثرات ثورة 14 جانفي 2011



انسجاما مع النتائج الاجمالية السابقة التي تعكس عدم الرضا الجماعي للمستجوبين في مسائل المواطنة والاندماج الاجتماعي والمأسسة على الترتيب :

- عدم الرضا على المأسسة بنسبة 57,65% يقابله عدم الرضا على الدولة بنسبة 75,59%.
 - عدم الرضا على الاندماج الاجتماعي بنسبة 53,24% يقابله عدم الرضا على المجتمع بنسبة 53,24%.
 - عدم الرضا على المواطنة بنسبة 42,42% يقابله عدم الرضا على الفرد بنسبة 36,18%.
- وهذا يؤكد التناقض في الاجابات المحصل عليها في نتائج الاستبيان.

4. 5. 1 . حسب متغير الجنس

المجموع	الجنس					
	أنثى		ذكر			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
123	33,3%	55	38,9%	68	الفرد	
181	53,3%	88	53,1%	93	المجتمع	
257	70,3%	116	80,6%	141	الدولة	
340		165		175	المجموع	

يميل كل من الذكور والإناث الى اعتبار ان الخلل مرتبط بالدولة بنسبة تصل الى 80,6% ثم المجتمع بنسبة 53,1% ثم الفرد بنسبة 38,9% وهو نفس التمشي عند فئة الاناث بنسب 70,3% ثم 53,3% ثم 33,3% على التوالي.

4. 5. 2 . حسب متغير السن

المجموع	السن							
	فوق 50		35-50		18-35			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
123	29,6%	8	38,3%	31	36,2%	84	الفرد	
181	44,4%	12	53,1%	43	54,3%	126	المجتمع	
257	77,8%	21	86,4%	70	71,6%	166	الدولة	
340		27		81		232	المجموع	

تظهر النتائج سلبية واضحة اتجاه الدولة وسلوكها بعد ثورة 14 جانفي 2011 بنسب 71,6% و 86,4% و 77,8% على التوالي يعتبرونها محل العطب لكل الفئات العمرية بالترتيب. فيما يعتبر 181 من مجمل المستجوبين ان التعثر على المستوى المجتمعي ويميل 123 الى اعتبار الخلل على المستوى الفردي.

4. 5. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	الصنف						
	ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
123	38,7%	36	37,1%	26	34,5%	61	الفرد
181	53,8%	50	51,4%	36	53,7%	95	المجتمع
257	76,3%	71	87,1%	61	70,6%	125	الدولة
340		93		70		177	المجموع

يعتقد كل من الطلبة الجامعيين والاساتذة والناشطين في المجتمع المدني ان التعثر كان على مستوى الدولة بنسب 70,6% و 87,1% و 76,3% على التوالي، فيما يميلون بنسب 53,7% و 51,4% و 53,8% على الترتيب لاعتبار التعثر على مستوى المجتمع فيما يحوز خيار التعثر على مستوى الفرد الخيار الثالث بنسب 34,5% و 37,1% و 38,7% على التوالي.

4. 5. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	الإقامة						
	حضري		شبه حضري		ريف		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
123	37,3%	94	29,4%	15	37,8%	14	الفرد
181	52,4%	132	54,9%	28	56,8%	21	المجتمع
257	75,4%	190	76,5%	39	75,7%	28	الدولة
340		252		51		37	المجموع

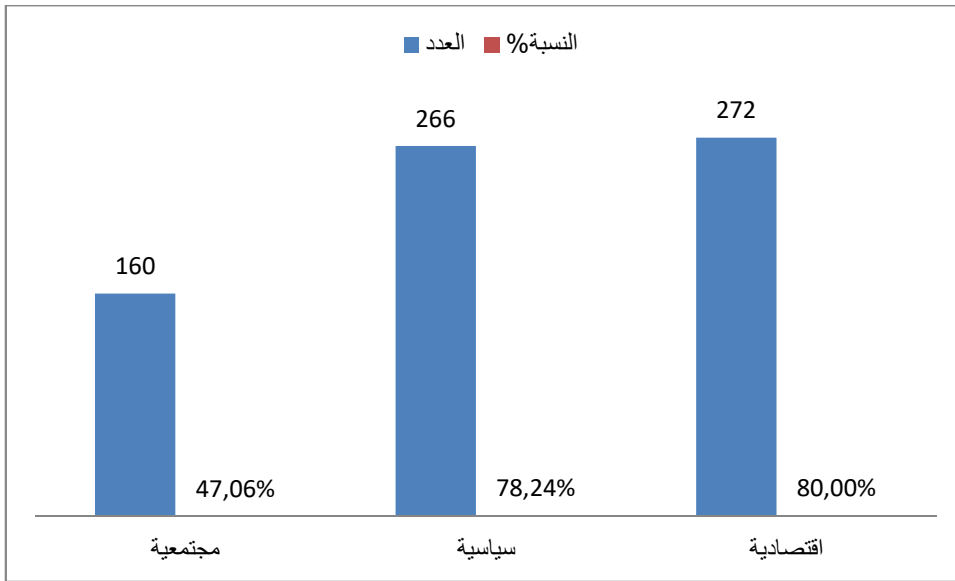
تظهر النتائج نسب متقاربة في الميل لعثرات ثورة 14 جانفي 2011 حيث اعتبروا ان المأزق بعد الثورة يقع في بنية الدولة بنسب 75,7% و 76,5% و 75,4% على التوالي بالنسبة لساكنة الريف وشبه الحضري والحضري.

فيما يترتب المأزق على مستوى المجتمع المرتبة الثانية بنسب 56,8% و 54,9% و 52,4% على الترتيب. ليلها التعثر على مستوى الفرد كالثالث المأزق بنسب 37,8% و 29,4% و 37,3% على الترتيب.

4. 6. اختلالات ثورة 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	
47,06%	160	مجتمعية
78,24%	266	سياسية
80,00%	272	اقتصادية

الرسم البياني رقم 21: اختلالات ثورة 14 جانفي 2011



تصادف مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 اختلالات هيكلية ووظيفية على المستويات المجتمعية والسياسية والاقتصادية، فالنسبة للمستجوبين تظهر النتائج ان الاختلالات كانت بشكل اكبر على المستوى الاقتصادي بنسبة 80% ثم الخلل السياسي بنسبة 78,24% ثم الخلل المجتمعي بنسبة 47,06%.

4. 6. 1. حسب متغير الجنس

المجموع	الجنس				
	أنثى		ذكر		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
160	47,3%	78	46,9%	82	مجتمعية
266	80,6%	133	76,0%	133	سياسية
272	77,0%	127	82,9%	145	اقتصادية
340		165		175	المجموع

فيما تعتبر فئة الذكور ان الخل بعد ثورة 14 جانفي هو على المستوى الاقتصادي بنسبة 82,9%، تعتبر الاناث ان الخل سياسي بنسبة 80,6% ثم الاختلالات الاقتصادية والمجتمعية بنسب 77% و 47,3% على التوالي.

4. 6. 2. حسب متغير السن

المجموع	السن						
	فوق 50		35-50		18-35		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
160	59,3%	16	51,9%	42	44,0%	102	مجتمعية
266	85,2%	23	84,0%	68	75,4%	175	سياسية
272	77,8%	21	79,0%	64	80,6%	187	اقتصادية
340		27		81		232	المجموع

تتنظر الفئة بين 18-35 سنة الى البعد الاقتصادي كموطن للخل ثم البعد السياسي والمجتمعي بنسب 75,4% و 44% على التوالي. اما الفئة 35-50 فتري الخل في البعد السياسي بنسبة 84% وهو نفس الحال للفئة مافوق 50 سنة بنسبة 85,2%.

ويمكن تفسير هذه النزعة الى كون الفئات الاكبر من 35 سنة هي الاكثر انخراطا في العملية السياسية واقرب الى الممارسة السياسية المنظمة سواء في الاحزاب او الجمعيات، وهو ماسنلحظه في الاجوبة المرافقة لفئة الصنف.

4 . 6 . 3 . حسب متغير الصنف

المجموع	الصنف						
	ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
160	52,7%	49	48,6%	34	43,5%	77	مجتمعية
266	79,6%	74	80,0%	56	76,8%	136	سياسية
272	84,9%	79	75,7%	53	79,1%	140	اقتصادية
340		93		70		177	المجموع

نلاحظ ان فئة الطلبة تميل الى الخيار الاقتصادي كمحل للاختلافات بنسبة 79,1% ثم الخيار السياسي بنسبة 76,8% ثم المجتمعي بنسبة 43,5% اما الاساتذة الجامعيون فيميلون الى المعطى السياسي كموضوع الاختلافات بـ 80% ثم الاقتصادي ثم المجتمعي بنسب 75,7% و 48,6% على التوالي، اما النشاط في المجتمع المدني فتترتب الميول للاختلافات لديهم على الشكل التالي: 84,9% للاختلافات الاقتصادية و 79,6% للاختلافات السياسية تليها الاختلافات المجتمعية بنسبة 52,7%.

4 . 6 . 4 . حسب متغير الإقامة

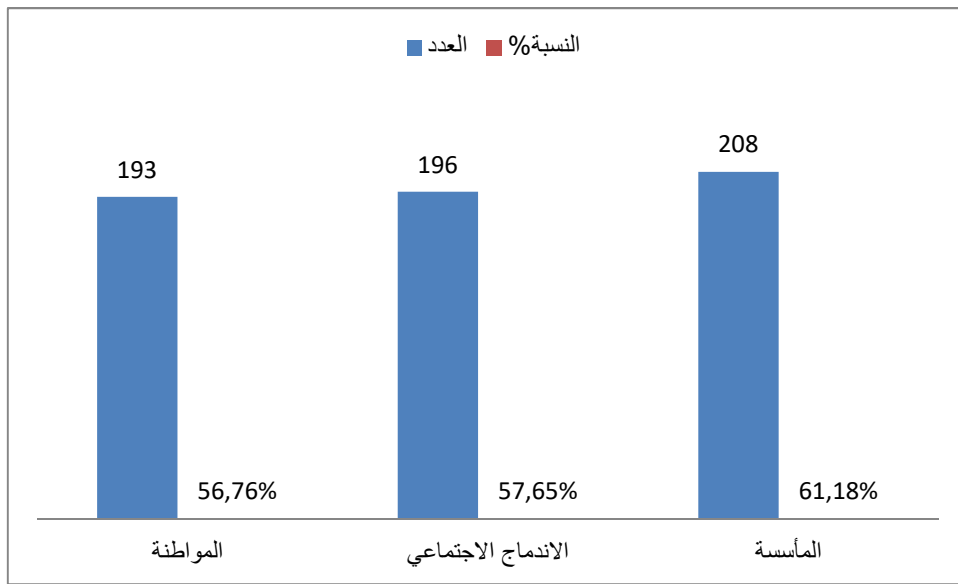
المجموع	الإقامة						
	حضري		شبه حضري		ريف		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
160	45,6%	115	49,0%	25	54,1%	20	مجتمعية
266	76,6%	193	82,4%	42	83,8%	31	سياسية
272	78,6%	198	82,4%	42	86,5%	32	اقتصادية
340		252		51		37	المجموع

هذا السؤال متعدد الاجابات يميل فيه ساكنة الريف الى الاختلافات الاقتصادية والسياسية بنسب 86,5% و 83,8% على التوالي، اما ساكنة شبه الحضري فيعتبرون ان الاختلافات موجودة بنفس النسبة على المستوى الاقتصادي والسياسي بنفس النسبة 82,4%، فيما يميل سكان الوسط الحضري الى اعتبار الاختلافات بالترتيب التالي 78,6% و 76,6% و 45,6% على الترتيب للاختلافات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

4. 7. اولويات البناء ما بعد ثورة 14 جانفي 2011

النسبة %	العدد	
56,76%	193	المواطنة
57,65%	196	الاندماج الاجتماعي
61,18%	208	المأسسة

الرسم البياني رقم 22: اولويات البناء ما بعد ثورة 14 جانفي 2011



على عكس استعدادات التونسيين قبل الثورة واعتبارهم ان اولوية البناء الدولاتي هي المواطنة بنسبة 51,7% ثم المأسسة بنسبة 26,47% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 21,76%، تغيرت هذه الاستعدادات لدى نفس المستجوبين بعد ثورة 14 جانفي 2011، لتتحول اولويات البناء على الشكل التالي: المأسسة بنسبة 61,18% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 57,65% ثم للمواطنة. وهي اتجاهات رأي تنسجم مع السؤال السابق المتعلق بعثرات ثورة 14 جانفي 2011 حيث كانت النتائج على الشكل التالي: التعثر على مستوى الدولة 75,59% ثم على مستوى المجتمع بـ 53,24% ثم على مستوى الفرد بنسبة 36,18%.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي ونموذج الدولة الوطنية

وهي نتائج تعكس التغيرات التي طرأت على ثلاثية العلاقة بين فرد- مجتمع- دولة، حيث يلاحظ ان المكاسب التي كانت قبل الثورة المتعلقة بحضور الدولة ف المادي والمعنوي رغم سلطان الاكراه قد تراجع بعد ثورة 14 جانفي وتغول المجتمع على الدولة.

4. 7. 1. حسب متغير الجنس

المجموع	الجنس					
	أنثى		ذكر			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
193	53,9%	89	59,4%	104	المواطنة	
196	54,5%	90	60,6%	106	الاندماج الاجتماعي	
208	63,0%	104	59,4%	104	المأسسة	
340		165		175	المجموع	

توضح نتائج الجدول ان نسب ميول الذكور لأولويات البناء الدولاتي بعد 14 جانفي متقاربة جدا حيث تسجل 59,4% و 60,6% و 59,4% على التوالي لكل من المواطنة والاندماج الاجتماعي والمأسسة، وهو نفس الاتجاه لدى فئة الاناث بنسب 53,9% و 54,5% و 63,0% للمواطنة والاندماج الاجتماعي والمأسسة على الترتيب.

لكن المفارقة هو الاتجاه السلبي لمسار المأسسة بعد 14 جانفي 2011، فعدم الرضا على المأسسة ارتفع من 36,18% قبل 14 جانفي 2011 الى 61,18% بعد ثورة 14 جانفي 2011 وهو تمشي سلبي للدولة التونسية.

4. 7. 2. حسب متغير السن

المجموع	السن							
	فوق 50		35-50		18-35			
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
193	66,7%	18	64,2%	52	53,0%	123	المواطنة	
196	48,1%	13	56,8%	46	59,1%	137	الاندماج الاجتماعي	
208	48,1%	13	63,0%	51	62,1%	144	المأسسة	
340		27		81		232	المجموع	

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتطلعات التونسيين حول ثورة 14 جانفي ونموذج الدولة الوطنية

فئة السن الأكبر من 50 عاما لديهم اتجاه لاعتبار المواطنة اولوية للبناء الدولاتي يليها الاندماج الاجتماعي بنسبة 48,1% ونفس النسبة للمأسسة، اما الفئة ما بين 35-50 سنة فيميلون الى المواطنة بنسبة 64,2% ثم المأسسة بنسبة 63% ثم اخيرا الاندماج الاجتماعي بنسبة 56,8% كترتيب اولوي للبناء الدولاتي.

اما الاختلاف فهو لدى الفئة العمرية 18-35 اين اختارت المأسسة كأولوية في البناء يليها الاندماج الاجتماعي ثم المواطنة بنسب 62,1%، 59,1%، 53,0% على التوالي.

4. 7. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	الصنف						
	ناشط في المجتمع المدني		أستاذ جامعي		طالب جامعي		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
193	62,4%	58	61,4%	43	52,0%	92	المواطنة
196	57,0%	53	52,9%	37	59,9%	106	الاندماج الاجتماعي
208	59,1%	55	65,7%	46	60,5%	107	المأسسة
340		93		70		177	المجموع

يميل الطلبة الجامعيون الى خيار المأسسة كأولوية بناء بعد 14 جانفي بنسبة 60,5% تليها بنسب متقاربة خيارات الاندماج الاجتماعي ثم المواطنة بنسب 59,9% و 52,0% على التوالي، اما الاساتذة الجامعيون فيميلون كذلك المأسسة ثم المواطنة ثم الاندماج الاجتماعي بنسب 65,7% ثم 61,4% ثم 52,9% على التوالي.

اما نشطاء المجتمع المدني فيميلون الى خيار المواطنة كأولوية بنسبة 62,4% ثم 59,1% ثم 57% للمأسسة.

4.7.4. حسب متغير الإقامة

المجموع	الإقامة						
	حضري		شبه حضري		ريف		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
193	54,8%	138	56,9%	29	70,3%	26	المواطنة
196	54,8%	138	66,7%	34	64,9%	24	الاندماج الاجتماعي
208	61,5%	155	70,6%	36	45,9%	17	المأسسة
340		252		51		37	المجموع

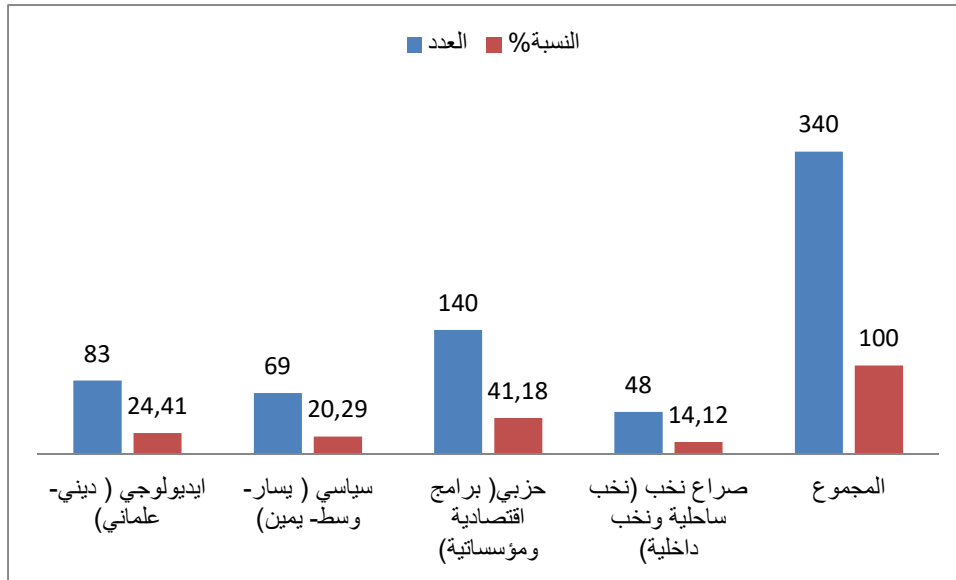
ساكنة الارياف يعتقدون ان المواطنة هي اولوية البناء الدولاتي في تونس بعد 2011 بنسبة 70,3% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 64,9% ثم المأسسة بنسبة 45,9%، فالمواطنة بكل مؤشراتها تعتبر غائبة عند ساكنة الارياف حسب اجابات سابقة لـ 14 جانفي 2011 حيث يعتبرونها منقوصة، اما ساكنة شبه الحضري والحضري فيعطون اولوية البناء للمأسسة بنسبة 70,6% و 61,5% على التوالي.

ان التدقيق في نتائج الاستبيان توضح ان مسائل من قبيل المواطنة محسومة بشكل متقدم في الاوساط شبه الحضرية والحضرية فيتحول الانتباه الى مسائل اعلى تخص مأسسة الدولة، بعكس الانطباع السائد في الاوساط الريفية اين تمثل مسألة قاعدية كالمواطنة تعقيدا يجري النقاش حوله.

4. 8. طبيعة التنافس في تونس مستقبلا في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية

النسبة %	العدد	
24,41	83	ايدولوجي (ديني - علماني)
20,29	69	سياسي (يسار - وسط - يمين)
41,18	140	حزبي (برامج اقتصادية ومؤسسية)
14,12	48	صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية)
100	340	المجموع

الرسم البياني رقم 23: طبيعة التنافس في تونس مستقبلا في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية



هناك اتجاه ايجابي نحو اعتبار ان مستقبل الصراع السياسي في تونس سيكون على اساس حزبي بنسبة 41,18%، يليه اتجاه التونسيين الى اعتبار الصراع الايدولوجي مستقبلا تونس بنسبة 24,41% هو صراع ايدولوجي بين الديني والعلماني ثم التنافس السياسي بنسبة 20,29% ليلها التنافس النخبوي بين السواحلية والنخب الداخلية بنسبة 14,12%.

4. 8. 1. حسب متغير الجنس

المجموع		الجنس					
		أنثى		ذكر			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
24,4%	83	23,0%	38	25,7%	45	ايدولوجي (ديني - علماني)	في رأيك هل سيكون التنافس على طبيعة الدولة الوطنية في تونس مستقبلا على أساس (في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية)
20,3%	69	20,6%	34	20,0%	35	سياسي (يسار - وسط - يمين)	
41,2%	140	43,0%	71	39,4%	69	حزبي (برامج اقتصادية ومؤسسية)	
14,1%	48	13,3%	22	14,9%	26	صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية)	
100%	340	100%	165	100%	175	المجموع	

اتفق كل من الجنسين على كون الصراع على مستقبل الدولة في تونس سيكون صراعا حزبيا خالصا حول البرامج الاقتصادية والسياسية بنسبة 39,4% و 43% على التوالي، ثم الصراع الايدولوجي " الديني - العلماني " بنسب 25,7% و 23%، ليليهما التنافس السياسي ثم صراع النخب بنسب 14,9% و 13,3% بالترتيب.

4. 8. 2. حسب متغير السن

المجموع	في رأيك هل سيكون التنافس على طبيعة الدولة الوطنية في تونس مستقبلا على أساس (في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية)				العدد	السن
	صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية)	حزبي (برامج اقتصادية ومؤسسية)	سياسي (يسار - وسط - يمين)	ايدولوجي (ديني - علماني)		
232	27	99	50	56	العدد	18-35
100,0%	11,6%	42,7%	21,6%	24,1%	النسبة	
81	16	30	16	19	العدد	35-50
100,0%	19,8%	37,0%	19,8%	23,5%	النسبة	
27	5	11	3	8	العدد	فوق 50
100,0%	18,5%	40,7%	11,1%	29,6%	النسبة	
340	48	140	69	83	العدد	المجموع
100,0%	14,1%	41,2%	20,3%	24,4%	النسبة	

توضح النتائج ان كل الفئات العمرية تميل مجتمعة الى اعتبار مستقبل الصراع حزبيا بنسبة 41,2% يليها الصراع الايدولوجي بنسبة 24,4% ثم الصراع السياسي بـ 20,3% ليتأخر الصراع النخبوي بنسبة 4,1%. ربما هناك نظرة اكثر تفاءلا لدى فئة 18-35 فيما يخص طبيعة التنافس المستقبلي لصالح التنافس الحزبي بأكبر نسبة 42,7%، وهي في الحقيقة تعكس تطلعات اكثر منها استشرافا.

4. 8. 3. حسب متغير الصنف

المجموع	في رأيك هل سيكون التنافس على طبيعة الدولة الوطنية في تونس مستقبلا على أساس (في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية)				العدد	طالب جامعي	الصنف
	صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية)	حزبي (برامج اقتصادية ومؤسسية)	سياسي (يسار-وسط-يمين)	ايدولوجي (ديني-علماني)			
177	19	76	39	43	العدد	طالب جامعي	الصنف
100,0%	10,7%	42,9%	22,0%	24,3%	النسبة		
70	15	24	11	20	العدد	أستاذ جامعي	الصنف
100,0%	21,4%	34,3%	15,7%	28,6%	النسبة		
93	14	40	19	20	العدد	ناشط في المجتمع المدني	الصنف
100,0%	15,1%	43,0%	20,4%	21,5%	النسبة		
340	48	140	69	83	العدد	المجموع	الصنف
100,0%	14,1%	41,2%	20,3%	24,4%	النسبة		

النتائج المتحصل عليها اعلاه تبين ان التنافس الحزبي في البرامج الاقتصادية والمؤسسية يحوز على اكبر حصة في تطلعات الرأي بالنسبة للطلبة الجامعيين لكن الملاحظ هو المرتبة الثانية التي يمثلها التنافس الايدولوجي باسم العلمانية او الدين.

المفارقة لدى الاساتذة الجامعيين هو التقارب بين مستويات التنافس والصراع والتدافع السياسي في مستقبل تونس حيث تترتب على الشكل التالي : التنافس الحزبي بنسبة 34,3% ثم التنافس الايدولوجي بنسبة 28,6% كالميول العلمانية او الدينية يليها صراع النخب الساحلية والداخلية بنسبة 21,4% ثم التنافس اليميني او اليساري بنسبة 15,7%.

وتشير النتائج الكلية ان الصراع الحزبي حول البرامج الاقتصادية والمؤسسية يشكل اكبر نسبة للمستطلعين بـ 41,2% يليها التنافس الايدولوجي ثم السياسي ثم صراع النخب.

4. 8. 4. حسب متغير الإقامة

المجموع	في رأيك هل سيكون التنافس على طبيعة الدولة الوطنية في تونس مستقبلا على أساس (في ظل الخريطة السياسية والحزبية الحالية)				العدد	ريف	الإقامة
	صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية)	حزبي (برامج اقتصادية ومؤسسية)	سياسي (يسار - وسط - يمين)	ايديولوجي (ديني - علماني)			
37	4	10	11	12			
100,0%	10,8%	27,0%	29,7%	32,4%	النسبة		
51	9	21	10	11		شبه حضري	
100,0%	17,6%	41,2%	19,6%	21,6%	النسبة		
252	35	109	48	60		حضري	
100,0%	13,9%	43,3%	19,0%	23,8%	النسبة		
340	48	140	69	83		المجموع	
100,0%	14,1%	41,2%	20,3%	24,4%	النسبة		

ان ميول ساكنة الريف الى كون الصراع المستقبلي هو صراع ايديولوجي بنسبة 32,4% ثم الصراع السياسي بين اليمين واليسار والوسط بنسبة 29,7% يحيلنا الى محاولة فهم سيكولوجية الريفين الميالة الى فهم الصراع السلطوي على اساس ايديولوجي.

ساكنة شبه الحضري والحضري ينزعون لاعتبار ان الصراع بالدرجة الاولى هو صراع حزبي بنسبة 41,2% و 43,3% على التوالي.

في المجمل نقرأ النتائج على الشكل التالي: مستقبل الصراع السياسي في تونس سيكون بالدرجة الاولى حزبيا بنسبة 41,2% ثم على اساس الايديولوجيا بنسبة 24,4% ثم على اساس سياسي مرتبط باليمين واليسار بنسبة 20,3% ثم على اساس صراع نخب ساحلية وداخلية بنسبة 14,1%.

الخاتمة و

الإستنتاجات العامة

الخاتمة والاستنتاجات العامة

تدرج النتائج في إطار الإجابة على جملة الأسئلة المطروحة، ومحاولة الاقتراب من إثبات أو نفي الفرضيات التي تمت صياغتها، وذلك ضمن المحاور الثلاث التي بحثت فيها الدراسة بشقيها النظري والميداني.

1. أظهرت نتائج البحث الميداني ميولا واسعا لدى التونسيين لاعتبار المواطنة أولى خيارات البناء الدولاتي لديهم بنسبة 52% وهو ما يتوافق مع الطروحات النظرية التي تعتقد بفرضية البناء الدولاتي من الأسفل وهذه النتائج تعكس إحساسا جماعيا بالمظلومية التاريخية التي كرسها نظام سلطوي يعطي الأولوية للمؤسسات على حساب الشعور العام بثنائية الحق والواجب، لتتضخم الدولة مؤسساتيا على حساب حقوق الافراد وواجباتهم وهو ما تعكسه احصائيا نسبة ترتيب المأسسة كأولوية بنسبة 26,47% فقط مقارنة بالمواطنة، ويوافق المختص في الشأن التونسي حاتم نفطي على ذلك بالتسليم بكون المواطنة هي عمود البناء الدولاتي¹.

2. بالنسبة لتفاصيل خيارات و اولويات البناء الدولاتي لدى التونسيين عند متغيرات بناء استمارة الإستبيان: الجنس، السن، الصنف، الإقامة، يمكن اجمالا التوصل الى نتائج متعلقة بالنسبة العامة والمتوسطة للخيارات فكانت النسب 51,8% للمواطنة و 21,8% للاندماج الاجتماعي و 26,5% للمأسسة، فقبل الثورة كان الانطباع العام في كون الخل موجودا اساسا في البناءات الاجتماعية التي اشرفت عليها الدولة في ثلاثية : " فرد، مجتمع، دولة " قبل ثورة 14 جانفي 2011، تبدو هذه الميول متناسبة عكسيا مع ما قامت به الدولة الوطنية في تونس فعلا منذ الاستقلال. فلئن كانت نجحت إلى حدّ ما في المأسسة، بمعنى أنّها أرسلت مؤسسات قادرة على العمل بغضّ النظر عن شخوص من يشغلون المناصب، ولئن كان هناك نجاح نسبي في الاندماج الاجتماعي، أساسا بفضل تعميم التعليم وما وفره من فرص لسكّان مختلف المناطق، فإنّ المواطنة كانت من عناوين الفشل الكبرى للدولة الوطنية التي تعاملت مع الشعب بمنطق الوصاية وضيقّت على الحقوق والحريّات إلى حدّ كبير.

يجدر التنسيب كذلك فيما يخصّ الاندماج الاجتماعي والمأسسة، فالتفاوت التنموي بين الجهات عمق الانتماءات الجهوية والانتماءات القبلية والعشائرية، مع أنّها لم تظهر على السطح، لكنها ظلّت كامنة

¹ - مقابلة مع مختص الثورة التونسية " حاتم النفطي " في 17-01-2021.

ومكبوتة. أما المؤسسة، فلم تطل أعلى هرم السلطة، فاللذان شغلا منصب رئيس الجمهورية قبل الثورة تعاملوا مع السلطة بشكل شخصي للغاية².

3. متوسط نسبة المعارضة بالنسبة لكل متغيرات الاستبيان لسؤال واقع الدولة التونسية قبل ثورة 14 جانفي 2011 هو 70,3% من مجموع المستجوبين، فيما كان يوافق عليه 10,3% فقط ووقف 10,4% من المستجوبين موقف الحياد من واقع الدولة التونسية، وشملت هذه النتائج الفئات الاربع محل الاستبيان.

4. بالنسبة للمتغير الوسيط الاول محل القياس في بحثنا وهو المواطنة نسجل 54,4% اعتبروا ان واقع المواطنة قبل 14 جانفي 2011 كان متوسطا واعتبر 40,9% انه وضع سيئ فيما اعتبر فقط 4,7% انه عال.

5. بالنسبة للمتغير الوسيط الثاني وهو الاندماج الاجتماعي فهو متغير أساسي في بناء الدولة وعند التونسيين قبل 14 جانفي يظهر أن الميل إلى اعتباره سيئا يصل إلى 45,3% مقابل 50% يعتبرونه متوسطا فيما يعتبر 4,7% من التونسيين أن الاندماج الاجتماعي كان عاليا على مستوى بناء الدولة، وشكل رفض واقع الاندماج الاجتماعي لدى ساكنة الريف أكبر نسبة رفض على مستوى كل الفئات بنسبة 2,7% فقط اعتبروه عال.

وتاريخيا يتعلق أساسا بنموذج الدولة المستوردة من فرنسا والتي تعتمد على الدمج القسري للتنوعات المجتمعية القبلية والعشائرية واللغوية كنتاج للثورة الفرنسية، وهو ماتبناه الرئيس بورقيبة في تونس.

6. متغير المؤسسة اختلفت فيها النتائج مقارنة بنتائج المتغيرين الآخرين فسلطنا ارتفاعا في نسبة اعتباره عاليا بـ 12,1% لمجموع المستجوبين مقابل تسجيل 61,5% اعتبروه متوسطا واعتبره 26,5% سيئا، وعدم ميل جموع المستجوبين لاعتبار سوء المؤسسة مرتبطا تاريخيا بنزعة ايجابية اتجاه حضور الدولة ومؤسساتها في المخيال الجمعي للتونسيين وتجلي كثيرا في ممارسات بورقيبة وبن علي واعتبارهم الدولة الكيان الضخم الذي يعرف بشكل جاد مصلحة التونسيين، وهذا دفع لاستخدام الدولة والحزب المؤسس لها، وانعكس حتى على دولة الاقتصاد سواء العام او التعاضدي و تغول الدولة على المنظمات الجماهيرية والمجتمع المدني وحتى حيز الحريات³.

7. عندما تم طرح سؤال حول أسباب ثورة 14 جانفي 2011 كانت الأجوبة مفتوحة على خيارات ان تكون الأسباب متعددة بين السياسية وحدها أو الاقتصادية والاجتماعية، او خيار الجمع بين

²- نفس المقابلة.

الاجابتين فصوت 207 من 340 بنسبة 60,88% مستجوبا على الاسباب السياسية لوحدها فيما صوت 307 من مجموع المستجوبين على اعتبار الاسباب الاقتصادية والاجتماعية الاسباب المباشرة لثورة 14 جانفي بنسبة 90,29%، وتبدو هذه النتائج منسجمة مع الواقع. فرغم أنّ الاستبداد وقمع الحريات السياسية كانا القاعدة قبل 2011، فإنّ السبب المباشر لاحتجاجات 2010-2011 كان تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد ذلك المختص في علم الاجتماع **عبد اللطيف الهرماسي** بكون ثورة 14 جانفي لم تكن ثورة تعبر بدرجة اولى عن التطلع للحرية السياسية بل كانت ثورة مطلبية تعبر عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الاولى خاصة لدى المناطق الداخلية⁴، ويعطف على ذلك **حاتم نفطي** الذي يرى أنّ التحرك الذي تلى حرق **محمد البوعزيزي** لنفسه كان وقوده الاساسي اقتصادي واجتماعي كبطالة الشباب وتهميش الجهات الداخلية في وضع سياسي تسوده الديكتاتورية وقمعه للحريات وهو مايفسر هذه النسب⁵.

في هذا الصدد كذلك يطرح وزير الخارجية الاسبق في الفترة ما بين 2012-2014 رفيق عبد السلام في حوار اجراه الباحث ان الثورات ظاهرة مركبة فالخلل في منوال التنمية الاقتصادي الاجتماعي امتزج بمطلبية سياسية، فالفقر الموجود امتزج بالشعور العام بذلك و ماكان يرضي الاجيال السابقة لم يعد يرضي الاجيال الحالية التي تتمتع بمستويات تعليم اعلى وانفتاح على العالم بفعل الانترنت⁶.

8. جرت نقاشات واسعة غداة ثورة 14 جانفي حول طبيعتها وخلفياتها، وعلى هذا الاساس كان من بين الاسئلة المطروحة سؤال هل ثورة 14 جانفي هي ثورة شعبية ام ثورة نخب ام ثورة شعبية سيطرت عليها النخب، فيلاحظ ان معدل الميول لاعتبارها ثورة نخب لم يتجاوز 1,2% وهي نسبة ضعيفة جدا، مقابل 113 من 340 مستجوب اعتبروا انها ثورة شعبية بنسبة 33,2% أما 221 من 340 مستجوبا فاعتبروها ثورة شعبية سيطرت عليها النخب بنسبة 65%، ويفسر ملاحظون ذلك بعامل مهم كون الحركة الاحتجاجية في البداية كانت من قبل فئات اكثر انخراطا في الاتحادات الجهوية للشغل وبعض الاحزاب المعارضة اما بعد سقوط بن علي، انخرطت الاحزاب السياسية بكثافة في الفعل السياسي وأصبح الجميع وصيا على الثورة، لذلك يعتقد التونسيون ان ممارسي السياسة قد سطوا على الفعل الثوري، بالإضافة الى غياب زعامات معيّنة قادت الاحتجاجات باستثناء بعض

⁴ عبد اللطيف الهرماسي، ندوة: الثورة التونسية: اي علاقة بين الدولة والمجتمع، تونس، تونس في 12 جانفي 2021.

⁵ مقابلة مع مختص الثورة التونسية " حاتم النفطي " في 17-01-2021.

⁶ مقابلة مع رفيق عبد السلام - وزيرة الخارجية الاسبق وقيادي حزب النهضة في 05-02-2021.

الوجوه المحليّة في بعض مناطق البلاد. لكن ما إن تمّ البدء في مسار انتخابات 23 أكتوبر 2011 حتى تقلّص دور الجماهير لصالح الناشطين السياسيين، بمعنى أنّه برزت نخب جديدة هيمنت على مسار البناء الديمقراطي.

كما يعلق رفيق عبد السلام على هذه النتائج كونها مجحفة لان الثورة التونسية انتقلت من الاحتجاج الى البناء السياسي والمؤسّساتي والتي تبنيها النخب، فبعد سقوط بن علي عملت النخب على تفكيك المنظومة السابقة بالتدرّج ولم يكن خيار القطيعة الجذرية مطروحة لان ثورة 14 جانفي هي ثورة تصحيحية، وانتقل المشروع من الجدل في الشارع الى النقاش السياسي حول المواضيع الكبرى في بناء المنظومة الجديدة وهي نقاشات تقودها النخب حسبها وهو أمر طبيعي⁷.

9. تظهر النتائج ان السؤال المتعلق بطبيعة الخلفيات المناطقية للثورة التونسية افرز مجموع الاتجاه لدى كل فئات العينة محل الاستبيان انها تتجه لكونها ثورة قطاعية مناطقية بنسبة 41,2% مقابل توجه 58,8% لاعتبارها ثورة وطنية شاملة، وهي نسب متقاربة لا تميل الى معدل احصائي واضح في التغير، فمتغير السن مثلا نجد لدى فئات 35-50 عام و ما فوق 50 عام ميول لاعتبارها ثورة قطاعية مناطقية بنسب 51,9% و 55,6% على التوالي، وهو توجه مطابق كذلك لدى ساكنة الريف الذين يعتقدون ان الثورة هي ثورة مناطقية قطاعية بنسبة 56,8% وهو توجه عقلاني يعكسه الارقام باعتبار انه ينسجم مع توجهات اخرى لعدم الرضا على المواطنة والاندماج الاجتماعي لدى ساكنة الريف، لذلك يعتبرون ان الثورة خرجت من الريف وتحديدا سيدي بوزيد و أريافها، ويفسر ذلك **حاتم نفطي** انها نتائج معقولة لكون ساكنة سيدي بوزيد والمناطق الداخلية المهمشة يعتقدون ان الثورة عبرت عن مظلومية تاريخية للداخل مقابل التونسيين الذي يعتبرونها ثورة وطنية وهو ما خلق ثنائية 17 ديسمبر 2010- 14 جانفي 2011 ويعطف حمزة عمر على ذلك بقوله⁸:

" لو اعتبرنا المقصود بالريف المناطق الداخلية الأقل حظاً في التنمية، يمكن فهم هذه النتائج. فالثورة انطلقت من الإقليم الأكثر تهميشا في البلاد (الوسط الغربي) لتتعمّم على جميع أنحاء الجمهورية في فترة لاحقة. بمعنى أنّها كانت ثورة وطنية شاملة، لكنها انطلقت فعلا من مناطق معينة كان فيها وتيرة الأحداث أشدّ."

في نفس السياق يقول رفيق عبد السلام ان جدلية الريف والمدنية موجودة في تونس، لان التنمية التي تم انتهاجها حتى قبل الاستعمار كان قائما على تنمية مركزية للمدن على حساب الارياف ولصالح مدن معينة على

⁷ مقابلة مع رفيق عبد السلام - وزيرة الخارجية الاسبق وقيادي حزب النهضة في 05-02-2021.

⁸ مقابلة مع حمزة عمر، رئيس جمعية تونس الفتاة، 06-01-2021.

الخاتمة والاستنتاجات العامة

حساب المناطق الداخلية، وتاريخيا انطلاق ثورة علي بن غداهم 1864 من تالة والقصرين يفسر مظلومية تاريخية يحملها المخيال العام المجتمعي لساكنة تلك المناطق، ومع بداية الاستقلال زاد الاجحاف في البيروقراطية الشديدة والضبط المركزي وتوجيه التنمية للساحل، وحتى الحركة اليوسفية تاريخيا غدت صراع ثنائية الساحل-الداخل، وانتصار البورقيبيين على اليوسفيين هو انتصار للساحل على الداخل وبورقوية كرس هذه التوجهات الجهوية.

10. بينت النتائج ان التونسيين يرتبون اسباب ثورة 14 جانفي بـ 59,41% كتعبير على فشل الاندماج الاجتماعي ثم فشل للمواطنة بنسبة 51,18% ثم فشل المأسسة بنسبة 36,18%، وهذه النتائج هي تفسير لانتفاء رابطة دولة-مجتمع- فرد التعاقدية لصالح تغول الدولة وأجهزتها.

فالاتجاه العام لبناء الدولة التونسية منذ اعلان الجمهورية هو اتجاه افقي ممأسس اعتمد بالدرجة الاولى على تركيز السلطات وتغول الاجهزة الامنية والسيطرة على خيارات المجتمع مع مرونة في التعامل مع الحريات المضبوطة في انتظام المجتمع المدني.

11. نتاج الاسئلة الفرعية السابقة هو سؤال رئيسي طرحناه على الشكل التالي: هل تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل في نموذج دولة الاستقلال في تونس؟

فكانت الاجابة ان 52,64% يعتبرون انها فعلا تعبر على فشل في نموذج دولة الاستقلال وعارض 23,82% هذا التوجه وبقي 23,53% على الحياد.

12. اعتقد التونسيون ان العجز بعد ثورة 14 جانفي 2011 كان على مستوى الدولة بنسبة 75,59% ثم المجتمع بنسبة 53,24% ثم الفرد بنسبة 36,18%، وينسجم ذلك مع اعتبارهم كذلك ان الخلل بعد الثورة كان بالدرجة الاولى في المأسسة بنسبة 57,56% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 56,76% ثم المواطنة بنسبة 44,41%.

13. يميل 80% من المستجوبين الى اعتبار ازمة ما بعد 14 جانفي هي ازمة اقتصادية، و 78,24% منهم يميلون الى كونها ازمة سياسية فيما يعتبر 47,06% انها ازمة مجتمعية، وهي حقيقة تعكس الاوضاع الاقتصادية بعد ثورة 14 جانفي 2011 وتعكسه كذلك الاحصائيات الخاصة بالبطالة:



تطور السكان النشطين المعطلين عن العمل حسب الجنس

الوحدة : العدد

المؤشر	ث20193	ث20194	ث20201	ث20202	ث20203
تطور عدد العاطلين عن العمل	628.3	623.9	634.8	746.4	676.6
ذكر	362.5	360.2	366	449.3	402.1
أنثى	265.8	263.7	268.7	297.1	274.5

تاريخ آخر تحيين: 2020/11/20

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء



16.2%

البطالة

ث3 2020



4.9%

التضخم

ديسمبر 2020



-6%

النمو الاقتصادي

ث3 2020



1091,2 م د

الميزان التجاري

ديسمبر 2020



11708370

السكان

جانفي 2020

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

هذه النتائج كذلك يقول عليها رفيق عبد السلام ان المسار الحالي طبيعي فالوضع الاقتصادي والاجتماعي تراجع بعد 14 جانفي 2011، ولا يحس التونسيون بجدوى المنوال التنموي الحالي و بقيت النخب السياسية تحتفظ بنفس مستوى النقاش السياسي الذي يدور حول المسائل التقليدية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي والمسائل الايديولوجية ولم ينعكس ذلك على الحياة اليومية للتونسيين.

14. اظهرت نتائج اولويات البناء بعد ثورة 14 جانفي 2011 تغيرا في سلوك المستجوبين اتجاه متغيرات الدراسة الثلاث فأجاب التونسيون بـ 61,18% للمأسسة و 57,65% للاندماج الاجتماعي و 56,76% للمواطنة، في متغير المأسسة الذي تراجعت نسبة عدم الرضا عليه من 36,18% الى 61,18%، يرجع هذا حسب مقابلة اجرينها مع رئيس جمعية تونس الفتاة الناشطة في المجتمع المدني ان⁹ :

⁹ - مقابلة مع حمزة عمر، رئيس جمعية تونس الفتاة، 06-01-2021.

" جزءا كبيرا من التونسيين يتبنون سردية الدولة الوطنية التي تجعل من الدولة مدار كل شيء، سواء كان ذلك في وظائفها السيادية أو في دورها الاجتماعي، لكن مع الثورة، فقدت الدولة شيئا غير قليل من سطوتها وأصبحت علاقتها في عديد الأحيان مع منظورها تخضع لمنطق التفاوض لا الهيمنة كما كان الأمر سابقا، وهو ما جعل الدولة تبدو في موقف الضعف وربما ذلك ما ساهم في تراجع الرضا على مؤسسة الدولة، إذ لا أظن أن لموال اللامركزية دورا في ذلك إذ لا يزال في مراحل الأولى ولا تزال صلاحيات السلط المحلية محدودة نسبية وإمكاناتها ضعيفة. في المقابل، لم تنجح الدولة الوطنية في التأسيس لمواطنة حقيقية وبقيت إلى حدود الثورة تتعامل بمنطق فوقى شديد المركزي".

كما يكمن المشكل في نظرة التونسيين إلى الدولة، أو ماذا يريدون من الدولة. قبل 2011، كان يمكن للدولة أن تفرض إرادتها الأحادية ودون رجوع للشعب ما تشاء. أما بعد 2011، فقد تراجع منطق الهيمنة لصالح منطق تفاوضي حيث أصبحت الدولة غير قادرة على تمرير أي قرار إلا بالتفاوض مع الأطراف الفاعلة أو بالأحرى المحتجة). لذلك أصبحت الدولة تبدو في حالة من الضعف ربما رده المستجوبون إلى المؤسسة لكتته في نظري يعود إلى صعوبة الانتقال من دولة الهيمنة إلى دولة المواطنة.

كما يفسرها " مهدي بن مبروك " رئيس المركز العربي لدراسة السياسات بتونس بكونها ترتبط اساسا بتعملق المجتمع على الدولة و بالتصورات الجديدة التي رسمها التونسيون عن الدولة بعد ثورة 14 جانفي واعتبارها عصا سحرية عليها ان تستجيب لكل الطلبات وعبر عن ذلك بقوله:

" ان الدولة عليها ان تستجيب بتوفير الماء الصالح للشرب حتى حمايتهم من الاحتباس الحراري"، ويعطف على ذلك بتمثلات لدى المجتمع التونسي تتمثل في وجوب تعويض الدولة على تقصيرات تاريخية اتجاه مواطنيها¹⁰.

كما يرجعها حاتم نفطي الى ضعف الدولة بعد سقوط النظام السابق التي اضطرت الى شراء السلم الاجتماعي، وعجز النظام السياسي والانتخابي الجديدين على افراز حكومات قوية قادرة على طرح مشاريع واضحة، اذ تمت اصلاحات سياسية هامة، تواصل المنوال الاقتصادي والاجتماعي مع بعض التعديلات الطفيفة، وكل هذا ساهم في عجز الدولة¹¹.

وهي كذلك تتقاطع مع فكرة "عبد اللطيف الهرماسي" حول اشكالية التنمية ودور الدولة فيها ، والانطلاق من معطى تاريخي يشمل ثلاث لحظات: الاولى تأسيس الدولة الوطنية بنزعتها الكليانية وأساسها التنموي،

¹⁰ - ندوة: الثورة التونسية: اي علاقة بين الدولة والمجتمع، تونس: 12 جانفي 2021.

¹¹ - مقابلة مع مختص الثورة التونسية " حاتم النفطي " في 17-01-2021.

اللحظة الثانية وهي فساد النموذج غداة حكم الرئيس زين العابدين بن علي ثم اللحظة الثالثة وهي مشمول مابعد ثورة 14 جانفي 2011.

أطلعنا النتائج المتحصل عليها ان مستقبل الصراع في تونس سيكون على الشكل التالي 41,18% صراع حزبي، 24,41% صراع ايديولوجي (ديني- علماني)، 20,29% صراع سياسي (يسار- وسط- يمين)، و 14,12% صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية).

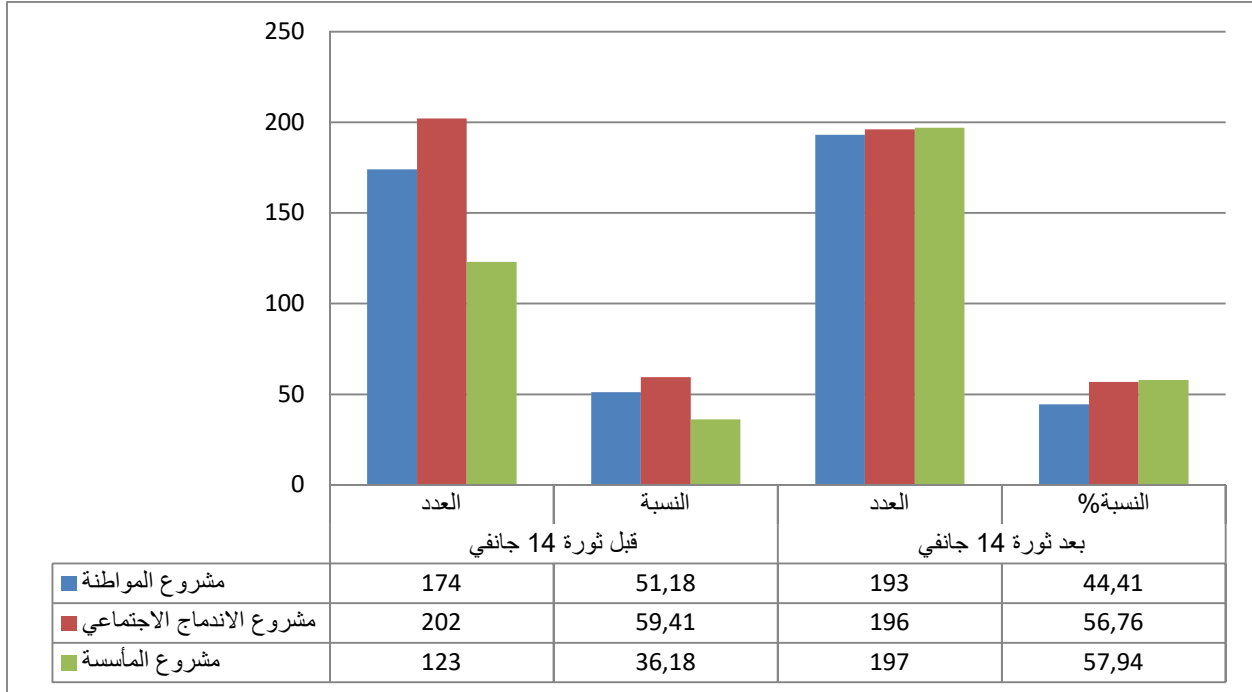
بالنسبة للصراعات القائمة يرى **حاتم نفطي** حالة سياسية وهدفها الأساسي البقاء في السلطة للحصانة وليس لمشروع بعينه اما **حمزة عمر** فيرى أن ثمة تداخلا واضحا بين الصراع الحزبي والايديولوجي والسياسي ومن الصعب التمييز بينها. فقد يكون الصراع فعلا صراع نخب، ولكن ذلك لا يقتصر على التباين بين الساحل والداخل. فقبل 2011 كانت هناك نُخب معيّنة قريبة من دوائر الحكم تهيمن على أوضاع البلاد في مختلف النواحي، وخاصة الناحية الاقتصادية. أما بعد 2011، فلم يعد التكسب من ريع الدولة أمرا خاضعا لمخطّط Schéma واضح، وذلك بفعل تعدّد المتدخلين عكس ما كان عليه الوضع من قبل. أعتقد أنّ هناك حلّين: إمّا أن تسيّر الدولة نحو تكريس المواطنة الفاعلة بما يعنيه ذلك من توفير فرص متكافئة للجميع والتخلّي عن مفهوم الربح أو ينتهي الصراع بهيمنة نخبة جديدة واستمرار الوضع السابق¹².

اما بالنسبة للصحفي المختص في الشأن التونسي **عثمان لحياني** فإنه لا يمكن الفصل بين التطلعات الحزبية للتيارات السياسية مع التوجه الإيديولوجي، فهناك تلازم وتطور ايجابي في كون التيارات الايديولوجية في تونس حاملة لمشروع اقتصادي سواء الاسلاميين او اليسار او التيار الوطني الذين يقدمون مشاريع تخص التضخم والبطالة والتعليم وجزء كبير من نقاشها العام يتضمن مسائل التنمية الى جانب النقاش السياسي، فصرع البرنامج موجود وصرع الايديولوجيا موجود وسيستمر وفكرة التغيير ومراجعة النظام الانتخابي يتجه للحيلولة دون التنشيط في البرلمان عبر نظام العتبة الذي يؤسس الى انتخابات تفرز احزاب كبرى في البرلمان تقدم برامج اقتصادية في عهدها البرلمانية عبر الحكومة المنبثقة على ذلك، كما اكد على حدوث التقارب الايديولوجي في العشر سنوات بعد الثورة عكسته الائتلافات الحكومية والبرامج التي قلصت المسافات والإسلاميون حققوا من خلال الممارسة تقدما في التنازل السياسي وكسروا نمطية جاهزة حول تعاملهم مع ملفات المرأة والمواطنة والانفتاح على الديانات الاخرى¹³.

¹² - مقابلة اجريت مع عمر حمزة، رئيس جمعية تونس الفتاة، في 18-01-2021.

¹³ - مقابلة مع الصحفي عثمان لحياني في 30-01-2021،

مقارنة توجهات الرضا لدى التونسيين قبل ثورة 14 جانفي وبعدها حول متغيرات (المواطنة، الاندماج الاجتماعي، المأسسة).



هناك ملاحظات مهمة حول التغيير في سلوك التونسيين اتجاه متغيرات الدراسة، فعدم الرضا على متغير المواطنة قبل ثورة 14 جانفي 2011 كان بنسبة 51,18% لينخفض معدل عدم الرضا الى 41,41% وهو راجع اساسا الى المكاسب التي حققها المواطنون بعد ثورة 14 جانفي 2011، مقابل انخفاض في نسبة عدم الرضا على مشروع الاندماج الاجتماعي من 59,41% الى 56,76%، اما اكبر معدل للزيادة في عدم الرضا فكان في متغير المأسسة اين ارتفع من 36,18% الى 57,94%، لذلك تعكس هذه النتائج النقاش العام في تونس حول علاقة الدولة بالمجتمع والفرد، لذلك فان الفرضيات التي تم مناقشتها اعلاه يجب اعادة النظر فيها من قبل صانع القرار، فاتجاهات عدم الرضا انتقلت من متغيرين اساسيين قبل الثورة وهما المواطنة والاندماج الاجتماعي الى عدم رضا اكبر على المأسسة بشكل يؤكد تأكل الرصيد المؤسسي للدولة التونسية بعد ثورة 14 جانفي في اتجاه تغول مجتمعي على مؤسسات الدولة.

هذه التحولات في استعدادات التونسيين اتجاه المتغيرات الثلاث بعد ثورة 14 جانفي 2011 يفسرها رفيق عبد السلام بكون الثورة على دولة بن علي هي ثورة على دولة بوليسية أمنية تحتكر قرار الفرد والمجتمع وهو ما يفسر حضور المأسسة في استعدادات التونسيين، اما بعد الثورة فقد حدث العكس اين اتجه المجتمع في السنوات

الأولى بعد الثورة إلى تغول للفرد والمجتمع على الدولة أما حالياً فنتجه إلى فترة إلى ثلاثية فرد مجتمع دولة قائمة على الاعتراف المتبادل¹⁴.

نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات المطروحة:

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية تجمع: كل متغيرات الدراسة: المستقل، التابع، المتغيرات الوسيطة، ويجب عليها السؤال الكلي الرئيسي المطروح على الشكل التالي:

هل تعبر ثورة 14 جانفي على فشل في نموذج دولة الاستقلال في تونس؟

في النتائج المتحصل عليها من مجموع المستجوبين يميل 179 إلى الموافقة على اعتبار ان ثورة 14 جانفي تعبر فعلا على فشل نموذج دولة الاستقلال التونسية اي بنسبة **52,64%** فيما يعارض هذا الاتجاه **23,82%** من المستجوبين ويقف **23,53%** على الحياد.

لذلك و تبعا لهذه النتائج فان الفرضية الرئيسية مقبولة، وثورة 14 جانفي تعبر فعلا على فشل في نموذج بناء دولة الاستقلال في تونس.

الفرضية الفرعية الأولى: ارتبطت ثورة 14 جانفي باختلالات بناء المواطنة في الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال.

هنالك 12 سؤال متعلقاً بالمواطنة كأول متغير وسيطي في الاشكالية المطروحة، فالسؤال الاول يعتبر ان المواطنة هي اولوية البناء الدولاتي بنسبة **51,76%**، يليها سؤال حول واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011 لاعتباره متوسطا بنسبة **54,41%**.

وتميل النتائج حول سؤال اي الاسباب المتعلقة بثورة 14 جانفي، الى اعتبار ان فشل مشروع المواطنة هو سبب ثورة 14 جانفي 2011 بنسبة **51,18%** وهي نسبة تراجعت الى **44,41%** بعد ثورة 14 جانفي بسبب المكاسب التي كسبها التونسيون في الحقوق والحريات الدستورية والنفوذ للمعلومة واللامركزية في التسيير والمساواة في التقاضي.

¹⁴ - مقابلة مع رفيق عبد السلام - وزيرة الخارجية الاسبق وقيادي حزب النهضة في 05-02-2021

وتبعا لهذه النتائج نصل الى تأكيد الفرضية الاولى.

الفرضية الفرعية الثانية: تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل الاندماج الاجتماعي في الدولة التونسية الحديثة.

تجيب الدراسة الميدانية على 12 سؤالاً يتعلق بـ"الاندماج الاجتماعي" كمتغير وسيطي.

وأظهرت النتائج ان التونسيون يعتبرون ان الاندماج الاجتماعي اولوية فقط بنسبة 21,76%، فيما يميلون الى ان واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011 متوسط بنسبة 50%.

لكن اهم سؤال هو مدى ارتباط ثورة 14 جانفي بفشل في مشروع الاندماج الاجتماعي فكان قبول ذلك بنسبة 51,18% اعتبروا ان اسباب ثورة 14 جانفي هو نتاج لفشل في مشروع الاندماج الاجتماعي في تونس.

وتأسيسا على هذه النتائج التي تمثل نصف عدد المستجوبين نصل الى كون الفرضية المطروحة هي **فرضية مؤكدة.**

الفرضية الفرعية الثالثة: ثورة 14 جانفي 2011 هي انعكاس لفشل البناء المؤسساتي للدولة التونسية الحديثة.

نفس التمشي مع المتغيرين الوسيطين السابقين هنالك 12 سؤال متعلقاً بمتغير المؤسسة الوسيطي.

تبين النتائج المتحصل للسؤال المحوري بين ثورة 14 جانفي 2011 وفشل مشروع المؤسسة، اجاب فقط 36,18% بالموافقة على هذا التوجه وهو اتجاه تقاءلي للتونسيين اتجاه اجهزة الدولة قبل ثورة 14 جانفي 2011، لذلك نكون بصدد **تفنيد او دحض** هذه الفرضية.

لكن هذه الثقة اهتزت بعد الثورة ليرتفع مستوى عدم الرضا على مشروع المؤسسة الى 57,94% فنكون بسبب دورة جديدة للدولة، على صانع القرار اخذها بعين الاعتبار.

اسهامات الدراسة:

الاسهامات النظرية:

- تطويع الباراديغم النظري المستخدم في الدراسة، وإسقاطه على انماط سياسية خارج السياقات الغربية واثبات مدى ملاءمته: فالباراديغم المستخدم في دراستنا هو نموذج تم توليده في بيئات خارج النسق المغربي العالم ثالثي، وهو يتطلب جهدا مجتمعا وفرديا حثيثا لأحقاب زمنية معينة للوصول الى بناء دولاتي سليم، لذلك اخترنا قياس صلاحية هذا النموذج على البنيات الوظيفية الدولاتية في تونس، وهو في الحقيقة صادم العديد من الاشكالات الخاصة بتحيين المفاهيم والنظريات، لكن اداة الاستبيان وقبلها الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة، اتاحت للباحث قدرة معرفية على ضبط الظاهرة محل الدراسة وصياغة فرضيات قابلة للقياس والإختبار، لذلك يمكن القول بأن الباراديغم المطروح هو باراديغم تأسيسي لدراسة حالات مشابهة كالحالة المغربية.
- قدرة الباراديغم النظري المستخدم على التنبؤ بالحركات الإجتماعية، وذلك لارتباط الحركات الاجتماعية رأسا بثلاثية الفرد والمجتمع والدولة، والدراسة العلمية لهذه الثلاثية تمكنا بشكل دوري من قياس مدى الرضا العام على تماسك الدولة والأداء البيروقراطي لأجهزتها.

نصل في تحليل النتائج احصائيا الى التوصيات التالية:

- على صانع القرار التونسي الانتباه الى ان الازمة في المرحلة المقبلة هي ازمة مؤسساتية، او هي ازمة هيكلية وبنوية في الدولة، بحيث ان التونسيين اصبحوا بعيدين على تلقي الخدمات الاساسية، التي من المفروض ان تقدمها الدولة من الامن والخدمات الصحية وخدمات التعليم وغيرها.
- المرحلة الانتقالية لما بعد ثورة 14 جانفي 2011، وطبيعة النظام السياسي القائم الذي كثف من المتون القانونية التشريعية على حساب الأداءات، كرسست لاتساع فقدان الثقة بين التونسيين ومنظومة الحكم، لذلك فان مراجعة الهيئات والتنظيمات الانتقالية ضرورة ملحة.
- تنبيه صانع القرار الى ضرورة تسريع اصلاح مؤسساتي عميق،
- على صانع القرار الاتجاه الى تععيد سياسة عامة موجهة للرفع من مستوى العلاقة بين ثلاثية فرد- دولة- مجتمع.

الخاتمة والاستنتاجات العامة

- بالنسبة لنموذج الدولة في تونس، فيمكن سحب التجربة على باقي التجارب في المنطقة المغاربية خاصة لدى الجمهوريات مثل الجزائر وموريتانيا وليبيا، وذلك لانطلاق التجربة الانتقالية في ليبيا و نقاش التحول السياسي في الجزائر، ومنه فان الاستفادة تكون على مستوى البناءات الاجتماعية الاولية وتكريس معطى المواطنة من خلال ضبط ثنائية الحق والواجب، وتكريس المساواة امام القانون، والابتعاد عن الحكم المركزي، والتكثيف من التنشئة السياسية.
- معطى الاندماج الاجتماعي في الدول المغاربية مسألة جادة وعلى صانع القرار وعلبته المفكرة ان يبتعد عن الدمج القسري، لصالح فكرة الوحدة في ظل التنوع، فمدخل التنمية الاقتصادية يراه الباحث الانسب لتحقيق الاندماج المتراكم والتدريجي، وهو الاصلح لتجاوز الإختلالات البنيوية التي تصادف الفرد والمجتمع في تعريف للذات الفردية والجماعية.
- بالنسبة لطبيعة النظام السياسي، يعتقد الباحث ان المرور الى النظام البرلماني بمنظومة حزبية متضخمة، يحيلنا الى منظومة حكم برلمانية متأزمة وغير منسجمة.

الملاحق

الملحق رقم 1: دليل المقابلة

المحور الاول: الدولة الوطنية التونسية قبل ثورة 14 جانفي 2011

1. ماهي اولويات بناء الدولة الوطنية حسب رأيك: المواطنة، الاندماج الاجتماعي، المؤسسة.
2. كيف تعلقون على ميول التونسيين الى الخيارات التالية في هذه المسألة :
المواطنة بنسبة 51,67% ثم المؤسسة بـ 26,47% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 21,76%.

المحور الثاني: متعلق بثورة 14 جانفي 2011

3. اختار التونسيون في سؤال حول خلفيات ثورة 14 جانفي 2011 الاجابات التالي:
فيميلون الى اعتبار الازمات الاقتصادية والاجتماعية اول الاسباب بنسبة 90,29% ثم الازمات السياسية بنسبة 60,88%، كيف تقرأون هذه النتائج؟
4. لماذا يعتبر 65% من التونسيين ان ثورة 14 جانفي هي ثورة شعبية سيطرت عليها النخب ويعتبر 33,24% انها ثورة شعبية فيما يعتبر فقط 1,67% انها ثورة نخب؟
5. تظهر نتائج الاستطلاع ان 58,82% من المستجوبين يعتبرون انها ثورة وطنية شاملة ويعتبرها 41,18% انها ثورة قطاعية مناطقية، لكن ساكنة الريف يميلون لكونها ثورة مناطقية بنسبة 56,8%.
6. صوت التونسيون في استطلاع الدراسة بـ 59,41% لاعتبار ان ثورة 14 جانفي 2011 هي تعبير على فشل الاندماج الاجتماعي ثم فشل للمواطنة بنسبة 51,18% ثم فشل المؤسسة بنسبة 36,18% كيف تقرأون هذه النتائج؟

المحور الثالث: مستقبل الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011

7. يعتقد التونسيون ان العجز بعد ثورة 14 جانفي 2011 كان على مستوى الدولة بنسبة 75,59% ثم المجتمع بنسبة 53,24% ثم الفرد بنسبة 36,18%.
8. اين تعثرت مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 في رأيكم وهل تتوافقون مع النتائج المتحصل عليها.
يميل 80% من المستجوبين الى اعتبار ازمة مابعد 14 جانفي هي ازمة اقتصادية، و 78,24% منهم يميلون الى كونها ازمة سياسية فيما يعتبر 47,06% انها ازمة مجتمعية.

9. ماهي اولويات البناء بعد ثورة 14 جانفي 2011: اجاب التونسيون بـ 61,18% للمأسسة و 57,65% للاندماج الاجتماعي و 56,76% للمواطنة.

10. قبل ثورة 14 جانفي اعتبر فقط 36,18% من المستجوبين ان الخلل على مستوى المأسسة، لكن بعد 14 جانفي اعتبر 57,94% ان الاصلاح يجب ان يبدأ بالمأسسة، لماذا هذا التراجع في الرضا على مأسسة الدولة؟.

11. كيف ترى مستقبل التنافس السياسي على طبيعة الدولة الوطنية في تونس؟
مع الاشارة الى كون التونسيين يرونه على الشكل التالي: 41,18% صراع حزبي، 24,41% صراع ايديولوجي (ديني - علماني)، 20,29% صراع سياسي (يسار - وسط - يمين)، و 14,12% صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية).

قائمة الملاحق

الملحق رقم 2: صورة لقاء مع مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي التونسي



قائمة الملاحق

الملحق رقم 3: لقاء مع وزير الخارجية الاسبق رفيق عبد السلام في فترة 2012-2014 والقيادي في حزب النهضة، يوم
2021-02-05



قائمة الملاحق

الملحق رقم 4: لقاء مع المهدي المبروك وزير الثقافة بالجمهورية التونسية : 2012 - 2014

ومدير المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات(فرع تونس)



الملحق رقم 5:مقابلة مع عبد اللطيف الهرماسي مختص علم الاجتماع



قائمة الملاحق

الملحق رقم 6: مقابلة مع الصحفي عثمان لحياني (مصحفي مراسل من تونس)



قائمة الملاحق

الملحق رقم 7: مقابلة مع المختص في الثورة التونسية حاتم نفطي.



الملحق رقم 8: الحوارات المنجزة

1. مقابلة مع حمزة عمر رئيس جمعية تونس الفتاة

المحور الاول: الدولة الوطنية التونسية قبل ثورة 14 جانفي 2011

1. ماهي اولويات بناء الدولة الوطنية حسب رأيك: المواطنة، الاندماج الاجتماعي، المأسسة.

2. كيف تعلقون على ميول التونسيين الى الخيارات التالية في هذه المسألة :

المواطنة بنسبة 51,67% ثم المأسسة بـ 26,47% ثم الاندماج الاجتماعي بنسبة 21,76%.

تبدو هذه الميول متناسبة عكسيا مع ما قامت به الدولة الوطنية في تونس فعلا منذ الاستقلال. فلو كانت نجحت إلى حد ما في المأسسة، بمعنى أنها أرست مؤسسات قادرة على العمل بغض النظر عن شخوص من يشغلون المناصب، ولئن كان هناك نجاح نسبي في الاندماج الاجتماعي، أساسا بفضل تعميم التعليم وما وفره من فرص لسكان مختلف المناطق، فإن المواطنة كان من عناوين الفشل الكبرى للدولة الوطنية التي تعاملت مع الشعب بمنطق الوصاية وضيقت على الحقوق والحرّيات إلى حد كبير.

يجدر التنسيب كذلك فيما يخص الاندماج الاجتماعي والمأسسة. فالتفاوت التنموي بين الجهات عمق الانتماءات الجهوية والانتماءات القبلية والعشائرية، مع أنها لم تظهر على السطح، ظلت كامنة ومكبوتة. أما المأسسة، فلم تطل أعلى هرم السلطة، فاللذان شغلا منصب رئيس الجمهورية قبل الثورة تعاملتا مع السلطة بشكل شخصي للغاية.

المحور الثاني: متعلق بثورة 14 جانفي 2011

3. اختار التونسيون في سؤال حول خلفيات ثورة 14 جانفي 2011 الاجابات التالي:

فيميلون الى اعتبار الازواض الاقتصادية والاجتماعية اول الاسباب بنسبة 90,29% ثم

الازواض السياسية بنسبة 60,88%، كيف تقرؤون هذه النتائج؟

تبدو هذه النتائج منسجمة مع الواقع. فرغم أن الاستبداد وقمع الحريات السياسية كانا القاعدة قبل 2011، فإن السبب المباشر لاحتجاجات 2010-2011 كان تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

4. لماذا يعتبر 65% من التونسيين ان ثورة 14 جانفي هي ثورة شعبية سيطرت عليها النخب

ويعتبر 33,24% انها ثورة شعبية فيما يعتبر فقط 1,67% انها ثورة نخب؟

مما قيل عن الثورة أنها كانت عفوية، وهو ما كان صحيحا إلى حد كبير. إذ لم تظهر زعامات معينة قادت الاحتجاجات، ربما باستثناء بعض الوجوه المحلية في بعض مناطق البلاد. لكن ما إن تم البدء في مسار انتخابات 23 أكتوبر 2011 حتى تقلص دور الجماهير لصالح الناشطين السياسيين، بمعنى أنه برزت نخب جديدة هيمنت على مسار البناء الديمقراطي.

5. تظهر نتائج الاستطلاع ان 58,82% من المستجوبين يعتبرون انها ثورة وطنية شاملة ويعتبرها 41,18% انها ثورة قطاعية مناطقية، لكن ساكنة الريف يميلون لكونها ثورة مناطقية بنسبة 56.8%.

لو اعتبرنا المقصود بالريف المناطق الداخلية الأقل حظا في التنمية، يمكن فهم هذه النتائج. فالثورة انطلقت من الإقليم الأكثر تهميشا في البلاد (الوسط الغربي) لتتعمم على جميع أنحاء الجمهورية في فترة لاحقة. بمعنى أنها كانت ثورة وطنية شاملة، لكنها انطلقت فعلا من مناطق معينة كان فيها وتيرة الأحداث أشد.

6. صوت التونسيون في استطلاع الدراسة بـ 59,41% لاعتبار ان ثورة 14 جانفي 2011 هي تعبير على فشل الاندماج الاجتماعي ثم فشل للمواطنة بنسبة 51,18% ثم فشل المؤسسة بنسبة 36,18% كيف تقرأون هذه النتائج؟

انظر الإجابة على السؤال 2.

المحور الثالث: مستقبل الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011

7. يعتقد التونسيون ان العجز بعد ثورة 14 جانفي 2011 كان على مستوى الدولة بنسبة 75,59% ثم المجتمع بنسبة 53,24% ثم الفرد بنسبة 36,18%.

اين تعثرت مخرجات ثورة 14 جانفي 2011 في رأيكم وهل تتوافقون مع النتائج المتحصل عليها.

أخال هذه النتائج متوافقة مع وجهة النظر العامة إلى حد كبير. لكن رأيي الشخصي يختلف عنها. لم ننجح بعد في تونس في بناء الفرد-المواطن، وينبغي أن يعتلي ذلك سلم الأولويات. لا تزال علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة محكومة بالأنماط السابقة على ثورة 2011، ودون أن تؤسس هذه العلاقات على قيمة المواطنة، سيكون من العبث أن ننشد تغييرا.

8. يميل 80% من المستجوبين الى اعتبار ازمة مابعد 14 جانفي هي ازمة اقتصادية، و 78,24% منهم يميلون الى كونها ازمة سياسية فيما يعتبر 47,06% انها ازمة مجتمعية.

الوجوه الثلاثة للأزمة موجودة فعلا، لكن يبدو لي أنّ المستجوبين يركّزون على الوضع الراهن دون نظر في الأسباب العميقة، فلا شك أنّ وراء الأزمة السياسية والاقتصادية أزمة مجتمع، أو بالأحرى غياب مشروع مجتمعي.

9. ماهي اولويات البناء بعد ثورة 14 جانفي 2011: اجاب التونسيون بـ 61,18% للمأسسة و 57,65% للاندماج الاجتماعي و 56,76% للمواطنة.

الجوانب الثلاثة يمكن اعتبارها من الأولويات، لكن في نظري ينبغي أن تكون المواطنة أولاها.

10. قبل ثورة 14 جانفي اعتبر فقط 36,18% من المستجوبين ان الخلل على مستوى المأسسة، لكن بعد 14 جانفي اعتبر 61,18% ان الاصلاح يجب ان يبدأ بالمأسسة، لماذا هذا التراجع في الرضا على مأسسة الدولة؟.

أعتقد أنّ المشكل يكمن في نظرة التونسيين إلى الدولة، أو ماذا يريدون من الدولة. قبل 2011، كان يمكن للدولة أن تفرض بإرادتها الأحادية ودون رجوع للشعب ما تشاء. أما بعد 2011، فقد تراجع منطق الهيمنة لصالح منطق تفاوضي حيث أصبحت الدولة غير قادرة على تمرير أي قرار إلا بالتفاوض مع الأطراف الفاعلة أو بالأحرى المحتجة (كما في أزمة الكامور). لذلك أصبحت الدولة تبدو في حالة من الضعف ربما رده المستجوبون إلى المأسسة لكنّه في نظري يعود إلى صعوبة الانتقال من دولة الهيمنة إلى دولة المواطنة.

قد يكون هذا المقال مفيدا في هذا الصدد:

<https://ar.lemaghreb.tn/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9/item/47487-10-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9->

[%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-](#)
[%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-](#)
[vi-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-](#)
[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-](#)
[%D8%A3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-](#)
[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A9%D8%9F](#)

11. كيف ترى مستقبل التنافس السياسي على طبيعة الدولة الوطنية في تونس؟
مع الاشارة الى كون التونسيين يرونه على الشكل التالي: 41,18% صراع حزبي، 24,41% صراع ايدولوجي (ديني - علماني)، 20,29% صراع سياسي (يسار - وسط - يمين)، و 14,12% صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية).
ثمة تداخل واضح بين الصراع الحزبي والايديولوجي والسياسي ومن الصعب التمييز بينها. قد يكون الصراع فعلا صراع نخب، ولكن لا يقتصر على التباين بين الساحل والداخل. قبل 2011، كانت هناك نخب معينة قريبة من دوائر الحكم تهيمن على أوضاع البلاد في مختلف النواحي، وخاصة الناحية الاقتصادية. أما بعد 2011، فلم يعد التكسب من ريع الدولة أمرا خاضعا لمخطط *Schéma* واضح، وذلك بفعل تعدد المتدخلين عكس ما كان عليه الوضع من قبل. أعتقد أن هناك حلين: إما أن تسير الدولة نحو تكريس المواطنة الفاعلة بما يعنيه ذلك من توفير فرص متكافئة للجميع والتخلي عن مفهوم الريع أو ينتهي الصراع بهيمنة نخبة جديدة واستمرار الوضع السابق.

مقابلة رقم 2: مع حاتم نفطي:

حسب رأيي، أولوية بناء الدولة الوطنية هي المواطنة، لأنّ شعور الانتماء للوطن هو العمود الفقري لبناء أي مجموعة انسانية - 2. رغم ما الفوارق بين الجهات، بين التونسيون في العشرية المنصرمة أنّ انتمائهم للوطن ليس محل جدال، فهذا ما يفسّر النسبة التي تحصلت عليها المواطنة 3.

- التحرك الذي تلى حرق محمد البوعزيزي لنفسه كان وقوده الاساسي اقتصادي واجتماعي (بطالة الشباب وتهميش الجهات الداخلية ثم أتت السياسة (ديكتاتورية بن علي وقمعه للحريات) فهذا ما يفسر نسبتي 90,26 و 60,88% - عند اندلاع الثورة في اواخر ديسمبر 2010، كان تأطير المحتجين منحصر في الاتحادات الجهوية للشغل وبعض الاحزاب المعارضة (حزب العمال، الحزب الديمقراطي التقدمي) و بعط سقوط بن علي واحتجاجات القصبة أضحت الأحزاب الالاعب الاساسية والوصي على الثورة. لهذا السبب، يعتبر جزء كبير من التونسيين أنّ الثورة سطت عليها الأحزاب -5. اندلعت الثورة من سيدي بوزيد وهي من أهم المناطق الفلاحية (وإذن الريفية) في تونس ثم شكلت كل التراب الوطني دون استثناء، فمن العادي أن أغلب التونسيين يعتبرونها ثورة وطنية في حين أن سكان المناطق الريفية (وهي الاكثر تهيمشا) يغلبون الجانب الجهوي -6. قامت الجمهورية الأولى على عقد اجتماعي يمكن تلخيصه كالاتي "الاندماج الاجتماعي مقابل الحرية" فعندما تعطل الاندماج الاجتماعي ثار التونسيون ورفضوا الطعن في مواظنتهم -7. في رأيي، ضعفت الدولة بعد سقوط النظام السابق واضطرت الى شراء السلم الاجتماعية، وعجز النظام السياسي والانتخابي الجديدين على افراز حكومات قوية قادرة على طرح مشاريع واضحة. اذ تمت اصلاحات سياسية هامة، تواصل المنوال الاقتصادي والاجتماعي مع بعض التعديلات الطفيفة، كل هذا ساهم في عجز الدولة -8. الازمة في تونس هي أولا اجتماعية (الاسباب المذكورة أعلاه) وسياسية في نفس الوقت - 9. في رأيي، يجب تغيير النظام الانتخابي للحصول على أغليات مستقرة قادرة على حل الازمة الاقتصادية والاجتماعية الخائفة - 10. الصراعات السياسية وضعف الحكومات أدتا إلى اعتبار أن مؤسسات الدولة فاشلة. تراجع الدولة وضعفها يفسر هذه الأرقام - 11. يجب أن يكون التنافس على رؤية دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. للأسف، الصراعات القائمة حالية سياسية وهدفها الأساسي البقاء في السلطة للحصانة وليس لمشروع بعينه.

حوار رقم 3 : مع عثمان لحياني

تقريبا عشت في سيدي بوزيد، بالنسبة لقبيلة البوعزيزي ولقد عشت من 21 ديسمبر 2010 الى غاية 27 ديسمبر ورجعت الى العاصمة لان اول اعتصام كان في 20 ديسمبر في مقر اتحاد الشغل، واول مرة تتمظهر في الثورة في العاصمة، واعتقلني وقتها الامن وتم ترحيلي ، فلحظة الثورة بدأت فردية لكنها تجاوزتهم وكانت سيدي بوزيد مهينة لانه كان هنالك اعتصام داخلي واحتجاجات، اما مسألة المؤسسة فكان لدي حوار مع الرئيس المرزوقي مباشرة بعد اغتيال شكري بلعيد فيقول لي ان الوضع يشبه بالميزان الذي يتجه بالتدرج الى التوازن، فالمؤسسات كانت متضخمة قبل الثورة ليتضخم الفرد بدوره بعد الثورة، لذلك لم يعد التونسيون يفرقون بين الحرية و الحرية المسؤولة او اللاحرية ووصل التطاول حتى على الاجهزة الامنية، فالاتجاه الى تعديل السلوك الفردي مع المؤسسات في اطار القضاء، لذلك يحتاج هذا الى وقت، فالدفة الثورية التي لا يستطيع اي كان ضبطها، فالشارع مثل السد المملوء بالماء.

فضرورة العودة الى حدود المسؤولية يفرض على الناس الرجوع الى المؤسسة واحترام التوازن بين الحقوق والواجبات لان الفوضى تمس الجميل، وفي المقابل تضعف مؤسسات الدولة.

اما ماتعلق بمستقبل الصراع السياسي في تونس فإن التيار الليبرالي اديولوجيا او التقدمي الحداثي الذي يميل في العادة الى المبادرة الفردية، اما التيار اليساري فيرامج متعلقة بتطوير المؤسسات العمومية اما التيار الاسلامي فيوازن بين الاتجاهين اقتصاديا ويميلون الى صناديق الزكاة والاقواف، فهناك توازن في صراع البرامج في تونس لان التيارات الايديولوجية حاملة لمشاريع اقتصادية، مقارنة بنفس التيارات في دول مجاورة، ففي تونس يمتلك الاسلاميون برامج اقتصادية كغيرها من التيارات، فأى شخصية سياسية في تونس تحدثك على التضخم والبطالة والتعليم والاقتصاد وفكرة الانتاج، اما الصراع الايديولوجي في تونس فهو موجود وسيستمر ذلك لفترة مقبلة وفكرة التغيير ومراجعة القانون الانتخابي للقضاء على التشتت داخل البرلمان، على عكس المجلس التأسيسي في 2011 فحاليا ترسيخ المسار الديمقراطي واللامركزية، فالنظام الانتخابي يحتاج على تعديل، والعودة الى دستور 59 هو خطاب الرئيس قيس سعيد منذ 2013 يدعو الى فكرة الجماهيرية في ليبيا لأنه يؤمن بالتنسيقيات، ولا يؤمن بالأحزاب ولا بالحياة السياسية العادية.

فالشعبوية التي ظهرت في امريكا او فرنسا او دول اخرى انعكست على نفس الحضور في تونس، فالسياق الانتخابي في تونس ليس منفصلا عن السياق الانتخابي في العالم ضمن تصاعد التيار الشعبي، فثنائية قيس سعيد- نبيل القروي هي رمز الشعبوية في تونس.

فالتيارات الكلاسيكية التونسية انتفت جهودها في البناء المؤسسي بعد الثورة، وانخرط الخطاب الشعبي في اشباع ذوات التونسيين الساعين الى شيء جديد.

مقابلة رقم 4: مع رفيق عبد السلام

الثورات بكبيعتها ظاهرة مركبة، فالثورة الفرنسية التي جاءت بشعارات سياسية امتزجت بخلفيات اخفاقات اقتصادية اجتماعية بسبب خلل في الخيارات التنموية، لجهات على حساب جهات اخرى فانطلاق الثورة من مناطق سيدي بوزيد والقصرين لانها تشعر بالتهميش بسبب المظلومية التاريخية فماهو الجديد، ليس الفقر بل الشعور بالفقر، اما الجيل الجديد فبسبب ارتفاع معدل التعليم والوعي السياسي والانفتاح العالمي من ادوات التواصل الاجتماعي والفضائيات والفجوة بين الواقع والطموح التي احدثت مشاكل نفسية، لذلك يمكن القول ان هنالك دوافع اجتماعية واقتصادية وهنالك مطلبيية للحرية والكرامة والحقوق، كلها غدت المطليبة الاجتماعية.

هنالك اجحاف في قول ان الثورة سيطرت عليها النخب، لان الثورات في العادة تنتقل من الاحتجاج الى البناء السياسي وهذا طبيعي جدا، فانقلنا بعد سقوط بن علي الى البناء بالتدرج لا على فكرة القطيعة، ولم ننسف كل ماتم بناءه تاريخيا وكانت ثورتنا تصحيحية لذلك اخترنا المجلس الوطني التأسيسي، وعملية البناء المؤسسي ان تعتمد على النخب، والانتقال كذلك من الاحتجاج في الشارع الى مناقشة الخيارات التنموية.

27 ديسمبر 2011 هو رمزيا لانطلاق الثورة من المناطق الداخلية المحرومة، اما 14 جانفي فهو انتقالها الى المدن الكبرى وجدلية الريف والمدينة قائمة في تونس منذ الاستعمار، عبر المركزية لصالح المدن على حساب الارياف والمناطق الداخلية والدليل ثورة بن غدام 1864 في تالة والقصرين، لان ارتباع المجبي وتعسف المخزن اتجاه هذه المناطق، وبدأت علاقات مقايضة بيت المخزن والوجهاء والاكابر.

لكن هذه العملية لصالح المركزية الشديدة وحتى خلال الاستقلال استمرت هذه السياسة، عبر التركيز الاداري وتوجيه التنمية الى المناطق الساحلية، والحركة اليوسفية غدت المعارضة السياسية ومن بينها

حركة النهضة، واليوسفية مع البورقيبية ساهم في تركيز ثنائية داخل- ساحل، وتحالف بورقيبية مع بن يوسف وقتها هو تحالف للساحل مع الداخل، وانتصار بورقيبية هو بالطبيعة انتصار للساحل على الداخل، وكرس بورقيبية هذه التوجهات بعد الاستقلال وكان يتحدث على الوطنية التونسية لكن الواقع يوضح اجحافا واضحا وعدم مساواة، وتكرست هذه الجهويات بعد اقضاء اليوسفيين.

التشكيلات الاجتماعية في تونس لم تتطور بصورة متناسقة ومتناسبة، فالبنية القبلية ضعفت في الساحل اما بقية المناطق فحملت التشكيلات الاجتماعية التقليدية، وكان بورقيبية يفككها على حساب اللحمة المحلية ولصالح الشعور بكون الدولة غير عادلة، ومتحيزة جهويا.

فدولة الاستقلال لاتبني انتماءا وطنيا بقدر انها بنت انتماءا جهويا، فالشعور العام ان البنية القبلية ضعفت لكنها موجودة في المخيال العام لساكنة هذه المناطق، ففي تالة مثلا يختزن الجيل الجديد تاريخيا تلك المظلومية، رغم انها ليس ببنية اجتماعية.

• هنالك ترتيبات بعد الثورة التي تعني عملية تفكيك وبناء، وضعف الجهاز الامني بعد الثورة يعني ضعف باقي الاجهزة والمؤسسات المتتابعة لان عملية الانتقال الديمقراطي فيها اهتزازات، رغم ان تقاليد الدولة راسخة لان تونس بلد صغير ومنبسط جغرافيا، لكن العشرية الاخيرة ان المعادلة تغيرت وانطلقنا الى تغول للمجتمع على الدولة ونسير الى مرحلة تصحيحية لاننا نؤسس الى علاقة الاعتراف المتبادل، فدولة مؤسسات وقانون قوتها في الشرعية المعنوية التي تبني علاقة كذلك عقلانية بيت الفرد والمجتمع والدولة.

• بالتشخصي الموضوعي تقدمنا في المجال السياسي ولم نتقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والعشرية الماضية كرسنا جهودنا للمنوال السياسي، لكننا بصدد حركة غير متوازنة لصالح السياسي على الاقتصادي بسبب مخلفات الثورة وتداعياتها، فالتحدي هو كيفي استكمال البناء الاقتصادي الاجتماعي، لان المنظومة الديمقراطية لا تكتمل بغير ذلك، فحقيقة لدينا مكاسب سياسية لكن الواقع الاجتماعي والاقتصادي معاكس تماما.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 8: قائمة المقابلات المنجزة

تاريخ اجراء المقابلة	الصفة	الاسم واللقب
2021-02-05	وزير الخارجية الاسبق وقيادي حزب النهضة	رفيق عبد السلام
2021-01-14	رئيس المجلس التأسيسي التونسي	مصطفى بن جعفر
2021-01-18	رئيس جمعية تونس الفتاة	حمزة عمر
2021-01-30	صحفي مختص في الشأن التونسي	عثمان لحياني
2021-01-14	وزير الثقافة بالجمهورية التونسية : 2012 - 2014 ومدير المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات(فرع تونس)	المهدي مبروك
2021-02-05	رئيس جمعية البحوث والدراسات من اجل اتحاد المغرب العربي	حبيب حسن اللولب
2021-01-14	عالم اجتماع	عبد اللطيف الهرماسي
2021-01-22	المستشار الاعلامي لوزير الشؤون المحلية والبيئة	محمد امين سعيداني
2021-01-17	مختص الثورة التونسية	حاتم نفطي

الملحق رقم 9: طلب تحكيم استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور / _____ المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: طلب تحكيم استبانة لأطروحة دكتوراه

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان تحديات بناء الدولة في المغرب العربي: تونس أمودجا، استكمالا لمتطلبات نيل شهادة دكتوراه أ ل أم دي في العلوم السياسية، تخصص الدراسات المغاربية، تحت إشراف مزدوج د. خواص مصطفى من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية و د. محمد الجري من كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس، ولهذا الغرض قام الباحث ببناء هذا الاستبيان المرفق لحضرتكم صورة عنه والذي سيوزع عبر 24 ولاية تمثل كل التراب التونسي.

ورغبة في الاستفادة من خبراتكم في هذا المجال نرجوا تفضلكم بتحكيم هذه الاستمارة، وإبداء رأيكم السديد من حيث:

- مناسبة الفقرات للمجال الذي تنتمي إليه، أي بما يعالج إشكالية وتساؤلات الموضوع والفرضيات المرفقة، أيضا بما يحقق أهداف البحث.
- صلاحية الفقرات ووضوحها.
- أي الفقرات ترغبون في حذفها أو اضافتها.
- أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى ترونها مناسبة.
- مدى ملاءمة مؤشرات الاستبانة للمتغيرات المطروحة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: سامي كعبش

الملحق رقم 10: تقرير حول تحكيم الأساتذة

إسم المحكم

الدرجة العلمية

الجامعة

الكلية

1. جل الأسئلة الواردة في عبارات الاستبانة صالحة : نعم لا

2-ملاحظات أخرى حول الاستبانة:

.....
.....
.....

5- النتيجة النهائية للتحكيم: مقبول مقبول مع التعديل مرفوض

التوقيع:

قائمة الملاحق

الملحق رقم 11: قائمة الاساتذة المحكمين للاستمارة

الرقم	اسم الاستاذ	المؤسسة الجامعية	الايمل
1.	أ.د. ميلود حاج عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	algerpolicy@gmail.com
2.	د. امين البار	كلية الحقوق والعلوم السياسية- تبسة-	amine.elbar@univ- tebessa.dz
3.	د. محمد الجربي	عميد كلية الاداب والعلوم الانسانية صفاقس	jerbi_mb@yahoo.fr
4.	د.حبيب حسن اللولب	رئيس جمعية البحوث والدراسات من اجل اتحاد المغرب العربي	loulebhabib@gmail.com

الملحق رقم 12: استمارة الاستبيان

رابط الاستمارة على google drive : <https://cutt.ly/xkyBG9r>

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqyal6...>

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

الرجاء منكم :

• قراءة كل سؤال بشكل دقيق ثم ابداء رأيكم بوضع علامة امام الاختيار الذي ينطبق عليك.

• ان تكون اجابتك عن كل سؤال هي من واقع معرفتك الشخصية

• رجاء لا تترك سؤالا دون اجابة

المبحوث (ة) المحترم:

يهدف هذا الاستبيان الى التعرف على اتجاهات وآراء الافراد المبحوثين حول السؤال الرئيسي للدراسة:

مأمدى اكتمال بناء الدولة الوطنية في تونس، وكيف مثلت ثورة 14 جانفي 2011 فرصة لمساعدة مؤشرات المواطنة

والانتماج الاجتماعي والمأسسة؟

وذلك ضمن بحث اكايمي لاستكمال رسالة الدكتوراه الموسومة ب:

تحديات بناء الدولة في المغرب العربي: تونس أنموذج.

ان كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

ان تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي ويساعد في توفير رؤية اقرب لمسألة ثورة 14 جانفي 2011، وعلاقتها بنموذج دولة الاستقلال في تونس.

مع فائق الاحترام والتقدير

sami19280@gmail.com

*مطلوب

1. * الجنس

حدد دائرة واحدة فقط

ذكر

أنثى

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqrya6...>

2. السن *

حدد دائرة واحدة فقط

18-35

35-50

فوق 50

3. الصنف *

حدد دائرة واحدة فقط

طالب جامعي

أستاذ جامعي

ناشط في المجتمع المدني

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

4. *الولاية*

حدد دائرة واحدة فقط

أريانة

باجة

بنزرت

بن عروس

تطاوين

توزر

تونس

جندوبة

زغوان

سليانة

سوسة

سيدي بوزيد

صفاقس

قابس

قبلي

القصرين

قفصة

القيروان

الكاف

مدنين

المنستير

منوبة

المهدية

نابل

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

5. *الإقامة

حدد دائرة واحدة فقط

ريف

شبه حضري

حضري

المحور الأول: يخص الدولة في مرحلة ما قبل ثورة 14 جانفي 2011

نموذج الدولة الوطنية في تونس بعد الاستقلال (1956): قائم على المركزية الشديدة و الدمج الاجتماعي و ربط الفرد المواطن بالدولة.

6. 1. إذا اعتبرنا ان بناء الدولة الوطنية الحديثة قائم على ثلاثية: المواطن، الاندماج الاجتماعي، المؤسسة ما هي اولويات 1. * البناء الولاتي حسب رأيك من حيث الاهمية؟

حدد دائرة واحدة فقط

المواطنة

الاندماج الاجتماعي

المؤسسة

7. 2. كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011

حدد دائرة واحدة فقط

1 2 3 4 5

سيء جيد

تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما، ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات، وفي (Citoyenneté) المواطنة معناها السياسي، تشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والواجبات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه دراسة في مؤشرات المواطنة في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

8. * كيف تقيم واقع المواطنة في تونس قبل 14 جانفي 2011؟ 3.

حدد دائرة واحدة فقط

عال

متوسط

سبى

- دراسة في مؤشرات المواطنة في تونس قبل ثورة 14 جانفي 2011

9. * الشعور بالانتماء الوطني (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1 2 3 4 5

حد ادنى حد اعلى

10. * الحق في المساواة امام القانون (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1 2 3 4 5

حد ادنى حد اعلى

11. * الحق في الانتخاب والترشح (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1 2 3 4 5

حد ادنى حد اعلى

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

12. * الحق في مساءلة المؤسسات التشريعية والتنفيذية (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

13. * الحريات النقابية (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

14. * الاندماج في المجتمع المدني (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

15. * العدالة والانصاف (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

16. * تمكين المرأة (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
حد اعلى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد ادنى

17. * الحق في ممارسة الشعائر الدينية (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
حد اعلى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد ادنى

intégration sociale: الاندماج الاجتماعي

الاندماج هو تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعية وتجاوز الولاءات الضيقة مقابل تكريس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية، فهو أحد المفاصل الأساسية التي تدفع التنمية، وتنقص من مشاكل الهوية، المشاركة، التفاعل، الاندماج، التوزيع

18. * كيف تقيم واقع الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011؟ 4.

حدد دائرة واحدة فقط

عال	<input type="radio"/>
متوسط	<input type="radio"/>
سيء	<input type="radio"/>

مؤشرات الاندماج الاجتماعي في تونس قبل 14 جانفي 2011؟

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

19. * الاندماج على أساس هوية تونسية جامعة ومتماسكة (قبل 14 جانفي)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

20. * قوة مؤسسات التنشئة الاجتماعية - مدرسة، اسرة، مجتمع مدني (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

21. الحق في التمثيل في المناصب والهيئات التنفيذية والتشريعية بعيدا عن الاساس المناطقي والجهوي. (قبل 14 جانفي 2011) *

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

22. * التوازن الجهوي بين الساحل والمناطق الداخلية (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

23. * الاندماج على أساس المواطنة (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

24. * الولاء للدولة الوطنية على حساب الجهة و المنطقة (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

25. * التنمية الاقتصادية على أساس التوازن المناطقي (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

هي تمظهر للدولة في شكل المؤسسات المادية كالهياكل التشريعية والتنفيذية او معنويا **institutionnalisation**: المأسسة
من خلال امتثال المواطنين لقوانين السلطة القائمة

26. * كيف تقيم واقع المأسسة في تونس؟ (قبل 14 جانفي 2011) 5.

حدد دائرة واحدة فقط

عال	<input type="radio"/>
متوسط	<input type="radio"/>
سيء	<input type="radio"/>

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

مؤشرات المأسسة في تونس قبل 14 جانفي 2011؟

27. * قوة الاداء الحكومي (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

28. * قوة المؤسسات في ارضاء حاجات المواطن (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

29. * قرب الادارة من المواطن (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

30. * قوة التشريعات والقوانين والتزام المواطن بها (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5	
حد ادنى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد اعلى

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

31. * منوال تنموي مؤسساتي متوازن جهويا (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
حد اعلى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد ادنى

32. * توازن في السلطات الثلاث (شريعة تنفيذية قضائية) (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
حد اعلى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد ادنى

33. * الاستبداد والسلطوية في القرار السياسي (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
حد اعلى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد ادنى

34. * المحسوبية والشخصانية في المؤسسات (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
حد اعلى	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	حد ادنى

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

35. * الزبونية والولاء الشخصي بدل الوطني (قبل 14 جانفي 2011)

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5
حد اعطى <input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

36. * قياسا بالاجوبة السابقة: مامدى اكتمال نموذج بناء الدولة الوطنية في تونس ما بعد الاستقلال ؟ 6.

حدد دائرة واحدة فقط

1	2	3	4	5
حد اعطى <input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

المحور الثاني : يخص ثورة 14 جانفي 2011

37. * هل تعبر ثورة 14 جانفي عن رفض للأوضاع: (يمكن اختيار اكثر من جواب) 7.

حدد كل الاجابات الملائمة

- السياسية
 الاقتصادية والاجتماعية

38. * هل تعتقد ان ثورة 14 جانفي هي 8.

حدد دائرة واحدة فقط

- ثورة شعبية
ثورة نخب
ثورة شعبية سيطرت عليها النخب

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqyal6...>

39. * هل تعتبر ثورة 14 جانفي 2011 9.

حدد دائرة واحدة فقط

ثورة قطاعية مناطقية (ثورة الداخل التونسي)

ثورة وطنية شاملة

40. * هل تعتبر أن ثورة 14 جانفي 2011 هي تعبير عن فشل في (الرجاء اختيار المسبب الاقرب) 10.

حدد كل الاجابات الملائمة

مشروع المواطنة

مشروع الاندماج الاجتماعي

مشروع المؤسسة

41. * الى اي مدى اذن تعبر ثورة 14 جانفي 2011 على فشل نموذج الدولة الوطنية بعد الاستقلال ؟ 11.

حدد دائرة واحدة فقط

1 2 3 4 5

حد اقصى حد اننى

المحور الثالث: مستقبل الدولة الوطنية في تونس مابعد ثورة 14 جانفي 2011

42. * ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : المواطنة 12.

حدد دائرة واحدة فقط

1 2 3 4 5

ممتاز سيء

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

43. * ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : المأسسة. 13.

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
سيء	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ممتاز

44. * ماهو تقييمك لمخرجات ثورة 14 جانفي 2011 على مستوى : الاندماج الاجتماعي. 14.

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
سيء	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ممتاز

45. * كيف تقيم واقع الدولة الوطنية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011. 15.

حدد دائرة واحدة فقط

	1	2	3	4	5	
سيء	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	جيد

46. * على أي مستوى تعثرت مخرجات ثورة 14 جانفي 2011؟ 16.

حدد كل الإجابات الملائمة

- الفرد
 المجتمع
 الدولة

قائمة الملاحق

استمارة استبيان حول بناء الدولة في تونس

<https://docs.google.com/forms/u/0/d/1W0YvalwuX3FB4M-duZfPqryal6...>

47. * ماهي اختلالات ثورة 14 جانفي 2011؟ (يمكنك اختيار اكثر من اجابة) 17.

حدد كل الإجابات الملائمة

- مجتمعية
 سياسية
 اقتصادية

48. * ماهي الورشات التي يجب على صانع القرار التونسي التركيز عليها بشكل أولويات بعد ثورة 14 جانفي 18.

حدد كل الإجابات الملائمة

- المواطنة
 الانتماء الاجتماعي
 المأسسة

49. في رأيك هل سيكون التنافس على طبيعة الدولة الوطنية في تونس مستقبلا على أساس (في ظل الخريطة السياسية 19. * والحزبية الحالية)

حدد دائرة واحدة فقط

- أيدولوجي (ديني- علماني)
سياسي (يسار - وسط- يمين)
حزبي (برامج اقتصادية ومؤسسية)
صراع نخب (نخب ساحلية ونخب داخلية)

50. شكرا لتعاونكم، يرجى ارفاق اي ملاحظات ضرورية

قائمة الملاحق

الملحق رقم 13: جدول يمثل نتائج قياس مؤشرات المواطنة

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط المرجح	المواطنة					العبارة	رقم السؤال
					موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
					5	4	3	2	1		
					موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
					العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
					النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %		
معارض	2	1,28	43,53%	2,18	26 7,65	32 9,41	60 17,65	80 23,53	142 41,76	2	الشعور بالانتماء الوطني (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	4	0,93	32,24%	1,61	4 1,18	16 4,71	34 10,00	76 22,35	210 61,76	3	الحق في المساواة امام القانون (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	8	0,91	27,47%	1,37	10 2,94	9 2,65	15 4,41	30 8,82	276 81,18	4	الحق في الانتخاب والترشح (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	9	0,69	25,41%	1,27	2 0,59	7 2,06	14 4,12	35 10,29	282 82,94	5	الحق في مساءلة المؤسسات التشريعية والتنفيذية (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	6	0,89	30,24%	1,51	5 1,47	7 2,06	40 11,76	53 15,59	235 69,12	6	الحريات النقابية (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	5	0,93	32,06%	1,60	7 2,06	9 2,65	37 10,88	76 22,35	211 62,06	7	الاندماج في المجتمع المدني (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	7	0,82	28,59%	1,43	5 1,47	4 1,18	31 9,12	52 15,29	248 72,94	8	العدالة والانصاف (قبل 14 جانفي 2011)
معارض	1	1,22	48,47%	2,42	20 5,88	53 15,59	75 22,06	95 27,94	97 28,53	9	تمكين المرأة (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	3	1,05	33,88%	1,69	10 2,94	17 5,00	40 11,76	65 19,12	208 61,18	10	الحق في ممارسة الشعائر الدينية (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة		1,68			المتوسط المرجح						

قائمة الملاحق

الملحق رقم 14: جدول يمثل نتائج قياس مؤشرات الاندماج الاجتماعي

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط المرجح	الاندماج الاجتماعي					رقم السؤال		
					موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
					5	4	3	2	1			
العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	الاندماج الاجتماعي	رقم السؤال					
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد							
	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%							
معارض	2	1,04	38,29%	1,91	8	24	51	105	152	11	الاندماج على أساس هوية تونسية جامعة ومتناسكة (قبل 14 جانفي)	19
					2,35	7,06	15,00	30,88	44,71			
معارض	1	1,12	44,59%	2,23	7	45	85	85	118	12	قوة مؤسسات التنشئة الاجتماعية - مدرسة اسرة، مجتمع مدني (قبل 14 جانفي 2011)	20
					2,06	13,24	25,00	25,00	34,71			
معارض بشدة	4	0,88	31,12%	1,56	1	15	37	66	221	13	الحق في التمثيل في المناصب والهيئات التنفيذية والتشريعية بعيدا عن الاساس المناطقي والجهوي. (قبل 14 جانفي 2011)	21
					0,29	4,41	10,88	19,41	65,00			
معارض بشدة	7	0,62	24,82%	1,24	2	3	12	41	282	14	التوازن الجهوي بين الساحل والمناطق الداخلية (قبل 14 جانفي 2011)	22
					0,59	0,88	3,53	12,06	82,94			
معارض بشدة	5	0,80	30,47%	1,52	1	6	41	74	218	15	الاندماج على أساس المواطنة (قبل 14 جانفي 2011)	23
					0,29	1,76	12,06	21,76	64,12			
معارض	3	1,07	37,12%	1,86	10	23	45	92	170	16	الولاء للدولة الوطنية على حساب الجهة و المنطقة (قبل 14 جانفي 2011)	24
					2,94	6,76	13,24	27,06	50,00			
معارض بشدة	6	0,88	29,35%	1,47	7	7	25	60	241	17	التنمية الاقتصادية على أساس التوازن المناطقي (قبل 14 جانفي 2011)	25
					2,06	2,06	7,35	17,65	70,88			
معارض بشدة		1,68			المتوسط المرجح							

قائمة الملاحق

الملحق رقم 15: جدول يمثل نتائج قياس مؤشرات المؤسسة

					المؤسسة							
					موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
					5	4	3	2	1			
الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط المرجح	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	العبارة	رقم السؤال	
					العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
					% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة	% النسبة			
معارض	5	1,20	44,47%	2,22	14 4,12	47 13,82	66 19,41	87 25,59	126 37,06	18	27	قوة الاداء الحكومي (قبل 14 جانفي 2011)
معارض	6	1,02	38,29%	1,91	6 1,76	21 6,18	65 19,12	94 27,65	154 45,29	19	28	قوة المؤسسات في ارضاء حاجات المواطن (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	7	0,95	34,82%	1,74	3 0,88	19 5,29	48 14,12	90 26,47	181 53,24	20	29	قرب الادارة من المواطن (قبل 14 جانفي 2011)
معارض	4	1,28	50,41%	2,52	26 7,65	58 17,06	83 24,41	73 21,47	100 29,41	21	30	قوة التشريعات والقوانين والتزام المواطن بها (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	9	0,78	28,53%	1,43	3 0,88	5 1,47	28 8,24	62 18,24	242 71,18	22	31	متوال نمو مؤسسي متوازن جهويا (قبل 14 جانفي 2011)
معارض بشدة	8	0,93	30,18%	1,51	3 0,88	17 5,00	35 10,29	40 11,76	245 72,06	23	32	توازن في السلطات الثلاث (شريعة، تنفيذية، قضائية) (قبل 14 جانفي 2011)
موافق	1	1,41	81,18%	4,06	201 59,12	61 17,94	19 5,59	15 4,41	44 12,94	24	33	الاستبداد والسلطوية في القرار السياسي (قبل 14 جانفي 2011)
موافق	2	1,34	78,35%	3,92	161 47,35	86 25,29	33 9,71	24 7,06	36 10,59	25	34	المحسوبية والشخصانية في المؤسسات (قبل 14 جانفي 2011)
موافق	3	1,33	78,29%	3,91	164 48,24	72 21,18	47 13,82	25 7,35	32 9,41	26	35	الزيوتية والولاء الشخصي بدل الوطني (قبل 14 جانفي 2011)
معارض	2,58				المتوسط المرجح							

قائمة المراجع

اولا باللغة العربية:

الموسوعات والمعاجم:

1. زيتون وضاح ، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
2. حسيبة مصطفى ، المعجم الفلسفي، الأردن: دارأسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
3. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط4، 2001.
4. ناظم عبد الواحد الجسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2008.

الكتب:

5. الاحمر المولدي ، الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
6. أبو اللوز عبد الحكيم ، الخطاب السياسي للاسلاميين في تونس بين عامي 1981-1991، قوى ومواقف، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.
7. الاحمر المولدي ، الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011.
8. الافندي عبد الوهاب ، اعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام: مسلم ام مواطن؟ (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
9. امين سمير وجليون برهان ، حوار الدولة والدين، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 1996.
10. بادي برتران ، الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الاسلام، ترجمة:لطيف فرج، القاهرة: مدارات للأبحاث والدراسات، ط1، 2017.
11. بدارين ايميل ، من الطائفية الاجتماعية الى الطائفية السياسية، في المسألة الطائفية صناعة الاقليات في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
12. بركات زهير فريد ، اصول الاستبداد العربي، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2010.
13. بشارة عزمي ، الثورة التونسية المجيدة " بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
14. بشارة عزمي ، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

15. البلدي الفاضل ، الحركة الاسلامية في تونس قراءة نقدية،(من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.
16. بلقزيز عبد الاله ، الدولة في الوطن العربي:الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
- 17.
18. بن يونس كمال ، الاسلاميون والعلمانيون في تونس، تونس:برق للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
19. بوسيدة سامي و بن رابح عماد ، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، مذكرات وتحليل المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد41- سبتمبر 2016.
20. بوطالب محمد نجيب ، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر" دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
21. بوطالب محمد نجيب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
22. التايب عائشة ، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
23. التايب عائشة ، سياسة بورقوية وانعكاساتها على المجتمع المحلي بأقصى الجنوب التونسي، السلطة واليات الحكم في عصر بورقوية بتونس والبلاد المغاربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003.
24. التركي عروسية ، اعلان الجمهورية أو التحول من الملكية الى الديمقراطية في تونس غداة الاستقلال 1956-1957، السلطة واليات الحكم في عصر بورقوية بتونس والبلاد المغاربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003.
25. التميمي عبد الجليل ، المجتمع المدني التونسي قبيل الاستقلال وتداعيات السلطة البورقوبية 1946-1962، السلطة واليات الحكم في عصر بورقوية بتونس والبلاد المغاربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003.
26. التير مصطفى عمر ، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، "المغرب العربي: نقل المواريث ونداء المستقبل"، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
27. الجابري محمد عابد ، مسألة الهوية العروبة والاسلام... والغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2012.
28. الجورشي صلاح الدين ، المشهد الاسلامي في تونس " قوى ومواقف"،(من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.

29. حاج عامر ميلود ، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية(أبوظبي): مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط1، 2014).
30. الحباشي محمد علي ، عروش تونس، تونس:سوتيميديا للنشر والتوزيع،ط1، 2016.
31. حجازي مصطفى ، الانسان المهودور(دراسة تحليلية نفسية اجتماعية)،بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 2005.
32. الحداد محمد ، الاسلام السياسي في تونس بعد ثورة الياسمين(من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.
33. حدوق وليد ، الثورة التونسية:قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، قراءة سوسيولوجية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
34. حسين عدنان السيد ، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ظروف النشأة واثارها ،أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
35. الحمامي عبد الرزاق ، جدلية التقليديين والحداثيين حول مجلة الاحوال الشخصية، تونس:مؤسسة التيمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، 2000.
36. حمزاوي عمرو ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
37. الحناشي عبد اللطيف ، الاحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
38. الخالد غسان ، البدوقراطية(قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية)،بيروت:منتدى المعارف،ط2012،1.
39. خدومة فريد، الشخصية التونسية بين التاريخ والسياسة، تونس: منشورات كارم الشريف، ط1، 2012.
40. دبله عبد العالي ، الدولة " رؤية سوسيولوجي"،(القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع،ط1، 2004).
41. دستور تونس 1959 مشمول التعديلات لـ2008.
42. دي فابر جاك دوه نيدييه ،(الدولة، ترجمة: أحمد حسين عباس، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة).
43. الديماسي حسين، الاهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

44. الذوايدي محمود، أضواء على شخصية بورقيبة وعلاقتها المتوترة مع الاسلام والعروبة، السلطة واليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد المغاربية، تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003.
45. الرديسي حمادي ، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص.ص 5_17.
46. روا أوليفيه ، الاسلام والعلمانية، ترجمة: صالح الاشمر، بيروت: دار الساقى، ط1، 2016.
47. زهران جمال ، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
48. السيد حسين عدنان ، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ظروف النشأة واثارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
49. الشرجبي عادل مجاهد ، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
50. الشرجبي عادل مجاهد ، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية، مارس 2013.
51. شقرون نزار ، رواية الثورة التونسية، مملكة البحرين: منشورات الدسوري، ط1، 2011.
52. شومان توفيق ، الربيع العربي: جدلية التقليد والتغيير(ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي)، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ط1، 2012.
53. الصالحي المنصف ، التجربة العلمانية في تونس من الاستقلال 1956 الى الثورة 2011، (المغرب العربي ثقل الموارث ونداء المستقبل)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
54. صحراوي، أ.ع. ، تصميم البحوث الكمية، محاضرات وتطبيقات، سطييف كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
55. الصديقي سعيد ، الدولة في عالم متغير "الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة"، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008).
56. طالب محمد نجيب ، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر" دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).
57. طالب محمد نجيب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
58. طرشونة لطفي ، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

59. طرشونة لطفي وآخرون، الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011.
60. عامر حاج ميلود ، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.
61. عباس أشواق ، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة (مقاربة نقدية لمفهوم الاصلاح واشكالية التكامل العقلاني)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016.
62. عباش عائشة ، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس (دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء)، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020.
63. عبد الجبار فالح ، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
64. عبد الجبار فالح ، بناء الأمة- الدولة ومشكلة الانشطارات الدينية المذهبية- من التسييس الى العسكرية مقارنة سوسولوجية سياسية (نموذج العراق)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
65. عبد الحكيم أبو اللوز، الخطاب السياسي للإسلاميين في تونس بين عامي 1981-1991، قوى ومواقف"، (من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.
66. عبد الرحيم حافظ ، الزبونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
67. عبد الرزاق جاسم خيرى ، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، الجامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد 25، 2015، ص.ص 8؛30.
68. عبد المولى عز الدين ، الاعلام في ثورة الشعب في تونس، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
69. العروي عبد الله ، الايديولوجيا العربية المعاصرة، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط3، 2006.
70. العلام عز الدين ، سؤال الدين والسياسة بين الماضي والحاضر (مقاربات في اشكالية الدولة في خطاب الاسلام السياسي)، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2014.
71. علي حسن عمار وآخرون، التحركات الاجتماعية الشبابية في الوطن العربي- الاثار والافاق-، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2012.
72. العلي زيد ، دستور تونس الجديد: تحليل سياقي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص.ص 119، 131.

73. غالب الناهي هيثم ،الدولة وخفايا اخفاق مأسستها في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات السياسات العربية، ط1، 2016.
74. غليون برهان ، نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت:المركز الثقافي العربي، ط4، 2007.
75. غوشيه مارسيل ، الدين في الديمقراطية، ترجمة: شفيق محسن، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007.
76. فوكوياما فرانسيس ، بناء الدولة والنظام الدولي العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجابد الامام (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007).
77. قزم جورج واخرون، ثورات قلقة(مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي)، بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، 2012.
78. قروي ماجدة ، دور الاقصاء الاجتماعي في تنامي انخراط الشباب التونسي في الحركة السلفية: دراسة سوسيولوجية ميدانية،مجلة المستقبل العربي،العدد467،(جانفي 2018) ص ص.108،117.
79. الكواري علي خليفة ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
80. لبوخ محمد نقلا عن الموسوعة السياسية، عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم، الغايات، المرتكزات، مجلة الحوار المتوسطي.
81. لبيض سالم ، بورقيبة واشكالية الهوية في تونس، السلطة واليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد المغاربية،تونس: مؤسسة التميمي، ط1، 2003.
82. اللطيفي عادل ، الدولة والثورة و الحداثة (من الاستثناء العربي الى الخصوصية التونسية)، تونس: مسكيلباني للنشر والتوزيع، ط1، 2020.
83. لكريني ادريس واخرون، اطوار التاريخ الانتقالي (مال الثورات العربية)، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.
84. ليمام محمد حليم ، الفساد النسقي والدولة السلطوية (حالة الجزائر منذ الاستقلال)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017.
85. ماضي عبد الفتاح ، مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية، لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ "دراسة مقارنة لدول عربية مع دول اخرى"، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
86. مالكي امجد ، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1.

87. مبروك محمد ، الربيع العربي " المسار والمصير، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، ط1، 2015.
88. مبروك مهدي ، ثورة الكرامة والحرية: قراءة اولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، ثورة تونس: الاسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
89. مجاهد الشرجبي عادل ، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية، مارس 2013.
90. محمد الحداد واخرون، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين " الاسلام السياسي في تونس"، الامارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.
91. محمد سالم وليد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة دراسة حالة العراق (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014).
92. محمد نجيب بوطالب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
93. المدني توفيق ، تاريخ المعارضة التونسية: من النشأة الى الثورة، تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط1، 2012).
94. المنصر عدنان ، دولة بورقيبة فصول في الايديولوجيا والممارسة 1956-1970، صفاقس: مطبعة التسفير الفني، ط1.
95. مهنا محمد ناصر، الدولة والنظم السياسية المقارنة، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011، ط1.
96. موسى نافع بشير، حول المواطنة والانموذج السياسي الاسلامي التقليدي، (المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
97. الناهي هيثم غالب ،الدولة وخفايا اخفاق مأسستها في المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات السياسات العربية، ط1، 2016.
98. نجيب طالب محمد ، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر" دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.
99. النيفر احميدة ، شهادة عن سنوات التأسيس، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين، الاسلام السياسي في تونس)، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، 2011.
100. الهرماسي محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.

101. الهيئة محمد الحبيب ، بورقبيبة والاسلام،بورقبيبة والبورقبيبيون وبناء الدولة الوطنية، تونس:مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، 2001.
102. ولد الشيخ عبد الودود ، القبيلة والدولة في افريقيا، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013.
103. ولد يب سيدي محمد ، الدولة واشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)، (الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011).
- المجلات العلمية والدوريات:**
104. أشرف عثمان، الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبي واعدة انتاج الطائفية، ، مجلة عمران، العدد 11، شتاء 2015.
105. جاسم خيرى عبد الرزاق ، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، الجامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد 25، 2015، ص.ص 8؛30.
106. ريهام أحمد خفاجي، الهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الانتماءات الفرعية، مجلة المستقبل العربي، عدد466، ديسمبر 2017.
107. سهيل الحبيب، الثورة على دولة الاستقلال، وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الايديولوجي التونسي(جنور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري)، مجلة عمران، عدد6، ديسمبر 2013.
108. الشهيدى هاني ، قراءة في الصراعات السياسية في تونس زمن الاستعمار الفرنسي: الصراع اليوسفي- البو
109. رقيبي نموذجاً 1955-1956، مجلة المستقبل العربي، عدد 473، جويلية 2018، ص ص، 60-72.
110. عبد الوهاب بن خليف، التعددية الاثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في افريقيا " القرن الافريقي انموذجاً"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، (مجلد3)، (عدد6)، (جوان 2016).
111. محمد لبوخ،"عملية بناء الدولة" : دراسة في المفهوم، الغايات، والمرتكزات، مجلة الحوار المتوسطي (مجلد9)،(عدد3)، (ديسمبر 2018).
112. وناس المنصف ، معوقات الانتقال السياسي في تونس(محاولة في سوسيولوجيا الاحتجاج)، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد144، 2018، ص ص، 191-218.

113. Amin allal et karina bennafla , LES MOUVEMENTS PROTESTATAIRES DE GAFSA (TUNISIE) ET SIDI IFNI(MAROC) DE 2005 À 2009, Armand Colin | « Revue Tiers Monde » , 2011/5 HS | pages 27 à 45 .

114. Amin Allal et Vincent Geisser, TUNISIE : « RÉVOLUTION DE JASMIN » OU INTIFADA ?, La Découverte | « Mouvements », 2011/2 n° 66 | pages 62 à 68 .

115. Amin Allal , PENSER GLOBAL, AGIR DANS UN BOCAL » ,Participation locale, régulation néo-libérale et situation autoritaire en Tunisie (2006–2010), Presses de Sciences Po, 2016/2 N° 2 | pages 153 à 181.

116. Amin Allal, « AVANT ON TENAIT LE MUR, MAINTENANT ON TIEN LE QUARTIER ! » , Germes d'un passage au politique de jeunes hommes de quartiers populaires lors du moment révolutionnaire à Tunis , Politique africaine , 2011/1 N° 121 | pages 53 à 67.

117. Amin Allal, LE « PRIX » DE LA RÉVOLUTION EN TUNISIE, Editions du Croquant, 2015/4 N° 34 | pages 117 à 122.

118. Barah Mikail, religion and politics in arab transiotions, fride n°116–february 2012, p3

119. Béatrice Hibou , LE LIBÉRALISME RÉFORMISTE, OU COMMENT PERPÉTUER L'ÉTATISME TUNISIEN, Altern. économiques | « L'Économie politique », 2006/4 n 32 | pages 9 à 28.

120. Béatrice Hibou, ÉCONOMIE POLITIQUE DE LA RÉPRESSION : LE CAS DE LA TUNISIE, Presses de Sciences Po | « Raisons politiques », 2005/4 n°20 | pages 9 à 36.

121. Béatrice Hibou, LE RÉFORMISME, GRAND RÉCIT POLITIQUE DE LA TUNISIE CONTEMPORAINE, Belin | « Revue d'histoire moderne & contemporaine », 2009/5 n° 56–4bis | pages 14 à 39.

122. Choukri Hmed, AU-DELÀ DE L'EXCEPTION TUNISIENNE : LES FAILLES ET LES RISQUES DU PROCESSUS RÉVOLUTIONNAIRE, Le Seuil : « Pouvoirs », 2016/1 N° 156 | pages 137 à 147.

123. de Sciences Po | « Critique internationale », State building sécurité internationale –Presses,2005/3 n 28 | pages 119 à 121,p4.

124. Elyès Jouini, TUNISIE 2011-2018 : CHRONIQUE D'UNE RÉVOLUTION, Commentaire SA | « Commentaire », 2019/1 Numéro 165 | pages 115 à 122,p116

125. Habib Ayeb, les islamistes à l'épreuve du pouvoir, Source: Tumultes, No. 38/39, Le Moyen-Orient en mouvement (septembre 2012), pp. 57-69.

126. Keith Callard, The Republic of Bourguiba, International Journal, Vol. 16, No. 1 (Winter, 1960/1961), pp. 17-36.

127. Khadija Mohsen-Finan, CHANGEMENT DE CAP ET TRANSITION POLITIQUE AU MAROC ET EN TUNISIE, Le Seuil | « Pouvoirs », 2013/2 n° 145, pages 105 à 121.

128. LARBI SADIKI , Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means, British Journal of Middle Eastern Studies (2002), 29(1), 57-78.

129. LÉGITIMITÉ NATIONALE ?, Presses de Sciences Po | « Critique internationale »

130. Leyla Dakhli, Le monde arabe en révolutions : deux approches des chronologies et des régimes de contraintes, Source: Le Mouvement social, No. 246 (JANVIER – MARS 2014), pp. 3-6.

131. Malik Boumediene, ARMÉE, POLICE ET JUSTICE DANS LA TUNISIE CONTEMPORAINE, Le Seuil | « Pouvoirs », 2016/1 N° 156 | pages 107 à 118.

132. Nader Fergany, Arab Revolution in The 21ST Century, (New York :Palgrave Macmillan,2016) ,p14 .

133. Najet Mizouni, L'UGTT, moteur de la révolution tunisienne, Tumultes, No. 38/39, Le Moyen-Orient en mouvement (septembre 2012), pp. 71-91

134. Paul D.WILLIAMS,international peacekeeping : the challenges of state-building and regionalization, international affairs 81, 2005,163-174.

135. Richard Caplan et Béatrice Pouligny , HISTOIRE ET CONTRADICTIONS DU STATE BUILDING, Presses de Sciences Po | « Critique internationale », 2005/3 n 28 | pages 123 à 138.

136. Sadok belaid, un état dans la société l'identité de l'état tunisien dans la constitution, la constitution de la tunisie-processus,principes et perspectives, entretien avec pnud,p p 391-400.

137. Sadri Khiari et Olfa Lamloum, TUNISIE : DES ÉLECTIONS EN TROMPE-L'ŒIL, Editions Karthala | « Politique africaine », 1999/4 N° 76 | pages 106 à 115.

138. Sadri Khiari , DE WASSILA À LEÏLA, PREMIÈRES DAMES ET POUVOIR EN TUNISIE, Editions Karthala | « Politique africaine », 2004/3 N° 95 | pages 55 à 70.

139. Souhayr Belhassen, LA LTDH OU LA GESTION DES PARADOXES, L'Harmattan | « Confluences Méditerranée », 2004/4 N°51 | pages 103 à 125.

140. Susan L. Woodward, CONSTRUIRE L'ÉTAT : LÉGITIMITÉ INTERNATIONALE CONTRE ,2005/3 n 28 | pages 139 à 152 .

141. Walid Samir et autres, OPÉRATIONS RÉVOLUTIONS, Association Vacarme, 2011/4 N° 57 | pages 182 à 187.